الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية **كليـــة الآداب والعلوم الإنسانية**

- قسنطينة- **قســـم: التاريخ**

الرقم التسلسلي : .....

رقم التسجيل : .....

التجنس وموقف الجزائريين منه

(1939-1919)

بحث مقدم لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر

إعداد الطالبة : عايدة حباطي **تحت إشراف الأستاذ الدكتور:** أحمد صاري

أعضاء لجنة المناقشة	الاسم و اللقب	الرتبة	الجامعة الأصلية
الرئيس:	د. حميدة عميراوي	أستاذ محاضر	جامعة الأمير عبد القادر
المقرر والمشرف:	أ.د. أحمد صاري	أستاذ التعليم العالي	جامعة الأمير عبد القادر
العضو:	د. علي أجقو	أستاذ محاضر	جامعة بسكرة
العضو:	أ. رشيد باحة	أستاذ مكلف بالدروس	جامعة الأمير عبد القادر

المناقشة يوم : 12 أكتوبر 2004

السنة الجامعية :(1424-1425هـ/2003-2004 م)

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ فلا و ربك لا يؤمنون حتى يحكموك
فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم
حرجا مما قضيت و يسلموا تسليما ﴾

سورة النساء الآية 64

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الإهداء

إلى روح أبي الطاهرة الذي كان إلى جانبي دوما وكانت أخر كلماته تشجعني إلى الأمام، فكان كالذي زرع البذرة ولم يقطف ثمارها.

إلى "أمي"رمز العطاء،التي لازمتني بالدعاء والتشجيع.

إلى أملي الباسم "أنفال".

إلى الزوج الفاضل الأستاذ "بو بكر بعداش".

إلى أخوايا "حبيب" و"علي".

إلى أخواتي "أمال"، "سامية"، "حنان"، "ناهد"، "زهرة".

إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل المتواضع.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

شكر و تقدير

الشكر والحمد لله أولا على توفيقه وتسديده لإنجاز هذا العمل.

ثم الشكر والتقدير الخالص للأستاذ الفاضل "أحمد صاري" ثانيا، الذي أشرف على هذا البحث ولم يبخل علي بالنصح والتوجيه.

كما أتقدم بخالص شكري للأستاذ "نور الدين ثنيو" بجامعة الأمير عبد القادر والأستاذ "النوي معماش" بجامعة منتوري.

ولا أنسى بالشكر الخاص أختي الأستاذة "سامية حباطي".

كما لا يفوتني أن أشكر كل من قدم لي يد المساعدة من قريب أو من بعيد خاصة أرشيف ولاية قسنطينة ومكتبة "ألفا" للخدمات بديدوش مراد.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

قائمة المختصرات باللغة الفرنسية

T :Tome.
Trim :Trimestre.
Vol :Volume.
P.U.F : Presses Universitaires de France.
O.P.U :Offices des Publications Universitaires.
S.N.E.D: Société Nationale D'Edition et de Diffusion.
S.L.N.A : service de liaisons Nord Africaine.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

المقدمة

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

مقـــــــدمة

الحمد لله و كفى والصلاة والسلام على النبي المصطفى

عملت فرنسا منذ 1830 على جعل الجزائر فرنسية بطمس تاريخها وشخصيتها العربية الإسلامية، والتصدي لأي مقاومة بإمكانها أن تقف في وجه هذه السيطرة، ومع ذلك فإن الأهالي لم يتوانوا في الرد على هذه السياسة بأساليب متنوعة تطورت عبر مراحل متتالية في شكل حركة وطنية كانت لها مواقف متباينة تجاه مختلف تعسفات الإدارة الاستعمارية في حق الجزائريين؛ كتسليط قانون الأنديجينا عليهم وحرمانهم من حقوقهم السياسية، حيث عاملتهم على أنهم رعايا ليس بإمكانهم أن يتحصلوا على حقوق المواطن الفرنسي إلا إذا تجنسوا بالجنسية الفرنسية، وقد اعتبرت هذه المسألة من أهم المسائل التي أفرزتها السياسة الفرنسية في تحديد علاقتها بالجزائريين، حيث شغلت تفكيرهم وأخذت حيزا كبيرا من نقاشهم على مستوى الأفراد والجماعات خاصة بعد سنها قانون 4 فيفري 1919 والقاضي بمنح المواطنة الفرنسية للأهالي الجزائريين بشرط أن يتنازلوا عن أحوالهم الشخصية الإسلامية حيث يستبدلونها بالقانون المدني الفرنسي، ولم يكن هذا التشريع هو القانون الأول الذي اهتم بهذه المسألة بل سبقه القانون المشيخي الصادر بتاريخ 14 جويلية 1865 الـــذي اختلـــف عنه من حيث إجراءاته القضائية إلا أنهما – قانوني1865 و1919- تشابها من حيث رد فعل الفرنسيين والجزائريين الذين اعتبروا هذه الفئة مرتدة عن الدين، ونعتوها بأبشع الأوصاف"ككفرة"، " مرقة عن الدين" وأطلقوا عليهم اسم"مطروني" (M'tourni)، كما لم يجد هؤلاء دفء الأمومة الذي اعتقدوا أنهم سيحظون به من وطنهم الأم فرنسا، حـــيث ظلوا رعايا لم ترفع عنهم تسمياتها التحقيرية " كبيكو" (Bico) "وراطون" (Raton) التي ظلت مصاحبة لهم، كما وضعتهم في أدنى درجات سلم المواطنة.

ومـــن خـــلال هذا العرض لبعض جوانب الموضوع يتضح أنه من المواضيع الجديرة بالاهـــتمام والدراســـة، لذلـــك اخترناه موضوعا لهذه الرسالة الموسومة بـــ"التجنس وموقف الجزائـــريين مـــنه (1919-1939) "وتبدو لنا أهمية دراسته من حيث الموضوع الذي تتناوله

المسألة ومن حيث الفترة الزمنية المحددة بما بين الحربين، أما أهمية الموضوع فإنها تبرز على أكثر من صعيد:

فمن الناحية السياسية تتمثل أهميته في سياسة فرنسا الاندماجية التي انتهجتها مع الجزائريين مستخدمة وسائل مختلفة؛ كالتبشير بالمسيحية والتعليم الفرنسي وقوانين التجنس 1865 و 1919 وما تبعها من ردود فعل جزائرية متعددة الأشكال؛ كالعرائض والوفود والتجمعات والمؤتمرات والصحف التي أخذت المسألة اهتماما كبيرا في أعمدتها على اختلاف أنواعها سواء كانت الاندماجية أو الإصلاحية أو المنادية بالاستقلال.

أما من الناحية القانونية فتظهر في الوضعية التشريعية التي جعلت الأهلي الجزائري في وضعية قانونية غريبة فمن حيث المنطق هو جزائري مسلم ومن حيث القانون الدولي هو مواطن فرنسي تحترم عاداته وتقاليده ولا تتدخل بمعتقداته وفق منظور وثيقة الاستسلام، وقد جعلت من الجزائر أرضا فرنسية طبقا لأمرية 1834 لكنه في الواقع شخص معدوم الجنسية. والاستعمار الفرنسي جعل منه رعية فرنسية لا ترقيه إلى درجة المواطن الذي له ما للفرنسيين من حقوق وعليه ما عليهم من واجبات.

كما أن للموضوع أهمية دينية تتمثل في تمسك الجزائريين بأحوالهم الشخصية الإسلامية، وما طرحه عليهم المشرع الفرنسي من التخلي أو التنازل عنها، لأن الأحوال الشخصية لها علاقة وطيدة بمكانة الجزائري، وانتسابه للعروبة والإسلام، ولذلك لم يتردد علماء الإسلام بإخراج من ارتضى غير الإسلام حكما من حظيرة الإسلام.

ضف إلى ذلك أهمية اجتماعية تظهر في سياسة فرنسا الاندماجية التي حاولت خلق فئة غريبة عن المجتمع الجزائري ضاعت بين حضارتين؛ الحضارة الغربية والحضارة الإسلامية العربية فتعالت عن أصول مجتمعها، و لم تنل من بريق المدنية الفرنسية شيئا، وحتى تلك المشاريع التي حاول بعض الليبراليين الفرنسيين أن يتفادوا فيها الحاجز الذي حال بين الأهالي والمواطنة والمتمثل في التخلي عن الأحوال الشخصية، إلا أنها كانت تخدم المصالح الفرنسية حيث حملت بين سطورها رغبة في فصل هذه الفئة المتجنسة عن المجتمع و رفع أعدادهم.

أما فترة الدراسة فإنها حددت على هذا النحو1919 – 1939 لما عرفته المرحلة من تغيرات ومستجدات مخالفة لتلك المزامنة لبداية المسألة 1865–1919، حيث ظهرت هذه المتغيرات على صعيد السياسة الفرنسية التي عرفت تأرجحا بين الأحزاب اليمينية تارة واليسارية

تارة أخرى، بالإضافة إلى تكريس هذه السياسة لمبدأ الاستغلال الذي يقوم على سيطرة الأق
الأوروبية على ثروات الجزائر مما انعكس سلبا على وضعية الأهالي من مختلف الجوانب.
فاتسعت الهوة بينهم وبين الأوربيين الذين تجاهلوا مطالبهم،كما عرف الجزائريون خلال هذه
الفترة تشكل وعيهم السياسي وتبلوره مما أسهم في تدعيم الحركة الوطنية وتنظيمها في شكل
حركات وأحزاب سياسية. وبهذا تكون هذه المرحلة قد اتسمت بغليان سياسي تبلورت فيه
الأفكار الوطنية التي بدأت تعبر عن طموحات الشعب الجزائري وتدافع عن حقوقه من جهة
وتعنت وتصلب النظام الاستعماري من جهة أخرى.

أسباب اختيار الموضوع:

لقد دفعني لاختيار هذا الموضوع جملة من الأسباب تتمثل فيمايلي:

1. أن المسألة لم تحظ بالاهتمام الكافي من طرف المؤرخين والباحثين، بل تم ذكرها إجمالا وفي شكل إشارات فلم تخصص لها دراسة أكاديمية جادة ما عدا الدراسة التي قام بها الأستاذ "نوي معماش" تحت عنوان: "المتجنسون الجزائريون بالجنسية الفرنسية من أصول إسلامية (1865-1919) "ولكن هذه الرسالة تناولت الفترة السابقة لدراستنا وركز فيها الباحث على المتجنس في حد ذاته من الناحية الاجتماعية والثقافية.
2. كون المسألة أخذت اتجاها آخر فلم تعد تتم خفية أو بالكتمان بل علنا حيث أصبح لها من يدافع عنها ويدعو لها من المتجنسين مما زاد المسألة تعقيدا الأمر الذي استدعى التصدي للاستعمار وتشريعاته من جهة ولهؤلاء المتجنسين من جهة أخرى.
3. الرغبة في تبيان إجراءات قانون 1919 وما ميزه عن سابقه 1865، ومعرفة أهم المشاريع السابقة واللاحقة وأثرها في نفوس الجزائريين .
4. تطلعي لمعرفة ردود فعل الجزائريين وأسباب تباين مواقفهم بين مؤيدين ومعارضين.
5. تزويد المكتبة الجزائرية بمثل هذه الدراسات التي تساهم ولو بالقليل في كتابة تاريخ الجزائر.

الإشكـــالية :

شكلت مسألة اكتساب الأهالي للجنسية الفرنسية عن طريق التجنس أهمية بالغة بالنسبة للجزائريين لما يترتب عنها من امتيازات سياسية تعود عليهم بمكاسب اجتماعية واقتصادية، كما شـــكلت مســـألة اشتراط التخلي عن الأحوال الشخصية مقابل الارتقاء لهذه المواطنة خطوة كـــبيرة ممـــا جعل من سياسة التجنس سياسة فاشلة سنة 1865، مما دفع فرنسا لوضع تشريع جديد في 04 فيفري 1919 وهنا نتساءل عن مدى تطور المسألة ما بين الحربين بعد إصدار هذا القانون؟ وكيف كان إقبال الجزائريين عليه؟ فهل يمكن أن نعتبره من عوامل التقارب أو التباعد بين الإدارة الاستعمارية و الأهالي؟ وما مدى تباين مواقف الحركة الوطنية حول هذه المسألة في ظل اختلاف و تنوع منطلقاتهم الفكرية؟.

المـــنـــهـــج :

ممـــا لا شك فيه فإن طبيعة الموضوع فرضت علي اتباع مناهج متعددة، فاتبعت المنهج الوصـــفي في رصد مختلف القوانين والمشاريع التي لها علاقة بمسألة التجنس وفي عرض أوضاع الجزائريين من الناحية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالإضافة إلى المنهج التاريخي التحليلي بمعية المنهج المقارن الذين استعملتهما مستعينة بعلم الإحصاء في ضبط نسب المتجنسين وتوزيعهـــم جغرافـــيا ومهنـــيا ومن حيث عناصر السكان كما استعملتهما في معالجة بيانات الجـــداول التوضيحية التي تكشف الوضعية العامة في الجزائر،كما قمت بتحليل مختلف مواقف الحركات والأحزاب تجاه المسألة.

المصادر والمراجع :

اعـــتمدت في هـــذا العمل على مجموعة من المصادر والمراجع التي أمدتني بمادة علمية ســـاعدتني على تصور الخطوط العريضة للموضوع من جهة وعلى تحريره من جهة أخرى منها مجموعـــة من المنشورات والوثائق الموجودة بأرشيف ولاية قسنطينة والصادرة عن (S.L.N.A) (Service de Liaisons Nord Africaine) التابعة لمصالح الاتصالات بين أقطار شمال إفريقيا، بالإضـــافة إلى تقاريـــر الشـــرطة و القرارات الرسمية الصادرة عن الحكومة العامة (Bulletin officiel)، وأخـــرى تحمـــل عـــنوان: "الحالـــة العامة للجزائر" (Situation Générale de l'Algérie) الـــتي مكنـــتني (Annuaire Statistiques de L'Algérie) و"مناقشـــات الـــلجان المالـــية". خـــ

الأهـــــالـــي(Délégation Financière , Section Arabe) ، كما رجعت إلى الكثير من الصحف الدورية الصادرة في الفترة المدروسة والناطقة بالعربية أو الفرنسية على حد سواء والتي أمدتني بمادة علمية وفيرة حددت من خلالها موقف الجزائريين بصفة عامة والأحزاب السياسية بصـــفة خاصة " كالشهاب" و"البصائر" و"الأمة" (El Ouma)و" صوت الأهالي" (la Voix indigène) و"صوت المستضعفين" (la Voix des humbles) بالإضافة إلى جريدة "الصراع الاجتماعي" (la Lutte sociale) وصحيفة "الدفاع" (la Défense) .

كمـــا فرضـــت عـــلي طبيعة البحث الاعتماد على بعض المصادر القانونية التي تخص المســـألة ككـــتاب : "قاسطون أركسي" (GASTON Arexy) بعنوان "كيفية اكتساب وســـقوط المواطـــنة الفرنســـية " وكـــتابه " تشريعات جزائرية " ودراسة " الفريد ديان " (ALFRED DIAN) تحت عنوان "دراسة حول تجنس الأجانب بالجزائر"و"استبلون وليفبور" (ESTOUBLON ET LEFEBURE) في مؤلفهما المعنون "بشرح القانون الجزائري" كما اعـــتمدت عـــلى مؤلف "بول إميل فيارد" (PAUL EMIL VIARD) "الحقوق السياسية للأهـــالي الجزائريين"، بالإضافة إلى "كلود لزار" (CLAUDE LAZARD) وكتابه "ارتقاء الأهالي الجزائريين للمواطنة الفرنسية" و"ريني جنتوا" (RENE GANTOIS) صاحب كتاب "حصـــول الأهـــالي الجزائريين على الجنسية الفرنسية" وهذان المؤلفان الأخيران هما من أهم المصادر لمحتواهما المتضمن قانون التجنس وآثاره ومختلف المشاريع.

كما اعتمدت على مصادر أخرى اهتمت بالموضوع ككتاب "موريس فيوليت":

"هـــل ســـتعيش الجزائـــر؟" صاحب أشهر مشروع الذي بين فيه أوضاع الجزائريين وحذر الفرنســـيين من ضياع الجزائر، بالإضافة إلى "شريف سيسبان" (SISBANE) في كتابه المعنون "مذكرات حول الإصلاحات المقدمة من فيدرالية المنتخبين الجزائريين لعمالة قسنطينة" التي بين فيها صاحبه جملة مطالب فدرالية النواب المنتخبـــين، كما رجـــعت إلى كتـــاب "بن حبيلس" المسمى "الجزائر الفرنسية في نظر أهلي" الذي بين فيه أوضاع الجزائريين والنخبة خاصة بصفته أحد المتجنسين .

كمـــا رجعت إلى عدد لا بأس به من المراجع اختلفت أهميتها من مرجع الى آخر وقد كـــان لهـــا دور المساعد في فهم وتبسيط الكثير من المسائل أهمها كتاب" أحمد توفيق المدني" المعروف"بكتاب الجزائر" و"فرحات عباس" في كتابه "ليل الاستعمار" وكتاب "جمال قنان"

المســـمى"نصوص سياسية جزائرية في القرن 19"بالإضافة إلى مجموعة من المراجع التي تميزت بالموســـوعية حيث شملت حقبة واسعة وناقشت العديد من المسائل ونذكر منها كتاب "الحركة الوطنـــية الجزائـــرية" "لأبي القاســـم سعد الله"، بالإضافة إلى دراسات "محفوظ قـــداش" ككـــتابه"تاريخ الوطنية الجزائرية" وكتاب "الحياة السياسية في الجزائر" كما استعنت بشكل كـــبير بدراســـات "شـــارل روبـــير أحرون" "تاريخ الجزائر المعاصرة" وكتاب "المسلمون الجزائريون وفرنسا" وعلى العموم فلا غنى لأي باحث في تاريخ الجزائر المعاصرة عن مثل هذه الدراسات بالإضافة إلى ذلك فقد استعنت بمراجع أخرى لا تقل أهمية عن تلك التي تم حصرها في قائمة المصادر والمراجع.

محتويات الموضوع :

نظرا لطبيعة هذا الموضوع فقد قسمته إلى مقدمة و تمهيد وثلاثة فصول وخاتمة بالإضافة إلى ملاحق تكميلية وفهارس. أما الفصل التمهيدي فقد قسمته إلى مبحثين، أردت منهما وضع قـــاعدة نظرية للموضوع، فتناولت في المبحث الأول تعريفات لها علاقة بالموضوع كالتجنس والجنســـية والأنـــواع المتفرعة عنها ثم تعرضت إلى تاريخ مصطلح الجنسية بالنسبة للفرنسيين والجزائريين، أما المبحث الثاني فقد عدت من خلاله إلى بداية المسألة بالنسبة للجزائر بدءا من تحديـــد وضـــعية الأهـــالي منذ 1830 و إلى غاية 1865 ثم عرجت على هذا القانون فحددت شـــروطه وإجـــراءاته وختمت هذا المبحث بعرض المشاريع القانونية التي سبقت قانون 1919، واستبينت ردود الفعل التي صاحبتها سواء الجزائرية منها أو الأوروبية.

أما الفصل الأول فأردت من خلاله حصر الأوضاع العامة بالجزائر لما في ذلك من أهمية في تحديـــد حالـــة الجزائريين التي تمكننا من تقييم موقفهم من التجنس، لذلك رأيت أن أبدأ بالأوضاع السياسية لأثر هذه الأخيرة على بقية الأوضاع، فتعرضت أولا للسياسة الفرنسية التي فرضـــت عـــلى الجزائريين كسيطرة الأقلية الأوروبية من جهة و تسليط قانون الأنديجينا على الأهالي من جهة أخرى، بالإضافة إلى ذلك تناولت حظ الأهالي من التمثيل عبر مختلف المجالس العامـــة، ثم تطرقت لعوامل انتشار الوعي السياسي لدى الجزائريين و التي تميزت بها فترة ما بين الحـــربين دون سابقاتها، ثم خلصت لنتيجة هذا الوعي التي تمثلت في ظهور الأحزاب السياسية الفرنســـية لدورهـــا في تحديـــد السياسة الفرنسية تجاه الجزائر سواء كانت ذات اتجاه يميني أو يساري.

أمـــا مـــن الناحية الاقتصادية فعالجت وضع الزراعة بإبراز سيطرة المستوطنين على أخصـــب الأراضـــي، وأوسعها وما تبقى للأهالي، كما تناولت في الأخير الوضع الصناعي ثم التجاري.

أمـــا من الجانب الاجتماعي فبعد التعرض لحركة النمو الديموغرافي للأهالي الجزائريين وتطورهـــم الســـريع مقارنة بالأجانب تناولت مدى التحولات الاجتماعية التي أحدثها الفعل الاستعماري بعاداته وتقاليده، كما درست الطبقة العاملة لكونها من أكبر طبقات المجتمع وأكثر شرائحه إقصاء.

أما من حيث الوضع الثقافي فقد ركزت على التعليم الذي سخر للأهالي بشقيه الرسمي والحـــر بالإضافة إلىالتعرض لوضع الصحافة الأهلية ما بين الحربين كيفا وكما كإنتاج فكري يعكس صورة المجتمع الجزائري.

ويعتـــبر الفصل الثاني من أهم فصول الرسالة حيث درست فيه قانون 04 فيفري 1919 فبدأت بالتذكير بالعوامل التي ساعدت على صياغته ثم عرجت إلى محتوى القانون وركزت على مـــواد القســـم الأول فقـــط لعلاقته الوثيقة بالموضوع، فعرضت تلك المواد مصحوبة بتعاليق توضـــيحية ثم تناولت شروطه الرئيسية كما ذكرت بإجراءاته والتي لا تخلو من العراقيل، وبعد ذلك تناولت الآثار التي تترتب على فعل المتجنسين وتلحق عائلتهم، ثم قارنت بين قانون 1919 وســـابقه 1865، ثم تناولـــت بعد ذلك النقاشات التي تجددت حول المسألة خلال الثلاثينات وظهـــرت كمشـــاريع قوانين رفضت كلها من طرف الغرفة البرلمانية، وتتلخص في "مشروع فيوليت" والذي تبناه رئيس الحكومة "ليون بلوم" فأصبح يعرف بمشروع "بلوم فيوليت" وما تـــبعه من المشاريع التي سميت بأسماء أصحابها، "كيتولي" (Cutoli) و"دوفو " (Devaud) ثم درســـت موقـــف الساسة الفرنسيين على اختلاف طبقاتهم أحزاب وبرلمانيين وصحافة، وبعد ذلك خصصت المبحث الثاني من هذا الفصل لدراسة موقف الجزائريين من حيث إقبالهم عـــلى التجـــنس خـــلال الفترة المدروسة حيث أجمعوا على مقاطعته إلا قلة منهم والتي قمت بدراســـتها معتمدة على إحصاءات و مقارنتها بعدد السكان الإجمالي ثم مثلتها في دوائر نسبية قصد تبسيط الصورة كما درست تطور المقبلين على التجنس و أرفقتها بمنحنى بياني مع تعليق توضـــيحي و نفس الشيء قمت به عند تبياني عدد الطلبات المقبولة و المرفوضة، وقارنت بين طـــالبي الجنســـية عن طريق قانون 1919 وقانون 1865 خلال الفترة المدروسة، كما أجريت

مقارنة بين الفئات الجنسية المقبلة على القانون من ذكور و إناث و ميزت كذلك بين المتجنسين من حيث المهن عسكرية كانت أو مدنية،كما قمت بدراسة توزع التجنس حسب المناطق لمعرفة مدى الإقبال على القانون في كل منطقة و في آخر هذا الفصل عالجت وضعية المتجنسين من حيث أسباب عدم استجابة أغلبية الأهالي للتجنس رغم ما فيه من امتيازات والتي بإمكانها أن تغير حياة الأهلي جذريا.

وقد خصصت الفصل الأخير لموقف الجزائريين من التجنس على اختلاف نظرهم للمسألة بين الرافض و المؤيد وعلى تنوع تنظيماتهم؛ فدرست موقف"حركة الشبان الجزائريين" ثم "المعلمين الأهالي" وبعد ذلك "فدرالية المنتخبين الجزائريين"، كما عالجت موقف "نجم الشمال الإفريقي" و "حزب الشعب" وموقف "جمعية العلماء المسلمين"

و ختمت بموقف"الحزب الشيوعي الجزائري"، وقد حاولت أثناء دراستي لكل من هذه التنظيمات أن أبدأ بلمحة تمهيدية أعرف من خلالها بالتنظيم وتاريخه وبرنامجه ووسائله ثم أتناول بعد ذلك موقفها من المسألة فأفصل ما أجمل بتبيان موقفهم من قانون 04 فيفري 1919 ثم مشروع "فيوليت" الذي حاز على اهتمام أغلبية الأحزاب لتزامن ظهوره معها، كما ميزت بعض الشخصيات بدراسة مواقفهم لبروزهم عن غيرهم "كالأمير خالد" و"فرحات عباس" و "مصالي الحاج".

وأخيرا ختمت الرسالة بخاتمة تضمنت مجمل النتائج المستخلصة من البحث ثم استكملتها بمجموعة من الملاحق التي لها علاقة بالموضوع.

صعوبات البحث:

وقد واجهني العديد من الصعوبات أثناء إنجاز هذا البحث أذكر بعضها علها تشفع لي أي نقص أوخلل: كشح المادة العلمية وقلتها في بعض المباحث كمسألة وضعية الأهالي القانونية منذ 1830 والى غاية صدور أول تشريع للتجنس 1865، كما واجهت الصعوبة نفسها في إبراز مواقف الجزائريين خاصة ما يتعلق بالمعلمين الأهالي والحزب الشيوعي مما صعب علي تفصيل هذين المبحثين بخلاف بقية الأحزاب السياسية كحركة "الشبان الجزائريين" و"جمعية العلماء المسلمين". بالإضافة إلى ذلك فقد غلب على المادة العلمية اللغة الأجنبية مما يستدعي الترجمة، وبالتالي المزيد من الجهد و الوقت كما وجدت صعوبة في ترجمة سيرة بعض الشخصيات خاصة

المتجنسين منهم، بالإضافة إلى ذلك ظروفي الخاصة. وقد اجتمعت هذه الصعوبات فكانت بمثابة العثرات التي عرقلت سيرورة البحث.

و في الأخـــير أتقدم بجزيل الشكر إلى المشرف الأستاذ الدكتور "أحمد صاري" الذي وجهني في إخراج هذا العمل بعدما كان فكرة فأصبح بفضل الله بحثا، كما أشكر أعضاء لجنة المناقشة على قراءتهم لهذه الرسالة وما سيقدمونه من ملاحظات،و الله ولي التوفيق.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الفصـــل التمهيدي:

تجنس الجزائريين خلال فترة (1865-1919).

المبحث 1/ تعريف التجنس.

المبحث 2 / تجنس الجزائريين قبل 1919.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

مُقَدِّمَة :

أدركت فرنسا منذ الوهلة الأولى أهمية العنصر البشري في قيام الأمم والشعوب والدول، فعملت كل ما في وسعها لزيادة عدد الفرنسيين في الجزائر وتغليبهم على العنصر الأهلي، حيث لجأت إلى توطين الأجانب من:مالطيين، إسبان، إيطاليين ويهود ثم منحهم الجنسية الفرنسية وتيسير سبل الحياة لهم، لكن رغم ذلك بقي عدد الأهالي يفوق عدد الفرنسيين فلجأت إلى سياسة أخرى تعد الأخطر من نوعها في تاريخ الاستعمار الحديث تقوم على الإدماج مستعملة مختلف الوسائل؛ كالتنصير، التعليم والتجنس. واشترطت في تشريعها الأخير ـ التجنس ـ تخلي الأهلي عن أحواله الشخصية التي تربطه بدينه ووطنه، وهذا ما يتضح جليا في أول تشريع حاول تحديد الوضع القانوني للجزائري سنة 1865ضاربة عرض الحائط ما جاء في وثيقة الاستسلام ومختلف القرارات والأمريات الوزارية بعدم المساس بالدين الإسلامي وماله علاقة بالشخصية الجزائرية. وقد لقي هذا القانون –1865- استجابة سلبية، حيث اصطدم بأمة متمسكة بدينها كل التمسك، لأن المسألة بالنسبة لها–الأمة– مرتبطة ارتباطا وثيقا بوجودها وكيانها ووطنها.

وسنتطرق في هذا الفصل إلى: تجنس الجزائريين خلال فترة 1865-1919 من خلال مبحثين: الأول نعرف فيه التجنس والجنسية وأصولهما اللغوية والاصطلاحية، وأنواع الجنسية وتطور الفكرة ـ الجنسية ـعند الفرنسيين والجزائريين ابتداء من 1830 إلى 1865، و الثاني نتطرق فيه إلى أول تشريع قانوني للتجنس في الجزائر وهو قانون السيناتوس كونسلت 1865، وأخيرا ما تبع هذا القانون من مشاريع حتى سنة 1919.

المبحث 1/ تعريف التجنس :

1. معنى التجنس:

أ. **لغة**: التجنس مصدره "الجنس" بالكسر أعم من النوع وهو كل ضرب من الشيء، فالإبل جنس من البهائم جمع أجناس وجنوس و التجنيس تفعيل من الجنس[1]. وللتجنس اشتقاق حسب الاختصاص ومجال الاستعمال: ففي الرياضيات تجنيس الكسور بمعنى تحويلها إلى كسور متحدة المقام مثل: $\frac{5}{7}$ ، $\frac{2}{5}$ ، $\frac{1}{3}$ تحول إلى $\frac{75}{105}$ ، $\frac{42}{105}$ ، $\frac{35}{105}$. وفي اصطلاح البلاغيين إتيان بالجناسات أي ما اتفق في الحروف واختلف في المعنى[2]. هذا في اللغة العربية؛ أما في اللغة الفرنسية فله أيضا معنى أقلمة الحيوانات والنباتات على الأرض التي نقلوا إليها - تبليد -[3]. والتأقلم. فالجنسية هي انتماء الشخص إلى جنس معين.

كما يمكننا القول بأن لفظ الجنسية هو ترجمة اصطلاحية للكلمة الفرنسية " Nationalité "المشتقة من كلمة " National "بمعنى المنتمي إلى أمة، أما التجنس في الاصطلاح الفرنسي فهو: "Naturalisation " المشتق من كلمة " Naturel "؛ أي الموطن الأصلي[4] وبهذا المعنى فالتجنس هو تأصيل الأجنبي واعتباره في حكم الوطنيين.

ب. **اصطلاحا**: التجنس "Naturalisation " هو كسب الجنسية كسبا لاحقا للميلاد بناء على طلب مقترن بشروط أخرى يحددها قانون الدولة والذي تملك إزاءه حرية التقدير[5].

ويتضح أن التجنس يتم بإفصاح الأجنبي عن رغبته في الانتماء إلى الجماعة الوطنية عن طريق طلب يتقدم به إلى السلطة المختصة في الدولة التي يريد اكتساب جنسيتها إذا توافرت في شأنه الشروط التي يتطلبها قانون هذه الدولة فالجنسية التي تكتسب عن طريق التجنس لا تفرض

---

(1) مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي : القاموس المحيط ، ج 2، دار العلم، بيروت ،ص 205.

(2) أنيس إبراهيم و آخرون : المعجم الوسيط ، ج 1 ،ط 2 ، معجم اللغة العربية ،دار المعارف ، مصر، ،1982، ص 140.

(3) Pierre Larousse :grand dictionnaire universel du XIX siècle ,T11, Paris, p858.

(4) هشام علي صادق: الجنسية والموطن ومركز الأجانب، مجلد 1 ،دار المعارف، الإسكندرية ،1977 ،ص 113.

(5) محمد كمال فهمي : أصول القانون الدولي الخاص، ط 2، المؤسسة الثقافية الجماعية، الإسكندرية ، 1992، ص 89.

بـــل تلـــتمس فهـــي مـــنحة من الدولة التي يرغب الأجنبي الدخول في جنسيتها وليس حقا للأجنبي[1].

وهناك من فقهاء القانون من يرى تعارضا في اصطلاح - التجنس - بين المعنيين اللغوي والاصطلاحي، فكما أسلفنا فالتجنس من المصدر " Naturel " أي صيرورة المتجنس يعتبر في حكم المواطن.

ويرجع إطلاق هذا المصطلح إلى عهد الملكية في فرنسا، حيث كان يطلق على الوطنيين اصطلاح الأصليين "Les Naturels " وللملك أن يجعل الأجنبي مواطنا أصيلا بمقتضى خطاب مـــنه يسمى خطاب التأصيل (Lettres des Naturalités) وكانت مثل هذه الخطابات قبل القرن 15 تسمى الخطابات البرجوازية، في حين إذا عدنا إلى التعريف الاصطلاحي والمعمول به حالـــيا يعتبر التجنس منحة من الدولة للأجنبي الذي يريد جنسيتها بإعلان إرادته في ذلك؛ أي هو إيجاب من الطالب وقبول من الدولة[2].

وقـــد درج فقهـــاء القـــانون عـــلى استعمال اصطلاح التجنس "Naturalisation" نظـــرا لدقـــته وســـهولته بـــدلا عـــن حصـــول الأهـــلي عـــلى صـــفة المواطنة الفرنسية (Accession des indigènes à la qualité de citoyen français)[3].

ج . **آثـــــار التجنس** : يترتب على التجنس نوعان من الآثار : آثار فردية وأخرى جماعية.

1/ الآثار الفرديـــة : يترتب على المتجنس بجنسية دولة معينة أن يصير مساويا للمواطن ويتمتع بما للوطنيين من حقوق ويتحمل ما عليهم من واجبات نحو دولته الجديدة،خصوصا فيما يتعلق بالخدمة العسكرية[4].

---

(1) أحمد عطية الله : القاموس السياسي ، ط 2، دار النهضة العربية ، 1968، ص 267.

(2) علي علي سليمان: مذكرات في القانون الدولي الخاص ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1980، ص 195.

(3) René Gantois :l'Association des indigènes Algériens à la qualité de citoyen Français, imprimerie la typo –Liyho ,Alger ,1928 ,p28 .

(4) علي علي سليمان : المرجع السابق ، ص 201 ــ203.

2/ الآثـــار الجماعية : وتخص تبعية العائلة التي اختلفت التشريعات بصددها، فإن كانت تتفق كلها على عدم انتقال آثار التجنس إلى أبناء المتجنسين الراشدين فإنها تختلف في انتقالها إلى أبناء القصـــر والزوجة [1]، فمن التشريعات من جعل الأبناء القاصرين والزوجة يتبعون جنسية رب العائلة، في حين يرى البعض الآخر عدم وجود هذه التبعية وهذا ما أكدته التشريعات الفرنسية في قانونها المدني [2].

1. 2.تعريف الجنسية :

الجنســـية رابطة قانونية سياسية تؤدي إلى اندماج الفرد في العنصر السكاني بوصفه من العناصر المكونة للدولة [3]، فللجنسية جانبان : قانوني وسياسي.

فالجانـــب القانوني : بمعنى أن القانون هو المتحكم في نشأتها وزوالها كما يحدد مختلف الآثار التي تترتب عليها ، وجانب سياسي لأنها تقوم على فكرة الولاء السياسي للفرد إزاء دولته ومـــا يترتب عليه من حقوق وواجبات ، كما يتضح أن هذه الـــميزة - الجنسية - يميز بها بين فئتين : الوطنيين الذين ينتمون إلى جنسية الدولة ، والأجانب هم الذين لا ينتمون لها[4].

وللجنسية نوعان :

أ. **الجنسية الأصلية** : " La Nationalité d'origine "

هـــي التي تـــثبت للفرد منذ ميلاده، وتختلف الدول في الأساس الذي تبنيها عليه، فقد تـــتحدد عـــلى أساس "رابطة الدم" وبمقتضاها يكون للفرد جنسية أبيه، أو تتحدد على أساس مكان الميلاد وتسمى "رابطة الإقليم" وبمقتضاه يكون للفرد جنسية الدولة التي ولد على إقليمها بصرف النظر عن جنسية الأب.

---

(1) علي علي سليمان: المرجع السابق، ص 203.

(2) Gaston Arexy : Comment on acquiert , comment on perd la nationalité française .6ème édition , Libraire Dalloz , Paris, p 33.

(3) محمد كمال فهمي : المرجع السابق ، ص 81.

(4) المرجع نفسه ، ص 81 - 82.

ب. الجنسية المكتسبة : " La Nationalité Acquise "

هي التي يكتسبها الفرد بعد الميلاد [1]، وتتحدد إما بحكم القانون أو التجنس أو الزواج أو بضم الإقليم [2].

ويمكننا تمييز أنواع أخرى من الجنسية تقوم على أساس روحي وعلى الشعور القومي وهي نوعان[3]:

- **الجنسية القانونية** : " Nationalité de Droit " و هي انتماء الشخص إلى دولة معينة.
- **الجنسية الفعلية** : " Nationalité de Fait "

هي انتماء الشخص إلى جماعة معينة تقوم على أساس اتحاد الدين أو اللغة أو الجنس فهي انتماء الشخص إلى أمة معينة. فالعربي ينتمي اليوم بجنسيته القانونية إلى إحدى الدول العربية ولكنه ينتمي بجنسيته الفعلية إلى الأمة العربية، والألماني ينتمي بجنسيته القانونية إلى ألمانيا أما الجنسية الفعلية فإلى الأمة الجرمانية [4].

و أما التشريعات الفرنسية التي عرضت على الجزائريين سواء في شكل مشاريع وقوانين لاكتسابهم صفة المواطنة الفرنسية فقد كانت مشروطة بالتخلي عن الأحوال الشخصية مما جعل المسألة بالنسبة لهم - الجزائريين - مسألة انتماء عربي- إسلامي ..

3.1. تطور مفهوم الجنسية عند الفرنسيين والجزائريين :

لم يكن منظرو الفقه الإسلامي و القانون الغربي يدركون معنى الجنسية بمفهومها الحالي "انتماء الشخص إلى دولة معينة " حيث لم تتبلور هذه الفكرة الحديثة إلا في القرن التاسع عشر. فكانت تسيطر على الأذهان قديما فكرة الانتماء للأسرة ، القبيلة أو إلى المدينة عند اليونانيين أو إلى الأصل،كالأصل اللاتيني في الإمبراطورية الرومانية. كما درج فقهاء المسلمين إلى تقسيم

---

(1) عبد الوهاب الكيالي : الموسوعة السياسية ، ج 2، ط 1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1981،ص 100-101.

(2) علي علي سليمان : المرجع السابق، ص 194.

(3) هشام علي صادق: الجنسية والمواطنة ومركز الأجانب، ج1 ،ص 40.

(4) علي علي سليمان : المرجع السابق، ص 172 - 173.

العـــالم إلى: دار الإسلام ودار الكفر، وكل من ينتمي إلى دار الإسلام يعتبر مسلما بينما يطلق على غيرهم ممن ينتمون لنفس الدار- دار الإسلام- أهل الذمة [1].

أما لدى الفرنسيين بصفة خاصة فظهور فكرة الجنسية تعود إلى الثورة الفرنسية 1789 ومـــا صـــحبها من انتقال السيادة من الملك إلى الأمة بواسطة الوطنيين وتكون قوميات حديثة تدافع عن الشعور القومي[2] و لم يستعمل المشرع الفرنسي اصطلاح " La Nationalité " إلا مـــنذ 1804 ،بـــل عمد إلى استعمال عبارة صفة المواطنة الفرنسية: "Qualité de Citoyen Français" للتعبير على من يحوزون الجنسية الفرنسية [3].

وهناك فرق بين صفة المواطنة و الجنسية، الأمر الذي بينه جورج سل الذي قال : "إن الجنســـية هي علاقة تربط الشخص القانوني بنظام قانوني لدولة ما، أما صفة المواطن فتنشأ عن عدد من الاختصاصات المنبثقة من القانون العام والنظام السياسي والتي تخول لفريق من الموطنيين " Les Nationaux " الاشـــتراك في إدارة سياســـة الجماعـــة الداخلـــة في تكوينها ". [4] فـــــتكون على ذلك الجنسية أعم من صفة المواطن، ذلك أن الجنسية تشمل كل المواطنين من لهم صفة المواطن ومن ليست لهم تلك الصفة.

وقد ظهر اصطلاح " La Nationalité " في القاموس الأكاديمي في سنة 1835 [5] ويعني انـــتماء الفرد إلى أمة معينة " Nation ".ويبدو أن استعماله بمدلوله – الانتساب إلى دولة – قد ذاع تحـــت تأثير مبدأ القوميات " Principe des Nationalités " الذي ساد في القرن التاسع عشر[6].

---

(1) علي علي سليمان: المرجع السابق، ص 167 – 168.

(2) Pierre la Rousse :Grande Dictionnaire Universel du XIXsiecle,T11,p855.

(3) محمد حسنين :الاستعمار الفرنسي ،ط4 ، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر ،1986، ص353.

(4) المرجع نفسه ،ص375-358.

(5) P. Aymmond :La Nationalité Française, Les Editions internationales ,Paris ,1947 ,p16.

(6) محمد كمال فهمي : المرجع السابق ، ص83.

أمـــا فكرة الجنسية بالنسبة للدولة العثمانية التي كانت الجزائر تابعة لها اسميا تقوم على مبدأ الانتماء إلى الدين الإسلامي ،فلم يكن لها – الدولة العثمانية- تشريع ينظم جنسيتها على غـــرار بقية الدول في القرن التاسع عشر، إذ لم تكن فكرة الجنسية بمعنى الانتماء إلى دولة معينة قد تبلورت بعد[1] ؛وقد أكد ذلك شيخ الأزهر المراغي بقوله: « غير خاف عليكم أن الدين لم يذهب إلى العصبية الجنسية و لم يفرق العربي عن غير العربي وجعل الأمة الإسلامية وحدة لا فرق بين أجناسها » [2].

فاللســـان العربي لم يألف استعمال اصطلاح الجنسية إلا منذ أن وضعها القانون الدولي العام الذي يقتضي انتساب كل فرد إلى وطن يأويه ودولة تحميه[3].

وبالـــتالي فإن الجزائريين قد أدركوا معنى الجنسية مع بداية التشريعات الفرنسية القاضية بتجنس الجزائريين منذ 1865، وتطور هذا المفهوم مع الحركة الوطنية.

ومـــن هنا وضع أبو بكر بن شعيب تعريفا للتجنس في سنة 1900 حيث قال: « يمكن تعـــريف التجـــنس بكونه تخلي الفرد تخليا كاملا عن قوانينه وعاداته التي تتعارض مع القوانين المدنـــية السياسية لهذا البلد. وبمقتضى هذا التعريف فإننا نورد في المقابل حقيقة ثابتة ويدركها الكـــل بـــأن القوانين المدنية والدينية هي متداخلة بالنسبة للمسلمين فكلاهما يستمد مبادئه من القـــرآن ومـــن الأحاديـــث النبوية ... إن القومية والدين هما موضوعان متداخلان دائما عند المســـلمين، ويعتـــبران شـــيئا واحدا، والتمييز بين الشيء المدني والشيء الديني الذي كرسته التشريعات الأوربية المنبثقة عن القانون الروماني هو شيء غـــير مفـــهوم وغير معـــقول عنـــد

---

(1) علي علي سليمان : المرجع السابق ،ص237.

(2) أبو خلدون ساطع الحصري : آراء وأحاديث في الوطنية والقومية،ط2، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1985، ص105.

(3) جريدة البصائر العدد 22، 05 جوان 1936، ص 25 نقلا عن حشلاف علي: "المواقف السياسية لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين من خلال صحفها 1931-1939"،رسالة ماجستير، جامعة الجزائر سنة 1994 ص 26 .

المســـلمين .... » [1]. ويـــبدو من تعريف أبي بكر بن شعيب أنه أدرك أسباب نفور المسـ الجزائري من قانون السيناتوس كونسلت والتي حددها – الأسباب- في تخليه الكلي عن قوانيـ و عاداتـــه ، إضـــافة إلى التناقض الصارخ بين مفهوم القومية والدين عند فقهاء المسلمين و التشريعات الأوربية.

كما حاول الشيخ عبد الحميد بن باديس تحديد مفهوم الجنسية، فميز بين نوعين من الجنسية: السياسية والقومية حيث قال:« تختلف الشعوب بمقوماتها ومميزاتها كما تختلف الأفراد. ولا بقاء لشعب إلا ببقاء مقوماته ومميزاته كالشأن في الأفراد. **فالجنسية القومية** هي مجموع تلك المقومات وتلك المميزات. وهذه المقومات والمميزات هي اللغة و العقيدة التي يعرب بـ ويتأدب بآدابها والعقيدة التي يبني حياته على أساسها والذكريات التاريخية التي يعيش عليهـ وينظر لمستقبله من خلالها والشعور المشترك بينه وبين من يشاركه في هذه المقومات والمميزات. **والجنسية السياسية** أن يكون لشعب ما لشعب آخر من حقوق مدنية واجتماعية وسياسية مثـ ما كان عليه مثلما على الآخر من واجبات اشتراكا في القيام بها لظروف ومصالح ربطت مـ بينهما ومن الممكن أن يدوم الاتحاد بين شعبين مختلفين في الجنسية القومية إذا تناصفا وتخالصـ فيما ارتبطا به من الجنسية السياسية التي قضت بها الظروف واقتضتها المصلحة المشتركة.

فأمـــا إذا لم يرتبطا بالجنسية السياسية فلا بد لهما مهما طال الأمد من أحد الأمرين إمـ أن يندمجا أضعفهما في أقواهما بانسلاخه من مقوماته و مميزاته فينعدم من الوجود، وإما أن يبقى الضعيف محافظا على مقوماته ومميزاته فيؤول أمره ولابد إلى الانفصال» [2]. ثم أضـــاف قائلا:

---

[1] جمال قنان : نصوص سياسية جزائرية في القرن التاسع عشر (1830-1914) ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 1993 ، ص 269. نقلا عن:

Ben choaïb Aboubaker Abdessalame: « de l'assimilation des indigènes musulmans de l'Algérie aux Français . » un compte rendu du congrès internationale de sociologie coloniale .Paris 1900.

[2] عمار طالبي: آثار عبد الحميد بن باديس ، ج3،ط1، دار اليقظة العربية1968،ص 352.

« وبعـــد فنحن الأمة الجزائرية لنا جميع المقومات والمميزات لجنسيتنا القومية وقد دلت تجار ـ الـــزمان و الأحـــوال عـــلى أننا من أشد الناس محافظة على الجنسية القومية... أما من الناحـ ـ السياســـية فقد قضى قانون 1865 باعتبارنا فرنسيين لكنه نفذ وينفذ تنفيذا جائرا فيفرض علينا جميع الواجبات الفرنسية دون حقوقها » [1] .

ومن الواضح أن تمييز الشيخ "عبد الحميد بن باديس" بين نوعين من الجنسية هو مطابق تمامـــا لمـــا ذكر سابقا عن الجنسية القانونية والفعلية. كما أكد خلال هذا النص على ارتباط الجزائـــريين بالجنسية القومية، لكن يبدو أنه لم يميز بين القومية والوطنية لأنه بانتماء الجزائر إلى أمة إسلامية عربية تعتبر جزءا من الأمة الإسلامية وذلك ما بينه "ساطع الحصري" عند تحديد العلاقـــة بين المفهومين – القومية و الوطنية– اللذين يرتبطان ببعضهما البعض فينطبقان عندما تكون الأمة دولة واحدة ويختلفان إذا تألفت الأمة من عدة دول [2].

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

---

[1] عمار طالبي: آثار عبد الحميد بن باديس، مرجع سابق، ص 352.

[2] أبو خلدون ساطع الحصري: آراء و أحاديث في الوطنية و القومية، ص 9-11.

المبحث 2/ تجنس الجزائيين قبل 1919:

1.2. وضعية الجزائريين القانونية منذ 1830:

اختلف المؤرخون في تقسيمهم لسكان الجزائر مع بداية الاحتلال؛ فصنفهم المؤرخون الجزائريون إلى نوعين: أهل المدن وأهل البادية، ووصفوا أهل المدن -الحضر- بالمقيمين والبرانية، وقسموهم إلى: مسلمين تجار أثرياء، وأصحاب حرف ووظائف وأهل علم ودين، ويهود ذوي تجارة ومال وأوروبيين زاد عددهم مع الاحتلال وكراغلة في بعض المدن الجزائرية، أما سكان الريف فقسموهم إلى: أهل الحكم وهم الأجواد والمحاربون وأهل الدين وهم المرابطون الأشراف ثم الرعية أو العامة [1].

ويبدو أن المؤرخين لا يميزون بين أهل المدينة إلا بالدين: مسلمون، نصارى، يهود، بينما أهل البادية فلا يفرقون بينهم إلا من حيث الاستقرار إلى أهل زراعة وأهل خيم[2].

في حين قسم الفرنسيون سكان الجزائر إلى أربع مجموعات:

المجموعة الأولى: متكونة من العرب الذين صاحبوا عقبة بن نافع وخاصة الفاتحين الهلاليين وهم مسلمون على المذهب المالكي ويشكلون أكبر مجموعة.

المجموعة الثانية: تتشكل من البربر وهم السكان الأصليون وينقسمون إلى ثلاثة فروع : القبائل الكبرى والصغرى، الشاوية في الأوراس وتعتبرهم الإدارة الاستعمارية كالعرب، والطوارق في المناطق الصحراوية.

المجموعة الثالثة : تتكون من الميزابيين، وهم سكان وادي ميزاب من أصل بربري وهم المسلمون المنشقون عن قدامى الخوارج في الزمن الأول من الإسلام وأغلبهم من التجار.

المجموعة الرابعة : متكونة من اليهود ويحكمون بالشريعة الموسوية [3].

---

(1) أبو القاسم سعد الله : الحركة الوطنية الجزائرية (1830-1900) ، ج1 ،ط1 ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت، 1992 ، ص 245.

(2) حمدان بن عثمان خوجة : المرآة ، تحقيق: محمد العربي الزبيري ، ط2، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع ، 1982 ، ص 53 - 54.

(3) Claude lazard : l'Accession des indigènes algériens à la citoyenneté française, librairie technique et économique , Paris, 1938, pp 3 – 5.

وخص الفرنسيون أوربيي الجزائر بتسمية الجزائريين "Les Algériens"حتى عام 1939 بينما أطلق على الجزائريين اسم "الأهالي المسلمين" [1] (Les Indigènes Musulmans). ولكن هذه التسمية لم تطلق على كل الأشخاص الذين وجدوا فوق التراب الجزائري أو تواجدوا بعد ذلك. فقد حددت محكمة الاستئناف بالجزائر في 11 جوان 1877.

أن: « الأهالي المسلمين هم كل الأشخاص المولودين بالجزائر قبل الاحتلال أو أثناءه من أبوين مقيمين بها من قبل الاحتلال الفرنسي أي قبل 5 جويلية 1830 وهو ما يجعلنا نرفض منح صفة الأهـــالي لكل شخص سكن الجزائر أثناء الاحتلال من أبوين مرا بالجزائر فقط و لم يستقرا إلا فيما بعد ».[2]

وأكدت فرنسا هذه الصفة مع الأهالي اليهود بإصدارها مرسوم 7 أكتوبر 1871 الذي وضع شروطا ملائمة لليهود، وطلب منهم إثبات أهليتهم عند ترشحهم ضمن قائمة انتخابات المواطنين الفرنسيين[3].

ولكـــن مـــا هي آثار الاحتلال على جنسية هؤلاء الأهالي المسلمين وما هي وضعيتهم القانونية ؟ وهل هم مواطنون فرنسيون؟ أو مجرد رعايا ؟.

فحســـب القانون الدولي العام الذي أقر بأن الاحتلال العسكري لأي بلد لا يكون له تأثير على جنسية السكان إلا في حال ضم الإقليم، فإنه يكون للسكان المنضمين جنسية الدولة الضـــامة [4]. وقد أصدرت السلطات الفرنسية أمرية في 22 جويلية 1834 تقضي: « أن الجزائر أرض فرنسية مقسمة إلى ثلاث عمالات (محافظات) تخضع لمراقبة الوالي العام في الجزائر، نفس هـــذه الأمرية تقسم كل عمالة إلى دوائر وبلديات كما هو الحال في فرنسا، وتبعث كل عمالة نائبا عنها إلى المجلس الوطني الفرنسي » [5].

---

[1] Colona fanny : instituteurs algériens 1883 – 1939, O.P.U Alger ,1975 ,p 15.

[2] Claude lazard : op.cit, pp 4 – 5.

[3] Ibid : p 5.

[4] Ibid p 4.

[5] Estoublon (R) et lefebrure (A): Code de l'Algérie annote, T1, (1830 – 1895) Imp Jourdan , Alger, 1898 et 1904, p 6.

فهـــذه الأمـــرية تقر ضمنيا بضم الإقليم؛ أي أن الأهالي مسلمون فرنسيون كما تؤكد أيضـــا أنـــه طيلة أربع سنوات حافظ الأهالي المسلمون على جنسيتهم السابقة، حيث لم يكن بإمكـــان أي ســـلطة من السلطات تشريع القوانين فكان القائد العام للجيش هو الذي يصدر قـــراراته في كل ما يخص الأمور العسكرية وكذلك مسؤول السلطة المدنية فيما يتعلق بالإدارة. وكـــان الخلاف سائدا بين الإدارتين [1] . فلم تصدر فرنسا خلال أربع سنوات، أي نص لضم الإقليم المحتل.

وقـــد جددت فرنسا إقرارها بأن الجزائر أرض فرنسية بموجب المادة 109 من الدستور المحـــرر في 04 نوفمـــبر 1848 الذي نص على أن: " الأرض الجزائرية والمستعمرات هي أقاليم فرنسية " [2].

لكـــن فرنســـا لم تعـــامل الأهالي المسلمين بهذا المنطق ، بل غلبت مصالحها السياسية الاســـتعمارية فجعلت منهم مجرد رعايا لا يرتقون إلى درجة مواطنين فرنسيين، لمحافظتهم على أحوالهـــم الشخصية وهو الأمر الذي أ قرته محكمة الاستئناف بالجزائر في "24 فيفري 1862" ومـــما جاء فيه: « لا يسمح للأهالي يهودا ومسلمين التمتع بالحقوق السياسية إلا إذا حصلوا عـــلى صـــفة المواطـــنة الفرنسية، لأن أكثر الحقوق التي ينالها المسلمون أو اليهود من خلال تشريعاتهم التي تخص الأحوال الشخصية تتعارض مع تلك التي منحت للمواطنين الفرنسيين... لذلك يكفي الأهالي المسلمين أو اليهود التماس صفة المواطنة عن طريق التجنس لكي تكون لهم نفس الحماية تحت العلم الفرنسي ... و إلا فلن يسمح لهم أبدا التمتع بحق المواطنة... »[3].

وعلـــيه فالأهالي المسلمون واليهود لم يتمتعوا بصفة المواطنة الفرنسية حتى و إن تنصروا ظلوا رعايا " Des Sujets Français " إلا إذا تجنسوا وتخلوا عن أحوالهم الشخصية. و يبدو أن فكرة التخلي هذه مقابل أن يكون الأهلي حاملا للجنسية الفرنسية فكرة جديدة لم يعرفها القانون الـــفرنسي في الوطن الأم (المتربول - Metropole) [4] ،بل هي من إبداعـــات

---

(1) أحمد توفيق المدني : كتاب الجزائر ، ط 2 ، دار المعارف، البليدة ، 1963 ، ص 231.

(2) René Gantois : op.cit , p28.

(3) Claude lazard : op.cit pp 8 – 9.

(4) Ibid : P 5.

السياسة الفرنسية في الجزائر، وتبين التناقض الصارخ مع ما جاء في وثيقة الاستسلام الموقعة في 05 جويليـــة 1830 بين الداي حسين والكونت دي بورمون وخاصة البند الخامس منها الذي يـــنص على: « عدم إلحاق أي ضرر بحرية السكان، مهما كانت طبقاتهم وأملاكهم وتجارتهم وصناعتهم واحترام نسائهم » [1].

وبدراســـة هـــذه الاتفاقية يتبين بأنها كانت اتفاقية تسليم عسكري مقابل وعد فرنسي رسمي بعدم المساس بحرية السكان و الحفاظ على تقاليدهم الدينية و الاجتماعية، [2] لكن الذي حدث خلاف ذلك.

ويظهـــر أن الســـبب الحقيقي لحرمان المسلم الجزائري من الحقوق الفرنسية كلها رغم قـــيامه بسائر التكاليف الفرنسية هو خشية الإدارة و خوفها من أن يتغلب العنصر المسلم على العنصر المسيحي فيستأثر بالمجالس المنتخبة [3].

لذلك ظل المسلم الجزائري منذ 5 جويلية 1830 غير واضح الجنسية، فمن حيث المنطق فهو مسلم جزائري وكفى، ومن حيث القانون الدولي هو فرنسي، ومن حيث المعاملة الفرنسية فهو رعية يقوم بالواجبات ولا يتمتع بالحقوق [4] الأمر الذي عبر عنه فرحات عبـــاس بـ . ل . « إن قـــال الجزائري أنا عربي أجابه رجال القانون لا أنت فرنسوي لست بعربي، وإن طالب بحقوق الفرنسوي أجابه نفس الفقهاء لا أنت عربي لست فرنسوي » [5]. وظل الجزائري على ما هو عليه إلى غاية صدور القانون المشيخي في " 14 جويلية 1865 " الذي حددت فيه فرنسا وضعية الأهالي بشكل رسمي.

---

(1) Estoublon (R) et lefebrure (A) :op.cit , T1 , p 1.

(2) أحمد الخطيب: جمعية العلماء المسلمين الجزائريين و أثرها الإصلاحي في الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر،1985، ص 16.

(3) أحمد توفيق المدني: كتاب الجزائر، المرجع السابق ، ص 326.

(4) المرجع نفسه: ص 327.

(5) فرحات عباس : حرب الجزائر و ثوراتها ليل الاستعمار، ترجمة أبو بكر رحال، مطبعة فضالة المغرب، 1962، ص 131.

2. 2. قانون السيناتوس كونسلت(senatus consulte) 14 جويلية 1865:

وهو القانون الذي ظهر في عهد "شارل لويس نابليون" (1873 – 1808) harles ((louis napoléon الملقـــب "بنابلـــيون الثالث" (napoléon III)،و الذي أقام الإمبراطورية الثانـــية و التي تربع على عرشها منذ ديسمبر 1852 إلى غاية انهزام جيشه في معركة" سيدان" واعتقال بروسياله سنة 1870 [1].

وأكـــثر مـــا اشتهر به نابليون الثالث هو مشروع المملكة العربية التي كانت تقوم في الأســـاس عـــلى محافظة الجزائر على مقوماتها الشخصية، حيث بدأ مشواره بخطاب أمام الغرفة الـــتجارية للـــبرلمان في بوردو وجميع الغرف الأخرى في كامل فرنسا: « أنه توجد في مواجهة مرســـيليا على الضفة الأخرى من المتوسط مملكة واسعة ينبغي إدماجها في فرنسا » [2] . وكان يـــرى أن لا سبيل لتحقيق هذه السياسة إلا بوسائل محددة ذكرها الدكتور(warnier) المعاصر لتلك المرحلة في ثلاث نقاط:

- مؤسسات ثابتة مستقرة بالجزائر: وهي من أولى احتياجات المجتمع، وقد كلف نابليون الثالث مجلس الشيوخ في بند من بنود دستور الإمبراطورية بوضع دستور خاص بالجزائر يحول دون تحولات مفاجئة في نظام الحكم، الأمر الذي عانى منه الاستعمار مدة طويلة.
- تشجيع المشروعات الاقتصادية الكبرى في بلد معدوم يحتاج إلى الإيجاد من العدم.
- حكومة متحدة وقوية لوضع حد لتباين الآراء التي غالبا ما شلت حركة الاستعمار[3].

ومن أجل تحقيق ذلك أصدر نابليون مراسيم عديدة منها، إسناد وزارة الجزائر لابن عمه "جـــيروم نابـــيلون" سنة 1858 وأحدث منصب القائد الأعلى للقوات البحرية والبرية وعين الجنرال "ماكما هون" عليه، وبإلغائه منصب الحاكم العام يكون قد وضـــع حـــدا للنظـــام

---

(1) عمار بوحوش : التاريخ السياسي للجزائر من البداية و لغاية 1962، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997،ص 126.

(2) Warnier (A) : l'Algérie devant l'empereur , éd challamed ,Paris ,1865 , P 75.

(3) Ibid ,p76.

العسكري [1].فقد رأى أن دور الجيش الفرنسي قد انتهى بعد الاستيلاء على بلاد القبائل سنة 1857 [2].

لكن بعد أقل من عام أثبتت وزارة الجزائر والمستعمرات عجزها عن القيام بأي عمل لوقوعها بين السلطتين المدنية والعسكرية[3]، و لم يكن ذلك السبب الوحيد في تقديم " جيروم" استقالته عن هذه الوزارة بل كان جهله بالجزائر السبب الأكبر فلم يضع رجله على ترابها وكل ماكان يعرفه عنها يصله سماعا وعن طريق التقارير [4].

وبذلك لم يستطع نابليون تطبيق ما خطط له، و يمكن إرجاع ذلك حسب شهادات معاصريه إلى وجود قوة أخرى في الجزائر تتصدى لكل المشاريع الجديدة التي لا تتفق مع مصالحها وهي قوة المعمرين[5].

وفي ظل هذه الظروف قرر" نابليون الثالث" زيارة الجزائر والوقوف على عناصر الصراع والصعوبات فنزل بها في شهر ديسمبر 1860 [6]. فلاحظ بشكل مباشر الفرق بين أنوار الحضارة في فرنسا و ظلمات الاستعمار في الجزائر ، الأمر الذي أثر على قراراته بشأن الموازنة بين مصالح العناصر المؤثرة في الواقع (الجزائريون والعسكريون والمعمرون) ومنذ ذلك تأكد من فشل سياسة الإدماج وأظهر عنايته بالجزائريين [7] فقرر إلغاء وزارة الجزائر والمستعمرات وأعاد الحاكم العسكري وعين لذلك الجنرال "بليسي" كحاكم عام.

وتحت تأثير أفكار "الأمير عبد القادر" و"I. URBAIN" رأى الإمبراطور أن يكون

---

[1] أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية ...، مرجع سابق، ج 1، ص 323.

[2] عمار بوحوش: المرجع السابق، ص 127.

[3] أحمد توفيق المدني: كتاب الجزائر، المرجع السابق، ص 59.

[4] أبو القاسم سعد الله: المرجع السابق، ج 1، ص 323.

[5] Ageron (ch. R) : politiques coloniales au Maghreb, PUF, Paris, 1972 , P 87.

[6] أبو القاسم سعد الله: المرجع السابق، ج2، ص 23.

[7] Warnier (A) : op.cit,pp 78 - 79.

مملكـــة عربية في الجزائر وقد أدى " I. URBAIN " دورا مهما في توجيه سياسة نابليون نحـ الجزائـــر لإيمانه بسياسة "الجزائر للجزائريين" الأمر الذي عبر عنه-I. URBAIN - في رسا إلى نابليون، فوقف ضد استعمار الأرض وأيد فكرة مد يد المساعدة الفرنسية للجزائر[1].

كما ربط الإمبراطور بين الوضع بالجزائر والتجارب المماثلة في العالم العربي كالحمـ على لبنان و فتح قناة السويس والمسألة الشرقية، مما حمله على وضع السياسة الجزائرية في الإط العربي وصرح في9 سبتمبر 1860 بقوله: « إن واجبنا الآن هو أن نهتم بمصير ثلاثة ملايين من العرب الذين أخضعناهم بالسلاح وأن نرفعهم إلى مستوى الكرامة الانسانية الحرة عن طريق التعليم واحترام دينهم وتحسين أوضاعهم المادية باستخراج جميـــع الخيرات المـــوجودة في أرضهم ... » [2] كما أظهر إرادته في تأسيس مملكة عربية في رسالته التي وجهها إلى الماريشـ "بليسي، مستعرضا فيها ما وصل إليه وضع الأهالي من جراء سياسة الفرنسيين، كما أخبر فيها: « إنني لست إمبراطور الفرنسيين فقط بل أنا إمبراطور العرب أيضا ... » [3].

وقد أثارت هذه الرسالة غضب المستوطنين فلم يحفظوا منها إلا "أن الجزائر مملكة عربية وليســـت مســـتعمرة " ورأوا ضرورة التحذير من هذه السياسة التي تهدف إلى إعادة تكوين القومـــية العربية [4] لكن ذلك لم يوقف نابليون عن إصدار قانون السناتوس كونسيلت 1863 الذي حدد بموجبه: « أن الأراضي المشاعة التي تستغلها القبائل المختلفة في أرض الجزائر بصفة مستمرة منذ أمد طويل إنما هي ملك قار رسمي لتلك القبائل » [5].

وفي إطار السياسة الإمبراطورية - المملكة العربية - أراد "نابليون الثالث" أن يحدد أيضا وضـــعية ســـكان الجزائر فجعل منهم رعايا فرنسيين: "des sujets français ".الأمر الذي

---

(1) أبو القاسم سعد الله : الحركة الوطنية ...، مرجع سابق ، ج2 ، ص 23.

(2) Ageron (ch. R) : politiques coloniales ,op.cit, pp 56 - 58.

(3) الزبير سيف الإسلام: تاريخ الصحافة في الجزائر (رواد الصحافة الجزائرية) المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985، ص 78 .79

(4) شارل روبير أجرون: تاريخ الجزائر المعاصرة، ترجمة: عيسى عصفور، ط1، منشورات العويدات، بيروت، 1982،ص 60.

(5) أحمد توفيق المدني : كتاب الجزائر ، المرجع السابق ، ص 68.

أكدتـــه محكمة الجزائر بتاريخ (24 فيفري 1862) وأكده مرة أخرى الاجتهاد القضائي حيث فرق المشرع فيه بين المواطن والرعية الفرنسية،[1] كما سبق ذكره.

وأثناء الزيارة التي قام بها نابليون الثالث تجاه الجزائر وللمرة الثانية ما بين 03 ماي و07 جوان 1865 استقبله فيها المستوطنون ببرودة وشك، بينما تفاءل الجزائريون بها خيرا ونظموا في ذلـــك القصـــائد[*]، وبعـــد عودته إلى باريس بعث إلى "ماكماهون" برسالة، تحت عنوان "سياســـة فرنسا في الجزائر "ثم أصدر بعد حوالي شهر من عودته التشريع المعروف بالسناتوس كونسيلت " Senatus Consulte "والذي استمر مع بعض التعديلات من سنة 1919 إلى غاية 1947 [2].وكان هذا القانون أول وثيقة رسمية حددت وضعية الأهالي الجزائريين القانونيـــة [3]، و الذي وافق عليه مجلـــس الشيوخ في 14 جويلية 1865 وهو متكون من خمس مواد نصت المادة الأولى منه على:

« الأهـــلي المسلم هو فرنسي، و يبقى تحت حكم القانون الإسلامي ويمكن قبوله في الخدمة العسكرية البرية والبحرية، كما يمكن تعيينه في الوظائف المدنية بالجزائر وبطلب منه يمكن قبول تمتعه بحقوق المواطن الفرنسي » [4].

---

[1] Claude lazard : op.cit, PP 8 – 9.

[*] نظم الشاعر محمد الوناس قصيدة تضم 122 بيتا عنوانها:" التهاني و البشائر بدخول نابليون للجزائر "و مما جاء فيها :

نظمي يا بشائـــــــــر سلطـــــان جانا زايـــــــر

فرحت بيه ناس الجزائـــر و قالـــوا ســـعدنـــا بمجيـــه

نطلب لسيد الأنبرور الدنيا تسعد بيه

ضوا على الجزائر كالبـــدر في وقت في نصف الشـــهر

قبـــالت الأمـــة مشتهـــر وانـــحومـــوا دايـــرين بيـــه

انظر جمال قنان: نصوص سياسية ...، مرجع سابق، ص 153.

[2] أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية...، مرجع سابق، ج2، ص24.

[3] Gaston Arexy : législation algérienne à l'usage du personnel administratif de l'Algérie et des candidats au fonctions publique de la colonie , 2ème éditions, P . soubion , Algérie 1932 , p 86.

[4] Bulletin officiel du gouvernement général de l'Algérie , Alger ,1866 , p 365.

وحسب صيغة هذه المادة التي حددت صفة الأهالي المسلمين الجزائريين وقسمتهم انطلاقا من علاقتهم بأحوالهم الشخصية إلى نوعين:

- الأهالي لهم صفة المواطنة الفرنسية ولهم نفس حقوق وواجبات الفرنسيين الأصليين بشرط التخلي عن أحوالهم الشخصية.

- الأهالي الذين حافظوا على أحوالهم الشخصية يظلوا رعايا فرنسيين تحدد حقوقهم السياسية حسب قوانين خاصة [1].

و الحقيقة أن هذا القانون جعل من الأهالي رعايا فرنسيين الأمر الذي عبر عنه المشرع بـ" المواطن الناقص" (Cives minito jur)[2] في حالة تمسكهم بأحوالهم الشخصية.وإذا كان هذا حظ الأهالي المسلمين من هذا القانون، فما هو حظ اليهود والأجانب؟

أما اليهود فقد خصتهم المادة الثانية بما نصه: « الأهلي اليهودي هو فرنسي، تبقى تسيره قوانين أحواله الشخصية، ويمكن قبوله في الخدمة العسكرية البرية و البحرية ويمكن استدعاؤه للاشتغال في الخدمات والوظائف المدنية بالجزائر وانطلاقا من طلبه يمكنه التمتع بحقوق المواطنة الفرنسية وفي هذه الحالة يخضع للقوانين الفرنسية » [3].

إن كان تجنس اليهود في هذا القانون فرديا مشروطا بتخليهم عن أحوالهم الشخصية كالأهالي المسلمين، إلا أنهم حظوا بعناية أخرى من خلال حصولهم على حق التجنس الجماعي بواسطة مرسوم (كريميو) [*] الصادر في: 24 أكتوبر 1870 الذي لم يطبق على يهود وادميزاب [4] الذين اعتبروا أهالي جزائريين لا مواطنين فرنسيين لعدم فرض فرنسا سيطرتها على

---

(1) Gaston Arexy : comment on acquiert, …., op.cit , p 103.

(2) Mahfoud Kadache : Histoire du Nationalisme Algérien Question Nationale et Politique Algérien (1919 – 1951) , T1, société national d'édition et de diffusion , Alger , 1981 , p 29.

(3) Bulletin officiel du gouvernement général de l'Algérie , p 365.

(*) نسبة "لإسحاق أدولف كريميو" (1796 - 1880) تولى مناصب متعددة منها:عضو لجنة الدفاع الوطني، ونائب في المجلس التشريعي وكان من وراء إعلان هذا المرسوم، انظر :

Parcours :L'Algérie les hommes et l'histoire ,T9, N2 ,1988, p29.

(4) Claude lazard : op.cit .p 10.

المنطقة إلا في سنة 1882، وماعدا هؤلاء فقد شمل المرسوم كل اليهود المولودين على أرض الجزائر قبل الاحتلال الفرنسي أو أثناءه من أبوين مقيمين في الجزائر[1].

لكن حصول اليهود على مثل هذا الامتياز - التجنس الجماعي- " Naturalisation Collective " كان نتيجة سعيهم المستمر منذ سنة 1843 أين وضع أول مشروع لتحقيق التجنس الجماعي ثم اقترح المجلس العام لمدينة قسنطينة عام 1858 الأمر نفسه ليجددوا الطلب ذاته لمجلس الشيوخ سنة 1864[2].

أما الأجانب فقد نصت المادة الثالثة من القانون 1865: « أنه يكفي لتمتع الأجنبي بصفة المواطنة الفرنسية أن يكون أقام بها مدة ثلاث سنوات» [3] خلافا للقانون المطبق بفرنسا والذي يشترط مدة عشر سنوات من الإقامة حتى ينضم إلى العائلة الفرنسية [4].

بل أكثر من ذلك ، منح قانون 26 جوان 1889 الجنسية الفرنسية لجميع أبناء الأجانب الذين لا يرفضونها وهو ما عرف بالتجنس الأوتوماتيكي " Naturalisation automatique " وإن تمتع الأجنبي بمثل هذا القانون يفضي إلى نتيجة حتمية و هي زيادة عدد الفرنسيين بشكل متسارع [5].

لم يكن شرط التخلي عن الأحوال الشخصية الشرط الوحيد الذي وضعه المشرع الفرنسي أمام الأهلي المسلم مقابل حصوله على المواطنة ،بل صاحبه شرط ثان يتمثل في ضرورة بلوغه سن الواحد و العشرين بمقتضى المادة الرابعة من نفس القانون[6].

إلا أن الحقيقة خلاف ذلك،فلا يمكنه إثبات ذلك إلا باستخراج شهادة الميلاد، وكان بالإمكان

---

(1) Gaston Arexy: comment on acquiert, ..., op.cit, p 59 .

(2) يحي بوعزيز: « موقف الجزائريين من تجنس اليهود الجماعي.» ، مجلة الثقافة ،ع30 ،1976، ص 40.

(3) Bulletin officiel du Gouvernement général de l'Algérie p 365.

(4) Alfred Dian :Etude sur la naturalisation des étrangers en Algérie , extrait de la revue Algérienne de législation et de jurisprudence , Adolphe Jourdan ,Alger ,1885, p8.

(5) Ageron (Ch.R) :Histoire de l'Algérie contemporaine , T2,(1871-1954) de l'insurrection de 1871 du déclenchement de la guerre de libération 1954 , P.U.F, Paris, 1979, p 119.

(6) Bulletin officiel , p 365 .

أن يكون تسجيل عقد الميلاد أمام الموثق كافيا لاستخراجها ما دامت الحالات المدنية للأهالي لم تقيد في سجلات إلا في سنة 1882، لذلك فإنه يجب على كل من يطلب التجنس أن يمثل أمام قاض مسلم أو قاض فرنسي ملزم بتحرير عقد التوثيق ليحرر له عقد ميلاد بحضور أربعة شهود- طالب الجنسية-، ويذكر فيه الميلاد والشهر واليوم وإن لم تتوفر هذه التفصيلات يذكر أسبابها في الهامش، كما يذكر أسماء الوالدين ووضعية صاحب الطلب من حيث الزواج (*) والأسرة[1]، و إيداع الملف يكلف صاحبه ما قيمته فرنك واحد، أما التسجيل فيكون مجانا وذلك حسب ما بينته المادة (20)من مرسوم 21 أفريل 1866 المنفذ لقانون 1865 [2] .والظاهر من القانون المشيخي أن هناك شرطا وحيدا يجب توفره في طالب الجنسية الفرنسية، لكن المراسيم التكميلية تبين خلاف ذلك. وحتى الشرط الوحيد المذكور فإنه لم يكن سهل المنال بل لا يتجاوزه الأهلي المسلم إلا بعد صعوبات كبيرة وربما أصعب من ذلك الإجراءات التي يقوم بها طبقا للمادة الخامسة من قانون 1865 والمرسوم التنفيذي في (21 أفريل 1866) في بابه الرابع من خلال مواده: (11-12-13- 14) عن كيفية طلب الجنسية الفرنسية [3].

حيث يتقدم طالب الجنسية شخصيا أمام رئيس البلدية أو المكتب العربي في منطقة إقامته بطلب خطي يصرح خلاله قبوله بحكم القوانين المدنية والسياسية الفرنسية، ليقوم بعدها رئيس البلدية أو رئيس المكتب العربي بإجراء تحقيق حوله فيما يتعلق بسوابقه العدلية وأخلاقه وحالة زواجه إذا كان متعددا (polygamie).

ونتيجة التحقيق ترفع في شكل محضر إلى الجنرال قائد المقاطعة ثم ترسل إلى الحاكم العام الذي يبدي رأيه، ثم ينقله إلى وزير العدل أين يقوم حافظ الأختام بتحضير تقرير حوله يحكم على الملف من خلال مجلس الدولة، أما إذا كان طالب حق المواطنة يعمل تحت راية العلم الفرنسي -الخدمة العسكرية - ففي هذه الحالة فالمحضر يرسل من طرف قائد القطاع العسكري أو الضابط السامي قائد المفرزة التابع لها ليحوله إلى الجنرال قائد المقاطعة الذي يبدي رأيه إلى

(*) بحيث يجب أن يكون طالب الجنسية متزوجا بامرأة واحدة، وهو ما يعرف بـ : (monogamie)

(1) Claude lazard : op.cit , p 34.

(2) Robert Estoublon et Adolphe Lefubure : op.cit , T1 . P 315.

(3) Claude lazard . op.cit . p 25.

الحـــاكم العام بالجزائر وتكون مرفقة بـــ : حالة الخدمة لطالب الجنسية وشهادة تخص أخلاقه وسيرته [1].

لكـــن مـــا هي السلطة التي تقوم بالبث النهائي في طلبات التجنس التي تخص الأهالي المسلمين ؟

فقـــد خول مرسوم(24 أكتوبر 1870) للحاكم العام حق البت في طلبات التجنس اعتمادا عـــلى رأي اللجـــنة الاستشـــارية، ولكن بعد إلغاء هذه اللجنة أصبحت صلاحيات هذا البث لرئيس الدولة عن طريق مرسوم يتخذه مجلس الدولة [2].وعليه فقانون " السناتوس كونسلت " الذي يخص تجنس الأهالي المسلمين يتميز بأنه :

- تجنس فردي
- تجنس بطلب
- تجنس يمنح من قبل السلطة التنفيذية
- تجـــنس تام يؤدي إلى اندماج في المجتمع الفرنسي [3].على ما يبدو فإن الصعوبات التي صاحبت شروط و إجراءات قانون 1865 إنما يعود إلى ظن المشرع الفرنسي بأن الأهالي ســـيتهافتون على المواطنة الفرنسية، ولكنه ظن خاطئ بدليل إحصاءات [*]المتجنسين التي سجلت نسبا منخفضة كما هو مبين في الجدول الآتي: [4]

---

(1) Gaston Arexy : législation Algérienne ..... pp 89- 90 .

(2) René Gantois : op.cit ,pp35-36.

(3) Claude lazard :op.cit , pp 25-26.

(*) اختلفت المصادر و المراجع في تبيان الأعداد الحقيقية للمتجنسين كـــ:

Mahafoud Kadache :Histoire du nationalisme...op.cit ,T2, p 887, et Annuaire statistique de l'Algérie Année 1934,p 21.

والنوي معماش:"المتجنسون الجزائريون بالجنسية الفرنسية- من أصول إسلامية-" رسالة ماجستير، قسنطينة، 2000-2001.

(4) النوي معماش: المرجع السابق، ص 211-213.

السنة	عدد المتجنسين	السنة	عدد المتجنسين	السنة	عدد المتجنسين
1865	00	1883	18	1901	32
1866	11	1884	17	1902	11
1867	08	1885	82	1903	56
1868	06	1886	20	1904	36
1869	34	1887	08	1905	35
1870	01	1888	23	1906	42
1871	00	1889	27	1907	43
1872	00	1890	21	1908	47
1873	00	1891	20	1909	16
1874	00	1892	43	1910	37
1875	00	1893	33	1911	35
1876	12	1894	36	1912	47
1877	19	1895	08	1913	61
1878	20	1896	28	1914	34
1879	26	1897	29	1915	29
1880	14	1898	101	1916	30
1881	21	1899	08	1917	15
1882	29	1900	07	1918	08
المجموع العام	1344				

والواضـــح مـــن خلال الجدول السابق تذبذب أعداد المتجنسين و قلة الحاصلين عليها مقارنة بعدد السكان كما سنبين في الجدول الآتي: [1]

السنوات	1866	1876	1886	1896	1906
عدد سكان الأهالي	2.652072	2.462936	3.264879	3764076	4.447.449

كما نلاحظ أن النسب التي قدمها الجدول الأول إنما تعبر عن الطلبات المقبولة فعلا لأن هناك فرقا بين تقديم الطلب الذي يعبر عن نية الحصول على المواطنة والرد بالإيجاب عليه – الطلب – و ما أكثر الطلبات التي رفضت لحجج مختلفة . كما أن مجموع الأهالي الحاصلين على المواطنة مدة اثنتين وخمسين سنة (1866-1918) ضئيلة فلم يتجنس إلا 1344 أهلـــيـــا

[1] Annuaire Statistique de l'Algérie année 1927, p 29.

جزائـــريا وهي نسبة قليلة مقارنة مع طول المدة الزمنية من جهة وباقي الجنسيات الأخرى ففي مدة خمس سنوات فقط (1865- 1870) تجنس 743 يهوديا بالجنسية الفرنسية[1].قبل صدور مرسوم تجنسهم الجماعي -مرسوم كريميو- حيث ارتفع بموجبه عدد المتجنسين بحوالي 34574 يهودي مابين (1870-1872)[2].

أما الأوربيون فقد اختلفت نسبة تجنسهم حسب جنسياتهم، فمن خلال الدراسة التي قام بهـــا " ألفرد ديان" (Alfred diane) - أستاذ حقوق بكلية الجزائر- أحصى نسبة تجنسهم على الشكل الآتي: [3]

الجنسيات	إحصاء السكان لسنة 1881	عدد المتجنسين مابين (1865-1881)
الإسبانية	114.320	990
الإيطالية	33.693	1.391
المالطية	15.402	130
الألمانية	4.201	1420
جنسيات أخرى	22.328	497

ومـــا سبق يمكننا أن نستنتج تباين إحصاءات المتجنسين المسلمين والأجانب واليهود كما سجل المسلمون أدنى المعدلات و يرجع هذا الانخفاض بالدرجة الأولى إلى التعارض القائم بـــين القوانين الفرنسية والشريعة الإسلامية . بالإضافة إلى الخطورة التي شكلها قانون (1865) عـــلى الهويـــة الإســـلامية حيث يؤدي به إلى التنكر لكل روابطه الاجتماعية من أجل التمتع بالمواطنة الفرنسية التي في الحقيقة جنسية الغالب. كما نستخلص أن استجابة الأهالي السلبيـــة

---

(1) شارل روبير أجرون : المرجع السابق، ص 62.

(2) Ageron (ch. R) : Histoire de l'Algérie ..., op.cit,T2, p 119.

(3) Alfred Dian : op.cit, p 11.

هي دليل قاطع على فشل القانون المشيخي والذي أكد بدوره فشل السياسة الاندماجية القائمة على خرافة المملكة العربية [1].

وقد أدرك "ماكماهون" التناقض الذي وقع فيه المسلم الجزائري وأكد ذلك في تصريح لـــه في (14 أفريل 1870): « إن تجنس المسلمين مستحيل ولا يكون إلا إذا اندثرت قوانينهم المدنـــية الـــتي هي في نفس الوقت قوانينهم الدينية، ولكي يصبحوا فرنسيين عليهم أن يتنكروا لمعتقداتهم و أن يمزقوا مصحفهم المقدس فلا يكونوا إلا مرتدين فقط» [2].

لذلـــك فقـــد فضل الأهالي البقاء على حالتهم - رعايا - على أن يلحقهم وصف المرتد والخـــارج عـــن الدين [*]،وقد انحصرت الفئة المتجنسة منهم في أولئك الذين خدموا في الجيش الفرنسي أو الذين عملوا في مصالح الترجمة في الجيش أو المحاكم [3].

وقـــد واجـــه المســـتوطنون قانون (1865) برفض تام لمضمونه الذي عارض مصالحهم في الجزائـــر، حيـــث رأوا أن حصول الأهالي على المواطنة الفرنسية يعني القضاء عليهم قضاء تاما وذلك عن طريق زيادة أعداد الأهالي على حساب الأوربيين فتعود بذلك السيطرة للأهالي بحكم الأغلبـــية[4]، فشن المستوطنون حملة واسعة ضد نابليون والأهالي وحاولوا إفشال كل إصلاح يخصهم[5].

2. 3. مشاريع التجنس حتى سنة 1919 :

لم يكن الأهالي والمستوطنون وحدهم الذين أدركوا خطر القانون المشيخي لسنة 1865

---

(1) جيلالي صاري،محفوظ قداش: الجزائر في التاريخ المقاومة السياسية(1900- 1954) الطريق الإصلاحي و الطريق الثوري ترجمة: عبد القادر بن حراث، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1987، ص 232.

(2) Ageron (ch. R) : Les Algériens Musulmans et la France (1871 – 1919), T1, P.U.F 1968 , Paris, p 345.

(*) هناك أسباب أخرى دفعت الأهلي المسلم إلى الإعراض عن المواطنة ، سيكون لنا معها وقفة خلال الفصل الثاني .

(3) أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي،دار الغرب الإسلامي ،ط1،بيروت،1998،ص 374.

(4) المرجع نفسه، ص 374.

(5) يحي بوعزيز: « سياسة نابليون الثالث تجاه الجزائر من خلال أقواله و رسائله (1852-1870) » ،مجلة الثقافة، ع 50، 1979، ص 24.

على مصالحهم و شخصيتهم بل شاركهم في ذلك بعض الشخصيات السياسية الليبرالية الفرنسية التي تعاطفت مع الجزائريين، وأرادت أن تقدم لهم البديل عن ذاك القانون من خلال مبادرات تقدموا بها في شكل مشاريع قوانين مختلفة لغرفة البرلمان طيلة أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين.

فهل اعتمدت كقوانين أم أنها ذهبت أدراج الرياح؟ وما هو الصدى الذي تركته في نفوس الأهالي والمستوطنين؟.

وقد كان على رأس هذه المشاريع، المشروع الذي تقدم به في 16 جوان(1887)[1] كل من البرلمانيين السيدين "ميشلان" (Michelin) و" قوليه" (Gauliez)[*] واقترحا فيه توسيع الحقوق التي منحت لليهود بمرسوم 24 أفريل 1870 لمجموع المسلمين وعبرا عن ذلك بقولهما: « لقد حان الوقت لنكف عن اعتبار الأهالي شعبا محتلا، فمن العدل أن ندمجهم بالمواطنين الفرنسين وذلك بإعطائهم نفس الحقوق ومطالبتهم بنفس التضحيات» وقد اقترحا ما يلي:

المادة 1: التصريح بأن المسلمين الأهالي بعمالات الجزائر مواطنون فرنسيون.

المادة 2: كل القوانين الفرنسية تطبق عليهم.

المادة 3: تحكمهم فيما يتعلق بالأمور المدنية قوانينهم الخاصة، إلا إذا قبلوا بمرسوم 24 أفريل 1870 فتطبق عليهم القوانين الفرنسية.

المادة 4: كل الإجراءات التشريعية وقوانين المجلس المشيخي والتنظيمات والمراسيم المناقضة تعتبر ملغاة[2].

ولم ينحصر صدى هذا المشروع في غرفة النواب ولا بين أعضاء الجمعية الوطنية الفرنسية وإنما انتقل صداه إلى أوسع من ذلك من خلال ما تناقلته الصحف الفرنسية حتى

---

[1] Paule Emile viard : Les droits politiques des indigènes d'Algérie ,Vol1,librairie du Recueil Sirey, Paris,1937, p5.

[*] وكلاهما من أقصى اليسار.

[2] René Gantois : op.cit ,pp35-36.

بلغت أسماع الجزائريين[1]. فاهتزوا له وعبروا عن رفضهم المطلق لهذا الاقتراح من خلال استعمال العرائض والتي تطور مضمونها حيث كانت تقتصر على الشكوى والاحتجاج، في حين أصبحت تقدم مطالب باعتبارها حقا سياسيا وأخلاقيا[2].

ومن أبرز هذه العرائض التي وجهت إلى البرلمان تلك التي تقدم بها أهالي مدينة قسنطينة بتاريخ 10 جويلية 1887 ووقع عليها ألف وسبعمائة شخص منهم أعضاء من المجالس المنتخبة والموظفين والمدرسين والتجار والمزارعين (3). وكان من بينهم شخصيتان جاوز صيتهما منطقة قسنطينة هما: "عبد القادر المجاوي" و"حمدان الونيسي"؛ الذي تتلمذ على يده الشيخ "عبد الحميد بن باديس"(4)، وقد تحدثت هذه العريضة على لسان كل الجزائريين، وبينت الكثير من القضايا ذات الأبعاد الوطنية، كما عبر أصحاب هذه العريضة عن رفضهم الصريح للتجنس ومما جاء في ذلك قولهم :« إن الدخول في الجنسية الفرنسية ستكون آثاره بالنسبة لنا هو الإلغاء الكامل لقوانيننا ونظمنا سواء فيما يتعلق بالمسائل المادية (العقارات والأملاك) أو بالأحوال الشخصية، والحال أن الكل يعلم أن القانون (الشريعة) عندنا هي أساس الدين وأنه غير مسموح لنا الخروج عن هذا الطريق السوي، أما الإجراء الاحتياطي الذي اقترحه السيدان "ميشلان" و"قوليه"، والذي يرمي إلى المحافظة على بعض المسائل المتعلقة بالأحوال الشخصية هو إجراء غير كاف، ولا يمكن أن يكون له أية نتيجة عملية ... والذي نتشبث به أكثر من أي شيء آخر هو المحافظة على شريعتنا ... ونحن واثقون بأن الحكومة الفرنسية المتشبعة بروح العدل المبني على الحرية سوف لن تفرض على رعاياها إجراء على هذه الدرجة من الخطورة بدون أن يسبق ذلك طلب صريح منهم بهذا الشأن خاصة وأن

---

(1) جمال قنان: قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر 1994، ص 171.

(2) أبو القاسم سعد الله : الحركة الوطنية ...، مرجع سابق ، ج2،ص 173.

(3) جمال قنان : المرجع السابق، ص 197.

(4) مصطفى الأشرف : الجزائر الأمة و المجتمع ، ترجمة : حنفي بن عيسى ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، 1983،ص 241.

الباب مفتوح حسب القوانين الجارية أمام كل أحد يرغب في الاستفادة من التجنس وفق مبادرة حرة نابعة من اختياره»[1]. كما بينت العريضة استحالة التلاؤم بين قانون الأحوال الشخصية للمسلم والقانون المدني الفرنسي الذي يؤدي بالجزائري إلى الانسلاخ عن دينه والخروج عنه، فقد بين أصحابها أيضا الوضع الذي آل إليه الجزائريون والذي لا يؤهلهم للتمتع بحقوق المواطنة بشكل مفيد، خاصة انتشار الأمية التي تحول دون معرفتهم القوانين والتقاليد الفرنسية. واختتموا هذه العريضة بتقديم حلول لبعض المسائل الوطنية التي تمس الأهالي و تتعلق بالتعليم والانتخاب والقضاء الإسلامي [2].

و لم يقتصـــر رفض هذا المشروع على الجزائريين وحدهم بل رفضه الفرنسيون أيضا، وذلك ما عبر عنه (VINDEX) بقوله: «نـــرى الاختـــلاف الكبير بين الجنسين الذي ينوي (GAULIES) التقريـــب بيـــنهما ... فنرى أنه ليس بالإمكان منح التجنس الجماعي إلا إذا مسسنا بالأحوال الشخصية للأهالي، فكل الشخصيات والأجناس من الغني إلى الفلاح الضعيف يرفضونه، فكلهم يعارضون انتهاك الوعود التي قدمت في وثيقة الاستسلام... »، ثم بين الكاتب أسباب خطورة المشروع بقوله: « إذا وضعتم حاليا أنفسكم عوض الفرنسيين الذين سيقيمون بالجزائـــر، ستجدون أنهم هم الضحايا حيث سيتم إغراق ثلاثين ألف(30000)بطاقة انتخاب ضـــمن سيل ثلاث مئة ألف (300000) بطاقة للأهالي خلال المعركة الانتخابية، و يكون من حـــق هـــذه الأغلبية سن الـــقوانين للأقـــلية في الـــبرلمان، فمـــن ذا الذي يرضى بمثل هذه التبعية ... » [3].

وبعد ثلاث سنوات قدم السيد "مارتينو" (MARTINEAU)[*] أمام مكتب غرفة النواب مشروع قانون بتاريخ 27 جويلية 1891 جاء فيه:

---

[1] جمال قنان : نصوص سياسية ...، مرجع سابق ، ص 198-200.

[2] المرجع نفسه، ص 200-205.

[3] Vindex:« Question Algériens, de la Naturalisation, des indigènes »,la revue Algérienne et Tunisienne littéraire et Artistique, Trim2, N°01,1891,pp 8-9.

[*] حاكم سابق في المستعمرات.

المادة 1: تمنح الجنسية الفرنسية لجميع الأهالي المسلمين الجزائريين بالتدرج و حسب التنظيمات التي ستقرر فيما بعد.

المـــادة 2: التجنس حق قائم دون أن يطالب به الأهالي في جميع البلديات التي يكون فيها عدد الســـكان الفرنسيين يفوق عدد السكان المسلمي ، واعتبار اليهود الذين تجنسوا بمرسوم (24 أكتوبر 1870)من السكان الفرنسيين،و ماعدا ذلك يمنح التجنس للأهالي البالغين سن الرشد وحتى الأطفال وكل الذين سيولدون بعد المصادقة على هذا القانون.

المادة 3: في باقي البلديات كذلك يكون التجنس ممنوحا بدون طلب:

- لكل الأطفال الذين يولدون منذ تاريخ صدور هذا القانون.
- للعســـكريين الذيـــن عملوا سنة على الأقل سواء في فرنسا أو في الجزائر بشرط أن لا يكونوا قد ارتكبوا أعمالا إجرامية.
- للذيـــن عملـــوا في الوظائف الإدارية لمدة خمس سنوات باسم فرنسا كالآغا والشيخ، القائد، نائب أهلي ... الخ.
- للذيـــن تلقـــوا مســـتوى تربويا وتعليميا كافيين، ويثبت ذلك بشهادة الليسانس أو البكالوريا أو بشهادة ابتدائية. وفي النهاية يمكن منح التجنس لجميع الذين يقدمون طلبا ويمثلون للقوانين والتنظيمات السارية.

المـــادة 4: تطبق القوانين السياسية الفرنسية على المتجنسين، أما الحقوق الانتخابية فلا تمنح إلا للذين يحسنون نطق اللغة الفرنسية.

المادة 5: ما يتعلق بالحقوق المدنية:

- البلديات التي نصت عليها المادة الثانية يطبق عليها قانون الملكية الفرنسية في أجل أقصاه ثلاث سنوات منذ صدور هذا القانون.
- في بـــاقي الـــبلديات تـــبقى القوانين الإسلامية سارية المفعول على الأهالي إلا في حالة تصريحهم بالامتثال لقانون 24 أكتوبر 1870 وتفضيلهم للقانون الفرنسي.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

المـــادة 6: إذا ارتفـــع عدد سكان أي بلدية من الأوروبيين على عدد سكانها من المسلمين تمر مباشـــرة لفـــئة البلديات التي صنفتها المادة الثانية، فتتبع شكل هذه البلدية فيما يتعلق بالتجنس وتطـــبق المادة الخامسة بدون أن تحتاج إلى إصدار قانون جديد، والأهالي المتجنسون - حسب القانون الحالي - يعدون ضمن السكان (مواطنون فرنسيون).

يجب إصدار مرسوم في الوقت المناسب، يعالج حالة البلديات من الفئة الثانية عندما تمر إلى الفئة الأولى لذلك يجب إعادة ترتيبهم من جديد.

المادة 7: كل قانون مجلس مشيخي أو مرسوم أو تنظيم مناقض للقانون الحالي يعتبر ملغى[1].

وقد فضل السيد "مارتينو" عدم الإسراع في عملية تجنس الأهالي والتدرج في منح المواطنة، لأن أطفـــال الأهالي الذين يولدون منذ إصدار القانون يكونون مدمجين بكامل الحقوق في الجنسية الفرنسية فيكون القانون الفرنسي قائما في البلديات طيلة ثلاثين سنة.

الأمـــر الـــذي انتقده بعض رجال القانون كالسيد "جنتوا" (Gantois)- دكتور في الحقـــوق- والذي رد عليه بقوله:« إن السيد "مارتينو" قد غاب عن ذهنه أن هؤلاء الأطفال سيظلون يعيشون إلى جانب عائلتهم ويحافظون باستمرار على احترام القرآن ويتفاعلون بصعوبة مـــع الوسط الذين هم فيه، لذلك فمنح الجنسية للأهالي الذين لا يمكن انتزاعهم من وسطهم الاجتماعي الذي ترعرعوا فيه يعرض الوجود الفرنسي للخطر ».[2]

وقـــد لقي هذا المشروع أيضا معارضة من طرف الجزائريين ، حيث وجه سكان مدينة تلمســـان في(07 أفريل 1891) عريضة إلى وزير الحربية بباريس تحمل 1791 توقيعا [*]من دائرة تلمســـان مـــنهم الموظفـــون ورجال الديـــن والقضاة والتجار والملاك والمزارعون ورجـــال الصنـــاعة [3].

---

[1] René Gantois:op.cit, p60-62.

[2] Ibid, p 62.

[*] لكن "أجرون" أحصاهم بـــ:1971 توقيعا، انظر:

Agerons (ch.R) :Les Algériens musulmans, op.cit, p 350.

[3] جمال قنان: نصوص سياسية...، مرجع سابق، ص 214.

ومما جاء فيها: «... من الواضح أن قبولها -الجنسية التي اقترحها المشروع- سيؤدي إلى القضاء على مبادئنا الدينية وتشويه روح شريعتنا و إلى الاعتداء على حق الاحترام الواجب حو نســـائنا وأشخاصنا، بمعنى أن هذا سيؤدي إلى إلغاء مجموعة من الوعود وجعلنا في حالة التبعية وربطنا برباط مشترك لن نستطيع التخلص منه أبدا ... إنها لا تتلاءم معنا بسبب الجهل المتفشي فيـــنا والـــذي يجعلنا غير مؤهلين للتمتع بامتيازات الإدماج وغير قادرين على ممارسة الحقوق الانتخابية بكيفية مرضية ... » [1].

وقـــد حـــذر(VINDEX) بدوره من خطورة مشروع "مارتينو" خاصة فيما يتعلق بالمجـــندين مـــنهم بقوله: « إذا أقر (البرلمان) جنون (مارتينو) سيؤدي إلى تكوين جيش تعداده 300.000 جندي الذين لا يحمون الوطن فقط بل يجب علينا أن نحمي أنفسنا منهم [2].

كمـــا حظي الأهالي العاملون تحت العلم الفرنسي بمشاريع قوانين، كالمشروع المقدم بتاريخ 11 ديسمبر 1895 من طرف السيد "بازيل" (M.BAZILE) لمكتب غرفة النواب اقتراح قانون و الذي يتضمن المواد التالية:

المـــادة 1: لا تمـــنح الجنسية الفرنسية إلا بطلب من رجال الفصائل (Troupe) لكتائب الرماة والصبايحية الجزائرية فقط الذين أكملوا ثماني سنوات من الخدمة في الجيش الفرنسي.

المادة 2: تخفض مدة الخدمة المبالغ فيها بواسطة المادة الأولى إلى النصف بالنسبة لرجال فصائل هذه الكتائب الذين تقلدوا وسام الشرف أو ميدالية عسكرية وكذلك للذين تقلدوا رتبة ضباط صف.

المـــادة 3: يصـــرح ابـــتداء من تاريخ صدور هذا القانون،بأن الضباط الأهالي لكتائب الرماة والصبايحية الجزائرية هم مواطنون فرنسيون.

المـــادة 4: يجب إصدار مرسوم يعرف بالطريقة التي يمكن بواسطتها الحصول على التجنس[3].

وعلى ما يبدو فالسيد (بازيل) أراد من خلال مشروعه هذا جلب المجندين من الأهالي المسلمين

---

[1] جمال قنان: نصوص سياسية...، مرجع سابق، ص 211-212.

[2] Vindex :Art.cite, p 9.

[3] René Gantois :op.cit, pp 64-65.

للظروف التي عرفتها الفترة، لكن دون أن يكون لهم الحق بالاحتفاظ بأحوالهم الشخصية.

وبعد فترة قصيرة قدم السيدان "ميشلان" و(Michelin) و"كلوزرت" (Clusert) أمام الغرفة مشروع قانون في :16 جانفي 1897 شبيه بذاك المقدم في 1887، وقالا: « إنه من غـــير المعقول أن يقوم الأهالي المسلمون بالواجبات دون تلقي أي مقابل، ومن غير الممكن أن يبقى اليهود وحدهم ينـــتفعون بامتيازات الجمهورية »، ونص هذا المشروع على ما يلي:

المادة 1: يصرح بأن الأهالي المسلمين في عمالات الجزائر مواطنون فرنسيون.

المادة 2: تطبق عليهم كل القوانين السياسية الفرنسية.

المـــادة 3: مـــن الناحية المدنية يحتفظون بـــقوانينهم المدنية والدينية وعاداتهم الشخصية إلا إذا صرحوا بالامتـــثال لقانون 24 أكتوبر 1870، فيعاملون وفق القوانين المدنية الفرنسية.

المـــادة 4: المـــترافعون - أصحاب الدعاوى المسلمين الأهالي في الجزائر- لهم الحق في اختيار القضاء الذي يـــبت في دعاويهم، إما أن يكون قاضيا مسلما أو قاضي محكمة وفي حالة عدم التفاهم فالاختيار يعود لصاحب الدعوى.

المادة 5: المساواة بين الأوربيين والأهالي فيما يتعلق بدفع الضرائب.

المادة 6: أن ينفق $\frac{1}{3}$ (ثلث) من الضرائب على الأقل التي يدفعها الأهالي لمعونتهم وتعليمهم.

المادة 7: يتساوى الفرنسيون والعرب في التعلم داخل جميع المدارس الجزائرية.

المـــادة 8: في حـــدود الستة أشهر من إصدار هذا القانون يتم تنظيم الإدارة العامة والتي تحدد الإجـــراءات اللازمـــة ليصبح قانون 15 جويلية 1889 الخاص بالتجنيد في الجيش مطبقا على الأهـــالي ويـــبقي عـــلى تطبيق المادة 83 من نفس القانون فيما يخص تنظيم الهياكل والفصائل المختصة لأن وجودها هام وتجنيدها يكون حسب دور الأهالي المسلمين الجزائريين التطوعي.

المـــادة 9: كل التشريعات الموجودة أو قوانين المجلس المشيخي أو مرسوم أو تنظيم أو قرارات منافية لهذا القانون تعتبر ملغاة [1].

---

[1] René Gantois :op.cit, pp 62-64.

وفي الحقيقة لم تتوقف المشاريع عند هذا الحد، بل تتابع ظهورها خلال القرن العشرين في فترات متقاربة لكن بأطروحات مختلفة، وقد خص أغلبها المجندين من الأهالي المسلمين نظرا لما تميزت به الفترة من توترات كفرار المجندين الأهالي من الجيش الفرنسي، فسارع بعض الفرنسيين المتعاطفين مع الجزائريين بطرح مشاريع مختلفة [1].

ومن هذه الاقتراحات المشروع الذي تقدم به السادة (ألبين روزي) و(جورج ليقس) و(دوازي) و(ميليفري) خلال جلسة غرفة النواب بتاريخ 01 أفريل 1915 بهدف تسهيل التجنس لقدماء العسكريين الأهالي من أصل جزائري أو تونسي أو مغربي، خاصة المادة الأولى منه التي خصت الجزائريين.

المادة 1: الحق في طلب المواطنة الفرنسية لكل رعايا فرنسا الجزائريين الذين عملوا في القوات البرية أو البحرية سواء كمتطوعين أو كمجندين بتصريح بسيط عند بلوغ سن الواحد والعشرين وفي أي فترة من حياتهم وعليهم إثبات ذلك بشهادة من قبل السلطة العسكرية شرط أن يكونوا من ذوي السيرة الحسنة.

ولا يمنع هذا المشروع التجنس إلا إذا ثبت تعدد الزوجات أو عقوبة تفوق الثلاثة أشهر حبسا نافذة أو عدم توفر الشروط المطلوبة، ويرسل الطلب إلى قائد القطاع العسكري و إلى قاضي الصلح[2].

وبتاريخ 20 ماي من السنة نفسها قدم خمسة نواب[*] الغرفة مشروعا يهدف إلى تحديد الشروط التي يجب على أهالي الجزائر والمستعمرات والمحميات توفيرها للحصول على الحقوق المدنية والسياسية أو صفة الناخب باسم الأهالي. ونقتصر على المادتين اللتين تخصان التجنس:

المادة 1: أهالي الجزائر والمستعمرات والمحميات الذين خدموا في الجيش أو أبناء العاملين فيه،

---

[1] أبو القاسم سعد الله :الحركة الوطنية ....، مرجع سابق ، ج2،ص 263.

[2] Claude Lazard : op.cit, pp 55-56.

[*] هم : لاقروسيليار(J. lagrossillière) ،قرادات (A.Grodet)، بوسوناف (R.Boisneuf) ، بوفونو (G.Bovonot) ،ديان (G.Diagne)،أوتراي (E.Outry).

وكذلـــك الذيـــن يتقنون القراءة والكتابة باللغة الفرنسية يكتسبون الحقوق المدنية والسياسية بطلب منهم و يمارسونها في نفس الشروط كبقية الفرنسيين.

المـــادة 15: إن أهالي الجزائر والمستعمرات والمحميات الموظفين في إحدى الإدارات المدنية أو العســـكرية يتحصلون على ... الحقوق المدنية والسياسية ويمارسونها مثل بقية الفرنسيين بشرط أن يطلبوا ذلك من الهيئات المتخصصة؛ أي من والي عمالتهم وحاكم مستعمراتهم أو من الرئيس الأعلى لمحميتهم [1].

وبتاريخ 15 جوان 1915 وضع (بول بليسان) "P.Bluycen" مشروعا أمام الغرفة، وجاء في المادة الأولى منه:

المـــادة 1: أهالي الجزائر والمستعمرات والمحميات الذين عملوا بالجيش تحت أية صفة كانت لمدة ثلاث سنوات والذين يحملون شهادة حسن السيرة مسلمة من قبل السلطات العسكرية، والذين يحسنون اللغة الفرنسية كتابة وقراءة، بإمكانهم أن يتحصلوا بطلب على الحقوق المدنية والسياسية و يمارسوها ككل الفرنسيين[2].

وقـــدم النائبان (ج. بوسونو) و(أ. أوتراي) مشروع قانون آخر في 24 جوان 1915 يخـــص الأهـــالي المدنيين والعسكريين في الـــجزائر والمستعمرات و المحميات نقتطف منه المادة الأولى:

المادة 1: يمكن لكل رعية فرنسية ولد بالجزائر أو بالمستعمرات أو المحميات أو المقيم بها أن يحصـــل على صفة المواطن الفرنسي شريطة أن يكون بالغا سن الواحد والعشرين، وبطلب منه وإذا اجتمعت فيه الشروط التالية:

- أن يكـــون قـــد برهن على تفانيه في خدمة مصالح فرنسا عشر سنوات عمل مدني أو خاص أو خمس سنوات خدمة عسكرية و يمكن تخفيض تلك المدة مقابل الحصول على وسام.
- معرفة اللغة الفرنسية.

---

(1) Claude Lazard : op.cit, pp 56-57.
(2) Ibid, p 57.

– أن لا يكون قد تلقى أية عقوبة [1].

وعلى ما يبدو فهذه الشروط أكثر تعقيدا من سابقاتها.

ومن جهته قدم (موريس فيولت) مشروع قانون لمكتب الغرفة في جلسة 23 سبتمبر 1915،ورأى أن حل مسألة التجنس يكون بتغيير المادتين 8 و13 من القانون المدني، واشترط تقديم الطلب مع التخلي عن قانون الأحوال الشخصية وما ينجر عنه من إلغاء تعدد الزوجات بالإضافة إلى اشتراط عشر سنوات إقامة في بلديته دون انقطاع و تقديم خدمات هامة لفرنسا والزواج بفرنسية [2].

وفي 25 نوفمبر 1915 بعث السيدان(G.Clemenceau) و(G.Leygues) إلى "بريان" - رئيس الوزراء - برسالة أوضحا فيها أن: « الساعة الحاضرة هي أفضل ساعة للإصلاحات في الجزائر، وإن هذه الإصلاحات كانت قد درست منذ عدة سنوات وهي ناضجة للتطبيق »[3]. وطالب فيها بقبول نظام جديد لصالح الأهالي يقضي بتجنسهم ولا يفرض عليهم التخلي عن قانون الأحوال الشخصية بالإضافة إلى مطالب أخرى. وقد رفض هذا المشروع من الفرنسيين ورأوا أنه لم يحن بعد أوان تطبيقها. وقد استعان"موتي" باقتراحات "كليمونصو" و "ليق" في صياغة قانون 4 فيفري 1919 [4].

كما تقدم الدكتور "دوازي(Doizy) بمشروع قانون بتاريخ 20 أفريل 1916 يمنع الأهالي الجزائريين من التجنس دون التخلي عن الأحوال الشخصية وعوضه بممارسة الحقوق السياسية [5].

في الحقيقة إن معظم المشاريع والاقتراحات التي تقدم بها بعض رجال القانون وبعض الليبراليين الفرنسيين لم تأت بالجديد الذي يغني الأهالي المسلمين عن قانون "السناتوس كونسلت 1865" ماعدا بعضها الذي وافق مصالح الأهالي لمحتواها الذي يمكنهم من الاحتفاظ

---

[1] Claude Lazard : op.cit, p 58.
[2] Ibid.
[3] أبو القاسم سعد الله : الحركة الوطنية .... ، مرجع سابق ، ج2،ص 264.
[4] Claude Lazard : op.cit, p 59.
[5] Ibid .

بأحوالهم الشخصية، لكنها لم ترض في نفس الوقت المصالح الفرنسية فظلت حبرا على ورق ، لم يستعد صداها مكاتب الغرفة البرلمانية، بل أن السلطات الفرنسية لم تبد رغبتها للموافقة على بعض المشاريع التي لا يستطيع الأهالي استيفاء شروطها والتي تطالبه بالتخلي عن أحواله الشخصية.

كما أبدى الأهالي تمسكا كبيرا بهويتهم الجزائرية، فلم يغرهم النعيم الذي كانوا سيحظون به في ظل المواطنة الفرنسية، ومن ذلك ما عبر عنه سكان مدينة مليانة بأنهم يفضلون أن يحرقوا أو يقتلوا على أن يتجنسوا بالجنسية الفرنسية [1]، بل هناك من الفرنسيين أيضا من استنكر ذلك؛ مثلما جاء في « La Revue Indigène » بتاريخ 1911:«....يعتبر عملا لا أخلاقيا أن يخير مجتمعا بأكمله ليختار بين دينه أو حصوله على المواطنة ،بارتداده عن شريعته من الناحية المدنية و السياسية .....إن التجنس مع الحفاظ على الأحوال الشخصية أصبح ضرورة حتمية .... »[2].

ومن الواضح أيضا أن كثرة المشاريع التي وضعها بعض النواب الفرنسيين دليل على حيرة الإدارة الفرنسية في إرضاء الأهالي الجزائريين والتي انتهى بها المطاف بوضع قانون 4 فيفري 1919.

---

[1] Ageron (Ch.R) :Les Algériens musulmans , op.cit, T2,p 1117.
[2] Claude Lazard : op.cit, p 68.99

الفصل الأول:

الأوضاع العامة في الجزائر مابين الحربين

المبحث1/ الأوضاع السياسية.

المبحث2/ الأوضاع الاقتصادية.

المبحث3/ الأوضاع الاجتماعية.

المبحث4/ الأوضاع الثقافية .

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

مُقَدِّمَة :

لم تتغير السياسة الفرنسية في الجزائر منذ بداية الاحتلال، حيث عمدت الإدارة الاستعمارية إلى جعل الجزائر منطقة نفوذ لها فأخضعت سكانها بالقوة وانتهجت معهم سياسة الاندماج القائمة على الإخضاع؛ حيث يقومون بالواجبات ولا ينالون من الحقوق شيئا،بخلاف الأوربيين الذين جعل الجزائريون أداة لخدمتهم،كما خولت لهم كل السلطات، واستولوا على ثروة البلاد ووضع الجيش الفرنسي لحمايتهم من أية مقاومة أو ثورة شعبية.

بينما عانى الجزائريون من ظروف صعبة، تفاقمت أكثر ما بين الحربين حيث كرست فرنسا خلالها مبدأ الاستغلال والسيطرة الاستيطانية على حساب الأهالي الجزائريين الذين أرهقتهم الحالة السياسية والاجتماعية والاقتصادية،لكن بتبلور وعيهم – الجزائريون – السياسي خاصة وتطوره جعلهم يتطلعون لتغيير أوضاعهم و المطالبة بحقوقهم مقابل أدائهم للواجبات.

لذلك فقد خصصنا هذا الفصل لدراسة الأوضاع العامة بالجزائر في الفترة الممتدة ما بين الحربين بما في ذلك الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

المبحث 1 / الأوضاع السياسية :

تميزت الأوضاع السياسية في الجزائر بسيطرة المستوطنين على كل السلطات خاصة بعد صدور قانون 19 ديسمبر 1900 الذي منحهم الحكم الذاتي فاستقلوا بميزانية الجزائر عن الميزانية العامة لفرنسا، فأطلق هذا الحكم يدهم على إدارة كل الشؤون المالية والاجتماعية الخاصة بالجزائر، وبالتالي خولهم سلطة على رقاب الجزائريين [1] الذين لازال قانون الأهالي مسلطا عليهم منذ 20 جويلية 1881 وهو ما يعرف بقانون الأنديجينا " code de l'indigénat " وهو أقصى ما سلط على أهالي الجزائر، وهو يحتوي على مجموعة من القوانين الاستثنائية الصارمة التي تجددها، وتضيف لها الإدارة الاستعمارية قوانين في كل مناسبة مما قيد وكبل الأهالي في حركاتهم وسكناتهم[2] بل أنها أعطت صلاحيات تنفيذ قوانينه للسلطات الإدارية كالمتصرف على مستوى البلديات المختلطة، ولشيخ البلدية في البلديات كاملة الصلاحيات بدل السلطة القضائية [3]، فأصبح الجزائريون يعيشون في سجن كبير حرموا فيه من كل الحريات.

1. 1. التمثيل النيابي للأهالي المسلمين :

على الرغم من أهمية هذه المسألة بالنسبة للأهالي وإلحاحهم الكبير عليها إلا أنهم لم ينالوا إلا قسطا ضئيلا في جميع المجالس المنتخبة حيث لم تتعد نسبتهم في أكبر مشاركة الربع مع أنهم يشكلون الأغلبية العددية مقارنة بالمستوطنين. وأصغر مجلس للتمثيل النيابي هو" مجلس الجماعة " الذي يضم رؤساء العشائر ويرأسه "القايد" وهو موظف جزائري لدى الإدارة ممثلا لقبيلته، لكن المسؤول الإداري الفرنسي هو المسؤول القانوني الفعلي [4].

وبعد إنشاء " مجالس البلديات" ذات الصلاحيات الكاملة (communes de plein exercice) لم يكن للأهالي أن ينتخبوا كالأوربيين، بل يتم تعيينهم بمعدل ممثل واحد لكل ألف من السكان بشرط أن لا يتجاوز عدد النواب ربع أعضاء المجلس البلدي، وزاد هذا العدد بموجب قانون 06 فيفري 1919 فأصبح بإمكان الأهالي انتخاب ممثلين عنهم بشرط

---

(1) أبو القاسم سعد الله : الحركة الوطنية .....مرجع سابق ، ج2 ، ص84 .

(2) الزبير سيف الإسلام : تاريخ الصحافة في الجزائر....مرجع سابق، ج4 ، ص14.

(3) جمال قنان : قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر....مرجع سابق، ص170.

(4) أحمد توفيق المدني : كتاب الجزائر ، المرجع السابق ، ص 257.

أن لا يتجاوز الثلث ولا يزيد عن 12 عضو وأن لا يكون منهم رئيس للبلدية.

بينما البلديات المختلطة (Les communes mixtes) فإنها تتكون من لجان بلدية تشمل نوابا فرنسيين منتخبين يمثل كل مائة شخص فرنسي واحد، في حين يعين ممثل الأهالي، ويقتصر التعيين على " القياد " الذين يوليهم ويعزلهم الوالي العام، ثم أضيف لهم وفق قانون 06 فيفري 1919 رؤساء جماعات الدواوير (العشائر) [1].

أمـــا عـــلى مستوى العمالات فقد أنشئت "مجالس عامة" (conseils généraux) في عهـــد الإمبراطور "نابليون الثالث" في 27 أكتوبر 1858 وكان هو الذي يعين أعضاءها [2] لكـــن في 11 جـــوان 1870 أصبحت لها صبغة تمثيلية انتخابية بالنسبة للفرنسيين وفق قوانين الانتخاب الفرنسية، أما الجزائريون فيتم تعيينهم من قبل الوالي العام، ومنذ مرسوم 24 سبتمبر 1908 أصـــبح بإمكان عدد معين من الأهالي انتخاب ستة أعضاء (6) من بينهم مقابل واحد وثلاثين (31) عضوا أوروبيا عن عمالة الجزائر ومثلهم عن قسنطينة وسبعة وعشرون (27) عن عمالـــة وهـــران، لكن بعد صدور قانون 6 فيفري 1919 أصبح عدد نواب الجزائريين ربع أعضـــاء المجلس [3]. وبعد أن استحدث الفرنسيون في نهاية القرن التاسع عشر" مجالس النيابات المالـــية الجزائـــرية " (Délégations Financières Algériennes) وهـــو مـــا يشبه البرلمان الجزائري، ويشمل أعضاؤه دافعي الضرائب من الأقسام الثلاثة:

- المستوطنون وينتخبون (24) عضوا، وهو ما يعرف بـــ(لجنة الكولون).
- الصـــناعيون وأصحاب الحرف الحرة الفرنسيون وينتخبون 24 عضوا وتسمى (لجنة غير الكولون).
- الأهالي وينتخبون (21) عضوا فقط وتسمى (لجنة الأهالي) [4].

بيـــنما حـــدد عـــدد الأهـــالي في "المجلس الأعلى للحكومة" (Le Conseil Supérieur du

---

(1) أحمد توفيق المدني : كتاب الجزائر ، المرجع السابق، ص 358-359.

(2) المرجع نفسه ،ص 260.

(3) A. Lavenarde : la représentation des indigènes musulmans non naturalisés de l'Algérie au parlement français, librairie générale de droit et de juris prudence. Paris 1922 , p11.

(4) Ibid , pp 9 - 10.

Gouvernement) بسبعة أعضاء من بين ستين عضوا [1].

هذا فيما يتعلق بالتمثيل في المجالس المحلية بينما حرم الجزائريون من التمثيل على مستوى المجلس الوطني الفرنسي -البرلمان - و لم يحصلوا على هذا الحق إلا بعد الحرب العالمية الثانية، أما المنتخبون الجزائريون فقد كان عددهم محدودا، فلم يكن بالإمكان أن يتحصل أي جزائري على حق الانتخاب، إلا إذا توفرت فيه شروط [2] لم تكن لتتوفر إلا في الأقلية القليلة.

1. 2.عوامل انتشار الوعي السياسي:

اكتفى الجزائريون طيلة القرن التاسع عشر بالتشهير لما يتعرضون له كالظلم والتنديد بكل القوانين الاستثنائية المسلطة عليهم والمطالبة بالعدل والإنصاف، إلا أنهم تخلوا عن هذا النهج بعد الحرب العالمية الأولى، وتطلعوا إلى النضال السياسي بظهور معطيات جديدة كالوعي واليقظة اللذين كانا نتيجة عوامل متداخلة كظهور التيارات السياسية والاجتماعية، بالإضافة إلى أثر الروافد الفكرية الوافدة من الخارج التي كان مصدرها الأول الهجرة الجزائرية سواء نحو المشرق أو إلى فرنسا؛ ومهما كانت أسباب هذه الهجرة اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية، فإنها أسهمت في تفتح الذهن الجزائري وترقية مستواه السياسي، وخاصة الهجرة نحو فرنسا أين اكتشف الجزائريون حياة جديدة مختلفة عن تلك التي ألفوها في بلادهم، من حيث المأكل والمشرب والملبس، ومكنتهم من التعرف على طريقة تفكير الطبقة العاملة، والاطلاع على الاتجاهات السياسية وأجواء التجمعات والمظاهرات التي افتقدوها في بلادهم، بالإضافة إلى صدى الأحداث الخارجية التي كانوا يتابعونها بكل اهتمام في المشرق العربي وشمال إفريقيا كحرب الريف بالمغرب الأقصى [3]. كما كان لعودة الطلاب الجزائريين من المشرق أومن تونس بعد أن تأثروا بحركة النهضة والإصلاح هناك الدور الفعال في نشر الأفكار الإصلاحية.

وتزامنت تلك الفترة مع ظهور الجمعيات والنوادي التي كانت ملتقى للمثقفين من النخبة والمحافظين يتبادلون فيها الآراء المختلفة السياسية والاجتماعية والثقافية، وذلك بإلقاء المحاضرات وقراءة الصحف والكتب الجديدة. وإن اختلفت تسميات هذه النوادي والجمعيات

---

(1) أبو القاسم سعد الله : الحركة الوطنية ....مرجع سابق، ج2 ، ص 85.

(2) A. Lavenarde : op.cit, pp 14 - 19.

(3) عبد الحميد زوزو : الهجرة ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين (1919-1939)، ط2، مؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر ،1985 ، ص 16-17.

ومكان ظهروها وأزمنتها إلا أنها اهتمت على العموم بالتعليم ومساعدة الجماهير وتحريرها من الخرافات [1].

كمـــا تميزت النوادي و الجمعيات بتفتحها على روح ذلك العصر من خلال مواضيع المحاضرات التي كانت تلقيها؛ كسلسلة المحاضرات التي ألقتها الجمعية الراشدية (1907): [2]

عنوان المحاضرة	المحاضر	اللغة
التضامن والأخوة بين المسلمين	السيد عيسى مصطفى	العربية
الكهرباء	السيد قندوز	العربية
تاريخ الطب العربي	السيد بن بريهمات	الفرنسية
التعليم	السيد فاتح	العربية
مرض السل	الدكتور بن تهامي	الفرنسية
الإسلام واللغات الأجنبية	السيد ابن زكري	العربية
التنظيم السياسي في فرنسا	السيد بلحاج	العربية

ويبدو من عناوين هذه المحاضرات تنوعها من حيث المواضيع (علوم، سياسة، أدب..) ومـــن حيث اللغة (عربية وفرنسية). وعلى الرغم من السمات المشتركة بين مختلف الجمعيات والنوادي إلا أنها تميزت بولائها لفرنسا فيما قبل الحرب العالمية الأولى وعدم خوضها في المسائل السياسية أو تقديمها للشكاوى والعرائض كما هو الحال خلال الثلاثينات، لأنها كانت إما تابعة مباشـــرة لحركة الشبان الجزائريين المعروفة بمواقفها الموالية لفرنسا، أو إلى بعض الجمعيات التي كانـــت تحـــت إشراف بعض الفرنسيين وتتلقى مساعدات من طرف البلديات ومن الحكومة العامة للقيام بمشاريع خيرية [3].

ورغـــم هذه الموالاة إلا أن النوادي والجمعيات لعبت دورا كبيرا حيث شكلت الحقل الذي نشأت فيه الصحافة الجزائرية العربية والنواة الأولى للأحزاب السياسية.

---

(1) الزبير سيف الإسلام : تاريخ الصحافة في الجزائر ،مرجع سابق، ج4 ، ص27.

(2) المرجع نفسه ،ص28.

(3) أحمد صاري: « الجمعيات والنوادي الثقافية ودورها في الوعي الوطني الجزائري خلال الفترة 1900-1939 » ، أعمال المؤتمر الثاني لمنتدى التاريخ المعاصر حول الثقافات في العالم العربي المعاصر، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات زغوان، جويلية 1999 ،ص 193.

أما الصحافة فكان ظهورها الأول خاضعا للسيطرة الفرنسية و لم تتخلص من هيمنتها إلا بعد أن بادر بعض الرواد الجزائريين من مختلف الاتجاهات إلى إنشاء صحافة وطنية مع بداية القرن العشرين كوسيلة للتعبير عن مطالبهم[1].

وقد استعمل الجزائريون صحفهم على العموم للرد على سياسة فرنسا الإدارية أو العمل عـــلى توعـــية الشعب [2] عن طريق تناول مختلف المسائل التي شغلت العامة خلال هذه الفترة كالوطنية، المواطنة، الأمة، اللغة العربية، التمثيل النيابي والتجنيد الإجباري.

1. 3. ظهور الأحزاب السياسية:

أ. الأحزاب السياسية الجزائرية:

شـــهدت فـــترة مـــا بين الحربين العالميتين بروز تنظيمات سياسية وطنية عديدة ذات اتجاهات متباينة. قسمها أبو القاسم سعد الله إلى تيارين هما: النخبة والمحافظون اللذان برزا قبل الحرب العالمية الأولى، وعرفا تطورا بعدها وهو التقسيم الذي اعتمدناه.

كانـــت النخبة تتكون من الجزائريين المثقفين ثقافة غربية، ومعظمهم عارفون بالسياسة وأمورهـــا طالـــبوا بالمساواة مع الفرنسيين، ومنح النواب الجزائريين الحرية للدفاع عن مصالح الأهـــالي، لكنهم كانوا بعيدين عن المطالبة بالاستقلال الكامل عن الوطن الأم - فرنسا-، لذلك يمكنـــنا القول أن النخبة كانت تثق في الحكومة الفرنسية في باريس ووعودها، وترى أن العدو الأول للجزائريين هم الكولون [3].

أما بعد الحرب العالمية الأولى، فقد انشق عن هذا التيار الإدماجي "الأمير خالد" الذي تـــزعم النضـــال من أجل المساواة السياسية والتمثيل السياسي للمسلمين في البرلمان الفرنسي، واختلف عن سابقيه حول فكرة الإدماج ومسألة محافظة الجزائريين على أحوالهم الشخصية في حـــال تجنسهم بالجنسية الفرنسية، فكانت آراؤه بذورا وإرهاصات للفكرة الوطنية الاستقلالية الـــتي تظهـــر، فيما بعد، بأكثر وضوح من خلال العمل النضالي في فرنسا الذي قام به العمال الجزائـــريون والمغاربة والتونسيون خلال العشرينات، وتبلور في حزب نجم شمال إفريقيا، فكان

---

(1) أبو القاسم سعد الله : الحركة الوطنية ....،مرجع سابق، ج2 ، ص 134.

(2) المرجع نفسه، ص 135.

(3) يوسف مناصرية: الاتجاه الثوري في الحركة الوطنية ما بين الحربين العالميتين،الموسسة الوطنية للكتاب الجزائر ،1988، ص12.

الأمير خالد بمثابة النواة التي استمدوا منها الأفكار الانفصالية الاستقلالية [1].

أمـــا كتلة المحافظين التي تتكون من بعض المثقفين والموظفين الدينيين الرسميين وبعض الإقطاعـــيين والمـــرابطين، وكلهم يحرصون على إبقاء الحالة الراهنة ومعارضة الأفكار الغربية والتجـــنس والتجنـــيد الإجـــباري، وكل التغيرات المتطرفة في المجتمع الجزائري [2]. أما الاتجاه الإصـــلاحي، وإن كانت أصوله الأولى تعود إلى بداية القرن العشرين على يد ثلة من الشيوخ (الونيســـي، المجـــاوي، بن سماية، وابن موهوب..) فإنه عرف خلال الثلاثينات على يد "عبد الحمـــيد بن باديس " ومجموعة أخرى من المصلحين ديناميكية أكبر، ولعبوا دورا أكثر فاعلية خاصـــة على مستوى الميدانين الثقافي والاجتماعي من خلال إثبات الشخصية العربية الإسلامية للجزائريين عن طريق التعليم والوعظ والإرشاد.

كما عرفت الساحة السياسية ظهور بعض المناضلين الشيوعيين والاشتراكيين الفرنسيين الذين حملوا أفكارا تدافع عن الطبقة الكادحة و غيرها من الأفكار الشيوعية التي نالت إعجاب بعـــض الأهـــالي، فانضـــموا للحزب الشيوعي الفرنسي، و لم يستقلوا بحزب جزائري إلا في الثلاثيـــنات مـــن القـــرن العشرين[3]. وبحلول سنة 1930 بدأت مؤشرات جديدة تظهر على الســـاحة السياســـية أدت إلى زيـــادة الوعي الوطني خاصة في أعقاب الاحتفالات المئوية وما صـــاحبها من استفزازات لمشاعر الجزائريين تدل كلها على أن الجزائر أرض فرنسية، ولا يمكن التخـــلي عنها، ويستحيل عودتها إلى أصلها الـــعربي الإســـلامي، الأمر الذي أكدته إحدى المجلات الفرنسية: « إننا نحن الفرنسيون في وطننا الجزائر أصبحنا أسياد البلاد بالقوة وهذا يعني حتما أن هناك منتصرين ومهزومين ومنذ أن أخضعنا الآخرين استطعنا أن ننظم البلاد، والتنظيم نفســـه يؤكـــد مـــرة أخـــرى فكرة امتياز المنتصر على المنهزم وامتياز الإنسان المتحضر على الهمجـــي... إنـــنا المالكون الشرعيون للبلاد» [4].وما جاء على لسان "موريس فيوليت" عند تقـــديم مشـــروعه بمناسبة المئوية حيث قال: « إن مرور مائة عام على تحرير البلاد البربرية يعد

---

(1) يوسف مناصرية : المرجع السابق ، ص 63.

(2) أبو القاسم سعد الله : الحركة الوطنية ....، مرجع سابق، ج2 . ص 145.

(3) المرجع نفسه ، ص 294.

(4) الشهاب : العدد 117 ، 27 ديسمبر 1928، ص 2.

حادثا عظيما يحق لنا أن نحي ذكراه بفخر » [1].

وقد دامت الاحتفالات المئوية أكثر من ستة أشهر كلفت الخزينة أكثر من 130 مليون فرنك أنفقت في الاستعراضات والمؤتمرات والحفلات والمعارض وطبع الكتب ... وعلى الرغم من وقعها السيئ على نفوس الأهالي، إلا أنها كانت بمثابة سور ضرب بين ماض شعر فيه الجزائريون بالاحتقار والذل ومستقبل أحسوا فيه بشخصيتهم المتميزة [2]، بل كانت بداية لمرحلة جديدة في تاريخ الجزائر، حيث أثرت في معظم الأحداث التي أعقبتها وأعطت للتيارات السياسية الموجودة على الساحة الجزائرية صفة أحزاب قائمة بذاتها اتضحت اتجاهاتها ومطالبها. كما ظهرت معالم الوعي لدى الأهالي بشكل واضح أثناء مشاركة العمال الجزائريين زملاءهم الأوربيين في مظاهرات 1 ماي 1934 في العاصمة، وأخرى في قسنطينة منادين بتطبيق نظام ثماني ساعات عمل، كما نددوا بتشغيل اليد العاملة الأجنبية القادمة من المغرب وإيطاليا على حساب العاطلين منهم [3]. وقد توسعت حركة الإضرابات خلال الثلاثينات بشكل واضح فشملت مدنا مختلفة وعبرت عن سخط الأهالي خاصة فيما يتعلق بتدهور الحالة الاقتصادية من غلاء المعيشة وانخفاض الأجور، وقد سجلت سنة 1936 مع صعود الجبهة الشعبية ارتفاعا محسوسا في حركة الإضرابات المطالبة بتحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، يظهر ذلك من خلال الإحصاءات الرسمية [4] المبينة في الجدول الآتي:

---

(1) أبو القاسم سعد الله : الحركة الوطنية ...، مرجع سابق،ج2، ص 294.

(2) الشهاب : ع117، 27 ديسمبر 1928 ،ص 02.

(3) النجاح : ع654 ،31 أكتوبر ،1928.

(4) د.محمد ناصر: المقالة الصحفية الجزائرية تطورها و أعلامها (1930-1931) مجلد1 ،1الشركة الوطنية للنشرو التوزيع الجزائر، 1978،ص 295.

1936	عدد الإضرابات	عدد المتظاهرين
الجزائر	56	16.439
وهران	108	16.025
قسنطينة	102	16.553
المجموع	266	49.017

ب. الأحزاب السياسية الفرنسية:

في الحقيقة لم تكن الحياة السياسية بالجزائر بمعزل عن السياسة الفرنسية في الضفة الأخرى من البحر المتوسط ،بل كانت آثارها واضحة على القرارات والقوانين المتحكمة في الأوضاع الجزائرية تقاسمها تياران سياسيان متباينان يتصارعان على تزعم الساحة السياسية يضم كل منهما مجموعة من الأحزاب وهما أحزاب أقصى اليمين وأقصى اليسار، فضم التيار الأول مجموعة من الأحزاب منها: الحزب الاجتماعي الفرنسي (PSF) وحزب الشعب الفرنسي (PPF)، وكان برنامج الحزب الاجتماعي يتلخص في إعادة الاعتبار للعمل والدفاع عن العائلة وحماية الوطن، في حين كان برنامج حزب الشعب يدور حول الجانب الاجتماعي يقوم على شعار "الخبز، السلام، الحرية" ونظرا لتخوف هذا التيار - أقصى اليمين -من أن تكسب الأحزاب اليسارية الأهالي لصالحها حاول تأييدهم عن طريق إدراج المسائل الأهلية ضمن برنامج الحزب دون منحهم إصلاحات تمس السيادة الفرنسية في الجزائر، فقد رأوا ضرورة المساواة بين الأهالي المتطورين والفرنسيين لكن بعد تخليهم عن أحوالهم الشخصية ،وحق المسلمين في انتخاب نواب ممثلين لهم[1].

في حين ضم تيار أقصى اليسار كلا من الحزب الاشتراكي والشيوعي وإن كان لكل منهما برنامج خاص إلا أنهما وضعا المسائل الأهلية ضمن اهتمامهم فطالبوا بتطبيق إصلاحات مستعجلة على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والإداري،كان لهما دور فعال في ظهور الجبهة الشعبية خلال الثلاثينات والتي علق الجزائريون عليها آمالا كبيرة[2].

---

(1) شارل أندري جوليان: إفريقيا الشمالية تسير ، القوميات الإسلامية والسيادة الفرنسية ترجمة: المنجي سليم، الطيب مهري، الصادق المقدم، فتحي زهير، الحبيب الشطي، ط3، دار التونسية للنشر، تونس، 1976 ،ص 158.

(2) المرجع نفسه ،ص 156 - 154.

المبحث 2/ الأوضاع الاقتصادية:

لم تكن الأوضاع الاقتصادية أحسن حالا من الأوضاع الأخرى بالجزائر، بل كانت مظهرا من مظاهر المأساة التي عاشها الجزائري، وعاملا قويا في معاناته اليومية، حيث عملت فرنسا منذ 1830 على تحطيم كل الأسس التي يقوم عليها الاقتصاد الجزائري؛ كالزراعة والصناعة.... كما كان للأزمات الاقتصادية العالمية الأثر الكبير على هذا الاقتصاد.

2. 1. الزراعة :

تعتبر الزراعة من أهم الأسس الاقتصادية، حيث تمثل مصدر رزق حوالي 70 % من السكان الجزائريين، تختلف محاصيلها باختلاف التضاريس والمناخ واختلاف الملكيات [1]. وقد عدت التربة الجزائرية من أخصب وأجود الأراضي على الإطلاق حتى أن الكولونيل"سالدان" السويسري قال : « أنه لم ير في سائر أنحاء أوربا ما يشبه ناحية البليدة » [2]. لكن لم يستفد الجزائريون منها إلا النزر القليل، فبعد أن زاد عدد المستوطنين و توسعوا عبر أنحاء الجزائر، زادهم الإدارة الاستعمارية ثباتا بمنحهم امتيازات كبيرة عادت بالضرر على أملاك الأهالي خاصة منها الأراضي الزراعية الخصبة، والتي وزعت إما على المعمرين تعويضا لهم عما خسروه في أوطانهم كالتي منحت للوافدين من الألزاس واللورين والذين حصلوا بموجب قرار البرلمان في 4 مارس 1871 على (100.000) هكتار[3] أو ما منح للشركات كامتيازات مثل ما منح " للشركة السويسرية " (جنيف) سنة 1853 (25000) هتكار بينما نالت "الشركة العامة الهبرة والمقطع" في 1865 على (20.000) هكتار، أما " الشركة الجزائرية " فقد استحوذت سنة 1877 على (100.000) هكتار [4]؛ وقد كانت هذه الأرقام ترتفع في كل سنة حتى بلغت عملية استتراف هذه الأراضي من أيدي مالكيها - الأهالي المسلمون - ذروتها ما بين الحربين فبين (1904-1927) حصل المستعمرون على (237.000) هكتار منها: (127.000) بيعت

---

(1) أندري برنيان و آخرون: الجزائريين الماضي والحاضر، ترجمة : اسطنبولي رابح، منصف عاشور ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984 ، ص 185.

(2) حمدان بن عثمان خوجة : مصدر سابق ، ص 6.

(3) عمار بوحوش: مرجع سابق ، ص 187.

(4) فرحات عباس : المرجع السابق ، ص 94.

بأثمـــان زهـــيدة للمستوطنين و(25.000) سلمت لهم مجانا مقابل شرطين هما: الإقامة بها مدة عشـــرين سنة وأن لا يبيعها إلا لمستوطن أوربي متجنس[1]. فلم يعد الجزائريون يملكون في فترة الثلاثينات إلا (7%) من الأراضي الزراعية الخصبة في ساحل الجزائر و(17%) في منطقة متيجة ونحو (17%) في منطقة وهران و(23%) في منطقة مستغانم و(24%) في منطقة بلعباس ونفس الشـــيء بالنســـبة لبقية المناطق [2]. فقدرت خسارة الجزائريين على العموم بـــ (5056.000) هـــتكار [3] وحـــتى الأراضي الرعوية لم تسلم من النهب، فقسم ما مجموعه (20.800.000) هـــتكار عـــلى الشكل التالي :(5.000.000) هتكار ملكا للدولة الفرنسية و(4.200.000) من أملاك البلديات و(2.400.000) ملكا للكلون وما تبقى على الرغم من شساعته حيث قدر بـــ (9.200.000) إلا أن أغلبه لا قيمة له مقارنة بما حصل عليه الكولون الذين استولوا على أجود وأخصـــب الأراضي حيث أن الهكتار الواحد من الأراضي التي حصلوا عليها قيمته (25.000) فرنك يقابله (3000) فرنك للهكتار الواحد من أراضي الأهالي، والعبرة في قيمة الأرض لا في مساحتها [4].ورغم شساعة المساحة التي حصل عليها الأوربيون إلا أنهم لم يمارسوا الفلاحة فلم يشـــتغل بهذا القطاع إلا (14,4%) من المستوطنين [5]، واعتمدوا في تعويض نقصهم العددي بـــالفلاحين الجزائريين لخدمة هذه الأراضي[6]. وقد استغلوهم استغلالا كبيرا وبأبخس الأثمان فكانوا - الفلاحون الجزائريون -أشبه بعبيد القرون الوسطى.

وكانت القلة القليلة من الفلاحين المستوطنين تعتمد على رؤوس أموال ضخمة وإدارات وجمعيات مختلفة وشركات تمدهم بكل ما يلـــزم [7] من حيث العدة والعتاد المتطور وحتى عند

---

(1) أحمد توفيق المدني : كتاب الجزائر ، المرجع السابق ، ص 69.

(2) رابح تركي : التعليم القومي والشخصية الوطنية (1931-1956) الشركة الوطنية للنشرو التوزيع ، الجزائر، 1975 ص 86.

(3) عمار بوحوش : المرجع السابق ، ص 187.

(4) أحمد توفيق المدني : المرجع السابق،ص 355.

(5) شارل روبير أجرون : تاريخ الجزائر المعاصرة ، المرجع السابق، ص 124.

(6) المرجع نفسه، ص 101.

(7) أحمد توفيق المدني : المرجع السابق، ص 357.

الأزمات الاقتصادية ينالون قروضا فلاحية ويجدون مراعاة خاصة في دفع ضرائبهم وديونهم [1].

أمـــا المـــزارعون الأهـــالي فكانوا يمارسون زراعة ضعيفة المردود لقلة المساحة ورداءتها بالإضافة إلى بدائية الوسائل [2]، فلم تعتمد على وسائل عصرية إلا بنسبة قليلة حيث أن(5%) اســـتعملوا آلات الحـــرث الفرنسية بينما حافظت الأغلبية على الوسائل التقليدية [3]. وخلال الأزمـــات لا يجـــدون المـــدد الضروري فالجمعيات الاحتياطية الأهلية التي أنشئت لمثل هذه الظروف تكاد تكون معدومة لا تنفع الفلاحين لقلة الأموال المخصصة لها رغم أنها تخرج من جيوب الأهالي مما يدفعهم إلى اللجوء للمرابين [4].

كما كانت الضرائب إحدى الوسائل التي زادت من معاناة الفلاح الجزائري وتكاليف إضافية زادته إرهاقا وقهرا فإلى جانب الضرائب العينية (كالعشور، والزكاة واللازمة[*]) فرضت علـــيه القوانين الفرنسية أيضا – قانون الأنديجانا (code de l'indigénat) –ضرائب أخرى في حين أعفي المستوطنون منها [5] واستمر الوضع على ذلك حتى 1919 أين ألغيت الزكاة.

وكثيرا ما كانت تطرأ ظروف مفاجئة على هذا القطاع كتقلبات المناخ والجفاف الذي تتبعه الجائحة مما يحدث هزات عنيفة بالقطاع الفلاحي كالذي حدث خلال العشرينات.

2. 2.آثار الأزمات الاقتصادية على الجزائريين:

على الرغم من تمتع الجزائر بميزانية خاصة منذ 1900 إلا أنها كانت تتأثر بكل ما يصيب الاقتصـــاد الفرنسي وحتى العالمي، فقد عرفت الجزائر أزمة اقتصادية حادة أثناء الحرب العالمية الأولى وازدادت شـــدة بعدهـــا مـــن جراء التضخم المالي الذي أدى إلى غلاء المعيشة في المدن والمجاعة في الأرياف بسبب ارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية مما أضعف القدرة الشرائية، فعرفت

---

(1) النجاح:ع 1029 ، 17 سبتمبر 1930.

(2) أبو القاسم سعد الله : الحركة الوطنية ...، مرجع سابق، ج3 . ص 40.

(3) أندري برنيان و آخرون : المرجع السابق، ص 410.

(4) النجاح:ع 1141 ، 10 أفريل 1931.

(*) العشور:هي ضريبة كانت تفرض على المحصول الفلاحي، أما الزكاة فكانت ضريبة على المواشي،بينما خص أهل القبائل باللازمة.

(5) Mahfoud Kadache : Histoire du nationalisme ... , op.cit,T1,p 34.

أسعار أهم المواد ذات الاستهلاك اليومي ارتفاعا محسوسا كما هو مبين في الجدول الآتي [1]:

		الخبز	السميد	الفرينة	الزيت
1914	الجزائر	0,45 فرنك	0,42 ف	0,375 ف	1,10 ف
	وهران	0,45 ف	0,47، ف	0,38 ف	0,20 ف
	قسنطينة	0,35 ف	0,50 ف	0,55 ف	0,9 ف
1919	الجزائر	0,75 ف	1,00 ف	0,758 ف	0,5-1,8 ف
	وهران	0,75 ف	0,83 ف	0,745 ف	/
	قسنطينة	0,65 ف	0,90 ف	0,8 ف	2,50 ف

فالخبز الذي يأتي على رأس قائمة المواد الاستهلاكية بلغ سعره في عمالة الجزائر سنة 1919 (0,75) فرنك للكيلوغرام الواحد، ليرتفع في جويلية 1920 إلى (1,30) فرنك للكيلوغرام [2].

كما أثرت هذه الأزمة على المحصول الزراعي، فبعد أن كان للجزائر محصول لا بأس به من القمح في 1918 فمن بين (30) مليونا من المحاصيل الموسمية كان (15) مليون قنطار كلها قمح، بينما في 1919 سجل عجز بمقدار (7 ملايين) قنطار، لتحصل الكارثة في 1920 حيث انخفض محصوله بمعدل (30%) عن المعدل السنوي ونفس الشيء بالنسبة لبقية المحاصيل خاصة منها محصول عنب الخمور [3].

وما كادت الجزائر تستفيق من أزمتها الأخيرة حتى وقعت في أخرى فبعد تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية التي امتدت إلى فرنسا ثم انتقلت إلى الجزائر بعد حوالي (18) شهرا فمست كل القطاعات، وعادت بالضرر الكبير على الأهالي وكان من أهم نتائجها السلبية على حياة الجزائريين استفحال ظاهرة البطالة التي أفرزت بدورها تدهورا خطيرا على الأجور الحقيقية، بالإضافة للسقوط الحر لأسعار الخمور والحبوب [4] فمثلا بين الإحصاء الرسمي

---

(1) Mahfoud Kadache : Histoire du nationalisme ... ,op.cit, T1, p 292.

(2) Ch .R (Ageron) : Histoire de l'Algérie contemporaine, op.cit ,T2 , p 293.

(3) Mahfoud Kadache : op.cit , T1. p 22.

(4) Ch .R (Ageron), op.cit, T2 , pp 412.

لمحصول الحبوب ما بين (1928-1935) (القمح الصلب واللين، الشعير، السلت...) [1].

السنوات	المساحة المزروعة(هكتار)	المحصول(قنطار)
1929-1928	3.193.198	19.907.031
1930-1929	3.328.807	19.393.877
1931-1930	3.956.156	14.042.488
1932-1931	3.026.745	15.801.513
1933-1932	3.158.542	17.773.109
1934-1933	3.049.768	23.060.696
1935-1934	3.035.905	17.221.502

فحســـب هذا الجدول يتبين لنا أن الأزمة الاقتصادية التي مست الجزائر بدت مظاهرها خلال أربع سنوات (1930-1934) حيث انخفض المحصول بما يقارب (15مليون) قنطار في حين فاق قبل هذه السنوات (19مليون) قنطار.

ولم يكـــن المنتوج الفلاحي وحده الذي تأثر بهذه الأزمة، بل تعداه إلى مربي المواشي، حيـــث ســـجل القطاع القسنطيني مثلا انخفاضا في عدد رؤوس الأغنام إلى الربع وشهد نفس القطاع ارتفاع الضرائب المباشرة إلى (41%) [2].

وعلى الرغم من انفراد المستوطنين بميزانية الجزائر – كما سبق الذكر – إلا أنهم خلال هـــذه الأزمة لجأوا إلى الاستدانة من المتربول فقدرت قيمة ديونهم خلال الحقبة الممتـــدة مـــا بـــين (1930- 1936) بـــ(2 مليار فرنك) ليرتفع المبلغ إلى (6358 مليون فرنك) ثم تكررت العمليـــة فسجلت خلال (1937) ثماني عمليات اقتراض[3]، قصد سد العجز ومواجهة الأزمة الاقتصـــادية، لكـــن ضـــخامة مبالغ هذه القروض لم يستفد منها الأهالي المسلمون مما زاد في تعاستهم وبلغت حالتهم درجة من الاحتياج تحركت معها الصحافة والسلطات لاستدراك الأمر في الجزائـــر، فدعـــت " النجاح" إلى ضرورة مساعدة الناس وتخفيف مغارمهم وتخفيف وطأة قـــانون الغابات، وذكرت بأن الأهالي في نكبة ومصيبة مثقلون بالديون المرهقة وأعوان الإدارة

---

[1] Mahfoud Kadache : Histoire du nationalisme ... , op.cit ,T1, p 34.

[2] Ch .R (Ageron) : Histoire de l'Algérie ..., op.cit ,T2 , p 414.

[3] Ibid.

يلاحقونهم بالوعيد والتهديد إذا ما تخلفوا عن دفع المغارم بسرعة الأمر الذي دعا الناس إلى بيع أرزاقهم بالخسارة من أجل تسديد المستعجل من الديون[1].

كما أوضحت "الشهاب" حالة الأهالي بأنها أقرب إلى اليأس منها إلى الرجاء وأن الكثير من أهل البادية والقرى الصغيرة لم يعودوا يتحصلون على ما يسد الرمق حتى صار شبح المجاعة الرهيب يهددهم[2] وبقي الأهالي ضحية لكل الهزات الاقتصادية ليس فقط على مستوى مردود الإنتاج الفلاحي، بل حتى الثروة الحيوانية تأثرت، حيث كانت الجزائر تعرف "ببلد الخروف" لكن بعد مدة قصيرة غاب هذا الوصف لتناقص عددها الإجمالي وتذبذبه بشكل مستمر، فبعد أن كان عدد الأغنام يقدر بحوالي (8,9 مليون) رأس قبل (1910) تراجع إلى (5,3 مليون) رأس بين (1921-1930)[3]. أما الأبقار التي كانت أكثر من مليون رأس سنة (1887) انخفض عددها إلى (792.000) رأس فقط سنة (1937)بينما الثروة البحرية فقد كان الأهالي تقريبا بعيدين عنها. واقتصرت عملية الصيد البحري على الإيطاليين والإسبان[4].

2. 3.الصناعة:

عمدت السياسة الاستعمارية منذ البداية إلى جعل الجزائر مملكة زراعية، فعمل الفرنسيون ما في وسعهم ليحولوا بينها وبين التصنيع حتى تبقى الجزائر سوقا لمنتجاتهم الصناعية وتوفر لهم الأيدي العاملة الرخيصة في الميدان الزراعي، لذلك لم يكن للجزائر صناعة ثقيلة بل كل ما هنالك صناعة أهلية تقليدية تشمل صناعة نسيج الزرابي والثياب من البرانس والحياك وقدر عدد هذه المعامل بـ(300) معمل يشتغل فيها حوالي ثلاث آلاف عامل، وحاول بعض الأهالي إنشاء بعض المصانع العصرية مثل معمل (ابن جيكو) بقسنطينة لصنع الدخان والسجائر

---

(1) النجاح : 03 أوت 1932.

(2) الشهاب: أوت 1932 ،ص429 نقلا عن أبو القاسم سعد الله : الحركة الوطنية ...، مرجع سابق، ج2 ، ص41.

(3) شارل روبير أجرون : المرجع السابق ، ص 130.

(4) أحمد توفيق المدني : المرجع السابق ص 361.

ومعامل (بن ونيش) بالعاصمة لصناعة الخشب ومعاصر الزيت الكبيرة ببلاد القبائل [1].

أمـــا الصناعة الأوربية فقد اعتمدت بالدرجة الأولى على المنتوج الفلاحي مثل المطاحن التي بلغ عددها (150) تشغل زهاء (4600) عامل، بالإضافة إلى معامل العجين ومعاصر الزيت والدخـــان والأسمـــاك والخضر المعلبة [2] وقد اعتمدت على يد عاملة أجنبية ،لذا وجد الأهالي منافسة في هذا الميدان من الإسبان والإيطاليين والمالطيين.

4. 2.التجارة:

يعتبر الميزان التجاري بمثابة المرآة العاكسة للوضع الاقتصادي وبإمكاننا أن نتصور بدون عـــناء وضـــع التجارة الجزائرية في ظل الظروف التي سبق وأن ذكرنا بها، حيث كانت خزينة الدولة طيلة فترة ما بين الحربين تعاني من خسائر كبيرة بدليل ميزانها التجاري الذي سجل سنة 1927 ما قدره (8.357.000.000) فرنك فرنسي قيمة مجموع التجارة الجزائرية و تم استيراد ما قيمـــته (7.836.000.000) وتصدير (3.521.000.000)[3] ومن الواضح أن الميزان التجاري خلال هذه السنة قد سجل عجزا حيث أن مقدار الواردات أكبر من مقدار الصادرات.

ومما سبق يمكننا أن نستخلص أن الاقتصاد الجزائري كان اقتصادا استعماريا يخدم مصالح القلـــة مـــن المعمرين الذين وضعوا أيديهم على الأراضي الخصبة، وكل ما يساعد على تطوير وزيادة إنتاجهم الفلاحي مما عاد بالضرر الكبير على حالة الجزائريين الاجتماعية حيث أخذت منهم الفاقة والجوع، بالإضافة إلى انتشار البطالة مما اضطر سكان البلد إما إلى الهجرة الداخلية مـــن الأرياف نحو المدن، أو الهجرة إلى خارج البلاد، وحتى القطاع الصناعي الذي كان يعتمد عـــلى صـــناعة خفيفة تقليدية لم يمتص اليد العاملة البطالة، و لم يعوض الأهالي عماضيعوه في القطاع الفلاحي.

---

(1) أحمد توفيق المدني : كتاب الجزائر ، المرجع السابق ، ص 364.

(2) المرجع نفسه ، ص 365.

(3) المرجع نفسه ، ص 367.

الـــمبحث 3 / الأوضاع الاجتماعية:

أحدثت فرنسا اختلالا اجتماعيا كبيرا شمل مقومات المجتمع الجزائري وتركيبه.

3. 1. الحركة الديموغرافية للسكان:

شـــهدت الحركة الديموغرافية لنمو السكان تأثرا كبيرا خلال فترة ما بين الحربين، وهو ما يبدو جليا من خلال الإحصاءات الرسمية [1]:

السنوات	عدد السكان المسلمين	عدد السكان الإجمالي
1911	4.711.276	5.563.828
1921	4.890.756	5.804.275
1926	5.115.980	6.066.380
1931	5.588.314	6.553.451

فحسب الجدول المبين أعلاه فإن التزايد السكاني عرف نموا بطيئا خلال عشـــر سنوات (1911-1921) فـــلم يزد عدد الأهالي إلا بنسبة (3,8%) نظرا لما خلفته الحرب العالمية الأولى مـــن نـــتائج سلبية من جهة وآثار الأزمة الاقتصادية من جهة أخرى (1920) [2]. ورغم أن الأهالي يشكلون الأغلبية قياسا بالعدد الإجمالي لسكان الجزائر إلا أنه مع تقادم التواجد الفرنسي عرف زيادة ضعيفة فبين (1921-1931) قدرت الزيادة السنوية بـــ(56.000 نسمة) لترتفع إلى حـــوالي (99.000 نسمة) سنويا مابين (1926-1936) [3] أين بلغ عدد الأهالي (6.201.144 نسمة حسب تعداد سنة 1936[4].

وبالمقارنـــة نجـــد أن عدد الأوربيين في الفترة نفسها عرفوا نموا بطيئا قياسا بالسنوات السابقة [5]حيث من (1921-1931) زاد عدد السكان الأوربيين بحوالي (58.000) نسمة أما في العشرية الثانية ما بين (1926-1936) عرف زيادة بحوالي (80.000 نسمة) وهذا ما تم توضيحه في الجدول الآتي:

---

(1) Annuaire statistique de l'Algérie année 1933 , p39.

(2) Mahfoud Kaddache : Histoire du nationalisme ..., op.cit ,T1, pp 11-12.

(3) Ch .R (Ageron) : Histoire de l'Algérie ...,op.cit , T2 , p 471.

(4) Annuaire statistique de l'Algérie année (1939-1947) , p21.

(5) Op. Cit : Année 1939 , p39, Année (1939-1947) , p21.

السنوات	عدد السكان الأوربيين
1921	823.800
1926	868.135
1931	881.584
1936	946.013

2.3 .التحولات الاجتماعية :

لم يعـــرف المجـــتمع الجزائـــري أي تحسن طيلة السيطرة الفرنسية، بل كانت تناقضاتها وســـلبياتها - فرنسا- تزداد مع استمرار التواجد الاستعماري ،فمنذ الوهلة الأولى عملت فرنسا عـــلى طمـــس المعـــالم العربية الإسلامية للمدن وإحلال المعالم الفرنسية بدلها، بتهديم المنازل والأســـواق القديمة وإحداث الساحات مكانها وتحويل الدور والفيلات والقصور إلى مؤسسات عموميـــة للجيش ومستشفيات كما حولت المساجد والمدارس والكتاتيب والزوايا إلى كنائس ومخـــازن ومستشـــفيات، وتغيرت أسماء الشوارع والأبواب إلى أسماء أوربية وفرنسية كشارع شارل الخامس ودوكين و أورليان وشارل الخامس، كما أطلق على باب المرسى (باب الجهاد) اسم باب فرنسا[1]، بالإضافة إلى ذلك عرفت الشوارع تغييرا من حيث المظهر بظهور المقاهي والمتاجر والمطاعم والمصارف للجاليتين الأوربية واليهودية في حين انحصر المسلمون في الشوارع الضيقة والأزقة القديمة [2]، فيلاحظ العابر عليها الفرق من دون عناء بين الأحياء العربية القذرة والأوربية النظيفة فرق يبعث على الدهشة عن كيفية الجمع بين مجتمعين متناقضين داخل المدينة الواحـــدة الأمـــر الذي تعجب منه الكاتب (بوجو) بقوله :« كيف يقارن المرء بين المعسكر (المجـــتمع) العربي القذر وهذه المباني الفرنسية الكبيرة ... وإلى جانبها ورشات العمل التي تمثل النشـــاط الأوربي، إن وجود هذين المجتمعين اللذين رمي بإحداهما في وجه الآخر هو من أكثر المناظر إثارة للفضول»[3].

كمـــا أخـــذت عادات وتقاليد الجزائريين تتغير تدريجيا نظرا لما أضفاه الفرنسيون من ديكـــور جديـــد على واجهة المدن الجزائرية. كالكباريهات والمقاهي والأمسيات الموسيقية [4]

---

(1) أبو القاسم سعد الله : الحركة الوطنية ...، مرجع سابق ، ج1 ، ص66 - 70.

(2) مالك بن نبي : مذكرات شاهد القرن ، القسم 1 و 2 ،ترجمة : عمر مسقاوي ،ط2، دار الفكر، الجزائر، 1984 ، ص18.

(3) أبو القاسم سعد الله : المرجع السابق، ج1 ، ص 243.

(4) المرجع نفسه: ص 34.

فاختفت العمائم والبرانس والملابس المصنوعة من الأقمشة المطرزة كما أقفلت مخازن التي تنتج البضائع الواحدة تلوى الأخرى وحلت محلها البضائع الأوربية، وحتى الألبسة المستوردة من مرسيليا[1].

كما عرف النظام الاجتماعي خاصة بعد الحرب العالمية الأولى تحولا كبيرا فقد شهد أفول نجم العائلات الكبرى التي تعيش على موارد الأرض والحرف التقليدية وارتفع على أنقاضها طبقة جديدة من الأثرياء الجدد تعيش على التجارة [2].

وإنتشرت الفاحشة كشيوع شرب الخمر وكثرة شاربه مع زيادة عدد الحانات فقدكانت السلطات الاستعمارية تتساهل في منح ترخيص فتح حانة أكثر مما تتساهل في فتح المدارس[3].

ومن المظاهر المستجدة على الجزائريين أيضاالدورشة والشعوذة والخرافات التي نشرتها الطرق والزوايا المنحرفة وشجعتها فرنسا كمحاولة منها لتنويم عامة الجزائريين ومن هذه الشعوذات اللجوء إلى الموتى قصد ربح الأموال ومنع المصائب والشفاء من الأمراض والأسقام عن طريق التمائم والتعاويذ ويقام لذلك الحفلات والزردات على القبور والأضرحة [4] ولكنها ابتداء من العشرينات بدأ مفعولها يتقلص بفضل محاربة رجال الإصلاح لها [5]. بالدرجة الأولى بالإضافة إلى الوعي الذي بدأ ينمو في نفوس الجزائريين.

كما عانت المرأة الجزائرية بسبب الضغط الاستعماري من جهة وقسوة العادات

---

(1) فرحات عباس : المرجع السابق، ص 116.

(2) يحي بوعزيز : « الحالة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الريفي بالشرق الجزائري خلال القرن التاسع عشر » الثقافة ع80 سنة 1984 ، ص 176.

(3) فرحات عباس : المر جع السابق، ص116.

(4) يحي بوعزيز :المقال السابق، ص 17.

(5) أحمد توفيق المدني : كتاب الجزائر ، المرجع السابق ، ص 352.

والتقاليد من جهة أخرى ظروفا صعبة، فمنعت من مواصلة تعليمها بعد المرحلة الابتدائية، كما حرمت من الإرث فلم يسمح بإشراكها في تقسيم التركات إذا ما تزوجت [1] ، ضف إلى ذلك كانت تزوج في سن مبكر جدا لا يزيد في بعض الأحيان على التاسعة أو العاشرة، وللشاب في الرابعة أو الخامسة عشرة خاصة في بعض مناطق بلاد القبائل، وإذا تزوج غيرها وطلقها تبقى تحت رحمته فحتى إذا تقدم وخطبها غيره فإنه يتقدم ويفاوض زوجها الأول ويدفع المهر له. وعلى الرغم من سن السلطات الفرنسية قانون 19 ماي 1931 الذي يمنع زواج البنت قبل الخامسة عشرة وإشراكها في الميراث إلا أن تطبيق هذا القانون صعب [2] كما أن إقلاع الجزائريين عن مثل هذه العادات لا يكون إلا بعودتهم إلى أحكام الشريعة الإسلامية .

3. 3.وضعية العمال :

على الرغم من الشعارات التي وضعتها فرنسا بأن الجزائر فرنسية وأنها قطعة من فرنسا إلا أنها عبارات تعد كفرا بالمنطق السليم نظرا لتدني المكانة الاجتماعية للأهالي ،حيث احتلوا المرتبة الثالثة أو الرابعة بعد الفرنسيين والإسرائيليين والأجانب وحرموا من الوظائف الإدارية رغم أن قانون السيناتوس كونسلت سمح نظريا للمسلمين بأن يشاركوا في الوظائف المدنية العامة إلا أن مرسومي 26 مارس 1919[*]، و 14 ديسمبر 1922 قد حددا للأهلي الجزائري الوظائف التي لا يمكنه أن يتولاها وسميت بـ:"وظائف السلطة" فحرم بذلك من 90 % من الوظائف الإدارية في بلاده، ينما يمكنه أن يتوظف بصفته قائدا أو مترجما أو قاضيا أو عون شرطة أو شاوش إدارة أو مدرسا أو كاتبا بإحدى الإدارات أو يلتحق بطبقة الخماسين والرعاة

---

(1) يحي بوعزيز : « الحالة الإقتصادية و الإجتماعية للمجتمع الريفي...» ، المقال السابق ، ص 181.

(2) أحمد توفيق المدني : كتاب الجزائر ، المرجع السابق ،ص 100.

(*) الوظائف التي لا يمكن للأهلي أن يتقلدها و التي حددت بموجب مرسوم 26 مارس 1919 : كاتب عام بإدارة الحاكم العام- مستشار حكومة – مدير بالولاية العامة – عامل عمالة – كاتب عام بإدارة العمالة – نائب عام العمالة – مستشار بالعمالة – مفتش مدير بلدية و مدير ببلدية مختلطة- رئيس أول بدائرة الاستئناف – رئيس الغرفة العدلية – مستشار الغرفة العدلية – مدعي عمومي – نائب حق عام – نائب مدعي أو نائب حق عام – رئيس محكمة ابتدائية – نائب رئيس محكمة ابتدائية – قاضي تحت-

وكـــل الوظائف التي يترفع عنها المعمرون [1]. وبإجراء مقارنة بسيطة بين الأوربيين والأهالي يتبين لنا مدى سيطرة الأوربيين على الوظائف الإدارية، فنجدهم يمثلون (92,8%) من الإطارات العلـــيا و(86,4%) مـــن التقنيين الساميين، ويحتلون (86%) من المناصب التي يوفرها الوظيف العمومي، أما الجزائريون فيمثلون (95%) من العمال المختصين، (17%) من التقنيين و(7,2%) مـــن الإطارات العليا [2] ينالون مرتبات زهيدة أقل مما يحصل عليه زملاؤهم الأوربيون في نفس رتـــبة العمل ولا تناسب الجهد المبذول، فقد بلغت أربع فرنكات في اليوم بين(1910-1920) لـــترتفع من أربع إلى ثمانية فرنكات (1920-1935)، ثم أصبحت تتراوح بين (8 و 12) فرنك بـــين (1935-1942) مقابل أربع عشرة ساعة عمل يوميا [3]، وهي أجور لا تسد رمق الأسرة خاصـــة مـــع غلاء المعيشة التي بلـــغ فيها ثمن الكيلوغرام من الخبز (2,4 فرنك) واللتـــر من الزيت (4 فرنكات)، فعاش الجزائريون معيشة ضنكا ضرب فيها الفقر أطنابه وخيم البؤس على كل الأهالي خاصة إذا علمنا أن الطبقة العاملة تمثل $\frac{5}{6}$ من السكان الأهالي [4].

وقـــد تابعـــت فرنسا سياستها الإقصائية بحرمانها الأهالي من الإعانات العائلية التي كان يتقاضـــاها العمـــال الأوربـــيون، فلم ينل العاملون بالقطاع الزراعي منها شيئا، بينما حصل العـــاملون بالميدانين الصناعي والتجاري على ثلث ما يناله الأوربيون في نفس العمل [5]، ومع تـــردي الأوضـــاع الاجتماعية حاول بعض الجزائريين أن يجدوا لأنفسهم ملاذا آخر بعيدا عن ديارهم، فاختاروا ديار الهجرة واتجهوا نحو المعامل الفرنسية أين يتقاضون أجورا مرتفعة مقارنة

- حاكم نائب – قاضي صلح – مدير جامعة علمية – مراقب علمي – محافظ و مراقب المياه و الغابات – قابض للضرائب العاء – مدير أو مراقب بإدارة الضرائب – مراقب إدارة العمال – مراقب أو مدير بإدارة البريد – مفتش الشرطة – مراقب شرطة السكك الحديدية و المراسي . انظر: décret 26 mars 1919: j.o 30 mars 1919

Estoublon (R) et lefebrure (A) : code de l' Algérie annoté (1916-1919), Alger , 1927 et Gaston Arexy : Législation Algérienne ,op.cit , pp 87-88.

(1) أحمد توفيق المدني : كتاب الجزائر ، المرجع السابق ، ص 100.

(2) Ch .R (Ageron) : Histoire de l'Algérie ... , op.cit ,T2 , pp 80 -84.

(3) فرحات عباس : المرجع السابق ،115.

(4) أحمد توفيق المدني : المرجع السابق ، ص 331.

(5) تركي رابح: الشيخ عبد الحميد بن باديس رائد الإصلاح والتربية في الجزائر ،ط3 ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر 1981 ، ص23.

بتلك التي يتحصلون عليها في الجزائر وزهيدة بالمقارنة مع الفرنسيين والأجانب بفرنسا، فقد بلغ أجرهم اليومي سنة 1929 حوالي أربعين (40) فرنك بمعدل (313) يوم عمل في السنة وبأجر يومي لا يفوق(4)أو (8) فرنكات في نفس الفترة تقريبا –1929– ،كما سبق الذكر وقد عرفت معدلات الهجرة ارتفاعا نظرا للأساطير التي كان ينسجها العائدون حول المعاملة الطيبة والأجور المرتفعة [1]، فتضاعف تقريبا عددهم كل سنتين فمن (21684) سنة 1920 إلى (44466) مهاجر سنة 1922 ليصل إلى (71028) سنة 1924 [2].

وكانت حركة الهجرة عند هؤلاء العمال تقوم على قاعدة أساسية، وهي أن عدد العائدين أقل من عدد المهاجرين غالبا، الأمر الذي أصبح يقلق فرنسا بإيعاز من المعمرين الذين رأوا في هجرة اليد العاملة الجزائرية ستؤدي إلى مطالبة القلة الباقية بأجر عال [3]، فعمدت فرنسا إلى التضييق على الجزائريين المهاجرين من خلال مراسيم متتابعة [*] اشترطت فيها شروطا مختلفة: صحية وأخلاقية وأداء الخدمة العسكرية، لكن ذلك لم يمنع الجزائريين من الهجرة حتى وإن لجأوا إلى أعمال غير مشروعة كتزوير الأوراق المطلوبة، [4] فأدى ذلك إلى زيادة عدد البطالة في صفوف الجزائريين وأصبحوا يشكلون رصيد فرنسا الاحتياطي الذي تعود إليه في أوقات الحاجة [5]،كالحرب العالمية الأولى أين أجبر الأهالي على الهجرة فوضعت لهم كل التسهيلات، حيث هجر حسب الإحصاءات الفرنسية (183000) مجند و (119.000) عامل [6] في حين قدرها " أحمد توفيق المدني " بـ(400.000) جندي منهم (250.000) مسلم جزائري و(150.000) فرنسي واستخدم (80.000) جزائري في المعامل الفرنسية تعويضا للمجندين ولتوفير الغذاء والذخيرة [7]،كما لجأت لتسهيلات مماثلة فأبطلت كل الشروط التي

---

(1) عبد الحميد زوزو : الهجرة ودورها في الحركة الوطنية ...مرجع سابق ، ص 45-46.

(2) المرجع نفسه ، ص 22 - 23.

(3) أحمد توفيق المدني : كتاب الجزائر ، المرجع السابق ، ص331.

(*) ومنها: 1924، 4 أوت 1926 ،4 أفريل 1928 ، 9 ديسمبر 1936 ،29 جانفي 1937 ،17 جوان 1938.

(4) عبد الحميد زوزو : المرجع السابق ، ص 17 - 20.

(5) مالك بن نبي : مذكرات شاهد القرن ، مرجع سابق ، ص 144.

(6) صلاح العقاد : الجزائر المعاصرة – محاضرات معهد الدراسات العربية ، مطبعة الرسالة ،1964 ، ص23.

(7) أحمد توفيق المدني : المرجع السابق ، ص66.

تحد من الهجرة عندما بدأت بوادر الحرب العالمية الثانية تظهر في الأفق [1].

ومن خلال ما سبق نستخلص أن الأهلي الجزائري عانى من وضع اجتماعي متردٍ رسمت السياسة الفرنسية مظاهره، كالفقر وتحطيم العادات والتقاليد التي تربط الأهلي بأصوله الإسلامية والعربية، بالإضافة إلى انتشار الأمراض والأوبئة كالسل والزهري والكوليرا التي عجز الأهلي- عن علاجها، ولجأ في غالب الأحيان لطب الأعشاب والتمائم والرقى عساها أن تحميه منها.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

(1) عبد الحميد زوزو : المرجع السابق ، ص 20.

المبحث 4 / الأوضاع الثقافية :

راهنت فرنسا منذ بداية الاحتلال على استيعاب العنصر الأهلي في بوتقتها – الفرنسية- عن طريق تكوين أهالي محبين للفرنسية مؤمنين بأن الحضارة الأوروبية هي الحل الوحيد الذي يرفعهم من جهلهم وبربريتهم، ولكنه في الحقيقة رهان خاسر لم يزد الأهالي المسلمين إلا تجهيلا وأمية، وأخرهم عن عجلة التقدم والتطور الذي عرفه العالم خلال هذه الفترة، وذلك ما نلاحظه جليا في سياستها تجاه تعليمهم وكتم حرية التعبير في صحافتهم .

4. 1.سياسة فرنسا التعليمية:

عرف التعليم قبل الاحتلال الفرنسي انتشارا كبيرا، فكان أغلب الجزائريين يحسنون القراءة والكتابة وذلك بشهادة المضطلعين فيذكر لنا ميشال هاباربان في قصة" نكث العهد": " كل قرية كانت قبل الاحتلال الفرنسي مزودة بمدرستها " [1] وأكد الجنرال فارلي بقوله: « بأن كل العرب الجزائريين تقريبا يعرفون القراءة والكتابة حيث هناك مدرستان في كل قرية » [2] . لكن هذا الوضع سرعان ما انقلب كلية بعد الاحتلال، حيث استعملته فرنسا كوسيلة للسيطرة على المجتمع الجزائري، ووظفته وفق مصالحها فلم تفتح مدراسها إلا للأقلية من الأهالي، بينما ظلت الأغلبية في جهل وأمية .

وقد عرفت فترة ما بين الحربين انتشار التعليم الحر والذي ظهر بأكثر نشاط وفاعلية خلالها – الفترة-، لذلك رأينا أنه من الضروري أن نتناوله بمعية التعليم الرسمي الذي فشل في استيعاب كل الأهالي.

أ- التعليم الرسمي :

هو التعليم الذي تشرف عليه فرنسا من حيث التسيير الإداري والمالي، وقد قسمته إلى قسمين: قسم خاص بالفرنسيين والأوربيين وقسم خاص بالأهالي، وللفرنسيين والأوربيين أن يتعلموا ما يمكنهم من اعتلاء الدرجات العليا في الحكم لأنهم في نظر الفلسفة الفرنسية يستحقون تلك العناية لأنهم "جنس متفوق"، فانتشر في كل مدينة وقرية ودشرة، بينما الأهالي

---

(1) حمدان بن عثمان خوجة : المصدر السابق ، ص6.

(2) أبو القاسم سعد الله : الحركة الوطنية ...، مرجع سابق ، ج2 ، ص60.

كان لهم الجزء اليسير الذي لا يسمن ولا يغني من جوع لأنهم في نظر نفس الفلسفة " الجنس المنحط" غير قابل للتعلم لأنهم ناقصو عقل (*) ومن الخطأ إضاعة الوقت والمال لتعليمهم.

- **التعليم الابتدائي: Enseignement Primaire**

ويتبع نظام التعليم في فرنسا وهو خاضع لقانون 16 جوان 1881 المتعلق بمجانية التعليم الابتدائي وقانون 28 مارس 1882 المتعلق بإجباريته[1]، بالإضافة إلى ما نص عليه قانون 14 فبراير 1884 بأن يكون في كل بلدية كاملة الصلاحيات أو المختلطة مدرسة، على الأقل يكون إجباريا على البنين والبنات من سن السادسة إلى سن الثالثة عشرة، هذا فيما يتعلق بالفرنسيين والأوربيين [2].

أما الأهالي الجزائريون، فإن مسألة إجبارية التعليم لم تطبق عليهم إلا سنة 1917، وكان تطبيقه مقرونا بشرط الإقامة على مسافة لا تزيد على ثلاثة كيلومترات من المدارس القديمة [3]، وعلى الرغم من ارتفاع نسبة التلاميذ والمدارس الابتدائية ما بين الحربين، إلا أنه ارتفاع بطيء إذا ما قارناه بعدد السكان المسلمين، وذلك ما تؤكده الإحصاءات الحكومية [4] التي جمعناها في الجدول المبين الآتي:

السنة	الجنسية	الإنـــاث	الذكور	المجموع
1927	الجزائريون	3.653	9.638	13.291
	الفرنسيون	36.840	36.155	72.995
1929	الجزائريون	7.582	54.096	61.678

=

(*) لم يكن نفور الجزائريين في بداية الاحتلال من التعليم الفرنسي إلا تخوف الأهالي من التعليم التنصيري وحفاظا على شخصيتهم العربية.

(1) أحمد توفيق المدني :كتاب الجزائر ، المرجع السابق ، ص 274.

(2) أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي ،ج3 ، ص 345.

(3) أندري نوشي وآخرون : المرجع السابق ، ص 240.

(4) Annuaire statistique de l'Algérie, année: 1927 , p27 - 1929 , p30 - 1931 , p127.

=

	الفرنسيون	39.718	38.681	78.339
1931	الجزائريون	8.410	59.328	67.738
	الفرنسيون	53.326	51.376	104.702
1933	الجزائريون	9.561	69515	79.076
	الفرنسيون	59.254	58.528	117.782
1937	الجزائريون	9.674	21.779	31.453
	الفرنسيون	65.541	64.131	129.672

أما عدد المدارس التي خصصت للأهالي في نفس الفترة الزمنية فنبينها من خلال الجدول الآتي: [1]

السنة	المدارس	الأقسام
1927	545	109
1929	564	118
1931	583	106
1933	625	125
1937	686	148

وبقـــراءة بسيطة في الإحصاءات السابقة الخاصة بالتعليم الابتدائي سواء من حيث عدد التلاميذ أو المدارس نلاحظ أن هناك فرقا كبيرا بين عدد المتمدرسين الفرنسيين والمسلمين، ففي حـــين بلغ عدد التلاميـــذ الأهالي سنة 1937 (31453) ارتفـــع عدد التلاميـــذ الفرنسييـــن بـــــ(98.219) تلميذا.حيث بلغ عددهم في السنة نفسها (129.672) تلميذ وهي نسبة ضئيلة جـــدا مقارنـــة بعـــدد السكان الأهالي من جهة وأبنائهم- الأهالي- الذين في سن الدخول المدرسي، ففي بداية الثلاثينات (1929) قدر عدد المتمدرسين حوالي 60 ألف من إجمالي عدد الســـكان المقدر بحوالي 6 ملايين . وعليه فالتعليم يعطى لكل (1%) من مجموع السكان، بينما سجلت نفس السنة (1929) ما يقارب (900.000) من حقهم التعليم لبلوغهم سن الدراسة

[1] Annuaire statistique de l'Algérie, année: 1927 , p 71 - 1929 , p 29 - 1931 , p 126 - 1933 , p 100 - 1937 , p 144 .

إلا أن (6 %) فقط هي التي كان لها الحظ في التمتع بهذا الحق .

كمـــا نلاحظ أن عدد التلاميذ الأهالي عرف زيادة متذبذبة، بطيئة التسارع كما عرف عددهم انخفاضا مفاجئا ما بين (1933-1937) ويمكن إرجاع هذا الانخفاض للظروف السياسية الـــتي عرفتها الجزائر ابتداء من التضييق الذي مارسته السلطات الفرنسية على مدارس ومساجد العـــلماء عن طريق منشور ميشال (**1933**)، بالإضافة إلى الأحداث السياسية المتتابعة كأحداث قسنطينة 1934.

أما عن عدد المتمدرسين من حيث الجنس فبإمكاننا أن نلاحظ انخفاضا من الجنسين إلا أن عدد البنات الجزائريات لا يكاد يذكر مقارنة مع الفرنسيات، فخلال عشرية كاملة (1927 -1937) ســـجلت الإحصاءات سنة 1927 (3.653) تلميذة جزائرية، و لم يرتفع هذا العدد إلا بـــــ6021 تلميذة سنة 1937 وهي نسبة قليلة جدا فلا الدولة تشجعها ولا الوضع الاجتماعي المتأخر يسمح لها بالتعليم، وما يزيد وضعيتهن سوءا أن أغلبهن يتوقفن عند هذا الحد – التعليم الابتدائي-.

أمـــا عـــدد المـــدارس المخصصـــة للأهالي في هذا الطور فهي قليلة بالمقارنة مع تلك المخصصة للفرنسيين والأوربيين والـــتي بلـــغ عددهـــا سنة 1927 (1805) مدرسة تشمـــل (4.446)قســـم [1] في حـــين لم يتجاوز عدد المدارس المخصصة للأهالي في نفس السنة 545 مدرسة تشمل 109 قسم وعلى الرغم من ارتفاع عدد السكان وعدد المتمدرسين واتساع رقعة الجزائر إلا أن السلطات الفرنسية لم تنشئ مدة عشر سنوات إلا (141) مدرسة جديدة.

– **التعليم الثانوي : Enseignement Secondaire**

لم يكـــن مقسما كالتعليم الابتدائي إلى مدارس خاصة بالأوربيين وأخرى بالأهالي بل كان مخصصا للأوربيين ويسمح للجزائريين المحظوظين التعلم به، كما أنه ليس مجانيا للجميع [2] لذلك فقد كان عدد الجزائريين بالثانويات (lycée) والمعاهد العليا (collèges) قليلا كما هو موضح في الجدول الآتي [3].

---

(1) Annuaire statistique de l'Algérie, année: 1927 ,p71 .

(2) أحمد توفيق المدني: كتاب الجزائر، المرجع السابق، ص276.

(3) Annuaire statistique de l'Algérie, année :1928 , p63 – 1934, p118 – 1938 , p 148.

السنة	الجنسية	عدد الطلبة
1928	الجزائريون	690
	الفرنسيون	6.420
1934	الجزائريون	920
	الفرنسيون	10.850
1938	الجزائريون	945
	الفرنسيون	12.372

ومن خلال هذا الجدول يتبين لنا التناقض الصارخ بين عدد الطلبة الفرنسيين والمسلمين ففي سنة 1934 مثلا كان عدد الطلبة الجزائريين (920) طالبا مقابل (10.850) من الفرنسيين مما يؤكد لنا سياسة الإقصاء الفرنسية وعدم تشجيع تعليم الأهالي المسلمين أنه لمدة عشر سنوات (1928-1938) سجلنا زيادة تقدر بـ(255) طالبا فقط في صفوف الجزائريين بينما بالنسبة للفرنسيين سجلنا زيادة تقدر بـ(5.952) أما أعداد الجزائريات في هذا الطور التعليمي فقد كان ضئيلا للغاية مقارنة بالطلبة الجزائريين وبتمثيلاتهن الفرنسيات، فمثلا سجلت المصالح الحكومية سنة 1928 ما مجموعه (690) طالبا جزائريا من بينهم (48) فتاة والبقية ذكور، أما الفرنسيات فقد بلغ عددهن (1.833) طالبة من بين (6.420) طالب فرنسي[1].

وقد اجتمعت أسباب كثيرة أبعدت الأهلي المسلم عن مقاعد التعليم الثانوي، كالمصاعب المالية حيث لم يكن التعليم الثانوي مجانيا للجميع فلم يستفد من هذه المجانية إلا الطلبة المتفوقون وعددهم قليل كما أن الطلبة الجزائريين في هذا الطور كانوا يختارون من بين العائلات الغنية(الملاك، التجار، الموظفين...) أما البقية فلا يقبلون إلا بعد امتحان خاص.

- **التعليم العالي: Enseignement Supérieur**

خصت مدينة الجزائر بجامعة علمية [*] (Université) واحدة تشمل على أربع كليات وهي: كلية الحقوق وكلية الطب والصيدلة وكلية العلوم وكلية الآداب، وكان للجزائريين فيها

---

[1] Annuaire statistique de l'Algérie: 1928 , p63.

[*] كانت عبارة عن مدارس عليا ثم تحولت إلى كليات سنة 1908 تضمهم جامعة الجزائر.

الحظ القليل جدا [1] وذلك حسب تقدير الإحصاءات السنوية [2] التي بينها في الجدول الآتي:

السنة	الجنسية	كلية الحقوق	كلية العلوم	كلية الآداب	كلية الطب الصيدلة	مجموع الطلبة
1928	الجزائريون	22	15	21	14	72
	الفرنسيون	805	231	260	461	1757
1934	الجزائريون	40	10	47	13	110
	الفرنسيون	1300	272	371	596	2536
1938	الجزائريون	29	26	47	10	112
	الفرنسيون	940	233	378	548	2099

وكشـــفت هذه الإحصاءات عن صعوبة تدرج الأهالي في سلم التعليم إلى آخر أطواره العلـــيا، لتكالـــيفه المالية المرتفعة كما نلاحظ أن أغلبية الطلبة الجزائريين يتلقون تعليمهم بكلية الحقـــوق والآداب ثم تأتي بقية التخصصات (العلوم، الطب والصيدلية) وكانت قلة من هؤلاء الطلبة يتحصلون على إعانة دراسية أولية فمن بين(79) طالب مسجل سنة 1929 حصل(11) طالبا على إعانة مالية مقدرة بثلاثة آلاف فرنك في السنة [3].

وعـــلى الـــرغم من وجود المدارس الإسلامية الثلاث (Les Medersas) في كل من قســـنطينة والجزائر وتلمسان التي أنشئت بمرسوم 30 سبتمبر 1850 من أجل تكوين الموظفين من الأهالي ليشغلوا وظائف دينية والقضاء الإسلامي والتعليم والمكاتب العربية، إلا أن الإقبال علـــيها كـــان ضعيفا فقدر بـــ (162) تلميذا سنة 1938 ويرجع ذلك لضعف التعليم العربي ومحـــتوى البرامج التي تعتمد على أساليب عتيقة، وضعف الأساتذة إضافة إلى صعوبة التحاق الطالب فيها بمرحلة التعليم العالي لعدم اعتبار الإجازة المتحصل عليهـــا " العلـــوم العليـــا"

---

(1) أحمد توفيق المدني: كتاب الجزائر ، المرجع السابق، ص276.

(2) Annuaire statistique de l'Algérie 1928 , p65 – 1934 , p 122 – 1938 , p 152.

(3) أحمد توفيق المدني : المرجع السابق ، ص 277.

كشهادة البكالوريا [1] .

على العموم إن الحالة التي وصل إليها التعليم الرسمي الموجه للأهالي المسلمين في أطواره الثلاثة في تدهور، ونقص المتمدرسين والهياكل والإمكانيات وكل ما له علاقة بالتعليم ما هو إلا مـــرآة عاكسة لما خصصته فرنسا لتعليم الجزائريين من ميزانية بسيطة مقارنة بالمخصصة للأقلية الأوربية، الأمر الذي أكدته الأرقام الآتية [2].

السنة	ميزانية تعليم الأوربيين	ميزانية تعليم الجزائريين
1920	32.979.000	6.991.000
1924	47.801.000	11.994.000
1928	84.344.000	21.003.000
1938	168.453.473	40.088.497

ومن خلال هذه المعطيات لا عجب أن تبلغ نسبة الأمية في أوساط الجزائريين 95 % من مجموع سكانها الذين أضاعوا لغتهم ولغة المستعمر، كما انهارت معها أكذوبة فرنسا التنويرية والحضارية.

ب- التعليم العربي الحر :

وهـــو التعليم الذي لم يكن تحت السيطرة الفرنسية واعتمد على دعم مالي أهلي ، وقد لعب هذا التعليم دورا مهما في الحفاظ على اللغة والثقافة العربية الإسلامية من الضياع، فكان يمـــثل شكلا من أشكال المقاومة للجهل والأمية التي تفرضها السياسة الفرنسية، وظهر نشاطه بأكثر فاعلية خلال العشرينات والثلاثينات من القرن العشرين، حيث اعتمد على طرق جديدة، خاصة فيما يتعلق بجهود جمعية العلماء المسلمين في هذا الميدان.

وكـــان التعليم العربي الحر يسير وفق تتابع الأطوار وفي مختلف المؤسسات، فقد اعتمد عـــلى المـــدارس التي هي تطوير في شكل التعليم القديم الذي كان يتم في المدارس القرآنية أو الكتاتيب أو المسيد كما يسميها أهل الجزائر الوسطى، وقد اقتصرت المدارس الحرة على تعليم الأطفـــال مبادئ القراءة والكتابة وحفظ القرآن، وحرصت على أن تكون عصرية ذات أقسام

---

(1) أحمد توفيق المدني: كتاب الجزائر، المرجع السابق، ص 281.

(2) رابح تركي: عبد الحميد بن باديس...، المرجع السابق، ص 145.

وإدارة وبرامج متكاملة تسمح للتلميذ من متابعة الدراسة الثانوية أو العليا، أو ممارسة مهنة [1] كمدرسة التربية والتعليم "السلام" و" الشبيبة الإسلامية ". وحتى يتمكن الأطفال من التوفيق بين المدارس الحرة و المدارس الرسمية الفرنسية، فقد تم تعديل وقت الدراسة بها . المدارس الحرة فأصبح بين الخامسة والسابعة والنصف صباحا والثانية عشرة والثالثة عشرة والنصف في منتصف النهار والسابعة عشرة والتاسعة عشرة مساء، وهي الأوقات التي تكون فيها المدارس الرسمية عادة مغلقة [2]، لكنه أمر مرهق للمتعلم، كما وصفه "مالك بن نبي" من الناحية الجسدية والعقلية أيضا، نظرا للفارق الموجود بين المدرستين والمعلمين [3]. وقد عرف هذا النوع من التعليم مضايقات فرنسية مستمرة مورست على المعلمين والتلاميذ بالإضافة إلى غلق المدارس، ويتضح ذلك من خلال إحصاءاتهم (المدارس، المعلمون، التلاميذ) المتذبذبة المبينة في الجدول الآتي[4] :

السنة	عدد المدارس (أقسام)	عدد المعلمين	عدد التلاميذ
1933	2542	2618	36.305
1934	2428	2497	38.265
1937	3088	3107	52.787
1938	3.148	3189	50.293

كما لعبت المساجد دورا هاما في التعليم، خاصة الكبار إلى جانب قيامها بدورها الرئيسي في الوعظ الإرشاد؛ بالإضافة إلى الزوايا كزوايا الجنوب وزاوية سيدي منصور ببلاد القبائل إلى جانب المعاهد كمعهد الهامل قرب بوسعادة [5]، كما لعبت النوادي دورا هاما في التعليم العربي وتنوير الأهالي من ظلمات الجهل مثل نادي الترقي الذي أسس في شهر جويلية

(1) أبو القاسم سعد الله : تاريخ الجزائر الثقافي، مرجع سابق، ج3 ، ص 170.

(2) يحي بوعزيز: « أوضاع المؤسسات الدينية بالجزائر خلال القرنين التاسع عشر والعشرين »، مجلة الثقافة، ع 36، 1981 ، ص14.

(3) مالك بن نبي : مذكرات شاهد القرن ، مرجع سابق،ص 24.

(4) Annuaire statistique de l'Algérie 1933 , p 107– 1934 , p115 –1937 , p151 – 1938 , p145.

(5) أحمد توفيق المدني : كتاب الجزائر ، المرجع السابق ، ص 286.

1927 وكان مركز إشعاع حضاري ذا بعد عربي إسلامي خاصة خلال الثلاثينات حيث يعقد فيه المؤتمرات وتلقى فيه المحاضرات و تقام فيه الاجتماعات واللقاءات فكان مركزا تتجمع فيه الطبقة المثقفة [1].

وعلى العموم فإن التعليم العربي في هذه الفترة وعبر مختلف مؤسساته اعتمد على طرق حديثة، وانتقد النظام التعليمي القديم غير العلمي، فمثلا أصبح تفسير القرآن الكريم والسنة النبوية يتم وفق تفسير عملي، ونفس الشيء بالنسبة لتعليم اللغة العربية، ويرجع الفضل في ذلك إلى جمعية العلماء المسلمين ودورها الرائد في هذا الميدان [2]، فقد بذلت جهودا لإحياء اللغة العربية و الدين الإسلامي ونشر التعليم القومي بين الأهالي الأمر الذي حاولت السلطات الفرنسية أكثر من مرة محاربته، وذلك عن طريق منشور "ميشال" (1933) الذي منع بعض العلماء من التدريس والوعظ والإرشاد ؛كمنع العقبي من التدريس في الجزائر العاصمة، ثم عاودت الحكومة الفرنسية الكرة في 8 مارس 1938 بأن أصدرت قرارا يمنع فتح المدارس القرآنية بدون رخصة [3]،كما أنها منعت أيضا تدريس أبواب الجهاد في الفقه الإسلامي وتاريخ الجزائر وجغرافيتها وراقبت الكتب [4]و برامجها .

في الحقيقة إن كانت فرنسا في الظاهر تريد التضييق على نشاطات جمعية العلماء، فإنها استهدفت بالدرجة الأولى اللغة العربية والدين الإسلامي وإبقاء التعليم العربي الحر تقليديا متخلفا، وتعتبر هذه السياسة حلقة من حلقات السياسة الفرنسية القائمة على الإقصاء والتجهيل.

كما أسهم حزب الشعب في تعليم الجزائريين، وجعل منه وسيلة لدفع الحركة الوطنية ونشر الوعي الوطني والقومي بين أفراد الشعب، فأسس لذلك عدة مدارس على مستوى القطر الجزائري وإن كان عددها قليلا كمدرسة الرشاد والمرشدة، المصباح، الإرشاد، كما نادى الحزب منذ 1933 بوجوب التعليم الإجباري باللغة العربية وجعلها لغة رسمية.

---

(1) أحمد صاري: « الجمعيات والنوادي الثقافية ... »، مقال سابق ، ص 195.

(2) أبو القاسم سعد الله : الحركة الوطنية ...، مرجع سابق ، ج2 ، ص 400-401.

(3) المرجع نفسه ،ج3 ، ص 90- 94.

(4) يحي بوعزيز: « أوضاع المؤسسات الدينية بالجزائر ... »، مقال سابق ، ص 24.

وفي الواقـــع رغم كل المجهودات المبذولة من طرف كل الهيئات إلا أن الشعب الجزائري لم ينل حظه الكافي من التعليم.

4. 2.وضع الصحافة الأهلية :

تعتـــبر الصـــحافة كنتاج ثقافي يعكس الأجواء الفكرية والاتجاهات السياسية والظواهر الاجتماعـــية، فهـــي مـــرآة عاكسة للمجتمع الذي تنطلق منه وتتحدث عنه، كما أن حرية الصـــحافة والـــتي تعتـــبر حقا من حقوق الإنسان المشروعة تعد مقياسا لديموقراطية الدولة أو استبدادها، لذلك فإن الصحافة هي قوة تحتم على أي دولة أن تكسبها لصالحها لتأثيرها الشديد على سير الأحداث السياسية وتوجيه الرأي العام؛ ونقصد من الصحافة الأهلية : جميع الجرائد التي يشرف عليها المسلمون الجزائريون سواء من الناحية الإدارية أو المالية أو التحرير دون النظر لطـــريقة كتابتهم – المشرفون على الصحافة الأهلية – كانوا يكتبون باللغة الفرنسية أو باللغة العربية على شرط أن تهتم جريدتهم بشؤون المسلمين [1].

وقـــد أدرك الفرنسيون ما للصحافة من أثر على نفوس قرائها فوصفها "جان ميرانت" بقوله: « إن الجرائد هي هذه الوسيلة التي تجمع في وقت واحد بين البساطة والقوة... إنما هي التي يشع منها النور فيبدد الظلام الذي كان يلف الشعوب المتخلفة » [2].

ولكـــنه اعـــتراف يتغير إذا أمست هذه الصحافة لصالح فرنسا، كالصحافة الأهلية التي كانـــت تعامـــلها فرنسا أحيانا بالشدة والمراقبة، وأحيانا أخرى تمنحها حرية محروسة أو مقيدة حسب نفسية ونظرة مدراء الشؤون الأهلية والحكام العامـــين، فعلى الرغـــم من أن قانـــون (1881 الـــذي أصدرته الحكومة الفرنسية ينص على حرية الصحافـــة بفرنسا حيث مما جـــاء فيه: « أن كل جريدة أو نشرة دورية يمكن أن تكون موزعة على الجمهور بدون رخصة مسبقة أو كفالـــة مالـــية » ونصـــت المادة (69) منه على أن تكون مقررات هذا القانون نافذة على الجزائر، إلا أنها ظلت استعمارية تتعرض كل محاولة أهلية إلى الإجهاض إما عن طريق المصادرة أو ســـجن وتغـــريم أصحابها [3]، إلا أنها عرفت منذ صدور قانون 4 فيفري 1919 متنفسا لها

---

(1) زهير إحدادن: بيلوغرافيا الصحافة الجزائرية (الصحافة الإسلامية الجزائرية من بدايتها إلى سنة 1930)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986 ، ص11.

(2) محمد ناصر: المقالة الصحفية في الجزائر، المجلد 1، ص 48.

(3) المرجع نفسه، ص 42- 43.

خاصة على يد "شارل جونار"[*] الوالي العام الذي عرف بسياسته التسامحية، فظهرت جريدة " الإقدام " للأمير خالد بعد دمج جريدتي "الإسلام" و"الراشدي"، وظهور جريدة " النجاح " لعبد الحفيظ الهاشمي و" الصديق" لمحمد بن بكير التاجر، لكن مع تعيين" ابل" (Jean baptiste Eugené Abel) (1919-1921) عادت سياسة الكبت والمراقبة فسقطت على إثرها العديد من العناوين الأهلية الناطقة بالعربية، ثم عادت الهدنة من جديد مع فترة تولي "موريس فيوليت" (Maurice violette) (1925-1927) الأمر الذي شجع على ظهور جرائد أخرى باللسان العربي كـ "صدى الصحراء"، " الحق"، "الشهاب"، " وادي ميزاب"، "السبرق"، " البلاغ الجزائري"، " الإصلاح" وباللغة الفرنسية " صوت الأهالي" (La voix indigène) لكن بتغير " موريس فيوليت" الذي لقي نفس مصير سلفه "جونار"و تم تعيين " بيار بورد" (Pierre Louis Bordes) واليا عام (1927-1931) بدله، وقد عرف بعدائه للأهالي وكل ما يخصهم فعانت الصحافة على يده الكثير فتوقف بعضها وغير البعض الآخر منهجه وقلل من اندفاعه [1].

وعلى العموم ظلت الصحافة الأهلية تعتبر صحافة أجنبية في بلادها وتعاملت فرنسا معها بسياسة تراوحت بين القسوة والحرية والمراقبة، فحرمت الناطقة باللسان العربي من كل حرية بينما تمتعت الناطقة باللغة الفرنسية بأقصى الحقوق [2].

وبصفة عامة، فإن الصحافة الأهلية عرفت ما بين الحربين تطورا من حيث الكم والكيف مقارنة بما سبق نتيجة الظروف السياسية وتطور الوعي السياسي والقومي بعد الحرب العالمية الأولى وعودة المهاجرين من فرنسا والمشرق، كما عرفت خلال الفترة نفسها تنوعا في

(*) جونار (Charles Célestin Jounart) (72 ديسمبر 1857- 30 سبتمبر 1927) نائب في برلمان ثم عضو في مجلس الشيوخ ، تقلد منصب رئيس حكومة ترمان (Tirman) (نوفمبر 1881- أفريل 1891) ، عين ضمن اللجنة الموقتة التي وجهت إلى الجزائر (3 أكتوبر 1900-18 جوان 1901) ثم عين حاكما عاما (5 ماي 1903- 22 ماي 1911) ثم (1918-1919) ثم كلف من جديد ضمن اللجنة الموقتة الموجهة إلى الجزائر انظر . النجاح : " الوالي العام يودع الحياة" 2 أكتوبر 1927 ع 499.

(1) محمد ناصر : المرجع السابق ، ص 195.

(2) أحمد توفيق المدني :كتاب الجزائر ، مرجع سابق ، ص 344.

اتجاهاتهـــا: اندماجية، وطنية، إصلاحية، واختلاف لسانها: عربية ،فرنسية واختلاف مواضيعها وقضـــاياها الـــتي عالجـــتها بأساليب متباينة حسب اتجاهها، كما تميزت بقصر عمرها وتعدد عناوينها، من حيث السحب والتوزيع فقبل 1914 كان الجزائريون يقرؤون في الشهـــر مثـــلا (8000) عـــدد من جريدة " الفاروق" و" ذي الفقار" بمعدل (1000) عدد كل أسبوع من كـــل جـــريدة ليرتفع سنة 1930 فأصبح الجزائريون يقرؤون (184.000) عدد من الصحف والمجلات المتنوعة تتوزع على الشكل الآتي:

- "النجاح" (5000) عدد يوميا و(150.000) في الشهر.
- "البلاغ" (2500) عدد أسبوعيا و(10.000) في الشهر.
- "المغرب" (2500) عدد أسبوعيا و(10.000) في الشهر.
- "الشهاب" (2000) عدد شهريا و(2000) في الشهر.
- "الإصلاح" (3000) عدد أسبوعيا و(12.000) في الشهر[1].

و على الرغم من هذه الزيادة إلا أن الجزائريين كانوا متعطشين للصحافة الناطقة باللغة العربية التي لها مطلق الحرية في التعبير عن آلامهم وآمالهم، لأن المتوفر منها لا يفي بالحاجة بحكم غـــياب واخـــتفاء عناوين بالتدرج سنويا، حيث سجل إحصاء سنة 1937 عشرة عناوين من الجـــرائد الصادرة باللغة العربية توزع توزيعا محدودا مقابل (276) عنوان جديد ودورية كانت تصدر باللغة الفرنسية [2].

ومن جهة أخرى عرفت فترة ما بين الحربين ظهور بعض المؤرخين الجزائريين حملوا على عاتقهم خلق وبعث تاريخ الجزائر وربطه بالتاريـــخ الـــعربي والإسلامي، ومن ذلك مساهمات "مـــبارك الميـــلي" الذي عد أول مؤرخ جزائري من خلال مولفه " تاريخ الجزائر في القديم والحديث" الذي ظهر في جزأين (الأول 1928، والثاني 1932) حاول من خلالها كتابة تاريخ الجزائـــر عـــلى أساس وطني [3]، إلى جانب " أحمد توفيق المدني" في كتابه " كتاب الجزائر" الذي كانت طبعته الأولى في سنة 1931 بالإضافة إلى مساهمات أخرى.

---

(1) أحمد توفيق المدني : كتاب الجزائر، المرجع السابق، ص 348

(2) Situation Général de l'Algérie 1937 p 168.

(3) أبو القاسم سعد الله : الحركة الوطنية ...، المرجع السابق ، ج2 ، ص 401.

ويبدو أن هذا الإنتاج التأليفي للجزائريين خلال هذه الفترة جاء كرد فعل على الكتابات الفرنسية التي ظهرت مع الاحتفال المئوي، حيث سخرت أموال ضخمة وأساتذة تاريخ من أجل إعداد دراسات خاصة عن تاريخ الجزائر.

من خلال هذا الفصل نكون قد تعرفنا على الأوضاع العامة في الجزائر ما بين الحربين، والتي تميزت بالفوارق الواضحة بين الأوربيين والمسلمين الجزائريين من كل النواحي؛ فاحتفظت الأقلية الأوربية بسيطرتها، في حين لم يلق الأهالي أي اهتمام، وظلوا يتخبطون في مشاكل سياسية واقتصادية عادت على أوضاعهم الاجتماعية والثقافية، فعانى الجزائريون خلالها مثلث الموت؛ الفقر والجهل والمرض، بالإضافة إلى تجاهل كل مطالبهم التي من شأنها أن تصلح أوضاعهم، مما ساهم في بلورة الفكر السياسي وتدعيم الحركة الوطنية، لذلك يمكننا القول أن المرحلة عرفت غليانا سياسيا واجتماعيا وثقافيا، كما شهدت مواجهة واضحة للنظام الاستعماري من طرف الجزائريين.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الفصل الثاني:

تطور مشاريع التجنس وأثرها على الجزائريين ما بين الحربين.

المبحث1/ قانون ومشاريع تجنس الجزائريين.

المبحث2/ أثر التجنس في نفوس الجزائريين.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

مُقَدِّمَة :

توالى ظهور مشاريع التجنس المختلفة منذ نهاية القرن التاسع عشر وإلى غاية الحرب العالمية الأولى، ولم تظهر في شكل قانون إلا في سنة 1919 وذلك نتيجة التطور الذي عرفه الجزائريون فلم يكتفوا بالوعود كالمعتاد، بل أصبحوا يطالبون بالحقوق وينادون بإصلاح وتحسين أحوالهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية، كما كان ظهوره –القانون- نتيجة الضغط المستمر للحركة الوطنية والليبراليين الفرنسيين الذين ما فتئوا يدعون إلى إصلاح أوضاع الأهالي المسلمين.

لكن ظهور قانون 4 فيفري 1919 لم يرض لا الطرف الجزائري ولا الطرف الأوربي، فعاد الحديث بعده عن مسألة تجنس الأهالي من جديد طيلة العشرينيات والثلاثينات، وتبلور هذا الحديث في شكل اقتراحات عرضت على مكتب غرفة البرلمان أهمها مشروع "بلوم فيوليت".

وقد تفاوتت الاستجابة لهذا القانون والمشاريع المختلفة عند الأهالي بحسب وضعيتهم الثقافية و السياسية كما سأبين في ثنايا هذا الفصل، الأمر الذي اقتضى عرضه في مبحثين:

الأول: خصصته للحديث عن مشاريع التجنس.

والثاني: رصدت من خلاله نتائج التجنس ما بين (1919-1939) من حيث عدد الأهالي المسلمين المتجنسين من جهة، ووضعيتهم من جهة أخرى، مما يمكنني من تقييم مدى نجاح أو فشل هذه القوانين.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الـــمبحث 1/ قانون ومشاريع تجنس الجزائريين :

1-1 قانون 4 فيفري 1919:

قبل التطرق لهذا القانون ارتأينا أن نتناول الظروف التي أدت إلى ظهوره، ثم التطرق للشروط التي فرضها هذا القانون على كل متجنس وإجراءاته والآثار المترتبة عنه.

أ- العوامل التي أدت إلى ظهور قانون 4 فيفري 1919:

لم تعرف مسألة حصول الأهالي المسلمين على المواطنة الفرنسية اهتماما ملحوظا في بداية القرن العشرين، لكن ابتداء من سنة 1911 تجدد النقاش حولها عبر صفحات "المجلة الأهلية" (Revue Indigène)، ثم تعمق أكثر بعد صدور قانون التجنيد الإجباري في 3 فيفري 1912 الذي يقضي بتجنيد الأهالي ومشاركتهم في الحرب العالمية الأولى، لكنها لم تكن أول مشاركة للأهالي إلى جانب الفرنسيين فقد شاركوهم في حروبهم مـــع بلجيكا وسيباستوبـــول (Sebastopol) وصولفيرينو(Solferino) بإيطاليا والمكسيك، مدغشقر، المغرب[1].. إلا أن مشاركتهم في الحرب العالمية الأولى كان مصحوبا بأفكار جديدة ربطوا فيها الخدمة العسكرية بحقوق المواطنة؛ أي أن يحصلوا على الحقوق السياسية والمدنية مقابل ضريبة الدم التي يدفعونها من أجل حرب لا تعنيهم من قريب أو من بعيد، ومنذ تلك الفترة بدأت فرنسا محاولاتها الإصلاحية لإسكات أصوات الجزائريين التي بدأت تتعالى مطالبة بتحسين أوضاعهم. وهذا ما يدفعنا إلى التساؤل عن الأسباب دفعت فرنسا إلى إصدار هذه الإصلاحات ما بين 1914-1919؟.

أرجع بعض المؤرخين الفرنسيين أسباب هذه الإصلاحات كـــ: "أجيرون" (Ageron) و"جوليان" (Julien) إلى وفاء فرنسا بالوعود التي قدمها بعض السياسيين الفرنسيين أمثال "بوانكاريه (*)" (Poincarier) و"جورج ليق" (George Leygues) فهي بمثابة المكافأة لما

---

(1) René Gantois : op.cit p 73.

(*) ريمون بوانكاريه (20 أوت 1860-1934) درس الحقوق والآداب ثم تقلد مناصب متعددة : رئيس مكتب وزارة الفلاحة (1886) انتخب نائبا عاما ثم عضوا بمجلس الشيوخ ، وزارة المعارف (1883) ، وزارة المالية (1894-1895) كما ترأس عدة وزارات ، ثم ترأس الجمهورية من 1913 إلى ما بعد الحرب العالمية الأولى، ليعتزل السياسة سنة 1929. النجاح: عدد 1629 - 19 أكتوبر 1934.

قدمه الجزائريون إلى جانب الفرنسيين أثناء الدفاع عن الوطن الأم-فرنسا-[1] كما أكد " أرنولد توينبي" المؤرخ الإنجليزي ذلك بقوله:«إن الإصلاحات مبادرة فرنسية اعترافا بجميل الجزائريين»[2]. لكن المتتبع للأحداث يرى أن هناك أسبابا أخرى إضافية أسهمت إلى حد كبير في ظهور هذه الإصلاحات منها تغير نظرة الجزائريين وتبلور فكرهم الإيديولوجي بعد نهاية الحرب العالمية الأولى فأصبحوا يميزون بين المعاملة الحسنة نسبيا من الفرنسيين في فرنسا، وقلة الاحترام وعدم التقدير التي كانوا يجدونها من أوربيي الجزائر[3].

كما وقفوا جنبا إلى جنب في التصدي للأخطار التي تواجه فرنسا، فأصبحوا يتطلعون إلى تغيير هذا الوضع بأساليب مختلفة كالوفود والعرائض...بالإضافة إلى وجود بعض الليبراليين والإنسانيين الفرنسيين المتعاطفين مع الأهالي الجزائريين مثل "روزي" و"ليق" و"ميللي" و"موتي" و"بورد" و"جوريس" الذين أنذروا فرنسا بضرورة إصلاح حال الجزائريين قبل أن تضيع من يدها، كما نادت بعض الصحف والجمعيات الفرنسية بالإصلاح مثل: "الوقت" (Le Temps) و"المجلة الأهلية" (Revue Indigene) وجمعية حقوق الإنسان (Association des droits de l'homme)، وكان للتأثير الخارجي وقعه على السياسة الفرنسية في الجزائر ومن ذلك صدى الجامعة الإسلامية في المشرق ووصوله إلى الجزائر، والتطورات السياسية كثورة تركيا الفتاة والحرب الليبية الإيطالية والنشاطات الألمانية المعادية لفرنسا في المغرب الأقصى[4]. كل ذلك أقنع فرنسا بأن الوقت قد حان للإصلاح في الجزائر ولا مجال للانتظار، وعليه فإن فرنسا دفعت دفعا للإصلاح في الجزائر و لم تكن مبادرة منها لرد الجميل لمن ساندوها في حروبها كما يدعي بعض الفرنسيين، فبادر بعض الليبراليين الفرنسيين إلى وضع إصلاحات ما بين 1914 و1918، تناولت المسائل التي تخص الأهالي من الناحية السياسية، فكان ظهورها بشكل متتابع كلما احتاجت فرنسا لتخفيف الضغوطات الممارسة

---

[1] شارل أندري جوليان: المرجع السابق، ص50.و Ch. R. Ageron : Histoire de l'Algérie contemporaine, op.cit T2, p270 .

[2] أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية ...، مرجع سابق، ج2 ص257

[3] عمار بوحوش: المرجع السابق، ص215

[4] أبو القاسم سعد الله: المرجع السابق، ص259

عليها؛ فمثلا شهدت سنة 1915 ظهور خمسة مشاريع[*] في مدة ستة أشهر عرضت أمام غرفة النواب من طرف "ألبين روزي" (Albin Rozet)، "جـــورج ليـــــق" (George lygues)، "دوازي" (Doizy) ، "بوسونو" (Bonsenot)، "بليسان" (Blysin)،"أوتـــراي" (Outry)، "فيوليت" (Viollette) ،"لاقروسيليار" (Lagossillière)، وقد سبق لنا أن تناولناها في الفصل التمهيدي.

كما تم تعيين ثلاث لجان لدراسة مختلف المشاريع وهي: "لجنة مجلس الشيوخ بالجزائر" (La Commission Sénatoriale de l 'Algérie) و"لجنة الشؤون الخارجية بالغرفة البرلمانية" (la commission des Affaires extérieuers de la chambre) و"لجنة مرتبطة بمختلف الوزارات التي لها علاقـــة بشـــؤون الـــمسلمين "[2] (la commission interministérielle des affaires musulmanes). وقد خصت أغلب هذه المشاريع إصلاح أوضاع الأهالي المسلمين المتعلقة بمسألة التمثيل النيابي في مختلف المجالس وتوسيع القوائم الانتخابية وإيجاد نظام جديد لحصول الأهالي على المواطنة الفرنسية مع المحافظة على الأحوال الشخصية.

فقد أرسل كل من "جورج ليق"[**] و"جورج كليمنصو" [***](George Clemenceau) رؤساء لجنة الشؤون الخارجية باسم هذه اللجنة رسالة إلى" بريان" (Briand) -رئيس المجلس- بتاريخ 25 نوفمبر 1915 حذرا فيها فرنسا بقولهما:« إن الساعة قد حانت للإصلاح في الجزائر وإن الأمر لا يتطلب تأخيرا بحكم تأكيد الأهالي المسلمين أكثر من مرة على

(*) ظهرت في تواريخ متتابعة: 1 أفريل- 29 ماي -15 جوان- 24 جوان- 23 سبتمبر 1915، أنظر:.

(Ch. R) Ageron : Les Algériens musulmans et la France, opcit, T2, p1191.

(1)- Octave Depont : L'Algérie du centenaire, Librairie du recueil Sirey, Paris, 1928, p80.

(**) جورج ليق (George lygues) (26 أكتوبر 1857- 3 سبتمبر 1933) محامي وأديب، انتخب كعضو بمجلس النواب عن مقاطعة لواي فارون 1885 ثم تولى حقائب وزارية عديدة : وزير العلوم1874، الداخلية 1895، العلوم 1898 1899، المستعمرات 1906، البحرية 1917 بوزارة كليمنصو، رئاسة الوزراء سنة 1920 ، وزير الخارجية ثم البحرية 1926 -1933 . انظر النجاح: عدد 1478 ، 6 سبتمبر 1933.

(***) جورج كليمنصو (George Clemenceau) (28 سبتمبر 1841- 24 نوفمبر 1929) تقلد مناصب عديدة: عضو ببلدية باريس 1871، تقلد ما بين 1876 1914 نائب بمجلس الشيوخ ومجلس الوزراء، كما ترأس الوزارة إلا أنه منذ 1920 اعتزل السياسة. انظر النجاح: عدد 818، 27 نوفمبر 1929.

إخلاصهم وارتباطهم العميق بفرنسا» ثم ذكراه بمجموع الإصلاحات الواجب تقديمها للأهالي:

- منح الجنسية للأهالي الجزائريين دون تخليهم عن أحوالهم الشخصية.
- توسيع القسم الانتخابي الجزائري وضمان حرية التعبير.
- تمثيل الجزائريين في مجلس خاص ينشأ في باريس ويقوم بالمراقبة الإدارية والسياسية في الجزائر.
- تطبيق قواعد جديدة لتمثيل الجزائريين في المجالس المحلية واللجان المالية والمجالس العامة والخاصة بمراقبة مصروفات ميزانية الكولون ومراقبة عملها.
- إعطاء الجزائريين الحق في انتخاب رؤساء المجالس البلدية في البلديات ذات الصلاحيات الكاملة.
- إصلاح الضريبة العربية.
- إعطاء ضمانات جديدة فيما يتعلق بالممتلكات الأهلية.
- تحديد سياسة ليبرالية واضحة قادرة على التوفيق بين المصالح الأهلية والمصالح الفرنسية [1].

وقد رد عليهما "بريان" في 5 ديسمبر1915 بعدم معارضته لهذه الإصلاحات كما لقيت تأييدا من "جونار"-الحاكم العام السابق- الذي نشر في جريدة (Le petit journal) مقالا تحت عنوان: "من أجل الجزائر" بين فيه أن حصول الأهالي على الحقوق المدنية والسياسية بالتدريج يكون وفق قانون خاص للتجنس [2] غير أن اقتراحات "ليق" و"كليمنصو" لم تعرف أي تطبيق ميداني.

وقد عرفت الفترة الممتدة ما بين 1916 و1918 ابتعاد فرنسا عن سياستها الإصلاحية والعودة من جديد لاضطهاد الأهالي[3]. ومع عودة مطالب الجزائريين رجعت فرنسا إلى سياسة ذر الرماد في الأعين، حيث قدم السيد موتي (Motet) سنة 1918 مشروع قانون إلى غرفة النواب باسم لجنة الشؤون الخارجية يقترح فيه منح الجزائريين المسلمين الجنسية الفرنسية مع محافظتهم على أحوالهم الشخصية ومما جاء فيه:

---

(1) Octave Depont :op.cit, pp 76-77.

(2) Ch. R. Ageron : Les Algériens musulmans...,op.cit, T2, p1194.

(3) أبو القاسم سعدالله: الحركة الوطنية ...، مرجع سابق ،ج2 ،ص27.

1- كل الأهالي الجزائريين بإمكانهم أن يصبحوا مواطنين فرنسيين.

2- ليس بإمكان المتجنس من الأهالي الزواج اكثر من زوجة، وإذا كان له زوجتان فلا يزيد الثالثة، كما تحافظ الزوجة والأطفال على أحوالهم الشخصية قبل تجنس الزوج.

3- يستطيع الأهلي المحافظة على أحواله الشخصية وعائلته إلا إذا كان قد تزوج قبل تجنسه [1].

لكن كل هذه المشاريع لقيت معارضة أوربية شديدة معتبرة إياها امتيازات تجاوزت الحدود، فوصفها "ديمونتي" (Demontes): «بأنها استعمار لأنها تطالب بمعاملة الرعايا أحسن من معاملة المواطنين». وقد هدد بعض الأوربيين بمغادرة الجزائر والهجرة خارج فرنسا، كما وصفها "أجرون" بأنها طعنة من الخلف[2]، بل أن"ليوتي" (Lyautey) اعتبر أن « الوقت لم يحن بعد، فساعة الإصلاحات السياسية لم تدق بعد» .ومما جاء في اجتماع اللجان المالية المنعقدة ما بين ماي وجوان 1918 تعليقا على المشروع الذي تقدم به "موتي" بأنه « مقبرة للسيادة الفرنسية في الجزائر»[3] .

وقد تمخض عن هذه المشاريع والمناقشات المستمرة طيلة سنوات متتالية صدور قانون 4 فيفري 1919.

ب- محتوى قانون 4 فيفري 1919:

منذ صدور القانون المشيخي في 14 جويلية 1865 لم يصدر المشرع الفرنسي قانونا يماثله إلا في 4 فيفري 1919؛ والذي يسمى أيضا قانون الإصلاحات، وترجع جذوره إلى المشروع الذي قدم باسم الوزير حافظ الأختام (وزير العدل) "لويس نايل" (Louis Nail) ووزير الداخلية "بامس" (J. Pams) سنة 1918 ليتطور بعد ذلك في شكل قانون 1919[4].

ويعتبر هذا القانون بمثابة الدستور الذي حدد حتى سنة 1947 الوضعية القانونية

---

(1) René Gantois : op.cit, p74.

(2) Ch. R. Ageron : Les Algériens musulmans... op. cit. p1195.

(3) René Gantois : op.cit, p75.

(4) Claude Lazard : op.cit, p 31.

للمسلمين الجزائريين [1]، وكان نتيجة لفشل القانون المشيخي سنة 1865 الذي ظن أصحابه أنه سيلقى إقبالا كبيرا غير أن قلة عدد المتجنسين الجزائريين يبين خطأ تصورهم[2]، فلجأ المشرعون الفرنسيون إلى وضع قانون 1919 بإدخال إجراءات أسهل قصد كسب المزيد من المتجنسين.

وقد ضم ست عشرة مادة مقسمة إلى قسمين، عنون القسم الأول منه بـــ: "حصول الأهالي الجزائريين على الجنسية الفرنسية"ويتكون من إحدى عشرة مادة، بينما عنون القسم الثاني بـــ:"النظام السياسي للأهـــالي المسلمين الجزائريين غير المتجنسيـــن "ويضـــم خمس مواد [3].

وقد نصت المادة الأولى من القسم الأول على الآتي:

"بإمكان الأهالي الجزائريين الحصول على المواطنة الفرنسية بموجب قانون السيناتوس كونسلت 14 جويلية 1865 أو بمجوب القانون الجديد 4 فيفري 1919" [4].

وبموجب هذه المادة التي تضع أمام الأهلي المسلم الراغب في الحصول على الجنسية الفرنسية سبيلين وهما: قانون 1865 وقانون 1919 وإذا رفض الأهلي المواطنة الفرنسية أو في حالة عدم استيفائه الشروط المطلوبة، فإنه يجد في القسم الثاني حلا لوضعيته حيث خصت مواده الخمس الأهالي غير المتجنسين. وبمقتضى التعليمة الوزارية المؤرخة في 27 ديسمبر 1919 المطبقة لقانون 4 فيفري 1919 فإن قانون 1919 لم يلغ و لم يعدل سابقه 1865 بل أنه أعطى للراغب في التجنس الذي لم يستوف الشروط المطلوبة حسب قانون 1919 صيغة أخرى مثلا في حال عدم بلوغه سن الخامسة والعشرين أو لم يقم في نفس البلدية مدة سنتين متتابعتين، ففي هذه الحالة ما عليه إلا أن يقدم طلبه وفق شروط وإجراءات قانون السناتوس كونسلت[5].

كما أن عبارة "الأهالي الجزائريين" في المادة الأولى أثارت نقاشا بين القانونيين، حيث ذهبوا إلى أن تطبيقها يكون على يهود الجزائر خاصة يهود ميزاب، ورغم أن (المادة 3) من القانون قد خصت الأهالي المسلمين دون بقية الجنسيات، بالإضافة إلى أن المشروع المقدم

---

(1) Mahfoud Kaddache : Histoire du Nationalisme ..., op.cit,T1, p43.

(2) Octave Depont : op.cit, p113.

(3) Ibid, p81.

(4) Bulletin officiel du gouvernement générale de l'Algérie année 1919, p 23.

(5) Gaston Aresey : Législation Algérienne..., op.cit, pp 96-97.

للحكومة باسم لجنة الشؤون الخارجية كان عنوان القسم الأول منه: "حصول الأهالي المسلمين على الجنسية الفرنسية" إلا أن عبارة "الأهالي المسلمين" تم إلغاؤها عندما وضع المشروع أمام غرفة النواب من أجل التصويت عليه وللتحسيس بأن القانون يشمل اليهود أيضا [1].

كما أن هذا القانون قد خص العمالات الثلاث بالشمال دون المناطق الجنوبية والعسكرية بمقتضى (المادة 16)[2]. فلا يمكن لأهالي هذه المناطق الأخيرة الحصول على المواطنة الفرنسية إلا بموجب الإجراءات المحددة حسب قانون السناتوس كونسلت 14 جويلية 1865 ومرسوم 21 أفريل 1866 وبينما خصت هذه الإجراءات الأهالي المولودين على تراب المناطق المدنية التي استقروا بها ،كما يمكن لطالب التجنس الاستفادة من القانون الجديد 1919 في حالتين هما:

1- إذا كان الأهلي مولودا في الإقليم الجنوبي أو العسكري ولكنه أقام في بلدية مختلطة أو ذات صلاحيات كاملة على الإقليم المدني واستوفى الشروط المطلوبة حسب (المادة2) من قانون 1919.

2- إذا ولد الأهلي في إحدى العمالات المدنية واستقر بعد ذلك في الإقليم الجنوبي أو الخاضع للسلطة العسكرية وتتوفر فيه نفس الشروط المطلوبة [3].

1- شروط التجنس:

ليس بإمكان الأهالي المسلمين الحصول على الجنسية الفرنسية إلا بتوفر شروط حددتها المادة الثانية من قانون 4 فيفري 1919 والتعليمة الوزارية 27 ديسمبر من نفس السنة، وتتمثل هذه الشروط في: شروط رئيسية و ثانويةو هي كالآتي:

أن يكون طالب المواطنة بالغا سن الخامسة والعشرين من العمر بعد أن كان محددا بواحد وعشرين سنة حسب قانون 1865 ، ويثبت ذلك عن طريق نسخة من شهادة الميلاد في المستخلصة من السجل الأصلي وعقد التوثيق، ويتم استخراجها مجانيا على وثائق منفردة تحمل في أعلاها الغاية التي ستستعمل لأجلها.

أما الشرط الثاني فيتمثل في أن يكـــون طالب الجنسيـــة الفرنسيـــة أحـــادي

---

[1] Gaston Arescy : Législation Algérienne... , op.cit, p97.

[2] Bulletin officiel, année 1919 , p327.

[3] Gaston Arescy : op. cit , p107.

الزوجـــة (Monogame) أو أعزب وهو نفس الشرط المطلوب في الوطن الأم-فرنسا- فلا يمكنه الزواج للمرة الثانية إلا في حالة التطليق، وفي حالة زواج الأهلي للمرة الثانية بعد تجنسه؛ أي يصبح متعدد الزوجات (Polygame) فإنه يتعرض للعقوبة حسب قانون العقوبات الفرنسي ويثبت ذلك عن طريق عقد الزواج وعند اللزوم بواسطة شهادات الطلاق إذا كان متعدد الزوجات[1].

بالإضافة إلى ذلك فإنه يشترط في الأهلي عدم الحكم عليه في جريمة قتل أو جنحة تجرده من حقوقه السياسية و لم يخضع لأي عقوبة تأديبية سواء كان بسبب مواقفه المناهضة للسيادة الفرنسية أو قيامه بنشاط سياسي أو ديني يمس بالأمن العام[2]، وإذا كان المشرع لقانون 1865 قد ترك للسلطات المعنية إجراء تحقيق عن أخلاق الأهلي، فإن قانون 1919 قد اشترط على الأهلي إثبات عدم تعرضه لأي عقوبة كالآتي[3]: فيما يخص الجرائم عن طريق تقديم شهادة السوابق العدلية، وفي حال العقوبات التأديبية فعن طريق تقديم شهادة مستخلصة من السلطات الإدارية المحلية (رئيس بلدية أو مدير أو قائد عام) تثبت عدم تعرضه لأي عقوبة تأديبية .

أما الشرط الأخير فيتمثل في الإقامة مدة سنتين متتابعتين في نفس البلدية سواء بفرنسا أو بالجزائر أو بالدائرة الإدارية للمستعمرة أو المحمية الفرنسية، وبإمكانه إثبات ذلك بنفس الطريقة التي يثبت بها الأجنبي الطالب للجنسية الفرنسية عن طريق عقد محرر بحضور أربعة شهود[4].

وقد بدت هذه الشروط في مجملها بسيطة سهلة في عيون المشرع الفرنسي، فأضاف إليها شرطا آخر يتمثل في ضرورة توفر إحدى الميزات السبع التالية:

1- الخدمة في الجيش أو البحرية الفرنسية مع شهادة حسن السلوك يتحصل عليها من السلطات العسكرية.

---

(1) René Gantois : op.cit , et Gaston Arescy : Législation Algérienne... , op.cit, pp 98-99.

(2) Bulletin officiel année , p 424 .

(3) René Gantois : op. cit., p77.

(4) Gaston Arescy : op. cit, pp 99-100.

2- معرفة القراءة والكتابة باللغة الفرنسية والتي يثبتها ملتمس المواطنة بواسطة شهادة، أو إجازة تمنحها السلطات المختصة، وفي حال عدم توفرها فإن القاضي الذي يقدم له الطلب يثبت توفر هذه الميزة.

3- أن يكون من أصحاب الأملاك؛ مزارع في الريف أو مالك من الملاك في المدينة بتقديم عقود تثبت ذلك أو إيصالات عن دفع الضرائب لمدة سنة.

4- أن يكون من الموظفين العموميين أو أصحاب المنح التقاعدية.

5- أن يكون ممن انتخبوا لمناصب عامة .

6- من أصحاب الأوسمة الفرنسية والامتيازات الشرفية.

7- أن يبلغ سن 21 سنة على أن يكون من أب جزائري متجنس بالجنسية الفرنسية [1].

وإذا اعتبرنا هذه الشروط بسيطة وغير تعسفية[2]، إلا أنها اشترطت تخلي الأهلي عن أحواله الشخصية، ويعامل بدلها وفق القانون المدني الفرنسي، فإن رضي بهذا التنازل وضعت أمامه قائمة أخرى من الشروط لم تكن ميسرة لكل الجزائريين، بل هي في حقيقتها عقبات متتالية ميزت بين فئات المجتمع؛ فمثلا حرم الفلاح العامل بالأجرة اليومية والخماس والعمال في المدن - إذا لم يقوموا بواجب الخدمة العسكرية - من الحصول على المواطنة [3].

2. إجراءات التجنس:

إن الإجراءات المنفذة لقانون 4 فيفري 1919 بسيطة لأنها إجراءات قضائية، حيث يقوم القاضي أو السلطات التي تنوب عنه بفحص دقيق لمحتوى الطلب وكل جزئياته، وعلى العموم فإن الملف المطلوب من الأهالي تقديمه يتكون من:

1. طلب الجنسية الفرنسية.

2. شهادة الميلاد أو عقد توثيق التي تؤكد بأن الراغب في التجنس يبلغ 25 سنة تامة، وبأنه أحادي الزوجة أو أعزب.

---

(1) Gaston Arescy : Législation Algérienne..., op.cit, pp101-102.

(2) Paul Emile Viard : op.cit, V1, p16.

(3) Ch. R. Ageron : Les Algériens musulmans ...,op.cit, T2, p1220.

3. عقد من الموثق يؤكد بأن ملتمس المواطنة يقيم مدة سنتين متتابعتين في بلديته.
4. مستخلص من شهادة السوابق العدلية تمنح للمستفيد.
5. نسخة ثانية من شهادة السوابق العدلية تستخلص من أجل تقديمها للقاضي.
6. شهادة السلطات الإدارية المحلية (رئيس بلدية، المدير أو القائد العام) تؤكد بأن المتقدم لطلب الجنسية ليس عليه أي عقوبات تأديبية المنصوص عليها حسب المادتين 2 و3 من القانون.
7. إثبات بأن الراغب في الجنسية يستوفي شرطا من الشروط الثانوية السبعة .
8. شهادات ميلاد الأطفال القاصرين إن وجدوا.
9. تصريح يبين أن الزوجة على إطلاع بالأمر.
10. عقد الزواج إذا كانت الزوجة ستتجنس مع زوجها.
11. نسخة من وصل الطلب ويتم إرسال النسخة الثانية منها للحكومة العامة.
12. نسخة من الإشعار تعاد لطالب التجنس تبلغه نتيجة فحص طلبه وبإرسال ملفه إلى كاتب الضبط في المحكمة.
13. الملاحظات الخاصة بالقاضي وتشمل كل التعليمات التكميلية المفيدة [1].

وبعد أن يستوفي الأهلي المسلم جميع الوثائق المطلوبة في الملف يستدعى ليعرف نتيجة فحص ملفه، كما تستدعى في نفس الوقت زوجته إذا انضمت إلى الطلب الذي يقدمه زوجها، ويبلغ القاضي نتيجة فحصه للطلب إلى رئيس البلدية ولوكيل الجمهورية والحاكم العام في مدة لا تتجاوز 15 يوما، بموجب (**المادة** 4) من القانون، ثم يسلم الملف بدون تحديد المدة لكاتب الضبط بالمحكمة المدنية ويسلم الإشعار لوكيل الجمهورية وإلى الحاكم العام.

وبإمكان الحاكم العام ووكيل الجمهورية الاعتراض على طلب الأهلي الجنسية في مدة لا تتجاوز الشهرين تبدأ من التاريخ المدون في وصل استلام الملف، هذا إذا كان طلبهم لم يستوف الشروط المنصوص عليها، وفي حال قبول المحكمة طلب الأهلي، فإن الحاكم العام له أيضا صلاحية رفضه مرة أخرى بتقديمه مرسوما مستمدا من مجلس الحكومة مع موافقة وزير الداخلية بإبطال قرار المحكمة استنادا لحجة عدم الأهلية؛ أي أنه غير مؤهل من الناحية السياسية، وفي

---

[1] Gaston Arescy : Législation Algérienne…,op.cit, pp 105-106.

هذه الحالة لا يمكن للأهلي تجديد طلبه إلا بعد خمس سنوات، وبتقديم الطعن بالنقض في صيغة التأجيل حيال قرار المحكمة لوكيل الجمهورية أو الجهات المختصة. ومن بين الإجراءات أيضا أن كل العقود والشهادات المقدمة في الملف لا تستلزم وجود طابع بريدي عليها بالإضافة إلى إعفاء الأهلي من دفع النفقات المالية أثناء التسجيل – مجاني-.

وفي الحقيقة أن كل الإجراءات المنصوص عليها لا تخلو من العوائق أهمها التأخير الإداري، فعلى الرغم من أن الجريدة الرسمية المؤرخة بـــ: 16 نوفمبر 1919 تحتوي على تعليمات تفصيلية لتطبيق قانون 4 فيفري 1919 وفي نفس المعنى أمرية وكيل الجمهورية المؤرخة بـــ: 17جانفي 1927، إلا أنه سجل التأخير في الرد على الشكاوى المقدمة من الأهالي التي تأتي من المكاتب الداخلية للحكومة العامة، فمثلا قدم أحد الطلبات في 1جويلية و لم يحصل على رد الحاكم العام إلا في 20 ديسمبر عوض أن تكون المدة المحددة بـــ:15 يوما وآخر قدم طلبه في 15 جانفي و لم يتلق الرد إلا في 13 مارس من نفس السنة [1].

ورغم وصف إجراءات قانون 4 فيفري 1919 بالبساطة لكونها قضائية بخلاف تلك المتعلقة بقانون السناتوس كونسلت 1865 الإدارية المعقدة والتي يلعب السياسيون والعسكريون دورا كبيرا في البت النهائي فيها، إلا أن قانون 1919 لم يخل من تدخل الحاكم العام أيضا الذي له صلاحية التدخل ورفض حصول الأهلي على المواطنة الفرنسية، في حين لا تملك المحكمة هذه الصلاحية.

3. آثار التجنس:

بمجرد موافقة السلطات المعنية على طلب الأهلي المتمثل في رغبته للحصول على الجنسية الفرنسية تترتب عليه آثار فردية وأخرى جماعية.

أما الآثار الفردية فتتمثل في تغير صفة الأهلي المسلم بأن يصبح مواطنا فرنسيا يعامل وفق القوانين الفرنسية من حيث الزواج والطلاق والإرث.. مطالبا بأداء ما على المواطنين من واجبات وله مالهم من حقوق، كما أنه لا يخضع لأحكام قانون الأنديجينار Code de l'indigénat) ويصبح منتخبا بإمكانه الترشح للانتخاب بنفس الشروط الموضوعة للمواطن

---

[1] René Gantois : op.cit , pp78-80.

الفرنسي من أصل أوربي، وله أن يشغل مناصب مدنية وعسكرية [1].

أما الآثار الجماعية فهي التي تترتب عن تجنس الأهلي وتعود على عائلته، فما مدى تبعية الزوجة والأبناء في حالة تجنس رب العائلة، أم أن لهم شخصية قانونية منفصلة؟

وإذا كان المشرعون الفرنسيون قد اتفقوا على حالة الزوجة إذا كان الزواج عقد بعد تجنس الزوج، حيث يتم وفق أحكام القانون المدني الفرنسي، وإذا كان الأبناء بلغوا سن الرشد أثناء تجنس الوالد فيكون لهم حرية التجنس، بينما اختلفوا وكثر جدلهم إذا كان التجنس بعد الزواج ووجد الأبناء القاصرون. وقد ظهر حول هذه المسألة وجهات نظر مختلفة:

1- محافظة الزوجة والأبناء القاصرين على صفتهم الأهلية أي رعايا، أما رب الأسرة المتجنس فإنه يبقى معتبرا كأهلي في علاقته معهم (حسب قرار 5 جوان 1883).

2- الزوجة والأبناء القاصرون يحافظون على صفتهم الأهلية، لكن رب الأسرة المتجنس يعتبر كمواطـــن فرنسي في علاقته معهم (حسب العديد من القرارات ما بـــين 1880 و1908).

3- الزوجة تبقى رعية لكن الأبناء القاصرين يصبحون مواطنين فرنسيين والزوج المتجنس يعتبر مواطنا فرنسيا في علاقته مع زوجته (حسب محكمة النقض المدنية 30 ديسمبر 1907).

4- انضمام الزوجة والأبناء القاصرين إلى الزوج والأب المتجنس[2].

وقد حسم الأمر بالنسبة للأبناء القاصرين عن طريق قرار محكمة النقض المدنية في 30 ديسمبر 1907 القاضي بتجنس هؤلاء –الأبناء- تبعا لتجنس الأب، وقد أكد هذا القرار وزير العدل سنة 1915 عندما أجاب على استفسار تقدم به "دوازي" (M. Doizy) - نائب في البرلمان - [3].

أما بالنسبة للزوجة فإن الفقرة الأخيرة من المادة الثانية من قانون 4 فيفري 1919 والتعليمة الوزارية 27 ديسمبر 1919 بينت الإمكانية المتاحة أمام الزوجة الأهلية في التقدم بطلب تبين فيه

---

(1) Mahfoud Kaddache : Histoire du Nationalisme ..., op.cit , T1, p43.

(2) Claude Lazard : op.cit , pp 38-39.

(3) Gaston Arescy : Législation Algérienne..., op.cit, p110.

رغبتها في الحصول على المواطنة الفرنسية تبعا للحالة الجديدة التي يتمتع بها زوجها المتجنس بغرض توحيد القانون الذي تخضع له العائلة الواحدة [1].

وقد تأكد ذلك أكثر بعد صدور قانون 18 أوت 1929 [*] الذي خص الزوجة الأهلية بقانون يمكنها من اكتساب الجنسية الفرنسية دون إتباع زوجها[2] وهي حالات نادرة الوقوع، وإن وقعت فلا تخلف آثارا على الزوج والأبناء الذين يبقون خاضعين لأحكام الشريعة الإسلامية [3] وبإمكان المرأة المسلمة أن تحصل على المواطنة الفرنسية في حال زواجها بمواطن فرنسي (أهلي متجنس أو ابن أهلي متجنس أو أجنبي متجنس) فتتخلى بموجب هذا الزواج عن أحوالها الشخصية وتعامل بدلها بالقانون الفرنسي، كما أن نتاج هذا الزواج – الأبناء- يعتبرون مواطنين فرنسيين تبعا لأبيهم والزوجة مواطنة فرنسية تسجل على القوائم الانتخابية [4].

وعلى العموم فإن قانون 4 فيفري 1919 لم يختلف عن سابقه 1865 في الكثير من النقاط بل كانت بينهما نقاط مشتركة تتمثل في:

- أنهما يؤديان إلى تجنس فردي.
- أنهما تجنس بطلب.

---

(1) Claude Lazard : op. cit, p39.

(*) ينص قانون 18 أوت 1929 في مادته الوحيدة على:« المرأة الأهلية الجزائرية يمكنها أن تكتسب كامل الحقوق المعروفة عند المرأة الفرنسية وتحت نفس الشروط وتخضع للإجراءات المنصوص عليها لحصول الأهالي الجزائريين على صفة المواطنة الفرنسية سواء عن طريق المواد (1-4-5) من قانون السناتوس كونسلت (14 جويلية 1865) أو عن طريق القسم الأول من قانون(4 فيفري 1919)حول حصول الأهالي الجزائريين على الحقوق السياسية».

(2) Gaston Arescy : op. cit, p109.

(3) Ibid, p111.

(4) Gaston Arescy : comment on acquiert, comment on perd la nationalité, op.cit, p104.

(5) Claude Lazard : op.cit. p36.

- أنهما يؤديان إلى تجنس تام يفقد المتجنس معه أحواله الشخصية[1].

و لم يختلف القانون الجديد 1919 عن سابقه 1865 إلا من حيث الإجراءات المتبعة في طلب التجنس، فيعتمد الأول على السلطة القضائية بينما يرجع الثاني إلى السلطة الإدارية (السلطة التنفيذية). لذلك فإن منح الجنسية الفرنسية حسب قانون 14 جويلية 1865 يعتبر منة تتكرم بها فرنسا على من تشاء من الأهالي، أما حسب قانون 4 فيفري 1919 فيعتبر حقا [2].

وقد لقي هذا القانون رفضا من الجزائريين والأوربيين على حد سواء، حيث سجلت الصحف الأوربية شبه إجماع على خطورته ومن ذلك القول:« بأن السيطرة الأوربية في خطر» كما اعترض السيد "بايلاك" (Bailac) مدير (L'écho d'Alger) بقوله:« إنهم سددوا لنا ضربة خائنة» وواصل حديثه قائلا:« إذا كانت الحكومة في المتروبول لم يعلمها خبراؤها الرسميون؛ وظنت بأن هدوءنا الحالي دليل على استسلامنا أو على الأقل ترددنا بل هو دليل على جهل أحاسيسنا وعدم تقدير طبيعة سلوكنا... فليعلم أن أوربيي الجزائر يدركون الخطر الذي يهددهم ويجمعون على فكرة: الجزائر فرنسية » [3]، بل أكدت الجريدة في 1 جوان 1920 «إن القانون ألغى الأمان عن الكولون في المناطق الداخلية»، و لم يكتف الأوربيون بالصحافة بل صرحوا عن معارضتهم بواسطة نوابهم في مختلف المجالس، ومن ذلك المعارضة الشديدة التي سجلها مؤتمر رؤساء البلديات المنعقد في ماي 1920 ، فأثناء انعقاده قدم رئيس بلدية هيليوبوليس (Héliopolis) على تمزيق نص قانون1919، كما قام الكولون في مستغانم بالامتناع عن دفع الضرائب [4]. أما بالنسبة لرد فعل المسلمين الجزائريين فسنتناوله في فصل لاحق.

1. 2.مشاريع التجنس:

لم يكن قانون 4 فيفري 1919 النقطة الفاصلة التي حسمت مسألة حصول الأهالي على

---

(2) أحمد صاري:« مسألة التجنس وموقف الجزائريين منها خلال العشرينات»، أعمال الندوة الدولية العاشرة حول المغرب العربي في العشرينات، عدد 10 منشورات المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، جامعة منوبة، تونس ،2001 ، ص ص177-187.

(3) Ch. R. Ageron : Les Algériens musulmans ..., op.cit, T2, p1210.

(4) Mahfoud Kaddache : Histoire du Nationalisme ..., op.cit,T1, pp52-53.

الجنسية الفرنسية، بل تجدد النقاش بحدة أكبر خلال الثلاثينات، لما عرفته المرحلة من عجز عن تدارك التأخر بين الوطن الأم والجزائر، رغم ادعاء فرنسا بأنها تخطط لسياسة تقوم على الأخوة والحرية وتجسد فكرة الجزائر فرنسية، والتي علق الجزائريون عليها آمالا كبيرة، غير أن الأيام أثبتت أنها أصبحت مع بداية المئوية الثانية للاحتلال وهما كبيرا يصعب تحقيقه. كما كان لظهور النخبة المتفرنسة وصحافتها المؤيدة لمسألة التجنس، كجريدة "صوت الأهالي" قد وضع مسألة الأحوال الشخصية في مفترق خطير؛ إما طريق المحافظة على الذات الجزائرية الذي تزعمته جماعة الإصلاح، أو التنازل عنها، كما دافع عنها خريجو المدارس الفرنسية، غير أن الخطورة هذه المرة كانت أعظم، لأن مصدرها أبناء الوطن المتفرنسين وليست الإدارة الفرنسية فقط[1].

كما شهدت المرحلة تغيرا في وجه الجزائر السياسي، فقد نمت الحركة الوطنية رغم الضغوط، حيث استمر "نجم شمال إفريقيا" في نشاطه رغم حله مرات متتالية ومنذ 1936 أصبح له صوت قوي، كما ولدت جمعية العلماء المسلمين وأحدثت تحولات ذهنية في المجتمع الجزائري، بالإضافة إلى جماعة النخبة من النواب الجزائريين الذين أخذوا يستقلون تدريجيا بآرائهم المنادية بالمساواة في الحقوق والواجبات مع الفرنسيين، أما على الصعيد الفرنسي فقد خلقت الأزمة الاقتصادية مشاكل داخلية وخارجية كشفت نقاط ضعف فرنسا في المستعمرات، مما اضطر فرنسا إلى التلويح ببعض المشاريع الإصلاحية طيلة الثلاثينات رغم ما تخللها من ضغوط، كإصدار منشور "ميشال" و"رينيه"، وتقييد حرية كثير من زعماء الحركة الوطنية [2].

وقد انقسمت المشاريع التي وضعها بعض النواب الفرنسيين إلى قسمين فمنها ما يخص مسألة تمثيل الأهالي في البرلمان الفرنسي مثل مشروع "سوليي" (Soulier) في 1924 والذي جدده في 11 مارس 1930، ومشروع "موتي" (Moutet) الذي يخص غير المتجنسين من الأهالي في 22 جوان 1926 و"قيرنو" (Guernut) في 30 مارس 1933 الذي خص نفس الفئة، ومشروع "تيتنجر" (Taittinger) في 8 ديسمبر 1936 ومشروع "دوريو" (Doriot) في 2 فيفري 1937 ومشروع "صوران" (Saurin) في جانفي 1937.

---

(1) محمد ناصر: المقالة الصحفية ...، مرجع سابق، مجلد1 ،ص365.

(2) أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية ...، مرجع سابق، ج3 ، ص ص16-17.

بينما نصت المجموعة الثانية على منح الأهالي الجنسية الفرنسية دون تخليهم عن أحوالهم الشخصية وأهمها؛ مشروع "موريس فيوليت" (M. Viollette) في 3 جويلية 1931، والذي تطور في شكل المشروع الحكومي "بلوم فيوليت" (Blum-Viollette) في 3 ديسمبر 1936. كما ظهرت مشاريع معارضة لهذين المشروعين هما مشروعا "كيطولي" (Cuttoli) 3 جوان 1933 و "ديفو" (Devaud) في فيفري 1938 [1]، وقد لقيت كل هذه المشاريع صدى واسعا في صفحات الجرائد تأرجح بين الرفض والتأييد[2]، إلا أنني سأقتصر خلال هذه الدراسة على القسم الثاني من المشاريع لعلاقتها بالموضوع.

أ- المشاريع التي تمنح الأهالي المواطنة مع المحافظة على الأحوال الشخصية:

1-مشروع فيوليت (Projet Viollette) (1931-1935):

وهو الاقتراح الذي تقدم به النائب الفرنسي "موريس فيوليت"[*] عندما عينه "جول كارد" الحاكم العام على رئاسة لجنة تحقيق بمجلس الشيوخ في أفريل 1931 لدراسة أوضاع الجزائر وتقديم توصيات إصلاحية يجب إدخالها على الجزائر، فقام "فيوليت" أثناءها بالإصغاء لمطالب المسلمين التي تنوعت بين الخدمة العسكرية وتمثيل الأهالي في المجالس الانتخابية والتعليم واللغة العربية وعلقوا على هذه التوصيات آمالا كبيرة [3].

---

(1) Claude Lazard : op.cit, pp 60-75.

(2) Mahfoud Kaddache : Histoire du Nationalisme ...,op.cit, T1, p245.

(*) موريس فيوليت (Maurice Viollette) ولد في 3 سبتمبر 1870 درس الحقوق عين في نقابة المحامين، تقلد مناصب عديدة كنائب (1902) وعضوا في مجلس الشيوخ(1906) كما عين على رأس بلدية "درو" (Dreux) 1906 ونائبا لرئيس الغرفة البرلمانية (1914-1917) كما تقلد منصب الحاكم العام بالجزائر(1925-1927) ثم وزير دولة مكلف بشؤون الأهالي ضمن حكومة "ليون بلوم"، وقد عرف بانتمائه للحزب الاشتراكي، وقدساهم مساهمة كبيرة في الحياة السياسية الفرنسية خاصة في المستعمرات -الجزائر-. انظر: Jeanne et André Brochier : Livre d'or de l'Algérie, Dictionnaire des personnalités passées et contemporaines, Baconnier Frères, Alger 1937, p 297.

(3) أحمد توفيق المدني:كتاب الجزائر، المرجع السابق، ص ص69-72.

وبعد إنهاء هذه اللجنة أعمالها بالجزائر عادت إلى باريس، وصرح فيوليت على إثر ذلك في (Echo d'Oran) بقوله:« يوجد في الجزائر رأي عام إسلامي لا سبيل إلى إنكاره وإن الخطر كله في تجاهل طلبات ذلك الرأي العام وعدم إجابتها، فالواجب علينا حتما هو أن نقوم بعمل جدي وسريع لإرضاء هذا الرأي العام»[1]، وبعدها وضع "فيوليت" مشروع إصلاحات عرفت "بمشروع فيوليت"وكان نجاحه سيشكل انقلابا في الحياة السياسية والاجتماعية الجزائرية، وقد اعتبر "فيوليت" الاحتفال المئوي مناسبة لتحسين أوضاع الأهالي[2]. وحذر من التباطؤ في تطبيقها – الإصلاحات– بقوله:« إن من الواجب المحتم أن تقوم فرنسا ببعض الأعمال المستعجلة لأن هناك كثيرا من الأفكار الجزائرية بدأت تتبلور، ومن الخطر التمادي في التغافل عن هذه المطالب الشرعية والمعقولة التي يقدمها الأهالي، والتي تلقوا في شأنها وعودا عديدة من طرف الكثير من الوزراء على منصة مجلس الأمة الفرنسي لكن الوزراء من سوء الحظ نسوا تلك الوعود عندما حانت ساعة التنفيذ» [3]، كما حذر فرنسا من بقاء الوضع على حاله لأنها ستخسر الجزائر في غضون عشرين سنة وقال في ذلك:« سيكون في الجزائر بعد خمس عشرة سنة أو عشرين سنة أكثر من عشرة ملايين أهلي منهم نحو مليون رجل وامرأة متشبعون بالثقافة الفرنسية، فهل سنجعل منهم ثوارا أم فرنسيين..وإذا لم يتدخل المتروبول لفرض العدل والإنسانية، فإن الجزائر سيقضى عليها» [4].

لذلك وضع "موريس فيوليت" مشروعه المتضمن لثمانية فصول شملت الإصلاحات الآتية:

- الاستعمار.
- المدارس والمستشفيات.
- الإصلاحات الأهلية.
- الجيش والبحرية.
- تمثيل الأهالي.

---

(1) الشهاب : مج7، ج5، ماي 1930 ،ص330.

(2) النجاح: عدد654، 31 أكتوبر 1928.

(3) المرجع نفسه : عدد 1152، 10 ماي 1931.

(4) L'Afrique française: Bulletin mensuel du comité de l'Afrique français, Décembre 1931, pp731-737.

- التنظيمات المركزية.
- التجمعات الجزائرية.
- الجنوب الجزائري (المناطق العسكرية).

وقد احتوت هذه المحاور على جزئيات توضيحية في شكل مواد بلغ عددها خمسين مادة [1] لكننا سنقتصر على المواد التي تخص موضوع البحث. فخلال الفصل الخامس الذي عنونه كما سبق ذكره "تمثيل الأهالي" نصت **(المادة 45)** منه على أنه بإمكان الأهالي المسلمين أن يكونوا مواطنين فرنسيين عن طريق التجنس الفردي إذا كانوا مولودين بالجزائر أو بفرنسا إذا توفرت فيهم الميزات الآتية:

1. المنتخبون في المجالس المالية أو العامة أو أعضاء بإحدى الغرف التجارية أو الفلاحية، أو الباشاغوات والأغاوات والحاملين لوسام الشرف.
2. الأهلي(من الجنسين) الحاصلين على شهادة الباكالوريا، شهادة التعليم الثانوي أو الشهادة العليا أو الإجازة المدرسية.
3. الأهالي المجندون برتبة ضابط أو ضابط مساعد بعد خمس عشرة سنة خدمة.
4. الذين تنتخبهم الغرفة التجارية أو الفلاحية من التجار والفلاحين ليحصلوا على الجنسية الفرنسية وعددهم كل سنة خمسون تاجرا، وخمسون فلاحا من كل عمالة، بينما عددهم في السنة الأولى من تنفيذ هذا القانون مائتان من كل عمالة وثلاثمائة من عمالة الجزائر.
5. بإمكان الحاكم العام أن يمنح كل سنة حق التجنس لعشرة من التجار وعشرة فلاحين من كل عمالة.

ورأى "موريس فيوليت" بمقتضى **(المادة 46)** من المشروع أنه :« لا يلحق المتجنس أي أثر يمس حالته المدنية إلا إذا عقد زواجه وفق القوانين الفرنسية بعد تجنسه، وفي حال عقده وفق القوانين الفرنسية فيتعامل مع الإرث حسب الأحوال الشخصية الإسلامية قبل تجنسه ما لم يغير ذلك بوصية »[2].

---

[1] Maurice Viollette : L'Algérie vivra-t-elle ? (Notes d'un ancien gouverneur général) Liberté Felix- Alcan, 1931, p 474.

[2] Ibid : pp 488- 490.

وعلى ما يبدو فإن "مشروع فيوليت" الذي عرضه على مجلس الشيوخ في 3 جويلية 1931 شمل الطبقة المتنورة من الأهالي والموظفين والتي يزداد عددها بالتدرج لإلحاقها بالعائلة الفرنسية ويتمتعون بكامل حقوق المواطنة.كما تجنب "فيوليت" من خلال مشروعه الوقوع في أكبر عائق يمنع الأهالي من طلب الجنسية الفرنسية وهو التخلي عن الأحوال الشخصية مقابل المواطنة، فأراد بذلك تكوين طبقة من الأهالي الفرنسيين لا تخضع للقانون المدني الفرنسي(Code Civil Français).

وظل المشروع بين أخذ ورد داخل البرلمان بشكل متواصل إلى غاية 21 و22 مارس 1935 أين تم استجواب "موريس فيوليت" فصرح أنه أمام فرنسا اختياران: الأول: «منح حق الانتخاب لكل الجزائريين مع بقائهم في هيئة انتخابية خاصة حتى لا يتنافسوا مع المعمرين الفرنسيين». الثاني: «منح حق الانتخاب لعدد قليل منهم وهم النخبة وجعلهم ضمن الهيئة الانتخابية الفرنسية كما لو كانوا متجنسين بالجنسية الفرنسية، مع بقائهم على أحوالهم الشخصية كمسلمين، وفضل"فيوليت" الاختيار الثاني لسببين هما: أن حق الانتخاب سيمنح لأشخاص جدد ضمن نظام موجود من قبل، وأن خلق هيئة انتخابية واحدة سيساعد على تحقيق دمج الجزائريين ضمن المجتمع الفرنسي، بينما الهيئتان تشجعان على الانفصال والوطنية كما أن الزيادة في عدد الأهالي تكون حسب المؤهلات وفي فئة معينة» [1].

لم يقتنع البرلمانيون بمشروع "فيوليت" كـ "جاك دوريو" (J. Doriot) عن مدينة الجزائر، و"بول كيتولي"(Paul Cuttoli) عن مدينة قسنطينة، و"بيار فرانسينيان"(Pierre Fransinian) عن مدينة وهران وأجمعوا على الرفض وعرضوا بالمقابل المزايا التي يوفرها قانون 1919 الذي أصبح دستورا للأهالي[2].

وقد وضع خطاب "مارسيل ريني"(Marcel Regnier) وزير الداخلية الذي صرح به أثناء زيارته للجزائر في 30 مارس والتي دامت أسبوعين وصادفت انعقاد جلسة مناقشة "مشروع فيوليت" حدا للمشروع و قطع تجدد الحديث حوله ومما جاء فيه :« إن فرنسا منذ 1919 استجابت لمطالب الأهالي فمنحتهم النيابة بجميع المجالس المحلية المنتخبة وعلى هذا فإن أي طلب يرمي إلى زيادة من هذه الحقوق لن يحظى بالقبول، ومن أراد الزيادة من هذه الحقوق فما

---

(1) أبو القاسم سعدالله: الحركة الوطنية ...، مرجع سابق، ج3، من ص19 20.

(2) شارل أندري جوليان: المرجع السابق، ص147.

عليه إلا أن يتجنس بالجنسية الفرنسية مع تركه الأحوال الشخصية...ومع هذا فإن الحكومة لا تضغط على أحد من أجل التجنس ولا تلزمه بالقيام به كما يرجو البعض... فوق هذا فإن فرنسا تتعهد بأن تجعل من هؤلاء الوطنيين الجدد، فرنسيين لهم نفس حقوق فرنسيي فرنسا ترعاهم جميعا برعاية واحدة»[1] ولم يكتف "ريني" بهذا فحسب، بل أصدر أمرا بتاريخ 5 أفريل 1935 الذي عرف بأمر "ريني" شدد فيه على الأهالي.

ومن الواضح أن الخطأ الذي وقع فيه "موريس فيوليت" هو محاولته مساعدة الأهالي على حساب الأوربيين [2] فعجل ذلك بقتل مشروعه مبكرا.

وبالموازاة مع المشروع وضع "موريس فيوليت" كتابا تحت عنوان "هل ستعيش الجزائر؟" (L'Algérie vivra-t-elle?) وبعنوان فرعي "مذكرات والي عام سابق" (Not d'un ancien gouverneur général) ضمنه جميع المسائل التي تخص الأهالي الجزائريين مدعما إياه بأدلة وحجج وإحصاءات رسمية تكشف الآلام التي يعانيها الجزائريون، وتحذر فرنسا من مغبة الاستمرار في سد الآذان عن الرغبة في المساواة والعدالة. كما أشار إلى خطورة أنانية المستوطنين[3]، فكان كتابه بمثابة المشهر بفضائح الاستعمار والمدافع عن حقوق الأهالي الجزائريين بصفتهم فرنسيين مهضومي الحقوق[4]. ومما جاء خلاله:« إذا اقترفت فرنسا خطيئة لا تغتفر، فلم تفهم هؤلاء الشبان، فإنهم سينساقون كما في الهند الصينية إلى الشعور الوطني» لذلك فقد أثار كتابه نفس الآثار التي خلفها مشروعه[5].

2. مشروع قانون الحكومة "بلوم فيوليت"(Projet de loi gouvernementale blum-viollette) (1936-1938) :

كان لنجاح "الجبهة الشعبية"[*] سنة 1936 متنفسا جديدا للأهالي بعد أن خيبت سياسة الأحزاب اليمينية آمالهم واعتبروا انتصار الأحزاب اليسارية انتصارا للديموقراطية ومبادئ الثورة

---

[1] النجاح: عدد 1686 ، 29 مارس 1935.

[2] شارل أندري جوليان: المرجع السابق، ص ص146-148.

[3] الشهاب :مجلد 7،ج9، سبتمبر 1931 ص ص577-578.

[4] أحمد توفيق المدني: حياة كفاح ، ج2 ، الشركة الوطنية للنشر، الجزائر، 1977، ص 80.

[5] شارل روبير أجرون: المرجع السابق، ص 120.

[*] الجبهة الشعبية (Front populaire) تتكون من الأحزاب اليسارية؛ الحزب الاشتراكي الفرنسي (PSF) والحزب الشيوعي الفرنسي (PCF).

الفرنسية، وفعلا بدأت الجبهة الشعبية تتحرك لصالح الأهالي وعطلت جزئيا قانون الأهالي إضافة إلى العفو العام، كما شرعت في تطبيق بعض القوانين الاجتماعية الفرنسية على الجزائريين منها إقرار العمل لمدة أربعين ساعة في الأسبوع ودفع الأجور عن أيام العطل الرسمية والدينية، وإجراءات أخرى تخص رفع المستوى الاجتماعي للأهالي ومن بينها مساعدة الفلاحين وحرية الاجتماعات وحرية التنظيم [1].

وربما أن أهم ما حملته الجبهة الشعبية للأهالي من الناحية السياسية تبني "ليون بلوم"[*] رئيس الحكومة لمشروع "فيوليت" الذي عينه في منصب وزير الدولة لذلك جمعت تسمية المشروع بين الشخصيتين "بلوم فيوليت" الذي أعلن عنه في 30 ديسمبر 1936 فمنح هذا المشروع الجنسية الفرنسية لكل الأهالي الجزائريين وخص الفئات التالية:

- المشتغلين بالجيش الفرنسي ويتعلق الأمر بـــ:

1. الأهالي الذين أدوا الخدمة العسكرية برتبة ضابط.
2. الأهالي الذين غادروا الجيش وهم في رتبة رقيب أول أو رتبة أعلى منها بشرط أن يكونوا خدموا في الجيش مدة 15 سنة و نالوا شهادة حسن السلوك.
3. الأهالي الحائزون على ميدالية عسكرية أو الصليب الحربي (Croix de guerre).
4. أصحاب رتبة جوقة الشرف أو الذين أهلوا لنيل مرتبة من رتبها بشرط أن يكون نيلها لهم أثناء الخدمة العسكرية.

- بينما الفئة الثانية هي الفئة المتنورة الحائزة على إحدى الشهادات الآتية: التعليم، البكالوريا، الشهادة العليا، الشهادة الثانوية، شهادة التخرج من إحدى المدارس الوطنية

---

(1) André Nouschi : La Naissance du Nationalisme Algérien (1914-1954), Paris, 1962, p87.

(*) ليون بلوم (Blum leon): رجل سياسي فرنسي (9 أفريل 1872-1950) دخل الميدان السياسي ما بين 1899 و1905 فشارك جوريس في توحيد الحزب الاشتراكي ثم انقطع فترة اشتغل أثناءها بالتحرير بعض الصحف 'مجلة البيضاء' 'الماتان' ثم عين على رئيس مكتب وزارة الأشغال العمومية 1914 ثم نائبا بمجلس الأمة عن عمالة السين 16 نوفمبر 1919 ثم سكرتيرا للحزب الاشتراكي بالبرلمان ثم مدير الجريدة (البوبولير) ، عاد وتزعم الحزب الاشتراكي ثم عهد إليه برئاسة وزارة الحكومة1936. انظر النجاح:ع 10،1857 جوان 1936 .ثم نفي إلى ألمانيا 1943 ليعود بعدها إلى فرنسا أين شكل الحكومة الفرنسية 1946

أو الخاصة بتعليم الصنائع والحرف والفلاحة والتجارة، الموظفون الذين نالوا وظيفتهم عن طريق الامتحانات والمسابقات.

- بالإضافة إلى الفئة المنتخبة ضمن مختلف الهيئات الفرنسية: المنتخبون في الغرفة التجارية والفلاحية، النواب الماليون، النواب في المجالس العامة في البلديات ذات الصلاحيات الكاملة، ممثلو الجماعات الذين شغلوا مناصبهم طيلة المدة التي أوكل لهم فيها هذا المنصب، البشاغاوات والأغاوات والقياد الذين قاموا بوظيفتهم على الأقل مدة أربع سنوات.
- كما خص المشروع فئة العمال الذين استحقوا وسام العمل والمساعدين في النقابات العمالية، الذين شغلوا مناصبهم مدة عشر سنوات.
- تمنح الحقوق السياسية بعد سنة من تطبيق هذا القانون لمائتين من أهالي كل عمالة من بين التجار والحرفيين بمقتضى قرار يصدره الوالي العام وتمنح نفس الصلاحية للغرف الفلاحية الثلاث تحت نفس الشروط صلاحية منح حقوق المواطنة لمائتي فلاح بينما يصبح هذا العدد في كل سنة خمسين، تمنحه الغرفة التجارية للتجار وأرباب العمل والغرف الفلاحية لمن تختارهم من الفلاحين [1].

ومن آثار هذا المشروع أنه يمكن 24046 أهليا مسلما من الانضمام إلى العائلة الفرنسية ويكون لهم الحق في التصويت ليرتفع هذا العدد بشكل تدريجي في الانتخابات التشريعية اللاحقة سنة (1940) إلى 30546 [2] وبموجب (**المادة 6**) من هذا المشروع يكون تمثيل الجزائر بالبرلمان

---

[1] Claude Lazard : op.cit, pp67-70.

[2] فحسب مشروع " بلوم فيوليت" فإن عدد المصوتين يتضاعف بشكل ملفت للإنتباه بين 1936 و 1940 وذلك ما نبينه في الجدول أدناه.

الفئـــــــات	1936	1940
قدماء الضباط وصف الضباط لهم 15 سنة خدمة	2150	3300
قدماء الضباط لهم وسام عسكري أو الصليب الحربي	6000	10000
حاصلون على شهادات عليا و الثانوية	4300	4800
الموظفون المعينون عن طريق الإمتحانات و المسابقات	1500	1536
القياد وقدماء القياد والباشاغاوات والأغاوات	1714	1774
المنتخبون الأهالي، نواب الأهالي المنتخبون العامون وفي البلديات وممثلو الجماعات	6006	6006
المنتخبون في الغرفة التجارية والفلاحية والأعضاء الذين تختارهم هذه الغرفة.	638	1050

=

بمعدل نائب عن كل 20000 ناخب [1].

ومن الواضح أن مشروع "بلوم فيوليت" هو تنفيذ لفكرة دمج الجزائر بفرنسا بصورة تدريجية عن طريق دمج النخبة الجزائرية المتخرجة من المدارس الفرنسية، والطبقة الموالية لفرنسا موالاة مطلقة دون تخليها عن أحوالها الشخصية الأمر الذي برره "فيوليت" بتصريح له في جريدة "البوبيلير"[*] بقوله:« أما الحالة الشخصية فلا تعد حاجزا في طريق هذا الإصلاح لأن قانون الأحوال الشخصية عند المسلمين هو كقانون الأحوال الشخصية عند اليهود تقريبا و التي لم تمنعهم منذ ستين سنة أي منذ مرسوم كريميو من إعطاء اليهود حق الانتخاب...، ويوجد في الهند الصينية فرنسيون لهم قانون أحوال شخصية خاص كما يوجد بها فرنسيون مسلمون متمسكون بأحوالهم الشخصية ومع هذا فجميعهم يصوتون سواء الذين تركوا قانون أحوالهم الشخصية أو الذين لم يتركوها ،كذلك الحال في مقاطعات السينغال الأربعة فإن جميع المسلمين بهذه المقاطعات ناخبون ومنتخبون مع بقائهم محافظين على أحوالهم الشخصية..» [2].

ويؤكد في مقال آخر بقوله:«...هل منع هذا النظام-الأحوال الشخصية- تجنيد الأهالي إبان الحرب العالمية الأولى؟ وهل طلب منهم وقتها ما إذا كانوا متزوجين بأكثر من امرأة؟. أو أنهم كانوا يأخذون بنظام التطليق أم لا؟ وهل أنهم يحتكمون في نظام الميراث إلى الشريعة الإسلامية أو القانون المدني؟»[3].

كما أن المشروع طرح قائمة تبدو طويلة تحتوي على فئات مختلفة من الأهالي لمنحها شرف الانتساب للعائلة الفرنسية، وهي قائمة يزداد عددها تدريجيا مما قد يشكل خطورة على الانتساب إلى الأمة العربية الإسلامية حيث في حال نجاح المشروع سيؤدي إلى خلق ستار من

العسكريون الحاصلون على جوقة الشرف أو الحاصلون عليها بصفة مدنية	120	60
العمال الحاصلون على ميداليات	-	1020
الأعضاء الذين يختارهم مجلس الإدارة	600	1050
المجمـــــــوع	2406	30546

انظر: Mahfoud Kaddache : Histoire du nationalisme ...,op.cit, T1, p407, et (Ch. R.) Ageron : Histoire de l'Algérie ..., op.cit, T2, p451.

[1] Claude Lazard : op. cit , p70.

[*] بوبلير جريدة الحزب الاشتراكي الفرنسي كانت تصدر خلال العشرينات من القرن العشرين تحت إشراف ليون بلوم.

[2] النجاح: عدد 1945، 10 جانفي 1937.

[3] La Défense N°134 , 29 Janvier 1937. 113

الفرنسية بين الجزائر وبقية الأوطان العربية [1] لكن في الوقت نفسه نجد أن اختيار تلك الفئات دون غيرها فيه تمييز لفئات المجتمع الجزائري [2].

ومنذ أن صرح بالمشروع لم يتم مناقشته خلال الجلسات البرلمانية نظرا لما وجده من معارضة قوية [3]، فخشي أصحابه أن يقتل في المهد كسابقه "مشروع فيوليت" وذلك انطلاقا من عدد الأصوات التي تحظى بها الجبهة الشعبية داخل مجلس الأمة، حيث قدر عدد نوابها بـ (380) نائبا من مجموع(618) نائبا داخل مجلس الأمة [4]. لكن كما هو معلوم فإن الجبهة الشعبية تتكون من مجموعة أحزاب يسارية يسيطر على حصة الأسد فيها الحزب الراديكالي الاشتراكي بـ:(115) نائبا بمجلس الأمة وفي حال معارضة هذا الحزب يكون الفشل مصير المشروع[5].

ومن أجل تحديد موقف مجلس الأمة من هذا المشروع، قام هذا الأخير بتعيين "باريتي" -نائب بمجلس الأمة عن مقاطعة الألب ماريتيم- لتحرير تقرير حول هذا المشروع، وإن كان رأيه قد علم قبل ذلك عن طريق تصريحه الذي أعلن خلاله بأنه لا يستطيع تأكيد أن مشروع الحكومة سيلقى التأييد الكلي حيث قال:« إنه لا يمكن في رأيي إلحاق الأهالي بالسكان الفرنسيين وإشراكهم في المواطنة الفرنسية بسبب شريعتهم الذاتية التي لا يرغبون في نبذها..»[6].

بالإضافة إلى تعيين الحكومة للجنة بحث برلمانية كلفت بدراسة أوضاع الجزائر والتقصي عن مدى تأثير مشروع "بلوم فيوليت" على الجزائريين ومدى تحمسهم له، ومنحت رئاستها "للاقروسيليار" بمساعدة تسعة نواب، وقامت هذه اللجنة بجولة عبر مختلف المدن الجزائرية لتصدر بعد انتهاء مهمتها تقريرا أشارت فيه أن "مشروع فيوليت" أفضل حاجز أمام الوطنية

---

[1] شارل أندري جوليان: المرجع السابق، ص149

[2] Roger Le Tourneau : Evolution politique de l'Afrique du nord musulmane 1920-1961, Librairie Arnaud Colin, Paris, 1962, p 329.

[3] Ibid, p330.

[4] النجاح: عدد 1947 ، 15 جانفي 1937.

[5] المرجع نفسه: عدد 1963 ، 3 مارس 1937.

[6] المرجع نفسه: عدد 1963 ، 3 مارس 1937.

الجزائرية، كما أنذرت بأن تأخير تحقيق الوعود والتصريحات يعد خطأ له نتائجه السلبية [1].

وقد شهدت بداية سنة 1938 مناقشات برلمانية حول المشروع ظهرت فيها اقتراحات مختلفة منها اقتراح إدخال تغيرات على المشروع بحيث يتم الاحتفاظ بالمشروع كما هو وتعديل محافظة هؤلاء الأهالي على أحوالهم الشخصية فقط، وقد لقى هذا الاقتراح تساويا من حيث التأييد والمعارضة (18 صوتا مقابل 18 صوتا) كما ظهرت مشاريع أخرى كثيرة (صوران، دوفو، فيوري...) خلال جلسات أخرى وفي الختام لم يحظ مشروع "بلوم فيوليت" بالموافقة ودفن كما دفن غيره.

ولكن فشل مثل هذا المشروع يطرح تساؤلات، خاصة إذا عرفنا أن الحكومة كانت من ورائه، وكان بإمكان حكومة الجبهة الشعبية أن تطلب التصويت على المشروع وذلك بطلب من "ليون بلوم" كما فعل "كليمنصو" عندما أجبر مجلس البرلمان على المصادقة على قانون 1919 [2]، لكن الجبهة الشعبية لم تكن مستعدة حتى لمناقشة المشروع فكانت تلجأ إلى حجج متعددة لتأخير تنفيذه لأنها لا تريد أن تتحمل مسؤولية نهاية فرنسا الاستعمارية على يدها، ولعل الوقت لم يسعفها لتفي بوعودها فلم تحكم إلا بضعة أشهر وهي مدة لا تكفي حتى لوضع البرامج وسن القوانين والتعرف على مختلف المشاكل فسرعان ما سقطت حكومة "بلـــوم فيوليت"[3] وخلفتها حكومة"دلاديه" خلال أفريل 1938 والتي وضعت حدا لمشـــروع "بلوم فيوليت".

ب موقف الأوربيين:

اختلفت ردود الفعل الأوربية على اختلاف اتجاهاتها حول ما طرح من المشاريع، وإن كانت اجتمعت كلها على الرفض فطرح البعض مشاريع أخرى معارضة، واتخذ آخرون طرقا أخرى للرفض من خلال الأحزاب والمجالس المنتخبة.

1. **المشاريع المعارضة:** عرفت الساحة السياسية منذ أن وضع"موريس فيوليت" مشروعه

---

[1] sous-commission d'enquête parlementaire, Algérie (mai- Avril 1937) Rapport présenté par Joseph La Grossillière député de la commission, pp5-6 (Archives de wilaya de Constantine).

[2] شارل أندري جوليان: المرجع السابق، ص52.

[2] أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية ...، المرجع السابق، ج3 ،ص31.

تطورات كبيرة وانتقادات حادة أسالت الكثير من الحبر وازدادت أثناء مناقشته في البرلمان الفرنسي، مما فتح شهية بعض النواب لطرح مشاريع أخرى ومن ذلك ما تقدم به "بول كيتولي"[*] في 21 مارس 1935 عندما ألقى خطابا دافع فيه عن الاستعمار وعبر عن معارضته للمشروع -فيوليت- بقوله:« إن المسألة المطروحة اليوم أمامنا هي معرفة ما إذا كنا نريد الحفاظ على الجزائر وعلى شمال إفريقيا أم لا...لا يوجد من الأهالي إلا أقلية تفكر في توسيع الحقوق المدنية، والأغلبية منهم يجهل كل شيء عن مؤسساتنا ولا يطمح إلا في تحقيق تحسينات اجتماعية وإن بعض المطالب السياسية تخفي من ورائها يقظة خطيرة تتسم بالتعصب الكاره للأجانب وقد اختار في هذا الوقت بالذات بعض المفكرين الطائشين المناداة بالحقوق السياسية لصالح الأهالي...» [1].

و"كيتولي" يرى من خلال تصريحه السابق أن أكبر خطر على الاستعمار هو المطالبة بالحقوق السياسية التي هي ذات طبيعة عنصرية من حيث التعصب الديني، كما أنه لم يخف تخوفه من مشروع" فيوليت" الذي قد يحدث شقاقا بين الأهالي والفرنسيين فقال:«..لكن مصلحة القضية المشتركة تقتضي تجنب اتخاذ تدابير مستعجلة أو فجائية». ثم سأل البرلمانيين« أن تقع استشارة من يهمهم الأمر قبل تقديم المشروع للبرلمان لتجنب ما عسى أن يحدث بين الأهالي والفرنسيين الأمر الذي يؤدي إلى مضرة الوحدة الفرنسية التي لا تتجزأ» [2] ولكنه عاد عن رأيه هذا وقال أنه يجب على الأوربيين أن يعيشوا مع الأهالي وأن يتعاضدوا معهم تعاضدا كليا وأن يمنحوهم عدلا وإعانة واسعة حسب الإمكان وأما ما يخص النخبة المتنورة قد استحسن كيتولي تقريبها قدر المستطاع من النخبة الفرنسية [3]. ثم طرح مشروع قانون على أسماع البرلمانيين في 13 جوان 1935.

---

[*] بول كيتولي (17 سبتمبر 1899 – 1949) نائب برلماني عن عمالة قسنطينة،بدأ حياته كقانوني اشتغل بالمحاماة ثم تقلد مناصب سياسية كمنتخب عن عمالة بسكرة بالمجلس العام ثم عن برج بوعريريج ثم نائبا عن رئيس لجنة العمالات، رئيس بلدية. وقد اهتم منذ 1914 بالسياسة التي تخص الأهالي في شمال إفريقيا.

انظر: Jaques Binoche : «Paul Cuttoli» , l'Algérie les hommes et l'histoire, Parcours N°9, 1988, pp35-36.

[1] Le Républicain de Constantine : 27 mars 1935.

[2] النجاح: عدد 1640 ، 30 ديسمبر 1936.

[3] المرجع نفسه: عدد 1880 2 أوت 1936.

فبعد أن ذكر بالقوانين السابقة والتي تمنح الأهالي حقوق المواطنة الفرنسية (1865 1919 ثم وصل إلى نتيجة وهي عدم نجاح هذين القانونين لقلة المتجنسين بسبب ارتباط الأهالي بأحوالهم الشخصية [1] وقد تضمن مشروعه خمسة فصول اشترط في الأهلي شرطا وهو أن يكون متزوجا من امرأة واحدة (Monogame) أو أعزب تتوفر فيه الميزات الآتية:

أصحاب الشهادات: دكتوراه أو ليسانس الممنوحة من معهد الحقوق والآداب والعلوم والطب أو شهادة البكالوريا عن التعليم الثانوي ولرجال التعليم الابتدائي والعالي.

وأن إجراءات هذا القانون يمكن للأهلي تطبيقها بعد عام من إعلان القانون[2].

ثم قدم مشروعا آخر في 28 فيفري 1938 ولكن في الحقيقة ما هو إلا تكملة للمشروع الأول حيث أضاف فئات أخرى بإمكانها الاستفادة من الجنسية الفرنسية وهي:

1. الأهالي الذين غادروا الجيش برتبة ضابط.
2. ضباط الصف أو رتبة أعلى بعد خمس عشرة سنة خدمة.
3. حاصلين على ميداليات عسكرية (الصليب الحربي) وشهادة حسن السلوك.
4. أصحاب الشهادات التالية: الشهادة العليا أو شهادة التخرج من إحدى المدارس الوطنية الفلاحية أو الصناعية أو التجارية.
5. الأهالي الذين يشغلون مناصب حصلوا عليها عن طريق مسابقات وامتحانات.
6. الباشاغوات والأغوات والقياد الذين شغلوا مناصبهم على الأقل خمس سنوات أو أصحاب الرواتب التقاعدية.
7. الحاصلين على جوقة الشرف أثناء الخدمة العسكرية.
8. قدماء الجمركيين وحراس الغابات ومساعدي الدركيين.
9. الذين عملوا لمدة خمس عشر سنة كسكرتير مترجم للعمالة أو خوجة في البلديات المختلطة أو الحاصلين على رواتب تقاعدية من هذه الوظائف[3].

---

(1) النجاح: عدد 1880 2 أوت 1936.

(2) Paul Emile Viard : op.cit, pp 73-76.

(3) Claude Lazard : op.cit, pp 73-75.

(*) أحد النواب بعمالة قسنطينة.

وبالإضافة إلى مشروع "بول كيتولي" قدم النائب "دوفو" (Devaud)(*) والذي عارض مشروع "فيوليت" وأبدى تخوفه منه بقوله:« مهما كان عطفي الأخوي والجذابي نحو الأهالي المسلمين الذين يسكنون عمالاتنا الإفريقية الثلاث، فإني أخشى كثيرا أن يثير هذا المشروع من وراء البحر المتوسط احتجاجات ومظاهرات عدائية شديدة من طرف الرأي العام الفرنسي ضد هذا المشروع»[1]، ثم قدم في فيفري 1938 مشروع آخر إلى مجلس البرلمان يمنح المواطنة الفرنسية للأهالي الجزائريين الذين ينتمون لإحدى الفئات التالية:

1. قدماء المحاربين المتطوعين الحاصلين على الصليب الحربي.
2. قدماء المحاربين الذين تحصلوا على ميدالية عسكرية والصليب الحربي.
3. الجنود الذين غادروا الجيش بعد خدمة دامت خمس عشرة سنة.
4. الحاصلون على شهادة بكالوريا من التعليم الثانوي والشهادة العليا، الشهادة المتحصل عليها بعد التخرج من إحدى المدارس الوطنية الفلاحية أو التجارية.
5. الحاصلون على وظائف عن طريق المسابقات.
6. الحاصلون على جوقة الشرف [2].

وقد عدد "كلود لازار" بعض الصفات المشتركة التي جمعت بين مشروعي "كيتولي" و"دوفو"، اللذين حاولا تجنب العائق الأكبر الذي وقعت فيه بقية المشاريع، ولم يرض الأوربيين، وهو محافظة الأهالي على أحوالهم الشخصية، فمنحا الحقوق السياسية لفئات معينة من الأهالي لا تتعارض مع أحكام السيادة، كما أن في ترك مدة سنة حسب مشروع "كيتولي" وشهرين حسب مشروع "دوفو" لطلب الأهلي التجنس فيه احترام للحرية الشخصية للأهلي على كسب أو ترك المواطنة، الأمر الذي أكده "مكاسي" في"صوت المستضعفين" في سبتمبر 1935، الذي اعتبره إجراء جد منطقي يختار فيه الأهالي بكل حرية وطواعية محافظتهم أو تخليهم عن أحوالهم الشخصية.

كما أشار "كلود لازار" أيضا أن الفئات التي خصها مشروع "كيتولي " (الصيغة الثانية)

(*) أحد النواب بعمالة قسنطينة.

(1) النجاح: عدد 1941 ، 1 جوان 1937.

(2) Claude Lazard : op.cit, pp72-73.

هي تقريبا نفسها التي خصها المشروع الحكومي "بلوم فيوليت" لكن "كيتولي" أضاف فئة الجمركيين وحراس الغابات والدركيين ومساعدي المترجمين وخوجة، في حين خص مشـــروع "بلوم فيوليت" فئات أخرى من المجتمع تشمل طبقات الفلاحين والتجار والعمال بينما أضاف مشروع "دوفو" أصحاب الصليب الحربي من المحاربين المتطوعين وكل الحاصلين على وجاق الشرف [1].

أما مشروع "كيتولي" الأول فما هو إلا صورة عن "مشروع فيوليت"، فبدلا من منح المواطنة الفرنسية لكل النخبة الجزائرية، فقد حصرها في فئة المثقفين الحقيقيين أي أصحاب الثقافة الفرنسية الخالصة [2].

شكل مشروع "فيوليت" من حيث مضمونه خطورة كبيرة حال نجاحه على مستقبل المستوطنين، لاقتراحه نيل الحقوق السياسية دون التخلي عن الأحوال الشخصية، مما أكسبه شهرة من دون بقية المشاريع، كما أن الطرح الذي تقدم به كل من "كيتولي" و"دوفو" يعد ممكن الوقوع، وذلك بأن يلتحق الأهلي بالعائلة الفرنسية، ويكتسب معها الأخلاق والعادات الفرنسية، ويتنازل بالمقابل عن أحواله الشخصية، لكن حدوثه يكون على مستوى أعداد قليلة فقط[3]، وعلى العموم فالمشروعان "كيتولي" و"دوفو" لم يجدا أية استجابة إيجابية أثناء عرضهما. كما نستخلص أن كثرة المشاريع خلال فترة الثلاثينات، عكست صورة الاضطراب والقلق التي كان عليها الأوربيون إلا أن الأهالي إن أرادوا الجنسية الفرنسية فلا سبيل أمامهم إلا قانوني 1865 و1919 إلى غاية صدور قرار 7 مارس 1944 الذي أعلنته "اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني"برئاسة"ديغول" الذي ألقى خطابا في مدينة قسنطينة في 11 ديسمبر 1943 مما جاء فيه قوله:« إن هيئة التحرير قررت إسناد حقوق المواطنة الكاملة فورا إلى عشرات من الآلاف من المسلمين الجزائريين، ولا يتم قبول المسلمين الجزائريين في مختلف المجالس التي تتناول المصالح المحلية ويرتبط بذلك فتح عدد من الوظائف الإدارية في وجه الذين لهم القدرة على الاضطلاع بها » [4].

---

[1] Claude Lazard : op.cit, pp 126-132.

[2] La Voix indigène , 27 juin 1935.

[3] Claude Lazard : op.cit, p135.

[4] شارل أندري جوليان: المرجع السابق، ص326.

وقد نصت المادة الأولى منه على:« التساوي بين الجزائريين والفرنسيين في الحقوق والواجبات» بينما ساوت المادة الثانية بين العنصرين الفرنسي والجزائري أمام القانون وعلى إلغاء القوانين الاستثنائية وخضوع الأهالي للشريعة الإسلامية. بينما خصت المادة الثالثة بعض الأصناف من المجتمع ليتمتعوا بالجنسية الفرنسية مع احتفاظهم بأحوالهم الشخصية (قدماء الضباط، الحاملون لشهادات التعليم العالي والبكالوريا والشهادات العليا، الأهلية الابتدائية، الأهلية الابتدائية العليا، التجارة، شهادة اللغة العربية أو البربرية، الموظفون المدنيون أو المتصرفون الذين توظفهم الدولة أو الولاية أو البلدية..)[1]

ومن مقتضيات هذا القرار أنه منح من خمسين إلى سبعين ألف جزائري الجنسية الفرنسية مع حفاظهم على أحوالهم الشخصية الإسلامية، فقد حاول أن يرضي فئات معينة من المجتمع [2] إلا أنه لم يحل المشكلة الجوهرية المتمثلة في احتفاظ الفرنسيين دائما باليد العليا في الشؤون الجزائرية و لم يعترف بحق الأهالي في الاحتفاظ بأحوالهم الشخصية إلا سنة 1947 حيث أصبح الجزائري يسمى "فرنسي مسلم" بدل اللقب السابق "رعية مسلم".

2. رد فعل الطبقة السياسية:

إن كان مشروعا "فيوليت" و"بلوم فيوليت" لقيا تأييدا من المسلمين مع بعض التحفظات سنتناولها في حينها، فإنهما وجدا خلاف ذلك عند الأوربيين الذين انتفضوا بشدة وأعلنوا رفضهم الكامل لكلا المشروعين عبر مختلف الوسائل المتاحة لهم، فحتى الذين عرفوا باعتدالهم تجاه الأهالي مثل: "جان ميليا" (Jean Melia) الذي ألف كتابه "مصير الأهالي المسلمين البئيس في الجزائر" (Le triste sort des indigènes musulmans d'Algérie) عبر عن رفضه للمشروع الذي يؤدي إلى وقف حركة فرنسة الجزائريين [3].

---

(1) Gouvernement général de l'Algérie : textes intéressant les français musulmans d'Alger ,1944 , pp13-15.

(2) أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية ...، مرجع سابق ،ج3 ،ص ص 220-222.

(3) (Ch. R.) Ageron : Histoire de l'Algérie ..., op.cit, T2, p453.

- **الأحزاب اليمينة الفرنسية:**

بالموازاة مع الأحزاب اليسارية التي كرست جهودها لتدعيم الجبهة الشعبية ونشر برنامجها، والدفاع عنها حاولت أحزاب اليمين الفرنسي جلب تأييد الأهالي المسلمين أو على الأقل حيادهم لكن مع عدم منحهم أيا من الحقوق التي تمس السيادة الفرنسية [1].

فقد اتخذ الحزب الاجتماعي الفرنسي (PSF) منذ ظهوره في جويلية 1936 بشكل جديد [*] موقفا تجاه المسائل التي تخص الأهالي فرفض مشروع "فيوليت" الذي يهدد في نظره السيادة الفرنسية، واحتوى برنامج الحزب الذي حرره "ستانيسلاس دوفو" على نشر التعليم وتنمية الفلاحة وتوزيع جزء من أراضي الدولة وإحداث بنك شعبي أهلي والمساواة الضرورية بين الأهالي المتضررين والفرنسيين وذلك بعد تخليهم عن نظام أحوالهم الشخصية وأخيرا حق المسلمين في انتخاب نواب ممثلين خاصين بهم[2].

وقد اعتبر حزب (PSF)الأهالي مواطنين فرنسيين بمقتضى قانون السناتوس كونسلت لاختلاط دمائهم بدماء الفرنسيين في الحرب العالمية الأولى، لذلك من الضروري منحهم العدالة والاستقرار، لكن دون المساس بالسيادة الفرنسية التي لا رجعة فيها[3]، وقد أكد مؤتمر الحزب على تحقيق الإدماج التدريجي للعناصر الأهلية المثقفة والمتعلمة لكن مع معارضة تجنس الأهالي المحافظين على أحوالهم الشخصية [4].الحزب الاجتماعي الفرنسي لا يرفض فكرة إدماج الأهالي

---

(1) شارل أندري جوليان: المرجع السابق، ص157 .

(*) بعد حل "صلبان النار" (Les croix de feu) الذي ظهر بقرار 8 جوان 1936 أعاد الكولونيل دولاروك (Colonel de La Roque) تأسيس الحزب تحت تسمية الحزب الاجتماعي الفرنسي في جويلية 1936 وعرف تطورا سريعا في الجزائر فأصبحت له جريدة تعتبر لسان حال الحزب وهي جريدة "شعلة الجزائر" La Flamme d'Alger). انظر:

Mahfoud Kaddache : Histoire du Nationalisme..., op.cit , T1,p 408.

(2) شارل أندري جوليان: المرجع السابق، ص158.

(3) La dépêche de Constantine: 24 octobre 1938.

(4) Rapport police de Constantine 23 octobre1938,Archives de wilaya de Constantine.

المسلمين، لكن اشترط أن يكون ذلك عن طريق كامل الإرادة والحرية للأهالي في طلب هذا الانتماء، ولا يمكن منحهم المواطنة إجمالا مثل اليهود، ويبدو أن حزب (PSF) أراد من خلال هذا الطرح كسب الأهالي لصفه وتحويلهم عن الجبهة الشعبية.

ولم يختلف حزب الشعب الفرنسي (PPF)(*) عن سابقه في معارضة أي امتياز للأهالي يمس بالسيادة الفرنسية، فأثناء عقد المؤتمر الأول للحزب في جانفي 1937 عارضوا مشروع "فيوليت" خاصة تكوين هيئة انتخابية خاصة بالأهالي مما يؤدي إلى إضعاف السيطرة الفرنسية، كما أدانوا فكرة إدماج الأهالي بالطريقة التي طرحها مشروع "فيوليت"[1]، فمشروع "بلوم فيوليت" في نظر الحزب مرحلة أولى لتأسيس جماعة ناخبة تعرقل النفوذ الفرنسي. ومن الواضح أن الأحزاب اليمينية توافق على منح الأهالي إصلاحات لكسبهم لصالحها لكن دون الموافقة على المطالب التي تمس السيادة الفرنسية في الجزائر.

ولم تكتف الطبقة السياسية بهذا الفعل بل قامت مجموعة من الشخصيات الوهرانية "لامبارت"(Abbé Lambert) وأ."دي فروكي" (Abbé Défroqué) بتكوين "لجنة الوطنية للعمل الاجتماعي"(Rassemblement national d'action sociale) في جوان 1936 لمواجهة الجبهة الشعبية وكرد على "فدرالية المنتخبين المسلمين" والمؤتمر الإسلامي وتطورت هذه اللجنة بأن ضمت كل الوطنيين الفرنسيين المعارضين لمشروع "بلوم فيوليت"[2].

– المنتخبون الأوربيون:

و قد اتفق جميعهم عبر مختلف التنظيمات (البرلمانيون ورؤساء البلديات) على رفض المشروع، لما فيه من زيادة في عدد المنتخبين المسلمين، حيث بعد أن كانوا أقل من الأوربيين. فسيتضاعفون بعد خمس عشرة سنة أو عشرين سنة.

أما البرلمانيون(**) فقد صرحوا بعد مقابلة رئيس الوزراء برفضهم الجماعي لمشروع"بلوم فيوليت"لما يحدثه من اضطراب كبير في سائر القطر الجزائري لأن المواطنين الفرنسيين بالمدن

(*) اسسه "دوريو" في 1936 بعد الانشقاق عن الحزب الشيوعي.

(1) Mahfoud Kaddache : Histoire du Nationalisme ..., op.cit,T1, pp410- 411.

(2) Ibid, p412.

(**) وهم "روكس فريسينغ" (Roux Freyssing) نائب عمالة وهران بمجلس الشيوخ وم. صوران (M. Saurin) نائب بمجلس الأمة ورئيس المجلس العام بعمالة وهران و"انجالبير"(Enjalbert) نائب عمالة وهران بمجلس الأمة.

والبوادي يرفضون وجود هيئتين انتخابيتين في قائمة واحدة تتمتع كلتاهما بحقوق سياسية واحدة لكن تخضع إحداهما للقوانين المدنية الفرنسية بينما تحتفظ الأخرى بشريعتها الإسلامية المخالفة للقوانين المدنية الفرنسية فيسمح فيها بتعدد الزوجات والطلاق بسبب ومن دونه وتحرم البنات في الغالب من حق الإرث، ثم أضاف البرلمانيون حجة أخرى لرفض المشروع وهي ما سيحدثه المشروع من اضطرابات بين الأوربيين والمسلمين عند كل دورة انتخابية لأن المشروع عبارة عن لعبة أوتوماتيكية يتم فيها إدخال الأهالي في الدائرة الانتخابية الفرنسية بشكل متتابع فتكون لهم الأغلبية في مدة قصيرة ثم أضافوا بأنه سيضرب السيادة الفرنسية ضربة قاضية لذلك كله فهم غير مستعدين لتحمل مسؤولية هذه النتائج الخطيرة [1].

كما أكد نائب عمالة وهران"م. صوران"(M. Saurin) في مقال مطول رد فيه على السؤال الذي طرحه "موريس فيوليت" حين قال:« هل ستعيش الجزائر؟» بقوله:« بأنها ستحيى لأن مشروع "بلوم فيوليت" سيعرض إصلاحا يحتوي في أعماقه خسارة واضحة للجزائر الفرنسية والقضاء على السيادة الفرنسية، وبمقتضى هذا المشروع سيكون بعض الناخبين من الوطنيين الفرنسيين اللائكيين بأتم معنى الكلمة المحددة في القانون المدني، ويبقى الآخرون خاضعين للشريعة الإسلامية المناقضة للديمقراطية غير قابلة ولا مناسبة لترقي ونهضة المجتمعات الإنسانية الطبيعية» ثم أضاف قائلا:« إن الجمهورية الفرنسية قد منحت للأهلي ما يمكنه من أن ينال المواطنة بشكل فردي اختياري». ثم تسأل عن وضعية أولئك الذين تجنسوا من قبل وتركوا أحوالهم الشخصية الأمر الذي اعتبرته العامة كفرا، فهل يرجع هؤلاء إلى شريعتهم، وهل سيسمح لهم [2].

كما اتخذ رؤساء البلديات نفس موقف النواب في البرلمان حيث اجتمعوا في كل من وهران وقسنطينة[*] ووجهوا نداءات مستعجلة للحكومة والبرلمانيين يطالبونهم برفض مشروع "فيوليت" لنفس الأسباب التي تذرع بها البرلمانيون سابقا [3] كما عارضوا مرة أخرى المشروع أثناء عقدهم مؤتمرا في 14 جانفي 1937 بدار الفلاحة وصوت خلاله ثلاث مائة شخص ضد

---

(1) النجاح : عدد 1941 ، 1 جانفي 1937 .

(2) المرجع نفسه، عدد 1943، 6 جانفي 1937.

(*) وهران في 5 جانفي 1937 برئاسة الأب لامبير وفي قسنطينة 6 جانفي 1937 برئاسة كوزان.

(3) النجاح: عدد 1944 ، 8 جانفي 1937.

المشروع مقابل صوتين مؤيدين فقط ،وهددوا بتقديم استقالتهم في حالة مصادقة المجلس عليه في محاولة لعرقلته إداريا [1].

كما دعمت الصحافة موقف المستوطنين وقامت بهجوم شديد اللهجة ضد المشاريع المقدمة تحت عناوين تبعث الرعب في قارئها:«هل سنفقد الجزائر»،"الانتخاب على مشروع فيوليت يعني الموافقة على حرب مدنية"،" مشروع فيوليت سلاح جديـــد في يد أعداء فرنسا" [2].

وأوضحت جريدة الجمهوري القسنطيني (Le Républicain de Constantine) أسباب معارضتها للمشروع بقولها: «بأنه يمنح الأغلبية الانتخابية للأهالي، ويعطيهم كل التفويض وكل الإصلاحات، في الوقت الذي يصبح الفرنسيون منبوذين، وتفقد فرنسا بمقتضى ذلك الجزائر وشمال إفريقيا، فهي جريمة في حق الوطن »[3].

كما كان لطرح فكرة المواطنة مع الاحتفاظ بالأحوال الشخصية، التي جاء بها مشروع "فيوليت" وكرره في المشروع الحكومي "بلوم فيوليت"محل دراسة فقهاء القانون كالدراسة التي قام بها" إميل فيارد" (Paul Emile Viard) -أستاذ بكلية الحقوق في الجزائر-، الذي أكد أن المشروعين طرحا حقوقا سياسية لا يمكن الجمع بينها وبين الحقوق المدنية الفرنسية ،كما أشار الكاتب إلى ضرورة توحيد فكرة منح الجنسية داخل كل الجمهورية بحيث يسير كل الحاملين للجنسية بقانون واحد، لأن القانون العام الفرنسي يطبق مبدأ فصل الدين عن القوانين وبالتالي فإن فكرة منح المواطنة مع المحافظة على الأحوال الشخصية الإسلامية مرفوض حيث يرفض معاملة الأهلي المسلم كالأهلي اليهودي الذي تخلى عن شريعته الموسوية مقابل حصوله على المواطنة، وأضاف بأنه على الرغم من أن الكثير من الدول تمنح جنسيتها لمن يحتفظون بأحوالهم الشخصية الإسلامية غير أنهم لا يتمتعون بالتماسك الذي تتمتع به فرنسا منذ أن وضعت قانونها بعد جهد قرون لذلك فإن الفرنسيون يرفضون أي تغير قد يلحق قانونهم.

أما الفكرة التي جاء بها "فيوليت" لتبرير مشروعه بأنه يؤدي إلى إدماج الجزائر بفرنسا

---

(1) Roger Le Tourneau : op.cit , p331.

(2) Ch. R. Ageron : Histoire de l'Algérie ,... ,op.cit,T2, p453.

(3) Le Républicain de Constantine, 20 Janvier 1931.

فقد رد عليه الكاتب بأنها آليات خادعة لأنه يوجد تناقض بين الاندماج والمحافظة على الأحوا الشخصية فهو أمر مستحيل استحالة جعل الدائرة في شكل مربع. وفي حال المصادقة عل هذين المشروعين فإن الحاصلين على الجنسية الفرنسية يظلون مواطنين من الدرجة الثانية: مواطنين ناقصي الحقوق [1]. (cives minito jur)

كما انتقد "كلود لازار" (Claude Lazard) المشروعين على الشكل الآتي:

1- أن للمشروعين نتائج قانونية غير مقبولة، لأنهما يؤديان إلى تناقض مع قرار 26 مارس 1919 الذي يمنح الأهالي بعض الحقوق السياسية، ويبقى مطبقا على الأهالي غير متجنسين، وبذلك يكون المشروعان قد تضمنا ثغرة قانونية لا يمكن تغافلها.

2- أن المشروعين يمنحان حق التصويت للأهالي، ولا يقتصر الأمر على هذا الحد، بل يرفع من عدد منتخبيهم بشكل متتابع، وهو ما رفضه المشرعون الفرنسيون بحجة جهل الجزائريين بالأمور السياسية، واتباعهم العادات القديمة التي تؤدي إلى ضياع حق الفرنسيين في الانتخاب، كما رأى نفس المشرعين أن الأهالي لا يكتسبون عادات وتقاليد فرنسية، بل يحتفظون بأحوالهم الشخصية التي تؤدي إلى اضمحلال الصفة الفرنسية عن الجزائر.

3- ما أثاره المشروعان من ردود فعل عدائية تؤدي مع الزمن إلى زيادة العداوة والاضطراب في الجزائر بين الأوربيين والأهالي.

4- شجعا وطنية الأهالي من خلال تجمعهم وعقدهم مؤتمرا إسلاميا [2].

---

[1] Paul Emile Viard : op.cit, V1, pp26-32.

[2] Claude Lazard : op.cit, pp111- 125.

المبحث 2: أثر التجنس في نفوس الجزائريين:

بعد فشل محاولات التجنس وعدم إقبال الأهالي المسلمين عليها أعادت السلطات الفرنسية محاولتها الاندماجية ففتحت بابا آخر للراغبين في الالتحاق بالمواطنة الفرنسية بسنهم قانون 4فيفري 1919 وفق شروط وإجراءات خاصة، تسهل للأهلي الاندماج والتجنس بالجنسية الفرنسية، لكن يبدو أن علاقة الجزائريين بهذا القانون لم تختلف عن سابقه 1865. وتكاد تكون منعدمة بالنظر إلى عدد السكان الإجمالي من جهة، وبالنظر إلى العلاقة بين الجنسية والدين وما تثيره من حماسة لدى الأهلي من جهة أخرى، إضافة إلى ذلك فقد كانت طلبات التجنس تقابل بعراقيل وعوائق كثيرة مما أثر سلبا في نفوس بعض الراغبين في الحصول على المواطنة الفرنسية، وكذلك نظرة المجتمع للأهلي المتجنس ووصفه بأقبح الأوصاف، كل هذ وذاك كان له الأثر البالغ في نفوس الجزائريين غداة سن هذا القانون فما مدى نجاعة هذ القانون؟ وكيف كانت الاستجابة له في نفوس الجزائريين؟

2. 1.إحصاءات المتجنسين:

لم يكن أثر قانون 4 فيفري 1919 أفضل من قانون 1865 في نفوس الأهالي المسلمين، رغم محتواه الذي يفتح باب المواطنة الفرنسية وما يتضمنه من إغراءات كارتقاء أهلي من رعية إلى مواطن له الحق في المشاركة في الحياة العامة، وعلى الرغم من بساطة إجراءاته إلا أنه باشتراطه كسابقه التخلي عن الأحوال الشخصية الإسلامية، لم ينل رضا كل الأهالي إلا الأقلية فمن تاريخ صدوره إلى غاية 31 ديسمبر 1938 لم يتجنس إلا (2131) أهليا جزائريا من مجموع السكان المقدر بـــ: (6201144) أي بنسبة 0.034% وهي نسبة ضئيلة جدا بينما أحجمت البقية، كما تجنس في نفس الفترة ما يزيد عن 16.000 أجنبي[1] مقارنة مع عددهم الإجمالي الذي بلغ (946013) حسب إحصاء سنة 1938 [2].

ولتبسيط الصورة أكثر نمثل ذلك في شكل دائرة نسبية نبين من خلالها الفرق بين مجموع الأهالي ونسبة المتجنسين [3]

---

[1] Situation générale de l'Algérie 1919 à 1939.

[2] Annuaire statistique de l'Algérie 1933 p 39.

[3] Situation générale de l'Algérie 1919 à 1939.

نسبة المتجنسين مقارنة بمجموع السكان

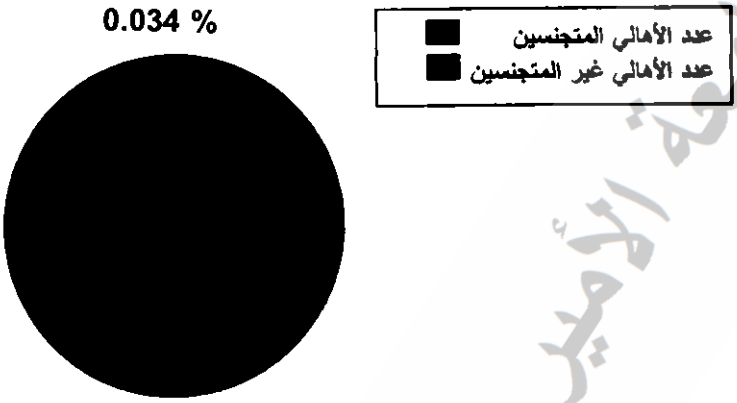

وقد عرف عدد المتجنسين تطورا خلال الفترة ما بين الحربين ويظهر ذلك جليا من خلال الإحصاءات المقدمة من طرف المصالح الحكومية [1].

السنوات	الحاصلون على الجنسية كل سنة حسب قانون 1919	السنوات	الحاصلون على الجنسية كل سنة حسب قانون 1919
1919	13	1929	153
1920	39	1930	152
1921	55	1931	120
1922	67	1932	127
1923	28	1933	121
1924	92	1934	147
1925	55	1935	112
1926	62	1936	142
1927	121	1937	148
1928	87	1938	190
المجموع العام	2131		

ولتوضيح هذه الإحصاءات نقدمها في شكل منحنى بيان على النحو الآتي: [2]

---

[1] Situation générale de l'Algérie 1919 à 1939.

[2] انظر الشكل رقم (1).

الشكل رقم 01: منحنى بياني لتطور عدد المتجنسين مابين 1919-1939

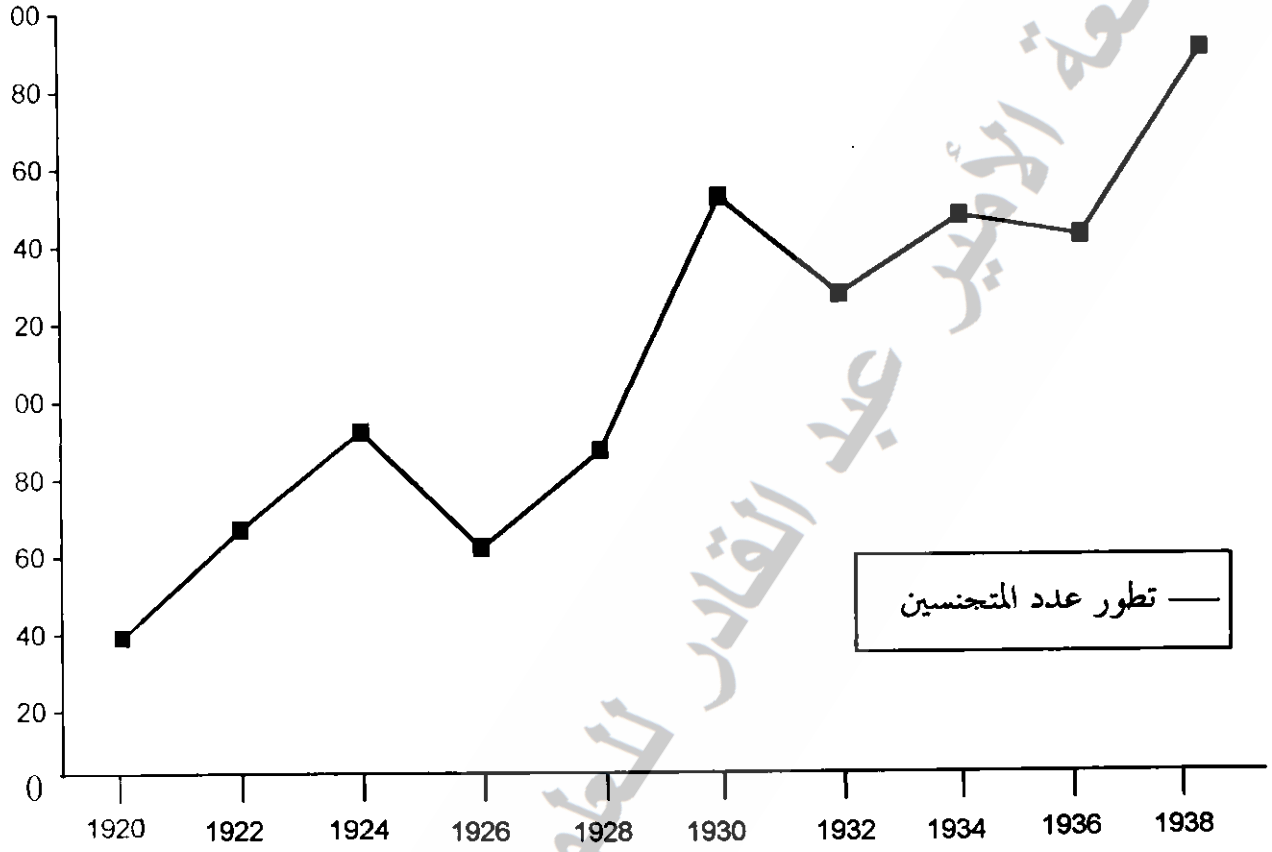

ومن الملاحظ أن المنحنى عرف على العموم نموا تصاعديا للمتجنسين كل سنة فسجل أدنى عدد لهم خلال السنة الأولى من صدور القانون 1919 حيث تمت الموافقة على طلب 13 أهليا مسلما لنيل المواطنة الفرنسية، كما لم يحصل عليها خلال العشرينات إلا عدد ضئيل في حين سجلت المصالح الحكومية تضاعفا في أعدادهم منذ مطلع الثلاثينات فسجل خلال 1929 حصول (153) أهليا مسلما على المواطنة الفرنسية، وذلك ما يبدو جليا في المنحنى البياني الذي سجل تصاعدا ملحوظا إذ ارتفع بشكل تدريجي ليعرف أقصاه سنة 1938 بحصول (190) جزائريا على الجنسية الفرنسية وذلك نظرا للتطورات التي شهدتها فترة الثلاثينات ابتداء من الاحتفال المئوي، والأماني التي علقها الأهالي عليها حيث جعلوا منها رمزا للتحرر ونيل الحقوق والحرية من الاستبداد [1]،بالإضافة إلى ظهور النخبة المتفرنسة الراغبة في الالتحاق بالعائلة

[1] Merad (Ali) : Le réformisme musulman en Algérie de 1925 à 1940, Mouton et co- Paris LA Haye 1967, p406.

الفرنسية التي اتخذت من صحافتها "صوت الأهالي" (Voix des indigenes) و"صوت المستضعفين" (Voix des humbles) وسيلة للدفاع عن مبادئها الاندماجية ومواجهة الأفكار الإصلاحية المناقضة لأفكارها، كما كان لانتشار التعليم الفرنسي دور مهم في ارتفاع معدلات المتجنسين إضافة إلى الاحتكاك الناتج عن الهجرة إلى فرنسا، والزواج من الفرنسيات، بينما تراجعت أعداد المتجنسين خلال الأربعينيات، فسجل انخفاضا ملحوظا سنة 1945 فلم يزد مجموع المتجنسين عن(235) متجنسا بين (1938-1943) وبلغ مجموعهم الإجمالي (2366) متجنسا أهليا منذ بداية سريان قانون 1919،كما سجلت سنة 1945 تجنس 15 جزائريا فقط [1]، ويرجع هذا الانخفاض ليأس الأهالي من سياسة فرنسا الاندماجية، وعدم السماح لهم بالاحتفاظ بأحوالهم الشخصية الإسلامية وخيبة أمل الجزائريين في إصلاح أوضاعهم خاصة بعد فشل مشروعي "فيوليت" و"بلوم فيوليت" وتطور وعي الأهالي بتطور الأحزاب السياسية الإصلاحية والانفصالية.

وفي الحقيقة لم يكن بإمكان الأهالي تحقيق رغبتهم في الحصول على الجنسية الفرنسية، فقد تقدم الأهالي المسلمون ما بين (1919-1938) بـ: (2785) طلبا، حصل (2131) على الموافقة أي بنسبة 76.5% ورفضت بقية الطلبات [2] وقد بينا ذلك من خلال الرسم البياني الموضح كالآتي:

---

(1) Situation générale de l'Algérie 1945, p2.

(2) op.cit,1919 à 1939.

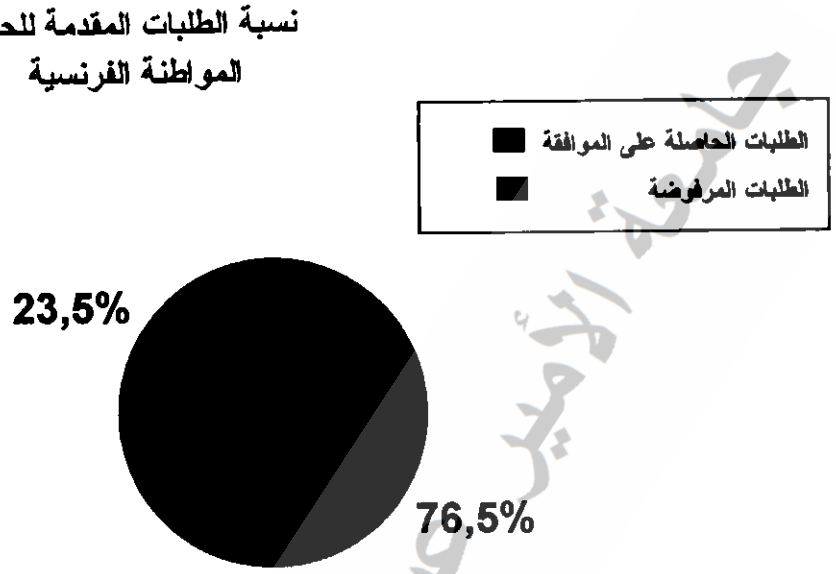

وعلى ما يبدو، فإن نسبة كبيرة من طالبي الجنسية قبلت ملفاتهم، وقد سجل أكبر عدد من الطلبات سنة 1930،حيث تقدم (466) جزائريا بطلب الجنسية الفرنسية حصل (152) أهليا فقط عليها، بينما رفض (314) طلب من بعد إحالتها على التحقيق [1]، ويدل ذلك على عدم تشجيع السياسة الفرنسية الأهالي الراغبين في الحصول على المواطنة الفرنسية وذلك بوضعها عراقيل مختلفة أمام الجزائريين.

لكن إذا أجرينا مقارنة بين الطلبات المقدمة ما بين (1919-1939) بموجب قانون 1919 والمقدمة بموجب قانون 1865، نجد أن عدد الطلبات المقدمة حسب قانون 1919 أكبر، بينما حسب قانون 1865 كانت الطلبات ضئيلة حيث سجل ما بين 1865-1899 تقديم (1309) طلب رفض منها (178) طلبا أي بنسبة 13.59% أما في السنوات الممتدة ما بين 1899-1909 بلغ عدد المتقدمين لطلب الجنسية(551) طلب رفض منها (214) طلبا أي بنسبة 38.83 % [2]

---

[1] Situation générale de l'Algérie ,1930, p35.

[2] Ch. R. Ageron : Les Algériens musulmans..., op.cit ,T2 p1118.

وعليه، فإن إبداء النية للحصول على المواطنة لا تعني الحصول عليها كما أن الحصول عليها لا يعني التمتع بها بنفس الدرجة التي يتمتع بها المواطن الأصلي والأجنبي المتجنس. ورغم أن قانون 4 فيفري 1919 قد وضع أمام الأهالي المسلمين خيارين للتمتع بحق الحصول على المواطنة الفرنسية فإما قانون 1919 أو حسب إجراءات القانون السابق له 1865 إلا أن أغلب الحاصلين على الجنسية الفرنسية ما بين 1919-1939 اختاروا إجراءات قانون 1919 نظرا لبساطتها حيث تعتمد على إجراءات قضائية بدل الإجراءات الإدارية المعقدة التي نص عليها القانون المشيخي. ومن خلال المنحنى البياني[1] يمكننا أن نبين الفرق بين عدد الحاصلين على المواطنة وفق قانون 1919 وقانون1865.

الشكل رقم 02: منحنى بياني للحاصلين على المواطنة حسب قانوني 1919و1865

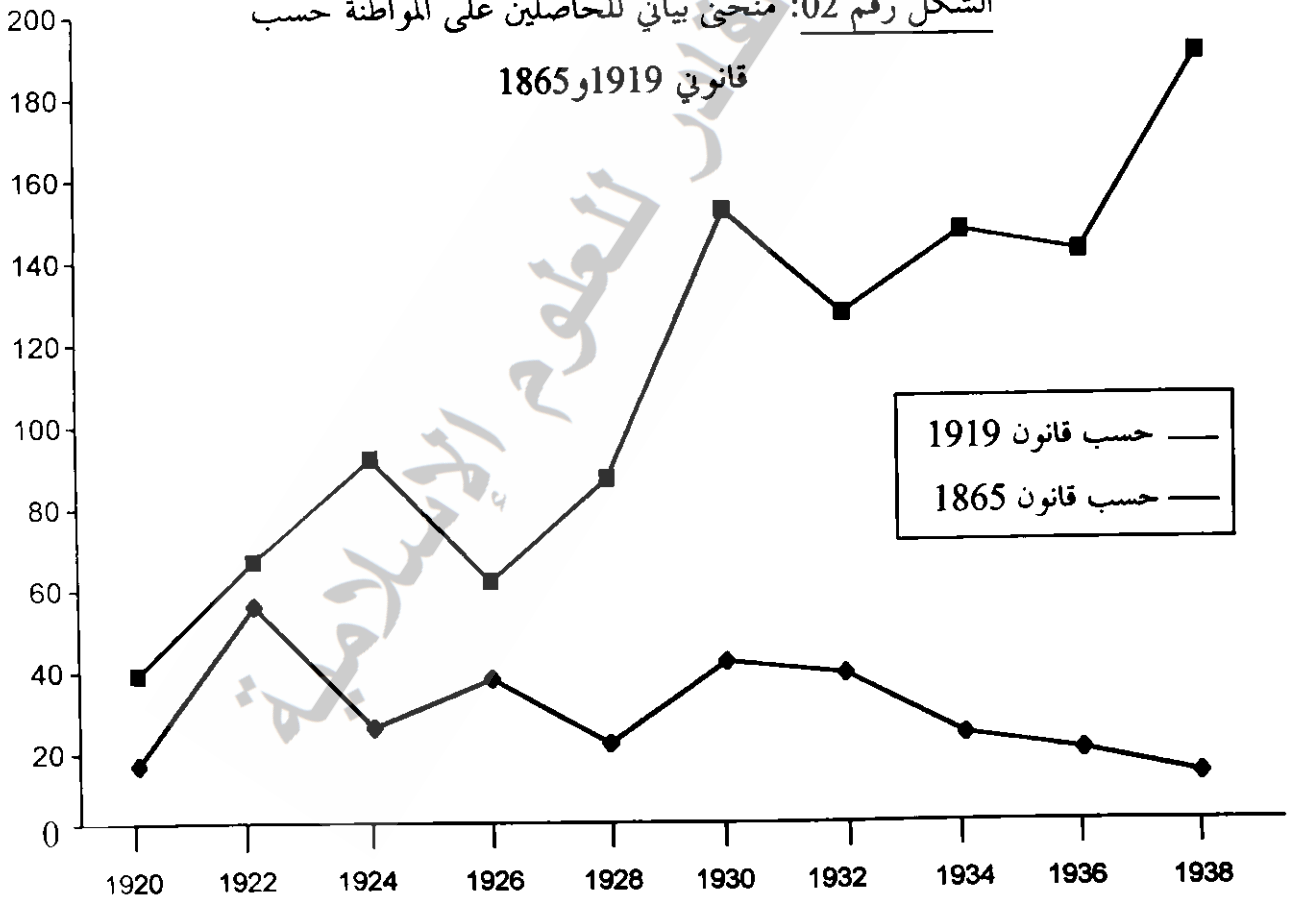

[1] Situation générale de l'Algérie 1919 à 1939.

أ-فئات المتجنسين من حيث الجنس:

ظلت العادات والتقاليد العامل الرئيسي في التعامل مع النساء الجزائريات، و لم يستطعن بدورهن التحرر منها خشية أن ينعتهن مجتمعهن بالانحراف، فلم تتجرأن على أي عمل يخرجهن من دائرة تلك العادات، كمسألة المواطنة، فهل اقتصر طلبها على الرجال فقط؟ أم استطاعت بعضهن التملص من الآفاق التي رسمها لهن مجتمعهن؟

فرغم أن قانون 4 فيفري 1919 والتعليمة الوزارية 27 ديسمبر 1919 بينت إمكانية التحاق الزوجة بالعائلة الفرنسية دون اعتبار لحالة زوجها الأمر الذي أكده قانون 18 أوت 1929 إلا أنه في الواقع ظلت العادات والتقاليد والارتباط العائلي يتحكم في كل تصرفاتها، فلم يتقدم لطلب الجنسية إلا أعداد ضئيلة إذا قارناها بعدد الرجال، حيث تقدم بموجب قانون 1865[*] خلال السنوات الممتدة ما بين 1919و1939 بطلب المواطنة حسب الجنس (رجال ونساء) توزعت حالاتهم بين متزوج وأعزب ومطلق وأرمل حسب الجدول الآتي[1]:

السنوات	النساء				الرجال				
	متزوجات	عازبات	أرامل	المجموع	متزوجون	عزاب	أرامل	مطلقون	المجموع
1919	5	1	-	6	6	5	-	-	11
1920	3	-	-	3	3	8	3	-	14
1921	4	1	1	6	5	10	-	1	16
1922	5	-	-	5	14	35	-	2	51
1924	5	-	-	5	5	14	-	2	21
1925	2	-	-	2	2	27	-	-	29
1926	4	-	-	4	4	30	-	-	34
1927	6	-	-	6	-	43	-	-	43
1928	-	2	-	2	3	7	-	-	20

=

(*) ليس بإمكاننا تمييز فئات المتجنسين حسب قانون 1919 لعدم توفر المادة العلمية.

(1) Situation générale de l'Algérie 1919 à 1939.

=

48	-	-	39	9	4	-	4	-	1929
42	-	-	31	11	4	-	4	-	1930
48	-	-	47	1	5	-	5	-	1931
25	-	-	22	3	5	-	5	-	1932
27	-	-	27	-	2	-	2	-	1933
24	-	-	24	-	0	-	-	-	1934
19	-	-	18	1	1	-	1	-	1935
20	-	-	20	-	0	-	-	-	1936
9	-	-	9	-	1	-	1	-	1937
14	-	-	14	-	0	-	-	-	1938

ويبدو من خلال هذه الأرقام ضآلة عدد النساء المتقدمات لنيل المواطنة، فمن مجمـــوع (576) متجنسا حصلت(61) امرأة على الجنسية الفرنسية أي بنسبة10.59% وأغلبهن متزوجات حيث بلغ عددهن(36) حالة حصلن على الجنسية تبعا لحالة أزواجهن المتجنسين، بينما بلغ عدد الرجال(515)متجنسا من مجموع(576) أي بنسبة 89.84% وأغلبهم عزاب مجموعهم (370) مما ييسر عليهم طلب التجنس دون الوقوع في الشرط الذي يتطلب من الأهلي أن يكون أحادي الزوجة، وأقلية متزوجون زواجا أحاديا بلغ عددهم (67) والبقية من الحالات توزعت بين مطلق وأرمل.

ويمكننا توضيح الفرق بين مجموع الإناث والذكور المتجنسين من خلال الدائرة النسبية الآتية:

نسبة المتجنسين من الرجال و النساء

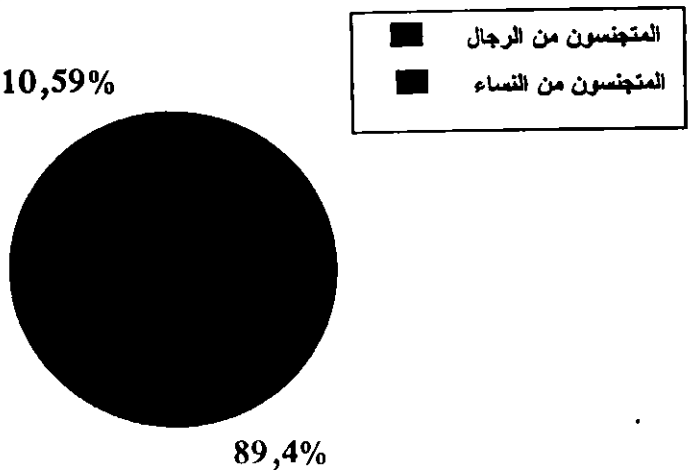

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

ب- توزيع المتجنسين مهنيا :

تنوعت الوظائف والمهن التي مارسها المتجنسون، فحسب الإحصاءات الرسمية كان أغلب المتجنسين الأهالي من المثقفين عسكريين، وقد تجاهلت المصادر تصنيف الرتب التي بلغها المتجنسون، بينما طلب الالتحاق بالعائلة الفرنسية عدد قليل من المدنيين من ذوي الثقافة الفرنسية؛ كالعاملين في السكك الحديدية وبعض صغار الفلاحين خاصة في بلاد القبائل [1] والأطباء بالإضافة إلى المدرسين خريجي المدارس الفرنسية، ففي سنة 1934 كان من بين (405) مدرس(110) [2] متجنس أغلبهم يتطلع لتحسين أوضاعه الاجتماعية والاقتصادية.

ويظهر توزيع المتجنسين بموجب قانون1865 من حـيث المهن خلال الفترة الممتدة بين 1920 و1938 من خلال الجدول الآتي [3]:

السنوات	العسكريون	المدنيون
1920	8	6
1921	11	5
1922	37	14
1924	21	-
1925	25	4
1926	29	5
1927	34	9
1928	16	4
1929	33	15
1930	26	16
1931	48	8
1932	25	9
1933	21	6
1934	24	-
1935	19	-
1936	20	-

=

---

[1] Maurice Viollette : op.cit, p425.

[2] شارل أندري جوليان: المرجع السابق، ص53.

[3] Situation générale de l'Algérie 1919 à 1939.

=

1937	9	-
1938	14	-

ومن خلال الجدول السابق يمكننا ملاحظة الفارق بين عدد العسكريين والمدنيين المتجنسين، وبحساب النسبة المئوية لعدد المتجنسين من الفئتين نجد أن نسبة العسكريين المتجنسين بلغت80.61% ما بين 1920-1938 في حين بلغت نسبة المدنيين المتجنسين 9.76%. وبإمكاننا تبيان ذلك بصورة أدق من خلال الدائرة النسبية الموضحة أدناه.

نسبة المتجنسين حسب المهنة

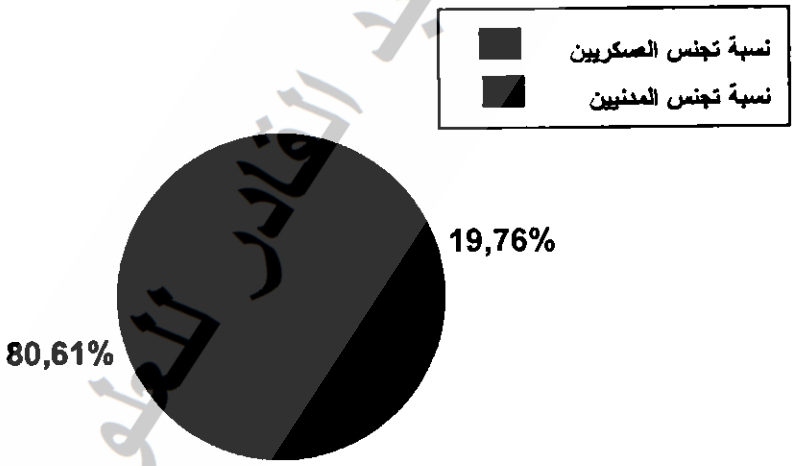

ج- توزيع المتجنسين من حيث العناصر السكانية للجزائر:

أما بالنسبة لتوزيع المتجنسين من حيث عناصر السكان في الجزائر، والتي قسمتهم فرنسا(*) إلى عرب وأهل بلاد القبائل بالإضافة إلى ميزابيين كما بينا في الفصل التمهيدي.

فالعرب الذين بلغ تعدادهم سنة1931 حدود(4512577) نسمة من مجموع السكان الأهالي المقدر بـــ(5588314) نسمة أي بنسبة80.75%، فهم يشكلون الأغلبية، تجنس من بينهم (2942) أي بنسبة 0.06% لكن تنخفض هذه النسبة مقارنة بالعدد الإجمالي للسكان إلى 0.05% وهي نسبة ضئيلة جدا.

أما أهل بلاد القبائل(*) والذين بلغ مجموعهم في نفس السنة -1931- (1002227) نسمة من إجمالي الأهالي فهم يمثلون 17.93% تجنس من بينهم (2770)أي بنسبة 0.276‰ لكن بمقارنة هذا المجموع من المتجنسين بالعدد الإجمالي للسكان نجد أنها بلغت نسبة 0.04%.

بينما بلغ مجموع الميزابيين سنة 1931(30768)نسمة من إجمالي التعداد السكاني للأهالي. فهم يمثلون نسبة 0.55 % وتجنس من ضمن هذه النسبة القليلة (124) شخصا أي ما نسبته 0.40% وإذا قارنا عدد المتجنسين بالتعداد السكاني لنفس السنة نرى أن نسبة المتجنسين تكاد تكون معدومة حيث بلغت 0.002% [1].

ويبدو من خلال هذه النسب أن أكبر معدل للمتجنسين سجل في بلاد القبائل قياسا لعدد سكان المنطقة مع مجموع سكان الجزائر رغم أن العرب يشكلون الأغلبية العظمى من المجموع السكاني، ويمكن إرجاع تصدر بلاد أهل القبائل معدلات المتجنسين إلى العناية الفرنسية التي ركزتها على سكان المنطقة،كعمليات التبشير وانتشار التعليم الفرنسي بصورة كبيرة على حساب التعليم العربي رغم الجهود المبذولة من طرف القائمين على الزوايا المنتشرة بها (بني منصور، سيدي اليلولي..)[2] بالإضافة إلى ذلك فإن أكبر معدلات الهجرة كانت تنطلق من بلاد القبائل نحو فرنسا، فكل سنة يهاجر ما يقارب ثمانية آلاف أهلي منها بحثا عن العمل وكان هؤلاء يتعلمون مدة إقامتهم في فرنسا اللسان الفرنسي وعند عودتهم يكون لهم زادا كبيرا يستطيعون المناقشة والمجادلة به[3] دون تلعثم في الكلام، لذلك فإن أغلبية سكان بلاد القبائل كانت لهم الرغبة في التجنس علهم ينالون ما يناله المواطنون من أصل فرنسي الذين سبق لهم وأن احتكوا بهم.

وما يؤكد رغبة أهل القبائل في الاندماج ما قاله "لوروي بوليو" (Leroy Beaulieu) في 1908:«لو كان كل سكان الجزائر غير الأوربيين من أهل القبائل يمكننا أن نقول بأن المسألة الجزائرية يمكن الفصل فيها ببساطة»[4]. وعلى ما يبدو فإن الكاتب قد بالغ في ميول أهل

(*) ملاحظة: رغم ما يثيره التقسيم الفرنسي من حساسية وجهوية في الجزائر حاليا إلا أننا عرضناه من أجل الحقيقة التاريخية.

(1) Annuaire statistique de l'Algérie 1931, pp67- 69.

(2) أحمد توفيق المدني: كتاب الجزائر ، المرجع السابق، ص 121.

(3) النجاح : عدد 1022، 10 سبتمبر 1930.

(4) René Gantois : op.cit, p85.

القبائل نحو فرنسا.

2. 2.وضعية المتجنسين:

لم تغر قوانين التجنس التي سنتها فرنسا في1865 و1919 الأهالي المسلمين بدليل الإحصاءات السابقة والتي أثبتت إحجام الأهالي عن طلبها وبالتالي فشل السياسة الاندماجية فلم يتقدم لطلب المواطنة إلا قلة منهم، من ذوي الشهادات والمحامون والأطباء والعسكريون والموظفون والتجار بصفة عامة[1] غايتهم الحصول على امتيازات مادية ومكانة اجتماعية وحقوق سياسية في ظل الحماية الفرنسية، بينما رفضها أغلب الجزائريين وفضلوا الاحتفاظ بصفتهم الأهلية وتحمل ما ينجر عن ذلك من مشاق الحياة، فما هي الأسباب التي جعلت الأهالي ثابتين على رفضهم؟ نافرين من التجنس؟ .

في الحقيقة اجتمعت أسباب كثيرة ومتداخلة فيما بينها حالت دون تهافت الجزائريين على المواطنة الفرنسية فمنها ما يعود إلى السياسة الفرنسية، ومنها ما يعود إلى الظروف الاجتماعية والدينية، نتناولها فيما يأتي:

1-صيغة قانون 4 فيفري 1919 الذي لم يأت بجديد عن سابقه 1865 والقاضي بتخلي الأهلي عن أحواله الشخصية مقابل تمتعه بالمواطنة الفرنسية ويعامل بدلها وفق القانون المدني الفرنسي فلا يمكنه أن يتزوج بأكثر من امرأة ولا يستطيع الانفراد بحكم التطليق بالإضافة إلى تطبيق أحكام القانون الفرنسي في تقسيم الميراث، فإقامة كل العقود أو فسخها يتم طبقا للقانون المدني الفرنسي، ونظرا لتعلق الأهالي الشديد بأحوالهم الشخصية فقد اجتنبوا ما يدفعهم إلى هذا التنازل.

ويبدو أن كل ما له علاقة بالجنسية والإسلام كان يثير حماسا لدى الجزائريين مثلما لاحظ الدكتور "فيتال"[2] لأنهما يعتبران من بين الوعود التي تعهدت فرنسا عند معاهدة الاستسلام1830 أن تلتزم بها، كما اعتبر "فلاندان"(Flandin) شرط التخلي عن الأحوال الشخصية عائقا أمام أي ترابط يمكن أن يربط بين الجزائر وفرنسا، أثناء تعليقه على قانون 1865 ومما جاء فيه قوله: «إذا كنتم ترغبون أن يكون القانون فعالا، وأن يكون بين الجزائر

---

(1) Paul Emile Viard : op.cit, V1, p18.

(2) أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية ...، مرجع سابق ، ج2 ص38.

وفرنسا روابط قوية، لا تخلقوا حواجز لا يمكن التغلب عليها؛ فالقرآن كتاب مقدس في اعتقاد ونفوس المسلمين، وإذا خير الأهلي بين شريعته والمواطنة، فإنه سيرفض طلب المواطنة الفرنسية...»[1].

لكن بعض المشرعين الفرنسيين يرون أن في تنازل الأهالي المسلمين عن أحوالهم الشخصية ضرورة لأن كل الأجانب على التراب الجزائري إذا رغبوا في الحصول على المواطنة الفرنسية، فإنهم يتنازلون عن أحوالهم الشخصية ويضرب لنا الدكتور "فيارد" (viard) مثلا عن الأهالي اليهود الذين تنازلوا عن شريعتهم الموسوية مقابل الحصول على الجنسية الفرنسية، كما يتخلى أبناء الأجانب المولودين بالجزائر على أحوالهم الشخصية بما في ذلك الأبناء الذين يحملون الجنسية المغربية[2] بخلاف المستعمرة الفرنسية السينغال وبلدياتها الأربعة، والتي يتمتع أهلها بالمواطنة الفرنسية دون تخليهم عن أحوالهم الشخصية[3].

2- لم تلق طلبات الأهالي المسلمين الراغبين في الحصول على المواطنة التشجيع الكافي، بل إن السلطات الفرنسية كانت تقابل هذه الرغبات بعراقيل ومثبطات أدت إلى إحباطات في نفوس المتجنسين، ومن ذلك ما رواه "سعيد الفاسي" بعد تقاعده من التعليم، في مذكراته التي عنونها بـــ "ذكريات معلم جزائري من أصل أهلي" عندما تقدم بطلب الجنسية بموجب قانون 1865، وبعد مدة من وضعه الملف ذهب للاستفسار عنه فأجابه الموظف بقوله:« أنت أهلي ألا يكفيك ذلك؟ أتظن أنه ليس هناك ما يكفي من الفرنسيين» [4]. ولم يحصل على الموافقة على طلبه إلا بعد ثمانية عشر شهرا حيث قدم الملف في ديسمبر 1904 ولم يتم التصريح على أنه مواطن فرنسي إلا في 9 جوان 1906[5].

و"الفاسي" ليس المثال الوحيد، فعلى الرغم من بساطة إجراءات قانون 1919 مقارنة بقانون 1865 أين ينتقل الملف عبر مختلف المصالح الإدارية في دورة طويلة ومعقدة إلا أن قانون 1919 لا يخلو من العوائق ومنها: أنه لا يتلقى الأهالي ردودا عن الشكاوي التي يتقدمون بها إلا

---

(1) R. Estoublon et A. le fubur: op.cit, T1, p303.

(2) Paul Emile Viard : op.cit, V1, p19.

(3) Octave Depont : op.cit, pp165-167.

(4) Façi :« Mémoires d'un instituteur algérien d'origine indigène» , in ,La voix des humbles , N°98, Avril 1931, p23.

(5) Ibid : pp23- 26.

بعد مدة طويلة والتي من المفروض أن لا تتجاوز مدة 15 يوما. لكن هناك من الشكاوي من انتظر صاحبها ما يقرب 6 أشهر (من 1 جويلية إلى غاية 20 ديسمبر) وأخر من 14 نوفمبر إلى غاية 15 جانفي من نفس السنة[1].

3- خشية الراغبين في الالتحاق بالمواطنة من نظرة المجتمع التي تنظر لكل متجنس بعيون كلها احتقار وازدراء وتطلق عليهم تعابير محقرة تمسهم في دينهم وشرفهم فكان كل متجنس يطلق عليه تسمية "مطروني" (M'tourné) ومارق عن الدين ومرتد، لكنها في نظر البعض تسميات قاسية؛ مثل "العمودي" الذي قال:«إن بعض المتجنسين قد تعرضوا إلى مضايقات قبل حصولهم على الجنسية لسبب وحيد كونهم كانوا يناضلون من أجل المسألة الأهلية ورأوا أن أفضل وسيلة لاستمرارية نضالهم الحر والأقل خطورة هو نيل الجنسية الفرنسية» [2].

ولم تقتصر نظرة المجتمع الجزائري للمتجنسين على إطلاق تسميات محقرة بل تعدى ذلك لحوادث خطيرة ذكرها" أحمد توفيق المدني" حيث يقول:«رأيت رأي العين هنا في العاصمة بعض العائلات الكبرى والتي ترتبط مع بعضها برباط المصاهرة والقرابة ترفض تزويج بناتها من أبناء المتجنسين»، كما ذكر نقلا عن جريدة "البلاغ الجزائري"[*] الشيخ "السعيد أبو يعلى" امتناع الطلبة في بلاد القبائل من تلاوة القرآن والصلاة على الأموات من المتجنسين [3] ومن ذلك ما ذكرته المصادر المختلفة عن رفض إمام" دلس" الصلاة على جنازة "أوسعدة" سنة 1937 الشاوش ببلدية دلس والمتجنس بالجنسية الفرنسية [4] وعلى ما يبدو فإن مرد هذه التصرفات ترجع إلى فتاوى مختلف العلماء وخاصة بعد صدور "الكلمة الصريحة "عن جمعية العلماء المسلمين سنة 1938 التي حكمت على كل متجنس بالردة[5].

بل أصبح المجتمع الجزائري أكثر تحديا لتصرفات كل متجنس ويرد عليهم حسب جنس عملهم، فعندما ولد لزعيم المتجنسين المدعو" ساطور" ابنا أطلق عليه اسم "كريستيان"

---

(1) René Gantois : op.cit, p80.

(2) La défense : N°140, 12 mars 1937.

(*) - أسبوعية دينية صدر العدد الأول منها في 1926 بمستغانم،ثم انتقلت إلى الجزائر بتاريخ 21 فيفري 1930، مديرها المؤسس الشيخ "محمد بن محي الدين" من الزاوية العلاوية وتحمل شعار: "نحن مسلمون قبل كل شيء" وهي لسان حال جماعة الزوايا والتعليم الديني الرسمي. انظر: زهير إحدادن: المرجع السابق، ص41.

(3) أحمد توفيق المدني: كتاب الجزائر، المرجع السابق، ص328

(4) أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، المرجع السابق، ج6، ص 376.

(5) البصائر : عدد 95، 14جانفي 1938.

(Christian) بمعنى مسيحي فأعطى "توفيق المدني" في اليوم الموالي لمولوده الجديد اسم "إسلام"[1].

لذلك أصبح كل راغب في طلب المواطنة يحسب ألف حساب للمجتمع، وخاصة العائلة والمحيطين به قبل أن يقدم طلبه، ومن ذلك إقدام أحد الراغبين في الالتحاق بالمواطنة الفرنسية على إلغاء طلبه، ثم تراجع عن هذا، وجدد طلبه باتخاذ عنوان صديق له عوض عنوانه في ملف الطلب خشية أن تعلم عائلته بأنه يرغب في اكتساب الجنسية الفرنسية[2].

4- اليأس الذي أصاب الأهالي المتجنسين من السياسة الفرنسية القائمة على التمييز بينهم وبين بقية الأجانب الحاصلين على المواطنة الفرنسية، وقد أكد ذلك السيد "زناتي" من خلال مقال له نشره في "صوت الأهالي" بعنوان "المتجنسون المساكين" أين عبر عن أسفه وحزنه لحالتهم فبعد أن طلبوا المواطنة اعتقادا منهم بأنها سبيل التطور وتخلوا مقابل ذلك عن إسلامهم إلا أنهم لم ينالوا إلا الازدراء من إخوانهم المسلمين وترفع الأوربيين، حيث قسمت الإدارة الفرنسية الأمة الجزائرية إلى ثلاثة أقسام جعلت المتجنسين في المرتبة الثالثة وقبلهم الأوربيين والأهالي[3] فالتجنس يعتبر بمثابة هجرة للمتجنس من مجتمع لآخر يمكن أن يتقبله أو لا لأن كلا المجتمعين منغلق على نفسه [4]. لكن الأهالي لم يجدوا الدفء والنعيم الذي كانوا يحلمون به وعاشوا في شقاء اجتماعي وحرموا من بلوغ كل الرتب العسكرية، ومن ذلك ما جاء على لسان الضابط "علي بن شريف":«كان مواطنونا ينظرون إلينا بارتياب والفرنسيون يقاطعوننا وكانت السلطات لا تمنحنا أية رتبة أعلى من(Lieutenant) وبين عدم الثقة والاحتقار ظلت قلوبنا مملوءة بالحزن والألم»[5]، كما لم يتمتع الأهلي المتجنس من أدنى حقوقه السياسية والأمثلة على ذلك كثيرة ومنها ما رواه طالب من تلمسان عن تجربته السياسية فرغم انتمائه إلى أسرة أعلن أغلب أعضائها إخلاصهم لفرنسا وحصوله على الجنسية الفرنسية مع بداية الحرب، وتجنده خلالها وتقديمه الكثير من الخدمات لفرنسا نال من أجلها الكثير من الأوسمة، لكن كل ذلك لم

---

(1) أحمد توفيق المدني: حياة كفاح (مذكرات) ، ج2، ص ص 167-168.

(2) René Gantois : op.cit, p95.

(3) La voix indigène : 4 septembre 193.

(4) Maurice Viollette : op.cit, p227.

(5) صاري جيلالي:« الإسلام عامل رئيس لإثبات الشخصية الجزائرية أمام محاولات الإدماج خلال القرن التاسع عشر» الأصالة العدد 75-76-77-78 ، سنة 1998 ،ص 332.

يشفع له لأن يكون له نفس حقوق المواطن الفرنسي فقد رفضته الإدارة الاستعمارية عندما ترشح سنة 1927 للمجلس العام بوهران، وفضلت انتخاب مرشح أمي بدله.[1]

ولعل أبرز حادثة بينت العوائق والمثبطات الفرنسية التي أدت إلى نفور الجزائريين من المواطنة حادثة "المقلع "(Mekla) وهي مدينة صغيرة في بلاد القبائل أكثر أهلها متجنسون وأثناء الانتخابات البلدية حصل الأهالي على الأغلبية[*] لذلك أقدمت السلطات الفرنسية على إلغاء تلك الانتخابات ثم ألغت بعد ذلك المجلس البلدي في حد ذاته[2]، وهذه أدلة على سياسة الظلم والإجحاف التي مارستها فرنسا على حقوق الأهالي حتى وإن تجنسوا بالجنسية الفرنسية. فطلب المواطنة وإبداء الرغبة والانضمام للعائلة الفرنسية لا يعني الحصول عليها، والحصول عليها لا يعني التمتع بها كما يتمتع بها المواطن من أصل فرنسي أو أجنبي متجنس.

وفي الأخير نستنتج من خلال هذا الفصل أن محاولات الإدارة الاستعمارية لكسب الأهالي عن طريق التجنس باءت بالفشل، لمحتوى قانون 4فيفري 1919 من تنازل الأهلي بإرادته عن أحواله الشخصية وما فيه من تحطيم الشخصية العربية الإسلامية الجزائرية، بالإضافة إلى تفكيك روابط المجتمع والتمييز بين فئاته، كما يخلق حواجز من البغضاء والكره بين أفراد العائلة الواحدة، لذلك، فإن نفور جل الأهالي منه يعتبر نتيجة طبيعية.

كما لم يكن لفرنسا عزيمة قوية لإدماج الأهالي المسلمين بالعائلة الفرنسية، عكس الأوربيين الذين وجدوا المساواة فتمتعوا بنفس الحقوق والواجبات التي يتمتع بها المواطن من أصل فرنسي، بخلاف الأهالي الجزائريين؛ وبالتالي نستطيع القول بأن سياسة فرنسا قائمة على دمج الأوربيين وإخضاع الجزائريين.

وإن كانت بعض المشاريع قد منحت الأهالي تجنسا تاما دون التخلي عن الأحوال الشخصية، إلا أنها خصت الفئات المثقفة دون بقية أفراد المجتمع، و لم تترك لهم حرية الاختيار، بل يتم تجنسهم جبرا وفق هذه المشاريع دون تقديم طلب، ونظرا لما خلفته هذه المشاريع من غضب الأوربيين فإنها لم تحظ بالموافقة. وعلى العموم لم يقدم على الجنسية الفرنسية إلا أقلية من الأهالي الذين رأوا فيها مكسبا اجتماعيا واقتصاديا وتمتعا بالحقوق السياسية.

---

(1) Mahfoud Kaddache : Histoire du Nationalisme ...,op.cit, T1, p218.

(*) من بين 70 منتخبا يوجد 44 أهليا متجنسا.

(2) Maurice Viollette : op.cit, pp429 – 436.

الفصل الثالث:

موقف الجزائريين من التجنس.

المبحث 1 / موقف حركة الشبان.

المبحث 2 / موقف المعلمين الأهالي.

المبحث 3 / موقف فيدرالية المنتخبين الجزائريين.

المبحث 4 / موقف نجم شمال إفريقيا و حزب الشعب.

المبحث 5 / موقف جمعية العلماء المسلمين الجزائريين.

المبحث 6 / موقف الحزب الشيوعي الجزائري.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

مقدمة:

أخـــذت مســـألة حصول الأهالي الجزائريين على المواطنة الفرنسية حيزا كبيرا من اهـــتمام الجزائريين، لما في المسألة من مساس بالأحوال الشخصية الإسلامية والانتماء العربي الإسلامي، لذلك لم تحظ بتأييد الكثير من الأهالي كما كان متوقعا، ولقيت الأقلية المتجنسة الاحتقار والازدراء من المجتمع، لكن بعد ما انتظم الجزائريون في أحزاب سياسية وتجمعات مختلفة أصبحت نظرتهم للمسألة- التجنس- متباينة فمنهم المؤيد ومنهم الرافض كل حسب اتجاهه (اندماجي، إصلاحي، استقلالي...).

ومن خلال مباحث هذا الفصل سنحاول التعرف على مواقف الجزائريين المختلفة، ومعرفة الدوافع التي كانت من وراء اتخاذها وذلك في مباحث ستة؛ تناول كل مبحث حزبا أو حركة تزامنت مع الفترة المحددة بما بين الحربين، بدء بحركة الشبان الجزائريين وإن كان ظهورها سبق المرحلة –بين الحربين– إلا أن أثرها ظل واضحا في بقية التنظيمات ثم تناولنا المعلمين الأهالي ثم موقف فيدرالية المنتخبين الجزائريين وموقف نجم شمال إفريقيا، ثم حزب الشعب وجمعية العلماء المسلمين وفي الأخير تطرقنا لموقف الحزب الشيوعي.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

المبحث 1 / موقف حركة الشبان الجزائريين:

لم يكن بإمكان الأهالي المسلمين الاعتراض على السياسة الاستعمارية طيلة القرن التاسع عشر، فأية حركة معادية لنظامها يعتبر في قاموسها السياسي مساسا بالسيادة الفرنسية، بل أن كل شخص يحاول الخروج عن هذه القاعدة يعرض نفسه للعقوبات، وكان يمثل الجزائريين خلال تلك الفترة ما عرف بشيوخ العمائم (Les vieux turbans) وهي الفئة التي يزيد عمرها عن أربعين سنة وتشمل الموظفين والتجار وأصحاب الأملاك والمزارعين، وقد عرفوا بارتباطهم وإخلاصهم لفرنسا[1] لكن بظهور فئة من الشبان المثقفين الذين انتظموا في شكل حركة سياسية تغيرت اللهجة السياسية للجزائريين حيث فتحت القوانين الاستثنائية التعسفية شهيتهم للخوض في السياسة والمطالبة بإصلاحات مختلفة إلى جانب نشاطهم الاجتماعي والثقافي، ومن أهم المسائل التي شغلت الحركة مسألة التجنس وتباينت المواقف حولها بين القبول والرفض.

1.1 ظهور الحركة وتطورها:

تعود تسمية حركة الشبان إلى ذلك النموذج من الحركات السياسية التي عرفتها القوميات الحديثة، فعلى موضة تلك الفترة التي كان يتحدث فيها عن" الشبان الأتراك" و" الشبان المصريين" و"الشبان التونسيين" أطلق على أفراد هذه الحركة تسمية "الشبان الجزائريين"[2] لم تكن التسمية الوحيدة بل تعددت فهناك من سماهم بـــ "العمامات الشابة" قياسا على "العمامات القديمة" (Les vieux turbans) في حين أطلق "فرحات عباس" في كتابه:"الشاب الجزائري" اسم "الأرستقراطية القبلية" بينما" أبو القاسم سعدالله" أطلق عليهم اسم "النخبة" وهو مرادف للفظة الفرنسية (Elite أو Évoluée jeunesse) أما "مصطفى حداد" فقد فضل اسم "انتلجنسيا" وهو تعبير روسي أطلق على الطبقة المستنيرة أيام الثورة البولشفية[3].وعلى ما يبدو فإنها التسمية الأصح، كما عرفت باسم "الجزائر الفتاة" بمعنى حركة الجيل الجديد وحركة التحديث. فحركة الشبان هي مجموعة من الشبان تثقفوا باللغة الفرنسية

---

(1) André Servier : Le péril de l'avenir : le nationalisme en Egypte, en Tunisie et en Algérie, 2ème édition, Constantine ,1913, p132.

(2) جلالي صاري محفوظ قداش: المرجع السابق، 1900-1954 ص 17.

(3) مصطفى حداد:« خوالدية صالح أحد أفراد الرعيل الأول لحركة الشبان الجزائريين، نسيه المؤرخون»، المجلة التاريخية المغاربية ع 61-62 ، مطبعة بابيرس بنابل زغوان، تونس، 1992، ص78.

ولديهم اطلاع سياسي كاف لمناقشة المسائل التي تخص الأهالي. وقد أرجع المؤرخون أصول هؤلاء الشبان إلى الطبقات الوسطى من المجتمع، حيث ينتمون إلى أسر ميسورة أو متوسطة الدخل لها مكانة مرموقة في المجتمع كأبناء القياد ، النواب ، الأئمة ، الموظفين الإداريين[1]. كما كانت المدرسة الفرنسية المنطلق الحقيقي لهؤلاء؛ الحرة أو العسكرية.

وقد بدأت بوادر هذه الحركة تظهر للوجود في نفس الوقت الذي نجحت فيه "حركة تركيا الفتاة" فقد وصلتهم أفكارها وأعجبوا بها وطمحوا بأن يكون لهم دور يلعبونه في شؤون بلادهم كأفراد "تركيا الفتاة"، لكن في الواقع حركة الشبان لم ترفع شعار "الجزائر للجزائريين " خلافا لأعضاء "تركيا الفتاة" الذين طمحوا لإعادة إمبراطوريتهم ولا "كمصر الفتاة" الذين طالبوا بمصر للمصريين[2].

ويعود تاريخ ظهور هذه الحركة إلى نهاية القرن 19، فعندما زار"جول فيري" الجزائر أثناء إشرافه على اللجنة البرلمانية المعروفة "بلجنة 18 عضوا" سنة 1892، التي كان هدفها التحقيق في وضعية الجزائر، فالتقى ببعض أفراد الشبان الجزائريين منهم المحامي"بوضربة" والمترجمين"بوكتاوي" و"بن بريهمات"، والطبيب "مرسلي". واحتجوا له عن التعسفات الإدارية وأثاروا مسألتي المواطنة والتمثيل البرلماني للمسلمين [3].

وظل نمو هذه الحركة بطيئا، فحتى سنة 1909 كانت تضم شريحة ضيقة من المتعلمين خريجي المدارس الفرنسية، ويفتقدون إلى وسائل العمل الجماعية والعملية، لكنها عرفت نموا ملحوظا واتسعت آفاقها مع بداية العقد الثاني من القرن العشرين، إلا أن نشاطها اقتصر على مجموعة مبادرات سواء فردية أو جماعية تكونت حول ناد ثقافي أو جريدة، لذلك فلا يمكننا وصفها بـــ"حزب" بمعناه الدقيق حيث لم تمس قطاعات عريضة من الجزائريين كالفلاحين وسكان الأرياف ولا فقراء المدن فهم عبارة عن "أنتلجنسيا" متعلمة ومثقفة، فلم يكن لها تأثير كبير على كل شرائح المجتمع[4].

---

(1) مصطفى الأشرف: المرجع السابق ، ص 60-61 .

(2) André Servier :op.cit , p 139.

(3) جيلالي صاري، محفوظ قداش: المرجع السابق ،ص16.

(4) جمال قنان: قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر ...، المرجع السابق ، ص181.

ومما زاد في بطء نمو الحركة العداء الذي لقيته من الإدارة الاستعمارية التي خافت على مستقبل فرنسا في الجزائر، فقد حذر(A. Servier) منها بقوله :«إن الوطنية الإسلامية تشكل خطرا على المستقبل» إلى جانب الراهب (Le Foucault) [1]، كما لقيت معارضة من "أصحاب العمائم" الذين أصبحوا يشكلون تكتلا سياسيا أطلق عليه الأمير خالد اسم "بني وي وي" [2]، لكنها وجدت الدعم والمساندة من بعض الشخصيات الليبرالية التي عرفت بدفاعها عن حقوق الجزائريين في البرلمان ومجلس الشيوخ مثل" بول بورد " (Paul Borde) وجريدة (Le Temps) و"ألبان روزي"(Alban Rozet) [3]حتى أطلق عليه "علي بن روزي".

وقد تميز "الشبان الجزائريون" بنشاطات اجتماعية وثقافية، وأنشأوا النوادي والجمعيات قبل الحرب العالمية الأولى، ولعل أقدم جمعية تأسست في الجزائر هي "الجمعية الراشدية " [*] في بداية القرن العشرين وهي جمعية ودادية لقدماء تلاميذ المدارس العربية الفرنسية لمدينة الجزائر تأسست من طرف السيد "ساروي" (Sarroy)[4]، إلى جانب "أحمد حاج حمو" والدكتور "بلقاسم بن تهامي" و"محمد صوالح ".بالإضافة إلى ذلك تم تأسيس "الجمعية التوفيقية" بمدينة الجزائر سنة 1908 ومن أهدافها جمع شمل النخبة الأهلية المثقفة وتعاونها في بعث تربية حديثة للنشء الجديد، وتعريف الكبار بوسائل التقدم العصرية ومن الجمعيات كذلك "الجمعية الإسلامية القسنطينية" والتي أسسها" موسى الحاج" بمساعدة "مختار سعيد" هدفها مساعدة المتفوقين من أبناء الأهالي الذين هم بحاجة إلى العون المادي والمعنوي وكذا "الجمعية الصادقية" التي تأسست سنة 1910 بالإضافة إلى جمعيات أخرى [5]، علاوة على ذلك أنشأ "الشبان الجزائريون" العديد من النوادي؛ كنادي "صالح باي" سنة 1907 في قسنطينة، ونادي "الشبان الجزائريين" في تلمسان و"الجمعية الأخوية" في مدينة معسكر ونادي "التقدم" في عنابة [6].

---

(1) مصطفى حداد: مقال سابق ، ص79.

(2) André Noushi : op.cit, P 55.

(3) شارل روبير أجرون: المرجع السابق ،ص115

(*) اختلف المؤرخون في تاريخ تأسيس هذه الجمعية فمنهم من ذكر تاريخ 1893 وآخرون سنة 1894. في حين أرجعها آخرون إلى سنة 1902. .

(4) أحمد صاري :« الجمعيات والنوادي الثقافية ودورها في الوعي الوطني الجزائري » مقال سابق، ص190.

(5) حمري جمعي: حركة الشبان الجزائريين 1900-1930 ، رسالة ماجيستير ، جامعة قسنطينة 1994 ، ص ص89-97.

(6) Mahfoud Kaddache : Histoire du Nationalisme ..., op. cit, T1, p75.

كما كان لهذه الحركة نشاط ثقافي من خلال إصدار جرائد كـ "المصباح" في وهران عام 1907 باللغتين الفرنسية والعربية و"الهلال" التي صدرت في الجزائر العاصمة سنة 1906 باللغتين أيضا و"كوكب إفريقيا" سنة 1907 و"المسلم" في قسنطينة سنة 1909 بالفرنسية و"الإسلام" التي ظهرت في عنابة سنة 1907، ثم انتقلت إلى الجزائر العاصمة سنة 1910 وكانت تصدر باللغة الفرنسية و قد اعتبرت الناطقة باسم "الشبان الجزائريين" كما أصدر الشبان "اللواء الجزائري" (L'étendard Algérien) في عنابة سنة 1911 و"الرشيدي" (le Rachidi) بجيجل باللغة الفرنسية وفي وهران جريدة "الحق" عام 1901 التي صدرت باللغتين وغيرها من العناوين .وقد استخدم الشبان من أجل إسماع صوتهم وتبيان آرائهم صحافة معتدلة اللهجة محررة في غالبها باللغة الفرنسية وأحيانا تضم صفحة باللغة العربية حتى يستفيدوا من الحرية الممنوحة للصحافة الناطقة بالفرنسية [1] وحتى تتفادى الحركة الاصطدام بالإدارة الاستعمارية استعملت عناوين ثانوية تدل على ارتباطهم بفرنسا مثل جريدة " المصباح" جعلت لها عنوانا ثانويا "من أجل فرنسا بواسطة العرب لأجل العرب بواسطة فرنسا" و"الراشدي" بعنوان ثانوي "جريدة الاتحاد الفرنسي العربي" [2].

أما من الناحية السياسية فقد وضع الشبان برنامجا إصلاحيا وصفت مطالبهم بعدم التطرف ولا صعوبة التحقيق بل كانت معتدلة و قد ظهر برنامجهم في جريدة "الإسلام" سنة 1911 حيث طالبت بحق المشاركة في انتخاب رؤساء البلديات وتوحيد الضرائب ومساواتها بين الجزائريين والأوروبيين والحقوق العامة للجزائريين ومنح المثقفين الأفضلية، وتوسيع حق الأهالي في الانتخابات البلدية كما طالبوا بإصلاحات إدارية [3].

2.1. موقف حركة الشبان من التجنس:

شغلت المسائل التي تخص الأهالي مجالا كبيرا من اهتمام الشبان الجزائريين خاصة التي شهدتها فترة ظهورهم كالتمثيل النيابي والتجنس، وقد كانت لها في الأخيرة مواقف متباينة،

---

(1) Ch. R. Ageron : Histoire de l'Algérie..., op.cit, T2, p318.

(2) جيلالي صاري، محفوظ قداش: المرجع السابق ، ص18.

(3) Cherif Benhabiles : L'Algérie Française vue par un indigène, Alger ,1914, p p117-122.

اختلفت باختلاف شخصياتها، وقد بدأ هذا الاختلاف مع تباين موقف الحركة من التجنيد الإجباري حيث ربط مناضلوها بين المسألتين كما كانت مسألة التجنس من أهم أسباب انقسام الحركة على نفسها وهذا ما سنحاول التعرف عليه .

أ.حركة الشبان والتجنيد الإجباري:

منذ أن بدأت إرهاصات الحرب العالمية تظهر في الأفق بدأت فرنسا استعداداتها، فحاولت جس نبض الرأي العام الجزائري حول مسألة تجنيدهم إلى جانبها فأرسلت لذلك لجنة تحقيق[1] ويبدو أن هذه اللجنة لم تجن من تحقيقها إلا غضب الجزائريين ورفضهم المطلق له، بل قاموا بمظاهرات سنة 1902 بالإضافة إلى الهجرات الجماعية، كما لقي معارضة المحافظين، منهم عمر بن قدور الجزائري الذي عبر عن ذلك سنة 1911 بقوله:« إذا أدوا – الجزائريون – الخدمة العسكرية للدولة الفرنسية لا يكونون مسلمين بجميع معاني الكلمة ولو نالوا من الحرية ما يخول لنبغائهم التربع على كرسي رئاسة الجمهورية »ثم أضاف قائلا: « إن الحرية والحقوق السياسية إذا منحت للمسلمين مقابل تجندهم تكون ضربة قاضية على القومية الدينية والجنسية» [2] .

ورأى "الشبان الجزائريون" أن التجنيد الإجباري فرصة لا تعوض من أجل نيل حقوقهم السياسية، فجعلوا ضريبة الدم هي الضريبة التي يحصلون بها على المواطنة الفرنسية، ومن أجل إقناع العامة بهذه الفكرة بذلوا كل ما في وسعهم،فحرروا الكثير من المقالات عبر صحفهم التي تبسط للأهالي الفكرة وتقنعهم بها كجريدة "الإسلام" و"الراشدي" والتي خصصت الكثير من أعدادها لمناقشة المسألة خاصة ما بين 1911و1912 وقد جاء في إحدى مقالاتها:« إن المدة التي يقضيها الشباب الجزائري في الثكنة العسكرية هي بمثابة إقامة بين أقرانه الفرنسيين تجعله يحتك ويتعرف على أسباب التطور والتغير» [3]. كما عقد "الشبان" إلى جانب الأوربيين الليبراليين سنة 1908 تجمعا باسم "المساواة في الحقوق والواجبات" بمدينة عين

---

[1] Ch. R. Ageron : Les Algériens musulmans ..., op.cit, T2, p1062.

[2] صالح خرفي: « عمر بن قدور : الخدمة العسكرية الفرنسية والرفض الأخير»، الثقافة ، ع 3، 1971، ص129.

[3] Le Rachidi : «Les indigènes Algériens devant le service militaire». Décembre 1911.

البيضاء، وفي مدينة عنابة حضر الشبان الجزائريون إلى جانب 300 شاب معني بالخدمة تجمعا آخر أين تناول" الصادق دندن" الكلمة وقال:« إن الأهالي على استعداد للدفاع عن فرنسا في هذه المحنة حتى تفي حقها من ضريبة الدم وعليها أن تعطينا حقوقنا السياسية وأن تعطي للمجند حق المواطنة» [1].

كما استخدمت الحركة أسلوبا جديدا في سياستها استنبطته من ثقافة أفرادها الفرنسية [2] وهو إرسال وفود عنها إلى الوطن الأم، ومن ذلك المندوبية التي أرسلت سنة 1908 برئاسة المحامي" أحمد بوضربة" أين استقبلهم "جورج كليمنصو" (G. Clemenceau) الذي أجابهم بعد أن حيا فيهم إخلاصهم بأن مطالبهم سينظر فيها [3].

وبالرغم ما في هذا القانون من إجحاف وتمييز في حق الجزائريين إلا أن أعضاء الحركة أرادوا استغلاله لنيل حقوق المواطنة مع بعض التعديلات، لذلك فقد عبروا عن تضامنهم مع فرنسا، كالذي جاء على لسان "بلقاسم بن حمامي" [*]:« نود أن نعلن صراحة أن كل المسلمين الجزائريين، على استعداد للقيام بواجبهم الوطني تجاه الوطن الأم» [4]، كما طرح فكرة سفر وفد يمثل الجزائريين إلى باريس لنقل مطالبهم للجهات المعنية في مقال عنونه بـــ:« من أجل

---

[1] النوي معماش: المتجنسون الجزائريون بالجنسية الفرنسية، مرجع سابق ، ص159.

[2] يوسف مناصرية: مرجع سابق، ص11.

[3] Jean Melia : L'Algérie et la guerre (1914-1918) Librairie Plon ,Paris ,1918 .pp147-148

[*] بلقاسم بن حمامي (Belkacem Bentami) ومن المصادر من تسميه بن تامي (20 سبتمبر1873 – 2 جوان 1937) ولد بستغانم، درس الطب وحصل علىدرجة الدكتوراه سنة 1905 تقلد مناصب عديدة مناسبة لدراسته فعمل كطبيب في مستشفيات الجزائر ورئيس قسم العيون بكلية الجزائر، ومحاضر لتلاميذه أعوان الأطباء وأستاذ الصحة بالمدرسة الثعالبية وطبيب لتلامذتها لمدة 13 سنة وطبيب مراقب للأيتام مدة 13 سنة أما من الناحية السياسية فقد كان من المتجنسين حيث تجنس سنة 1906 بموجب قانون 1865 و من المقتنعين بفكرة الاندماج الكلي بفرنسا وقد تقلد منصب نائب عام بالبليدة سنة 1921، وجدد انتخابه سنة 1925 إلى غاية 1931 وعضو بلدي بالعاصمة منذ 1921 وأثناء الحرب العالمية الأولى شارك بصفته ضابطا وبعد ذلك طبيب قبطان نال العديد من الأوسمة "كحوقة الشرف" سنة 1917 و"وردة الإحترام"1929 وغيرها نالها أثناء الحرب وبعدها كما كانت له مساهمة كبيرة في خلق الكثير من الجمعيات. انظر: أبو القاسم سعدالله: تاريخ الجزائر الثقافي ، مرجع سابق، ج7 ،ص ص 273-274. والنجاح «رزء الجزائر بوفاة الحكيم بن حمامي» ع 2001 ، 6جوان 1937 و

Jeanne et André Brochier : op.cit, p 55 .

[4] Jean Melia : L'Algérie et la guerre ... ,op.cit, p147.

فرنسا عن طريق الأهالي » [1] وهو الوفد الذي كان بهذه الأهمية منذ 1833.

وقد سافر الوفد المكون من تسع شخصيات[*] في شهر جوان إلى باريس وقابلوا الكثير من الشخصيات الفرنسية، من بينها رئيس المجلس الفرنسي" بوانكاري" (R. Poincaré) وقد قدموا مذكرة تضمنت مطالب وإصلاحات تتمثل في : [2].

أ- تخفيض مدة الخدمة العسكرية إلى سنتين.

ب- الدعوة إلى تغيير سن التجنيد من ثمانية عشر إلى واحد وعشرين لأن المجند في سن ثمانية عشر لم يكتمل نموه الجسدي .

ج- إلغاء المنحة المقدمة تعويضا عن التجنيد لأن العائلات ستكون سعيدة برؤية أبنائها يعملون في الجيش الفرنسي بدون مقابل مادي.

ومن جهة أخرى فقد طالبوا بـــ:

1- إصلاح النظام القمعي.

2- تمثيل جاد وكاف بالمجالس في الجزائرو باريس.

3- توزيع الضرائب توزيعا عادلا.

4- رصد اعتمادات الميزانية وتوزيعها بكيفية عادلة بين مختلف عناصر السكان الجزائريين.

وضمن حديثهم عن تمثيل الأهالي عبر مختلف المجالس في الجزائر وباريس طالبوا في نهايته بإعطاء الحق لكل من أدى الخدمة العسكرية سواء عن طريق الاستدعاء أو عن طريق التطوع في الحصول على المواطنة الفرنسية بمجرد تقديم طلب عادي وبدون الخضوع للإجراءات المعمول بها.

---

[1] Le Rachidi : «Pour la France par les indigènes». Mars 1912.

[*] يتكون الوفد من"د. بن التهامي" (مستشار ببلدية الجزائر)،" مختار حاج سعيد" (محامي بقسنطينة)، "د. موسى" (مستشار ببلدية قسنطينة)، "بوشريط علاوة"(مستشار ببلدية قسنطينة)، "حاج عمار"(مستشار ببلدية جيجل)، "جودي" (مستشار ببلدية بسكرة)، "بن عثمان" (مستشار ببلدية بيجو –سرايدي حاليا–)، "بن ددوش" (مستشار ببلدية تلمسان)،"قارة علي" (من أعيان عنابة).

[2] Notes sur les mesures demandées par les Musulmans Français de l'Algérie en compensation de la conscription militaire, Paris, 1912.

وعلى كل، فإن فرنسا استمرت في تطبيق قانون التجنيد الإجباري ضاربة عرض الحائط رفض الأهالي له والطلبات التي تقدمت بها حركة الشبان، غير أن نتائج هذا التجنيد كانت ضئيلة لذلك لجأت فرنسا إلى إصدار قانون 19 سبتمبر 1912 لتهدئة الجزائريين.

وعلى الرغم من رفض الطلبات التي تقدمت بها حركة الشبان إلا أن بعضهم أبدوا ولاءهم لفرنسا عند اندلاع الحرب العالمية الأولى، وأعلنوا مساندتهم لفرنسا ضد ألمانيا وتركيا، كتصريح الدكتور "مرسلي" (*)الذي خاطب فيه تركيا بتاريخ 10 نوفمبر 1914 قائلا:« لا تعتمدوا علينا و لا علاقة بيننا» كما دعا الجزائريين لمحاربة الأتراك[1]،و قد عبر المحامي " حاج مختار السعيد " بشطودان (Châteaudin) عن ذلك عندما خاطب "سيرفي" (A. Servier) حيث قال:« نحن بكل تواضع شبان فرنسيون مسلمون ولا نريد أن نكون شيئا آخر وفي هذه الظروف فمن الأهمية بمكان أن نعلن من هم خصوم الوطن الأم وأنهم ألد أعدائنا مهما كانت جنسياتهم ومهما كانت ديانتهم»[2].

كما أقدم الشبان على جمع التبرعات لاستخدامها لأغراض حربية، فتشكلت لجان من أجل ذلك، وقد استطاعت جمع مبلغ قدره 29896 فرنكا عن طريق القائمة المفتوحة للاكتتاب بواسطة اللجنة المركزية العليا للطيران التي من المفروض أن تعمل على إنشاء مطارين لمساعدة الطائرات الحربية، ويعطى لها تسمية المسلم الفرنسي(Musulman français).

كما طلب "بن التهامي" و"ساروي" (Sarroy) من أعضاء الجمعيتين " الراشدية" والتوفيقية" مساندة إخوانهم الفرنسيين من خلال نداء جاء فيه:« الظروف الحالية تحتم على الأهالي أبناء فرنسا تضحيات من أجل هذه الظروف أنتم الذين تجمعكم الأخوة بالفرنسيين،

(*) الطيب مرسلي: من مواليد وهران، أبوه كان ضابطا في فرسان الصبائحية في الجيش الفرنسي، درس الطب وقيل أنه أول معلم تخرج من هذه الكلية، انتقل إلى قسنطينة واستقر بها وشارك أعيانها في نشاطاتهم وعرائضهم، فقد وقع على عريضة سنة 1891 التي قدمت للجنة "جول فيري" ، تزوج من فرنسية وحصل على الجنسية الفرنسية بموجب قانون 1865، كلف بمهمة طبية في جدة من طرف السلطات الاستعمارية سنة 1885 عند انتشار وباء الكوليرا فنال عن تلك المهمة ميدالية فضية، ألف كتابا عنوانه:"المسألة الأهلية" وطرح فيه ما يهم الجزائريين وقتئذ كالتمثيل البرلماني وحقوق الضرائب والقوانين الاستثنائية وكان من الذين أنشأوا نادي "صالح باي" درس علم الصحة لتلاميذ مدرسة الكتانية كما شغل منصب مستشار بلدي لمدينة قسنطينة مرات متعددة. انظر:
أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي ، المرجع السابق ،ج6 ،ص 231-232 ، ج7، ص 271- 272.

(1) Ch. R. Ageron : Les Algériens musulmans ..., op.cit, T2, p1175.

(2) Jean Melia : L'Algérie et la guerre , op.cit, p 148.

أنتم الذين استفدتم من الامتيازات المقدمة من الوطن الأم واجبكم قد حدد: الكل من أجل فرنسا»[1].

ويبدو أن موقف حركة الشبان يثير شيئا من المفارقة لأنهم أول من دخل حلبة الصراع السياسي مع الإدارة الفرنسية لكن هذه المرة بالرغم من صعوبة الظروف السياسية والعسكرية بالنسبة لفرنسا. وقد وقفوا موقف الولاء والطاعة تجاهها [2] مما يدل على حنكتهم السياسية لأنهم يرغبون في الحصول على المواطنة مقابل هذا الولاء بعد أن تنتهي الحرب.

ب. انقسام حركة الشبان:

ظل الشبان الجزائريون ملتفين حول مطالب واحدة منذ ظهورهم رغم أن حركتهم لم تكن حزبا سياسيا ولا جمعية ثقافية وإنما كانت مجرد تيار سياسي عام جمع بين شخصيات لها أهداف ومبادئ واحدة تقوم على فكرة المساواة، كما كانت السمة الغالبة عليهم ميولهم للاندماج حتى أن البعض فضل التحرر من الدين الذي اعتبره حاجزا أمام تحرره واندماجه ومثلما جاء على لسان أحد المنتخبين البلديين في أفريل 1911 :« نرغب أن تتأصل اللائكية أكثر في الجزائر، فمن الضروري أن يتحرر الجزائريون من السلطة الدينية لنيل حريتهم وتطـــورهم» [3]. بل إن بعضهم اعتنق المسيحية وانتقد الإسلام "كبلقاسم إبازيزن" والذي طالب ببعث المسيحية التي تقوم على أنقاض الجزائر المسلمة [4] لكن المطالبين بهذا التحرر من الدين واعتناق المسيحية كانوا يشكلون فئة ضئيلة .

وبعد الحرب العالمية تبلورت أفكار جديدة وظهر الشبان الجزائريون معها بصفة مغايرة فقد انقسمت الحركة على نفسها خاصة بعدما أثار عامل العمالة مسألة مدى قبول الجنسية، التي أتى بها قانون 1919 حيث قال:« هل يجب قبول الجنسية التي جاء بها قانون 1919؟ ....ليفسح المجال أمام الجزائريين لاكتسابها، الأمر الذي يساعد ويدعم بعض أعضاء الحركة من أمثال" بن التهامي" و"بوضربة" و"صوالح" ، وكلهم يحملون الجنسية الفرنسية مما سيجعلهم

---

[1] Jean Melia : L'Algérie et la guerre... ,op.cit, pp 148-149.

[2] Le Rachidi :« Le loyalisme d' indigène», Mais 1912.

[3] Charles André Julien : Etudes Maghrébines, P. U. F, Paris, 1964, p225.

[4] Ch. R. Ageron : Histoire de l'Algérie ... , op.cit, T2, p314.

يتساوون مع الأوربيين في التمثيل النيابي في يوم من الأيام ، أو هل يجب العمل بما يناقض ذلك التفكير لكل حاملي الجنسية الفرنسية؟ »[1]، فكانت بذلك مسألة المواطنة الفرنسية هي السبب الرئيسي في انقسام الحركة بين مؤيد للحصول على المواطنة بشرط المحافظة على الأحوال الشخصية من جهة، وراغب في الحصول على الجنسية دون شرط أو قيد بشكل جماعي دون أي اعتبار للدين [2]. وقد اتسعت الهوة بين التيارين في انتخابات نوفمبر 1919 والتي كانت على قدر كبير من الأهمية حيث ارتفع فيها عدد الممثلين الأهالي عن الربع بموجب قرار 1914 كما أنه لأول مرة منذ 1884 أصبح بإمكان الممثلين الأهالي غير المتجنسين المشاركة في الانتخابات البلدية كالمتجنسين [3].

وقد قدمت خلال هذه الانتخابات ثلاث قوائم، بلغ الصراع بين قائمتين أشدهما وقد ضمت القائمة الأولى [*] مترشحين متجنسين بالجنسية الفرنسية أو مؤيدين لها وقد أشارت جريدة "الإقدام" [**] لذلك ساخرة بقولها:« إنه لم يبق في الجزائر متجنس واحد يمكن أن يشرف أقرانه بتمثيله في المجالس لأن قائمة السيد بن التهامي قد جمعت شملهم جميعا».وعلى رأس هذه القائمة"بن التهامي"؛ بينما ضمت القائمة الثانية [***]المعارضين للتجنس وأبرز

---

[1] بسام العسلي: الأمير خالد الهاشمي الجزائري والدفاع عن جزائر الإسلام، ط2، دار النفائس، بيروت، 1984، ص ص 115-116.

[2] يوسف مناصرية: المرجع السابق ، ص13.

[3] Joseph Peyrat : «L'élection d'Algérie», In Revue indigène ,N°130-132, Octobre 1919, p189.

[*] تضم: بلقاسم بن التهامي، عمر بوضربة، مصطفى ولد عيسى، بوليفة سي عمار أوسعيد، براهيم موهوب، الصادق دندن، جعفر ساطور، قلاتي محمد، حفيظ حسان، محمد صوالح، عبد النور تمازلي. أنظر: Joseph Peyrat : Art. cit, p189

[**] "الإقدام": جريدة أسبوعية للدفاع عن مصالح المسلمين، صدرت باللغة الفرنسية وأول عدد منها في تاريخ 7 مارس 1919. كما صدرت باللغة العربية ابتداء من 15 سبتمبر 1920 واستمرت في الظهور باللغتين حتى اختفائها في 6 أفريل 1923، مديرها "الصادق دندن"، و"حمود الحاج عمار"، ورئيس تحرير القسم العربي بها "الأمير خالد"، عرفت برفضها التجنس التام وطالبت بالجنسية الفرنسية في إطار المحافظة على الأحوال الشخصية الإسلامية. انظر: زهير إحدادن: ببلوغرافيا الصحافة الجزائرية ، مرجع سابق ،ص33.

[***] تضم: الحاج موسى، الأمير خالد، الحاج عمار حمود، بشير سيدي بومدين، بن العربي بن رضوان، براهيم سيدي مبارك العلوي، لياس سمام، حميد بن مرابط، محمد بن يحي. انظر: Joseph Peyrat : Art.cit, p191

شخصياتها هي شخصية الأمير خالد[*]، أما القائمة الثالثة فقد شملت مترشحين جزائريين غير معروفين وعلى فرنسيين اشتهروا بدفاعهم عن حقوق المسلمين، منهم المحامي "لادميرال" والصحافية "باروخان" مديرة جريدة "الأخبار" [1].

بدأت الحملة الانتخابية في أجواء حماسية، كل تيار يريد أن يستقطب أكبر قدر ممكن من الأصوات، فعرض كلاهما برنامجه، وقد كانا متشابهين إلا في نقطة واحدة وهي دمج الجزائر بفرنسا ومنح الجنسية للجزائريين دون اعتبار لدينهم، وعلى العموم تعلقت مطالبهم بمسائل اجتماعية كالتعليم والصحة والميزانية بالإضافة إلى إلغاء القوانين الاستثنائية ومسألة التمثيل عبر مختلف المجالس [2]، وقد أراد كل تيار أن يقنع العامة بإيديولوجيته، فدعت القائمة التي تضم غير المتجنسين الجماهير للتصويت على مرشحيها لكي لا يتولى أمورهم المرتدون، وخاطبوهم بقولهم:« إن كنتم تريدون جنة الإسلام فعليكم بانتخابنا نحن المسلمين لأننا مؤمنون» [3]، ونفس الشيء بالنسبة لتيار المتجنسين الذين حاولوا إقناع الجماهير أن الجنسية أقصر طريق للحصول على حقوقهم السياسية ووسيلة ذكية للهروب من وضعيتهم كأهالي، كما أن قانون 4 فيفري بالنسبة لهم هو السبيل لزيادة عددهم – المتجنسين والمنتخبين- لذلك رأوا أن الحاجز الوحيد الذي يقف أمامهم و عليهم تجاوزه هو الدين وطالبوا فرنسا بتطبيق ذلك بحزم وجدية حتى وإن اقتضى الأمر استخدام الجبر[4]، وعلى ما يبدو فإن التفكير بهذه الطريقة أبعد الجماهير

---

[*] هو خالد بن الهاشمي ابن حاج عبد القادر(20 فيفري 1875-1936) ولد بدمشق وأمضى بها سبعة عشرة سنة ثم عاد إلى الجزائر والتحق بثانوية لويس لقران (Louis Le Grand) ثم بالمدرسة العسكرية سان سير في 1893 بإلحاح من والده ابن بلغ رتبة نقيب وهي اعلى رتبة يصلها أهلي غير متجنس لرفض الأمير الحصول على الجنسية وظل كذلك حتى تقاعده 1919 وعندما قدم استقالته سنة 1913 تقرب للشبان الجزائريين وأراد الانتقال للعمل السياسي فقدم الدعم "لزروق الحلاوي" ضد مرشح الإدارة الفرنسية بن صيام أثناء انتخابات اللجان المالية، لكن استقالته أعتبرت كإجازة فاستدعي في 1914 للمشاركة في الحرب العالمية الأولى لكنه سرح بعد سنة لإصابته بمرض صدري ليتفرغ منذ 1919 للحياة السياسية وكان له نشاط حافل ما بين 1919- 1923 لأجله اضطهد واتهم بأنه وطني مسلم وأحيانا شيوعي فأبعد إلى مصر ثم إلى فرنسا1923 ومنها إلى دمشق 1926 أين توفي .انظر: Mahfoud Kaddache : Histoire du Nationalisme ...,op.cit T1, p97.

[1] Mahfoud Kaddache : L'Emir Khaled (documents et témoignages pour servir à l'étude du nationalisme, OPU, Alger p28.

[2] Joseph Peyrat Art.cit,p189-190.

[3] Mahfoud Kaddache : L'Emir Khaled, op.cit, p28.

[4] حمري جمعي: حركة الشبان الجزائريين، المرجع السابق ، ص209.

عنهم فلم ينالوا في هذه الانتخابات إلا عددا قليلا من الأصوات تراوحت بين (107 و392) صوتا على الأكثر في حين انتصر مترشحو القائمة الثانية بأصوات تراوحت بين (824 و940) صوتا بينما القائمة الثالثة حصلت على ما بين (2 و107) صوت [1].

وقد أحدثت هذه النتائج هزة عنيفة في الوسط السياسي وأثارت معها غضب الإدارة الفرنسية وبن التهامي الذي اعتبر نفسه زعيما للحركة منذ 1912 واتهم "الأمير خالد" بالتآمر ضد السلطة الفرنسية وأنه استخدم تأثيراته القومية، مما دفع "بن التهامي" للتقدم بشكوى في مجلس العمالة وقاد حملة صحفية ضـــده، ومن ذلك مـــا كتبه في صحيفة "المستقبل الجزائـــري"[*] :« من المعروف أنه استنفر الجمهور علنا طالبا تدخله الفوضوي ومثيرا للتعصب الإسلامي ضد سياسة الاندماج وضد الحصول على الجنسية الفرنسية متهما حامليها بالكفار أصحاب القبعات الفرنسية(بيريه) » [2].

كما وصف عامل العمالة" لافابير " (Le Febure) "الأمير خالد" بأنه «محرض أعماه الكبرياء والطموح الذي لا مبرر لهما »[3]، ونتيجة لذلك ألغى مجلس العمالة نتائج هذه الانتخابات بحجة عدم أهلية "الأمير خالد" الانتخابية، لأنه أيقظ التعصب الإسلامي بدعايته المعارضة لفرنسا،وبادر بدورهم المستشارون المسلمون إلى الاستقالة قبل انتظار إجراءات طلب الاستئناف وهي سابقة لم يعرفها الجزائريون المسلمون من قبل [4].

لم تدخل الإدارة الاستعمارية هذه الانتخابات بشكل مباشر بل اكتفت بالمراقبة وإن كانت نتائجها في صالح غير المتجنسين من الأهالي لم تنل رضاها، إلا أنها لم تخف كذلك تخوفها من فرضية فوز قائمة المتجنسين ومن ذلك ماجاء على لسان أحدهم:«إذا افترضنا نجاح المتجنسين على قائمة غير المتجنسين، فإنه لا يفوتنا القول بأنه بعد مدة قصيرة سيكونون حزبا

---

(1) André Noushi : op.cit, P 55.

(*) "المستقبل الجزائري" أسبوعية للدفاع عن مصالح الأهالي باللغة العربية والفرنسية صدر أول عدد منها بتاريخ 29 أفريل 1920 بالجزائر وآخر عدد بتاريخ 17 فبراير 1921 أسسها وحررها "بن التهامي" و"صوالح "و"بوضربة" وكانت تحظى بالتأييد الاستعماري لمضمونها المعارض لسياسة "الأمير خالد" وجريدة "الإقدام ". انظر: زهير إحدادن: المرجع السابق ، ص ص 34-35.

(2) Ch. R. Ageron : Histoire de l'Algérie ..., op.cit, T2, p282.

(3) Mahfoud Kaddache : L'Emir Khaled..., op. cit. p28.

(4) Ibid, p29.

ليس فيه روح فرنسية أو معاديا لفرنسا لأن كل السكان المسلمين الفرنسيين سيبقون مخلصين لدينهم، كما نعلم جيدا أن عدد المتجنسين يعد استثناء مقارنة بالمسلمين» [1].

وقد تجدد الصراع الانتخابي من جديد فقدم "الأمير خالد" في 9 جانفي 1921 قائمة مشتركة ضمت فرنسيا وهو "فكتور باروكان" (Victor Barrucand)، وكان برنامجه السياسي والاجتماعي مماثلا لبرنامج انتخابات 1919 واتخذت شعار "فرنسا والإسلام" [2] وقد أنتخب أعضاء القائمة بالأغلبية وخسر "بن التهامي" للمرة الثانية هذه الانتخابات(*). وفي أول اجتماع لهذا المجلس ذكر "الأمير خالد" بالبرنامج وأكد على ضرورة العمل من أجل تنشيط الحياة في المدينة وتحقيق رغبات السكان ثم ختم خطابه بـــ« تحيا فرنسا و تحيا الجزائر والجزائريين» [3].

ومع استمرار الضغط قدم "الأمير خالد" استقالته في 2 ماي 1921 بشكل مفاجئ فاستقال من مناصبه التي تم انتخابه فيها وهي: "مستشار عام ومنتخب مالي" فتدخل النواب المسلمون والتمسوا من الأمير أن يرشح نفسه مرة أخرى في الانتخابات البلدية، فاستجاب لهم و نجحت قائمته خلال انتخابات 22 جويلية 1921 بـــ(2000)صوت حيث انتصر على منافسه "محي الدين زروق" مرشح الإدارة الفرنسية [4] لكن بانهزام ثلاثة مرشحين في قائمة "الأمير

---

[1] Joseph Peyrat : Art.cité, p192.

[2] Mahfoud Kaddache : L'Emir Khaled..., op. cit , p29-30.

(*) كان عدد الناخبين 1871 انتخب منهم 857 صوت في هذا الانتخاب وسجلت النتائج المبينة أدناه =

أسماء المترشحين	عدد الأصوات	أسماء المترشحين	عدد الأصوات
خالد الهاشمي	720	بن يحي محمد	649
قائد حمود	703	شكيكن	631
دكتور تمازلي	699	مبارك أحمد	610
حاج عمار	674	ساطور أحمد	607
سيدي بومدين	667	لياس بن سعام	607
فيكتور باروكان	665	كاكاشي(KAKACHI)	607

بن التهامي: 258 صوت. انظر: Mahfoud Kaddache : La vie politique à Alger de 1919 à 1939 SNED ,Alger ,1970,p59.

[3] Ibid.

[4] بسام العسلي: المرجع السابق،ص ص 137- 139.

خالد" في انتخابات 1922 وانسحب من الانتخابات سنة 1923 وبذلك يكون قد وضع حد للتنافس الانتخابي [1]. انقسمت على إثره حركة الشبان على نفسها وكون أفرادها أحزاب سياسية أخرى؛فشكل"الأمير خالد"حزب "الإخاء الجزائري" (La Fraternité Algérienne) من أجل الدفاع عن الأهالي والمطالبة بإصلاحات ثقافية واقتصادية وسياسية بالإضافة إلى مطالب اجتماعية [2]، ولكن منذ ابتعاد" الأمير خالد" عن الحياة السياسية ونفيه استغل "بن التهامي" الوضع وترأس حركة الشبان ثم أسس بمعية أنصار" الأمير خالد" حزبا جديدا في 11 سبتمبر 1927 وهو ماعرف "بفدرالية المنتخبين المسلمين الجزائريين" [3] بينما أغلب أنصار" الأمير خالد" توجهوا نحو النضال الثوري فشكلوا القاعدة التي تأسس عليها حزب "نجم شمال إفريقيا"فيما بعد.

ج. موقف الأمير خالد:

لقد رأينا أنه من الأهمية بمكان أن نميز الأمير خالد دون بقية أفراد حركة الشبان لدوره في مسيرة الحركة الوطنية، كما كان من القلة الذين أتقنوا اللغة الفرنسية وتخرجوا من مدارسها الحربية وشاركوا في حروبها وفاء بالتزاماتهم، رغم ذلك لم يتخل الأمير عن أحواله الشخصية وإن عاد عليه ذلك سلبا فلم ينل من الرتب العسكرية ما يستحق، فكانت أعلى رتبة بلغها هي "نقيب"، بالإضافة إلى أن نضاله السياسي كان قصيرا سواء داخل الجزائر أو من منفاه إلا أن آثارها كانت كبيرة.

وقد عرف المؤرخون النشاط السياسي للأمير خالد بعدة تسميات حيث أصبح يمثل تيارا منفصلا عن التيار الاندماجي خلال تلك الفترة، فسماه "فيكتور باركان" (Victor Barrucand) بالتيار المشارك لأنه يرغب في المشاركة السياسية التي تسير شؤون البلاد، بينما أطلق عليه الأستاذ "محفوظ قداش" في كل كتباته التاريخية اسم "التيار الخالدي" (le Khalidisme) أما "شارل روبير أجرون" (Ch. R. Ageron) فسماه "حزب الأمير خالد" في حين سماه " أبو القاسم سعد الله" "التيار الإصلاحي" واعتبر نشاطه امتدادا لنشاط "ابن الموهوب" و"بن سماية" الإصلاحي قبل الحرب العالمية الأولى [4].لكن هذه

---

[1] Ch. R. Ageron : Politique coloniale au Maghreb,.., op.cit,pp274-277.

[2] Mahfoud Kaddache : La vie politique ..., op.cit ,p 57.

[3] أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية ...، مرجع سابق، ج2، ص351.

[4] المرجع نفسه، ج2 ،ص257.

التسميات لا تهم بالقدر الذي يهمنا موقف "الأمير خالد" من التجنس ونشاطه من أجل الدفاع وإقناع الآخرين بوجهة نظره.

في الحقيقة كان "للأمير خالد" منذ البداية موقف ثابت تجاه مسألة التجنس والتي ربطها بشرط المحافظة على الأحوال الشخصية، فقد أظهر منذ صغره تمسكا بأصله حيث قال:« إنني عربي وسأبقى عربيا وسوف لن أتخلى أبدا عن معتقداتي ولا عن مطامحي» [1]، كما أشاد في أكثر من محاضرة بمجد العروبة وأرض الأجداد، ومن ذلك ما قاله سنة 1913:« نحن أبناء جنس ذي ماض عظيم ولسنا من جنس وضيع حقير...» [2]، كما أنه لم يذهب إلى "سان سير" -المدرسة العسكرية- إلا بعد إلحاح من والده لكنه رفض ارتداء البدلة العسكرية أثناء العطل، بل أنه رفض التجنس بالجنسية الفرنسية وبقي ضابطا بصفته أهليا [3]، كما دخل الانتخابات البلدية(1919-1923) بصفته أهليا مسلما غير متجنس بالجنسية الفرنسية.

ومنذ أن دخل الحياة السياسية سنة 1919 وفرض نفسه كلسان حال الشبان الجزائريين ورفض نظرة التيار الاندماجي الذي رأى أن قانون 4 فيفري 1919 فرصة لرفع عدد المنتخبين الأهالي وكذا التخلص من وضعيتهم كرعايا، وبالتالي فإن هذا القانون يسمح بزيادة عدد المتجنسين الأمر الذي وصفه "الأمير خالد" بأنه ألعوبة، لأن المسلمين ليس لهم قانون غير أحوالهم الشخصية التي تعبر عن ارتباطهم الشديد بالإسلام وبشخصيتهم الجزائرية [4]، وقد أعلن معارضته للمؤيدين للتجنس بالجنسية الفرنسية بقوله:« إن الوطني الصادق لن يقبل صفة المواطن الفرنسي في قالب غير قالبه وفي قانون غير قانون أحواله الشخصية [5]، وكان يكن حقدا كبيرا للمتجنسين خاصة "صوالح " الذي انتقده بألفاظ تحمل الكثير من التحقير حيث قال:« إنه يعتقد أن تجنسه وكفره وقطع الصلة بينه وبين ملته وأكل لحم الخنزير ووضع القبعة

---

(1) جيلالي صاري، محفوظ قداش:المرجع السابق ، ص52.

(2) Jean Melia : Dans la patrie Française, la partie Algérienne, La maison des livres, Alger, p 93.

(3) جيلالي صاري، محفوظ قداش: المرجع السابق ، ص52

(4) Mahfoud Kaddache : «L'Emir Khaled un mailion de la résistance Algérienne», In Les Africains , T4, France, 1977, p265.

(5) Mahfoud Kaddache : L'Emir Khaled (documents et témoignages), op.cit, p32.

والبرنيطة كل ذلك يحوله لفرنسي أبي نبيل، فمثله مثل الوطواط، لا هو عصفور ولا هو فأر. وإنما يتجسم في خلقه الرياء والنفاق ولن يجد إلا لغة الخزي أينما ولى وجهه » [1]

كما رفض "الأمير خالد" التجنس الجماعي مثل تجنس اليهود عن طريق مرسوم كريميو" والذي نادى به الاندماجيون وأيدهم"جان ميليا" (Jean Melia) حيث اعتبره وسيلة لإدخال الحضارة وتطوير الأهالي المسلمين، وقد برر "الأمير خالد" هذا الرفض في نقطتين:

- أن مشروع الدمج هو مشروع خيالي « إن قانونا مثل قانون كريميو الذي جنس بمقتضاه جميع اليهود الجزائريين بالجنسية الفرنسية سوف لن يرضي الأهالي المسلمين لأن المسلمين متمسكون بلغتهم وعوائدهم وبشريعتهم لا يبغون عنها بديلا، ولن يتنازلو عن شيء منها أبدا» [2].

- أن فرنسا نفسها لا توافق على مثل هذا التجنس خوفا من قيام خمسة ملايين مسلم جزائري بإغراق الفرنسيين « إن فرنسا لن تمنح الجنسية بشكل جماعي لكل الجزائريين خشية أن يطغى الخمسة ملايين أهلي جزائري على العنصر الأوربي»[3].

وقد عرض "الأمير خالد" بديلا عن سياسة التجنس الجماعي التي عارضها بسياسة الاتحاد. فكان يردد « لندع الحديث عن الاندماج ولنأخذ بسياسة الاتحاد»، لذلك تبنى شعار "فرنسا والإسلام" والذي يتحقق عن طريق التقارب بين الفرنسيين والعرب، وقال« إن الحلف العضوي الذي يجمع قوى الفرنسيين بقوى المواطنين الجزائريين من شأنه تحقيق التقارب في المستقبل بين العرقين، ومن الحكمة بمكان منح هؤلاء الذين قبلوا أداء كل واجباتهم بما في ذلك دفع الضرائب وضريبة الدم، خاصة أن ينالوا بالمقابل حقوقهم»، ثم واصل قائلا: «افتحوا أمامنا أبواب العلم واعملوا على مساعدتنا قدر ما تستطيعون في أيام السلم، وشاركونا في رفاهكم وعدالتكم، وعندئذ سنقف إلى جانبكم في ساعات الخطر» [4].

وعلى خلاف النظرة الاستيطانية لفرنسيي الجزائر -الاستقلال الذاتي- كان "الأمير خالد"

---

[1] Mahfoud Kaddache : L'Emir Khaled (documents et témoignages), op.cit ,p45.

[2] Ibid. pp34-35.

[3] بسام العسلي: المرجع السابق ،ص 128..

[4] المرجع نفسه ص 105.

يطالب بالوصاية الفرنسية «إننا نريد أن نبقى دائما تحت الرعاية الفرنسية والوطن الأم، لأنها السلطة الوحيدة التي تستطيع أن تسير(البلاد) دون جميع العناصر من السكان بشكل عادل...إننا نرغب في أن نكون فرنسيين، ونرغب أيضا أن تعتبر العمالات الجزائرية الثلاث كعمالات فرنسية، وأن تطبق عليها نفس القوانين المطبقة على الفرنسيين» [1].

و لم يتأخر" الأمير خالد" عن المطالبة بحقوق الأهالي كلما أتيحت له الفرصة لذلك، فتقدم مع كل من" الحاج موسى" و"قايد حمود" أثناء اجتماع "اللجـــان الماليـــة الفرع العـــربي" (Délégations financières- Section Arabe) باقتراح تمثيل الجزائريين غير المتجنسين مادام التجنس مشروطا بالتخلي عن الأحوال الشخصية، وذلك بمنحهم حق التمثيل في غرفتي النواب ومجلس الشيوخ، لكن اقتراحهم لم يلق استحسانا عند الفرنسيين الذين يرون استحالة منح الأهالي غير المتجنسين حقوقا سياسية ما لم يتجنسوا واعتبروا ذلك مناقضا لأحكام التشريعات الفرنسية. ورغم التبريرات التي قدمها" الأمير خالد" على أن التشريعات الفرنسية سبق لها وأن طبقت الفكرة في السينغال أين يتمتع سكان بلدياتها المختلطة الأربعة بحقوقهم السياسية مع محافظتهم على أحوالهم الشخصية ونفس الشيء بالنسبة للمستعمرات الفرنسية في الهند، إلا أن هذا الاقتراح لم يحصل على الأغلبية[2] ، لكن ذلك لم يثن من عزيمة الأمير خالد حيث جدد مطالبه عند لقائه برئيس الجمهورية "ميلران " [*] أثناء زيارة هذا الأخير للشمال الإفريقي ومنها الجزائر، وقد تم هذا اللقاء في 20 أفريل 1922 في مسجد "سيدي عبد الرحمان" [3] وقد اعتبر اللقاء في هذا المكان تعبيرا عن مدى اهتمام فرنسا بسكان الجزائر، دون تمييز بين أجناسهم ومعتقداتهم واعتبارهم جميعا أبناء فرنسا [4].

وقد طالب" الأمير خالد" بمنح الأهالي حق انتخاب ممثلين عنهم في البرلمان الفرنسي الذي

---

[1] Mahfoud Kaddache : L'Emir Khaled (documents et témoignages) , op.cit, p32.

[2] Délégation financière Algérienne ,délégations indigènes (section Arabe) session de mai-juin 1920 séance du 26 mai 1920, pp51-55.

[*] "ميلران إتيان ألكسندر" (Millerand Etienne Alexandre) (1859-1943) اشتراكي النزعة اشتغل كوزير للحربية (1914-1915) ثم رئيس الجمهورية(1920-1924) وقد انسحب من الحياة السياسية بسبب المعارضة التي لقيها من التيار اليساري.

[3] Octave Depont : op.cit, p177.

[4] بسام العسلي: المرجع السابق ، ص 143.

يمكنهم من التعبير عن مدى تعلقهم بالوطن الأم الذي ضحوا من أجله وأظهروا ولاءهم له أكثر من مرة، وإن إقدام فرنسا على مثل هذا التصرف يضعها على رأس الحضارة والتقدم في هذا العالم [1] غير أن رد "ميلران "كان سلبيا حيث اعتبر الأهالي متسرعين في مطالبهم مما قد يشكل خطرا عاما حيث قال لهم:«لا ريب عندي بأنه سيأتي يوم يتم فيه زيادة الحقوق السياسية للجزائريين والتي سبق وأن منحناها لهم، إنه من الحيطة أن ننتظر النتائج التي سيسفر عنها قانون 1919»[2].

وعلى أية حال فإن المؤرخين الفرنسيين والجزائريين على حد السواء اعتبروا "الأمير خالد" أبا للحركة الوطنية ومؤسس القاعدة التي نشأت عليها باقي الأحزاب السياسية .

وعلى العموم يمكننا القول بأن حركة الشبان الجزائريين لم تكن حزبا سياسيا بالمعنى المعروف، بل مجرد شخصيات جمعهم فكر واحد، وكانت لهم في مسألة التجنس مواقف متباينة لاختلاف الإيديولوجيات التي بنى عليها أصحابها مواقفهم فكان منهم المؤيدون والرافضون، كما أن المسألة كانت السبب الأول في الصدع الذي أصاب الحركة والذي أحدث بها مع مرور الزمن انقساما.

---

(1) « Réflexion sur le voyage du président de la république d'après discours officiels » in Revue indigène ,N°160-162, Avril- juin 1922, pp13-96.

(2) Ibid, pp96-97.

المبحث 2 / موقف المعلمين الأهالي:

كان لظهور المعلمين الأهالي وقعه على الساحة السياسية والاجتماعية، فأخذت بظهورهم مسألة التجنس بالجنسية الفرنسية شكلا آخر غير الذي عرفته من قبل، حيث عرفت مناقشة حادة غير معهودة خاصة بعد أن شكلت الأقلية المتجنسة منهم فدرالية تجمعهم وأصبحت لهم صحافة تعبر عن آرائهم، ورغم عدم تكوينهم لحزب سياسي إلا أنهم مثلوا التيار الذي عارض فكرة منح المواطنة مع الحفاظ على الأحوال الشخصية، وهذا ما يدعونا إلى التعريف بهؤلاء المعلمين و نظرتهم لمسألة المواطنة وعلاقة الأهالي بفرنسا؟.

2.1. ظهور المعلمين ووسائل نضالهم:

أ.ظهور المعلمين الأهالي ومبادئهم:

عمدت السلطات الاستعمارية إلى جعل التعليم وسيلة لاستيعاب العنصر الأهلي فرغم قلة المنشآت المقامة لهذا الغرض – المدارس– إلا أن هدفها كان يتمثل في إعداد وسائط بين الأهالي والإدارة الاستعمارية ومن بين هؤلاء جماعة المعلمين الأهالي ونخص بالذكر الأقلية المتجنسة منهم لنشاطها المتميز، بينما حافظت الأغلبية منهم على أحوالها الشخصية، وقد انتظم المتجنسون منهم في فدرالية سميت "فدرالية المواطنين الفرنسيين من أصل مسلم" (La ligue des citoyens d'origine musulmane) وأغلب أفرادها متخرجون من مدرسة ترشيح المعلمين ببوزريعة(Ecole normale de Bouzareah) اشتغلوا كمدرسين في المدارس الابتدائية، وقد ظهروا على الساحة خلال العشرينات و ازداد نشاطهم خلال الثلاثينات.

وقد عرفها أحد أفرادها وهو" سعيد الفاسي" بقوله:« بأنهم مثقفون من أصل أهلي، ويشكلون أفضل واسطة بين فرنسا والأهالي المسلمين لمعارفهم المختلفة وثقافتهم وشرفهم، وحريتهم وتجردهم وارتباطهم بفرنسا...»[1].

وعلى العموم فإنه من مبادئ هذه الجماعة إيمانهم بمبادئ الثورة الفرنسية (1789) والتقارب الفرنسي الأهلي والعيش تحت راية واحدة وهي الراية الفرنسية، لذلك كانوا من أكبر

---

[1] Colonna Fanny : Instituteurs Algériens (1883-1939),.., op.cit, p109.

الداعين للتفرنس والاندماج[1]، وفصل الدين عن الدولة، وكانوا يتمنون تكوين شعب فرنسي إسلامي ذي ثقافة فرنسية فلا وجود في نظرهم للوطنية والجامعة الإسلامية والشيوعية، ويؤمنون بشعار الثورة الفرنسية "الحرية،الأخوة، المساواة" الذي أصبح بالنسبة لهم شبه عقيدة، كما عرفوا بتعاطفهم مع المنظمات اليسارية خاصة الاشتراكيين[2].

ب.وسائل نضالهم:

استطاع المعلمون الأهالي تكوين منابر يعبرون بها عن آرائهم تزعمها متجنسون أرادوا من خلالها التعبير عن اهتماماتهم ووجهة نظرهم في مختلف المسائل خاصة تلك التي تخص المعلمين وإقناع غيرهم بمبادئهم وقناعتهم كالتجنس والاندماج، وأهمها "صوت الأهالي"، و"صوت المستضعفين".

– "صوت المستضعفين" (La voix des humbles):

وهناك من يسميها "صوت المساكين" وآخرون "صوت عامة الناس" تبعا لترجمة المصطلح (Les humbles)، وقد تأسست هذه المجلة في ماي 1922 واستمرت طيلة ثماني عشرة سنة حيث اختفت سنة 1939، وبدأت مشوارها شهرية ثم تحولت إلى نصف شهرية، وكانت رئاستها "لسعيد الفاسي" وهو من خريجي مدرسة ترشيح المعلمين ببوزريعة وصاحب الامتياز في المجلة" إميل بريت"، وعلى ما يبدو فإن تسمية هذه المجلة يعود للحرج الذي كانوا يشعرون به من جهة مجتمعهم لذلك نعتوا أنفسهم بالمستضعفين[3].

وهناك مصادر أكدت بأن تأسيس هذه المجلة كان في سنة 1925 على يد "فرحات عباس "غير أن "مالك بن نبي" جعل مؤسسها هو السيد "طاهرات" [4].لكن التصريح الذي قدمه "سعيد الفاسي" يؤكد أنه مؤسس هذه المجلة حيث قال:« إن إنشاء هذه المجلة كلفني الكثير من الصعوبات والاهتمام فهو مشروع صعب ودقيق، فيجب أن تكون في أحسن هيئة بحيث تخرج في شكل لا عيب فيه، وتحرر تحريرا متقنا...» [5]، وتولى أيضا "الفاسي"

---

(1) Mahfoud kaddache : Histiore du Nationalisme ..., op.cit ,T1, p 81.

(2) جيلالي صاري، محفوظ قداش: المرجع السابق ، ص20.

(3) أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي ، مرجع سابق، ج6 ،ص378.

(4) المرجع نفسة، ج5، ص 266 .

(5) la voix des humbles :N° 98, avril 1931, p 41.

إدارتها حتى سنة 1927 أين خلفه عليها" زناتي" .

ويعود سبب إنشاء هذه المجلة إلى معاناة المعلمين الأهالي سواء المتجنسون منهم أو غ المتجنسين من سوء المعاملة والتمييز بينهم وبين الأوربيين من حيث المنح التعويضية، ويرجع أصل هذا التمييز إلى اعتبار الأهالي أميين وخشيةالأوربيين من منافسة الأهالي لهم في الامتيازات. لذلك رغب هؤلاء- المعلمون الأهالي- في الانفصال عن جمعية المعلمين الأوربيين وأسسو جمعية خاصة بهم في سنة 1921 أطلقوا عليها اسم "فدرالية المعلمين من أصل أهلي" (Association des instituteurs d'origine indigène)[1] لكن بسبب تشديد المراقبة عليها قرر المعلمون إنشاء هذه المجلة " صوت المستضعفين" سنة 1922 أي بعد عام من تأسيس الجمعية.

وقد تعددت أسماء الشخصيات التي داومت على الكتابة عبر صفحاتهـــا "كالفاســـي" و"طاهرات" و"لشاني"، كما استعمل بعضهم أسماء مستعارة "كناسك جرجرة" (L'ermite de Djurdjura) و"المسلم الصالح " (Un bon musulman) وغيرها من الأسماء.و قد حددت المجلة مبادئها على النحو التالي:

- التسامح والأخوة لضرورتها في تهدئة الحقد والبغضاء بين الأجناس خاصة اليهود والعرب.
- المسائل السياسية التي تخص الأهالي وينظر فيها بشكل خاص حيث تدرس حسب المصالح القانونية للأهالي وما يناسبها من المصالح العامة للسيادة الفرنسية، دون التوقف عن ذكر مساوئ القهر والإخضاع والتعاون بين الأوربيين والأهالي والعيش جنبا إلى جنب فلا يحصل الأوربيون على منافع ولا يعيشون بأمان إلا في حال تبادل الاحترام والثقة بين الجنسين.
- التقارب والاندماج وهما عاملان أساسيان لتحقيق السلام والنجاح على كل المستويات.

وقد رفعت المجلة شعار "بعيدا عن السياسة بعيدا عن العقائد الدينية"[2]، وفعلا كان

---

(1) La Voix des humbles, N°98, avril 1931, pp37-40.

(2) Ibid, pp41- 46.

المداومون على تحرير مقالاتها نادرا ما يهتمون بالشؤون السياسية، فرغم معاصرتهم لجو سياسي حماسي عرفته الجزائر عند ظهور "الأمير خالد" على الساحة السياسية، والصراع الانتخابي، إلا أنهم لم يبدوا تأييدهم ولا معارضتهم[1]. وقد ناقشوا بالمقابل مواضيع مختلفة تخص الأهالي مركزين على فكرة رئيسة هي الاندماج والدعوة إلى التقارب الفرنسي الأهلي، بالإضافة إلى مواضيع فلسفية أخرى،وعلى العموم فقد غلب على المجلة الطابع الدراسي التعليمي.

- صوت الأهالي (La Voix Indigène):

وأنشأها "زناتي" (*) في قسنطينة وظهر أول عدد منها في 13 جوان 1929 واستمرت إلى غاية 1952 بلسان فرنسي، وكان ظهورها في شكل حجم كبير في أربع صفحات خصصت الصفحة الأخيرة منها للإعلانات الإشهارية وكانت تصدر أسبوعيا صباح كل خميس، غير أن المجلة عرفت تذبذبا في الظهور، حيث ظهرت في 8 ماي 1941 في صفحة واحدة ثم غابت ما بين أوت 1941 إلى غاية 29 جوان 1943 بسبب الحرب العالمية الثانية، ثم غيرت عنوانهـــا إلى " الصوت الحر" (La Voix Libre) سنة 1947.

وقد وضعت المجلة عنوانا فرعيا لهاوهو"الاتحاد الفرنسي الإسلامي والدفاع عن مصالح الأهالي" (Organe Franco-Musulman et defense des intérêts des indigènes) ويبدو من خلال هذا العنوان أنه يترجم مبادئ المجلة؛ فالمقصود من الاتحادالاندماج، أما كلمة الإسلامي فهي تعني المسلمين الجزائريين في مقابل الفرنسيين الأوربيين[2] .

---

[1] Mahfoud Kaddache : Histoire du Nationalisme ..., op.cit, T1, p82.

(*) "رابح زناتي " ولد سنة 1877 بفورناسينال تخرج من مدرسة ترشيح المعلمين ببوزريعة سنة 1892 بعد أن درس فيها مدة ثلاث سنوات واشتغل كمدرس في التعليم العام في مدرسة ببلدية قرقور ثم في مدينة قسنطينة وظل يمدان التعليم إلى غاية تقاعده سنة 1928 وهو يشغل مدير المدرسة التحضيرية، وقد أسهم في إنشاء "صوت المستضعفين" كما شارك في إنشاء "جمعية المعلمين من أصل أهلي" وتولى منصب نائب مدير بها لمدة ستة سنوات وقد عرف" زناتي " بنشاطه الصحفي من خلال مجلة "صوت الأهالي" بالإضافة إلى الدراسة التي عنونها "المسألة الجزائرية كما يراها أهلي" وقد ظهرت في مجلة" إفريقيا الفرنسية"(L'Afrique Française) في شكل مقالات ابتداء من أفريل 1938، كما أصدر كتابا بعنوان " كيف تنتهي الجزائر فرنسية" كما أصدر مع ابنه "أكلي" رواية اجتماعية "أبو الأنوار الشاب الجزائري" (Bou Elanouare :le jeune Algérien) و التي نالت الجائزة الكبرى للأدب الجزائري. وقد عرف" زناتي" بإيمانه المفرط بالاندماج حتى أنه لا يرى الجزائر إلا في الإطار الفرنسي. انظر: L'Afrique Française, avril 1938 . و أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، المرجع السابق، ج6، ص ص 205-208، و نورالدين ثنيو: قضايا الحركة الإصلاحية عند رابح زناتي ومحمد الأمين العمودي خلال الثلاثينيات، رسالة ماجيستير جامعة الأمير عبد القادر قسنطينة 1997 ص52-53.

[2] أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، مرجع سابق ، ج6 ،ص257.

ومن أهم الشخصيات التي واظبت على الكتابة في هذه الجريدة "جان ميليا" (Jean Melia) و"فيكتور سبيلمان" (Victor Spielman) والعقيد "حاج قاضي"، "أبو الزهراء". وكثيرا ما استعملوا أسماء مستعارة(Baroudi) و(Khaldouni)، ولكن أغلب المقالات حررها " زناتي" فقد كان صحفيا محنكا، يكتب بمعدل مقالتين في العدد الواحد أي ما يناهز 1500 مقال طيلة عمر الجريدة [1]. وقد حددت الجريدة برنامجها منذ البداية في افتتاحية العدد الأول حيث أوضح فيها مؤسسها سياسته الاندماجية حيث قال: « يجب أن تتحول الجزائر إلى فرنسية ليس فقط بالمساهمة الفعالة للأهالي في الحياة الاقتصادية للبلاد، وتبني أفضل طرق العمل، وإنما بتغيير الذهنية الحالية وتحويلها... بحيث تزول كل الخصوصيات وتتجه كما يعبر عنها في الرياضيات نحو الصفر وعندها يمكن القول بأن الجزائريين اليوم يعيشون فرنسيين يحذوهم شعور وتطلع واحد».ورأى أن أفضل وسيلة أمام الأهالي هي سياسة التعاون مما يقربهم من الفرنسيين ودعا الأهالي إلى الإقبال على فرنسا بثقة واستلهام عبقريتها للاندماج في حياة معاصرة[2].

وفي الحقيقة التزمت الجريدة بهذه المبادئ طيلة فترة العشرينات والثلاثينات فكانت في أغلب أعدادها تدعو للاندماج وجعلت منبرا لمناقشة التجنس والرد على ما يطرح في الساحة السياسية حول المسألة خاصة من طرف الإصلاحيين.

2.2. موقف المعلمين الأهالي من التجنس:

لقد عرفت مسألة التجنس بالجنسية الفرنسية منحى آخر غير الذي عرفته من قبل فبعد أن كانت هذه الفئة المتجنسة لا يكاد يسمع لها صوت أصبحت تدعو علنا الجماهير للتجنس عن طريق بعض الصحف التي كانت تشرف عليها هذه الفئة ونخص بالذكر المعلمين من أصل أهلي؛ورغم أنهم كانوا قلة من بين المعلمين الأهالي فقد بلغ عددهم في أعلى معدلاته سنة 1934 (150)معلما متجنسا من بين(405)[3]، إلا أنهم اتخذوا موقفا واضحا من الناحية السياسية والاجتماعية فتبنوا فلسفة الاندماج، ويظهر ذلك من خلال ما صرح به "زناتي" في أول عدد من جريدته "صوت الأهالي" الذي سبق وأن عرضناه، حيث يرى أن الأهالي لا يملكون

---

[1] ثنيو نورالدين: قضايا الحركة الإصلاحية، المرجع السابق، ص56.

[2] R. Znati :« Notre programme», La Voix Indigène, N°1 ,13 juin 1929.

[3] شارل أندري جوليان: المرجع السابق، ص53.

خصائص وملامح خاصة فالموجود منها يجب إزالته حتى يصل إلى درجة الصفر على حد تعبير لتندمج في البوتقة الفرنسية بشكل تام من أجل نهضة الأهالي[1]، كما رأى أن التجنس هو أفضل وسيلة نحو التقدم وبلوغ ما بلغه المجتمع الأوروبي[2].

كما خصصت جريدة "صوت الأهالي" أعمدتها خلال أعداد متتالية (25-26-27) لرد دعوة"الأمين العمودي" الذي استطاع بحكم ثقافته المزدوجة وتمكنه من اللغة الفرنسية أن يطلع على ما ينشره المتجنسون الذين يكتبون بهذه اللغة، فدعا إلى مناقشة قضية التجنس ومعالجتها بصفة جماعية لا فردية لأن المتجنسين يناقشونها بدوافع فردية[3]، فكل واحد منهم يريد أن يبرر دوافع فعله، ومن تلك المناقشات التي دعا إليها؛التمييز بين "التفرنج" و"التفرنس" (La Naturalisation et la Francisation)؛ وقد عرف "العمودي" "التفرنس"أو"التجنس" بقوله:« هو أن يأخذ الأهالي شكلا معينا في نمط العيش حيث يكتسبون عادات أوربية لكن مع محافظتهم على أحوالهم الشخصية» [4].وقد اختلف كل من "العمودي" و"زناتي" في تحديد العلاقة بين التجنس والتفرنج، فرأى "زناتي" أن أحدهما يؤدي إلى الآخر؛ أي يكملان بعضهما البعض، بينما" العمودي" يرى أن ليس كل المتجنسين بالضرورة متفرنسين، ولا كل المتفرنسين متجنسين[5]، في حين اتفقا على ضرورة أخذ الأهالي بحضارة المتفوقين عليهم في كثير من المعارف والعلوم لأنه من الغباء اعتبار كل ما هو غربي عملا شيطانيا يجب رفضه، كما أنه من الغباء الأكبر رفض كل ما هو عربي[6].

ولم تقصر "صوت المستضعفين" من جهتها في طرح المسألة، فخصصت عدد نوفمبر 1927 للتحقيق في المسألة فكان أغلب كتابها يدعون إلى التجنس الكلي منهم السيد "قبايلي" الذي فضل التجنس الفردي مع التخلي عن الأحوال الشخصية الإسلامية[7]، بل أكد أحد

---

(1) La Voix Indigène, N°1, 13 juin 1929.

(2) op. cit, N°25, 28 novembre 1929.

(3) محمد ناصر: المرجع السابق، ص373.

(4) La Voix Indigène, N°33, 23 janvier 1930.

(5) Ibid.

(6) op. cit, N°26, 5 décembre 1929.

(7) La Voix des humbles : N°54, novembre 1927, pp10-18.

المدرسين الذي أشار إلى اسمه باسم مستعار "مدرس أهلي" (Instituteur indigène) بأنه يرغب في التجنس التام حتى يتم إدماج الأهالي بفرنسا ومن وجهة نظره فإن الدافع من ورا هذا الاندماج هو أن تكون فرنسا واحدة يجزئها البحر إلى جزأين يسكنها الفرنسيون في الجهتين وبذلك لا يبقى ما يسمى الجزائر[1].

لكن قلة منهم أيدت فكرة التجنس مع المحافظة على أحوالهم الشخصية ومن ذلك ما كتبه أحدهم أعطى لنفسه تسمية "مسلم صالح" (Un bon musulman) حيث تساءل عن كيفية التعامل مع النخبة الأهلية التي أصبحت فرنسية منذ 1865 والتي التزمت باتفاقية "دي بورمون" باحترام لقانونها الشخصي؟ ثم يجيب بقوله: «أن الحل الأمثل يكمن في منحها الجنسية الفرنسية مع الإبقاء على قانونها الشخصي»[2].

وعلى ما يبدو فإن الدين الإسلامي وأحكامه اعتبر حجر عثرة أمام هؤلاء المعلمين لأنه في رأيهم يناقض روح العصر والتقدم الحضاري، كما أن الاحتفاظ به يعني الجمع بين الدين والدولة المناقض لمبادئ اللائكية، لذلك فالتمسك بنظام الأحوال الشخصية مقابل المواطنة يبقي المسألة دون حل وقابلة للتفاقم[3]. وذلك ما عبر عنه أحد المتجنسين الذي نفى وجود تعارض بين التجنس والدين في مقال عنونه بـ: "نحن والتجنس" حيث قال:« لا يوجد في العالم الإسلامي من بإمكانه أن يجد نصا واحدا يحرم تغيير القانون الشرعي»[4] وأكد كذلك "سعدي أكلي" –رئيس جمعية الأهالي المتجنسين بعمالة الجزائر–بقوله: «أن الأحوال الشخصية ليست لها علاقة بالعقيدة ولا بمراسيم أي ديانة... إن الحكم الذي طبق على أوسعدة الذي رفض إمام جامع دلس الصلاة عليه، ليس مبنيا على نص قرآني ولا فتوى صريحة إنما هو حكم صادر من عواطف معادية لفرنسا... »[5].

كما أرجع"الحاج قاضي" قلة المتجنسين لاعتبارات دينية، حيث قال:« إن التجنس لا

---

(1) Ibid, p20.

(2) Ibid, p6.

(3) La Voix Indigène : N°201, 12 mai 1933.

(4) La Voix des humbles : N°55, décembre 1927, pp9-11.

(5) النجاح: ع2046 ، 22 ديسمبر 1937.

يؤدي بصاحبه إلى تغيير شريعته الدينية لأن القانون الفرنسي لا يجبر أحدا على تغيير دينه ، لا يجبره أيضا على اعتناق ديانة أخرى، ولكن كل ما يتطلبه القانون الفرنسي هو احترام أحكامه التي تؤهله لحياة متحضرة فالمواطن الفرنسي حر في اتباع أي ديانة شاء، وله حرية اختيار وجهته السياسية»[1]. كما دعا أيضا المسلمين ليتقدموا إلى الأمام وأن لا يتراجعوا إلى الخلف ويقتدوا في ذلك بما فعله الأتراك الذين ألغوا كل الأحكام المتعلقة بالحالة الاجتماعية مع بقائهم على العقيدة الإسلامية، ورأى أن الأحوال الشخصية كانت في زمن سابق بيد القاضي الذي ينفذ الأحكام لكن الوضع تغير حاليا فأصبح بيد رئيس الجمهورية وبالتالي فإن شرط التخلي عن الأحوال الشخصية مقابل الحصول على المواطنة قد انتفى[2]. وقد حدد"الحاج القاضي" الشروط المطلوبة من أجل الحصول على الجنسية الفرنسية وهي حسب رأيه بسيطة:

1- التخلي عن الأحوال الشخصية الحالية لعدم صلاحيتها، لأن النظام الإسلامي ما هو إلا بدعة ظلمنا به، وفرق فيما بيننا.

2-التخلي عن نظام الإسلامي الذي يدعو إلى تعدد الزوجات (La polygamie) فعلى الرغم من أن الوحي الإلهي حمى المرأة وأكرمها فلا تزوج إلا بمهر وشهود... لكن العادات جعلتها تحت رحمة أبيها أو زوجها السابق اللذين اعتبرا مهرها ملكا لهما، [3] كما تطرقت "صوت المستضعفين" كذلك للمسألة وربطت بينهـــا وبين حق الانتخـــاب « La polygamie et le droit de vote » حيث أكد صاحب المقال عن طريق الإحصاءات أن النظام التعددي في الزواج في اندثار حيث يقل مع مرور الزمن فبلغ عددهم في سنة1891(149000) حالة تعدد لتنخفض سنة 1911 إلى (55427) ثم تراجعت إلى (2830) حالة فقط سنة 1915[4].

وقد ألقت هذه الجماعة من المعلمين على عاتق فرنسا مسؤولية انتشال الجزائريين من ظلمات الجهل والتخلف، بجعل سكانها مواطنين فرنسيين بواسطة التربية والتعليم ثم إدماجهـــم

---

(1) La Voix Indigène : N°12,2 7 novembre 1919.

(2) Ibid.

(3) Ibid.

(4) La Voix des humbles : N°172 , septembre 1936, p6.

بحكم موقعها الحضاري طيلة القرن 19[1]، أما بالنسبة للأهالي فما عليهم إلا أن يضحوا بمصالحهم من أجل التقدم و التطور وأن يبعدوا عنهم التردد[2].

كما حلم المعلمون الأهالي أن يكون لهم بلد كأوطوبيا(Utopie)، وهو بلد خيالي يعيشون فيه بسعادة في ظل حكومة مثالية كجمهورية أفلاطون والمدينة الفاضلة للفارابي، ولا يتأتى ذلك إلا عن طريق التعاون الذي يؤدي إلى الاتحاد الملموس[3]، لذلك علق المعلمون الأهالي على الذكرى المئوية لاحتلال الجزائر آمالا كبيرة، وطمحوا أن تكون لهم حقوق مشتركة، كما يمنح للأهالي المواطنة الفرنسية عبر مراحل، لأنها أحسن وسيلة للربط والتقارب بين الأهالي والأوربيين، أما الرافضون للجنسية، فمن الضروري أن يكون لهم تمثيل خاص بهم في كل عمالة كالأوربيين[4].

وأثناء قيام اللجنة البرلمانية التي ترأسها"موريس فيوليت" بالتحقيق عبر أرجاء الوطن قدم المدرسون الأهالي باسم "جمعية الأهالي المتجنسين" لعمالة الجزائر جملة مطالب تمثلت في:

- السماح للأهالي بالحصول على المواطنة الفرنسية بشكل حر، كنتيجة حتمية للتضحيات التي قدموها فتحدوا أعداءهم من جهة والذين احتقروهم من جهة أخرى.
- وضع حد للتمييز الذي أصبح يؤلم الأهالي كحادثة "مقلع"[*].
- أن يكون للمتجنسين الأهالي نفس حقوق المواطنين الفرنسيين، كونهم يقومون بنفس الواجبات.
- منح المعلمين الأهالي المتجنسين عربا كانوا أو من أهل القبائل علاوات كالأوربيين واليهود.
- إلغاء قرار 26 فيفري1926 الذي يخص النظام التقاعدي للمعلمين الذي يميز بين المعلمين الأهالي واليهود والأوربيين.

---

(1) La Voix Indigène : N°47 ,1 Mai 1930.

(2) op. cit, N°99, 30 Avril 1931.

(3) op. cit, N°179, 8 Décembre 1932.

(4) op. cit, N°24, 21 Novembre 1929.

(*) سبق و أن ذكرناها في الفصل الثاني، ص 141.

وصرحوا في الأخير: نحن فرنسيون وقد تحملنا كل التكاليف، ونطالب بنيل حقوقنا كالمواطنين من أصل أوروبي أو يهودي ونرفض أن نعامل وفق قوانين خاصة بعد تخلصنا من القوانين الاستثنائية [1].

وعلى العموم فإن ما تقدمت به هذه الجمعية من مطالب تعد بسيطة وأغلبها يمس الحياة الاجتماعية، كما قدم الكولونيل "حاج قاضي" جملة مطالب في شكل رسالة لنفس اللجنة البرلمانية يطالب في جلها بالمساواة الاجتماعية من حيث تمثيل الأهالي والخدمة العسكرية والرتب والأجور والوظائف[2].

وقد أبدى المعلمون الأهالي ترحيبهم بمشروع "فيوليت" وأشادوا بصاحبه، حيث اعتبروا المشروع مفتاحا للإشكالية السياسية التي يعاني منها الأهالي، وبه تجد النخبة المثقفة المكان المناسب لها بشكل قانوني[3]. ورفضوا أن تكون للبشاغاوات ومساعدي الضباط مكانة أفضل منهم، لأن المعلمين أغلبهم يملكون شهادة ثانوية وأقلية منهم الذين بلغوا الشهادة العليا، وهم يشكلون الطبقة الأكثر قابلية للتفرنس، وهم بهذه الذهنية يمكنهم تكوين أسر متفرنسة فينشئون أبناءهم على حياة عصرية [4].

ورغم فشل مشروع "فيوليت" إلا أن بعض المعلمين ظلوا يأملون في تحقيق مطالبه الاندماجية ومن ذلك ما جاء على لسان أحدهم: «هل يمكن أن يكون في النظام الجمهوري رعايا؟ فإن كنا خاضعين لحكم ملكي أو إمبراطوري فإننا لن نكون وحدنا رعايا بل سنتساوى مع المستوطنين والفرنسيين من حيث الوظائف...نرغب حاليا في أن تمنحنا فرنسا الحرية التي تنادي بها ضمن الإطار الفرنسي وأن نكون محترمين كبقية الأحرار ويكون لنا نصيب في الحياة المشتركة ومكانتنا في الإدارة الجزائرية»[5]. وقد عرف آخرون فتورا كبيرا في حماسهم الاندماجي، وأكبر خيبة أمل عبـــر عنها أكبر داع للتجنس وهو "زناتي" في مقـــال عنونـــه

---

(1) La Voix des humbles : N°102, Août 1931.

(2) La Voix Indigène : N°97, 16 Avril 1931.

(3) op. cit, N°110, 16 Juillet 1931.

(4) op. cit, N°112, 30 Juillet 1931.

(5) La Voix des humbles : N°169, Juin 1936, p23.

"المتجنسون المساكين" فرغم ما قاموا به من تحد إلا أنهم ظلوا أهالي يحتلون المرتبة الأخيرة بعد الفرنسيين والأجانب واليهود[1].

وعلى العموم فإن المعلمين الأهالي رغم قلة اهتمامهم بالسياسة، فإن دعوتهم الاندماجية أبعدتهم عن الجماهير و لم تجد أثرا قويا في الأهالي الجزائريين، فرغم احترامهم كمعلمين مثقفين إلا أنهم غير مرغوب فيهم بالنظر إلى ذهنياتهم المتفتحة على فرنسا والداعية للتجنس التام، كما أنهم لم يجدوا التفهم المنتظر في الوسط الفرنسي، فلم يعاملوا معاملة الفرنسيين.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

1) La Voix Indigène : N°4, Septembre 1930.

المبحث 3 / موقف فدرالية المنتخبين الجزائريين:

لم تخل الساحة السياسية الجزائرية من النشاط السياسي بعد نفي "الأمير خالد" واضمحلال حركة الشبان الجزائريين، بل ظهرت تكتلات سياسية مختلفة منها فدرالية المنتخبين الجزائريين، وقد تبنى هؤلاء سياسة الشبان خاصة فيما يتعلق بفكرة المساواة ولكن برؤية مغايرة، ورغم أن أفراد هذه الجماعة كانوا من ذوي ثقافة فرنسية إلا أنهم اختلفوا عن غيرهم في نظرتهم للدين الإسلامي ففي حين كان المتفرنسون يربطهم بالإسلام حبل رقيق ونظروا إليه على أنه من التقاليد التي بإمكانهم أن يتخلوا عنها في سبيل نيل الحقوق السياسية والمدنية، فقد رأى النواب المنتخبون أنه من خصوصياتهم التي لايمكنهم أن يتخلوا عنها. فمتى ظهرت هذه الفدرالية؟ وكيف نظرت لمسألة حصول الأهالي على المواطنة الفرنسية؟

3.1. ظهور المنتخبين وبرنامجهم:

يعود تاريخ إنشاء "فدرالية المنتخبين الجزائريين" (Fédération des élus musulmans d'Algérie -F.E.M.A.-) إلى اجتماع 11 سبتمبر 1927 في الجزائر العاصمة والذي ضم 150 شخصا ترأسه السيد "بومدين" – عضو ببلدية الجزائر– لغياب "بن التهامي"، وقد بين السيد " بومدين" سبب إنشائهاعلى أنها محاولة لتقليد زملائهم الفرنسيين بهدف إيجاد تفاهم مشترك فيما بينهم[1]، وكان معظم أفراد هذه الفيدرالية أعضاء في مختلف المجالس[2]. وقد حدد النواب مطالبهم أثناء الاجتماع التأسيسي وتتمثل في:

- تمثيل السكان المسلمين في البرلمان الفرنسي.
- المساواة في الأجور والعلاوات بين الأوربيين والمسلمين.
- المساواة في مدة الخدمة العسكرية.
- إلغاء رخصة الذهاب إلى فرنسا بالنسبة للعمال.
- إلغاء قانون الأنديجينا الذي يسمح بفرض عقوبات قاسية على المسلمين.
- توفير التعليم والتدريب المهني لأبناء البلد الأصليين.
- تطبيق القوانين الاجتماعية الفرنسية في الجزائر.

---

[1] أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية... ، مرجع سابق، ج2 ،ص356.

[2] صلاح العقاد :المرجع السابق ،ص27.

- إعادة تنظيم مراكز الانتخابات البلدية[1].

ويبدو أن هذه الفئة اكتفت بمطلب واحد هو المساواة وتدور حوله بقية المطالب السياسية والعسكرية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، و لم يطالبوا بالاستقلال والانفصال عن فرنسا، كما لم يدافعوا عن الهوية الإسلامية العربية[2]، كما أن محتويات هذا البرنامج لا تختلف عن تلك التي قدمها "الشبان الجزائريون" في 1912 وكررها "الأمير خالد" في 1919[3].

عرفت الفدرالية توسعا حيث تم إنشاء فيدراليات في المقاطعات الثلاث بعد أن اقتصر الأمر على فيدرالية موحدة وإن كان أقواها وأكثرها شهرة "فيـــدرالية النواب المسلمين لعمالة قسنطينة" لكثرة نشاطها السياسي الذي تجاوزعمالة قسنطينة لذلك ركزنا عليها خلال هذا المبحث.

وتعود فكرة إنشاء هذه الفدرالية إلى رغبة جماعة من النواب في إنشائها على غرار فدرالية وهران والجزائر خاصة بعد خيبة الأمل التي شعر بها الجزائريون لعدم تحقيق الإصلاحات التي كانوا ينتظرونها بمناسبة الاحتفال المئوي، ونتيجة لذلك قرر النواب القسنطينيون تأسيس فدرالية مستقلة عن تلك الموجودة في الجزائر العاصمة فكان تأسيسها في شهر جوان 1930 وهدفها الاتحاد والتعاون أثناء الانتخابات من أجل الدفاع عن مصالح السكان الذين يمثلونهم وإيصال احتياجات السكان المسلمين للسلطات العامة [4].

وقد رغب النواب في تحقيق إصلاحات سياسية تتمثل في الإلحاق التدريجي للنخبة الإسلامية بالعائلة الفرنسية إلى أن يصبح كل سكان الجزائر فرنسيين عليهم نفس الواجبات، ويتمتعون بنفس الحقوق مع تمسكهم بالسيادة الفرنسية، كما رغبوا في عدم إبقاء الجزائر مستعمرة بـــل

([1]) André Nouschi : op.cit, p63.

[2]- عمار بوحوش: المرجع السابق، ص234.

[3]- يوسف مناصرية: المرجع السابق، ص ص14-15.

[4] Claude Collot & J. R. Henry : Le Mouvement nationale algérien. Textes 1912-1954, Paris, 1978 , pp41-43.

يجب أن تصبح مقاطعة فرنسية بأتم معنى الكلمة [1].

ومن أبرز نواب هذه الفدرالية "فرحات عباس" -العضو المالي ومستشار عام في سطيف والدكتور "سعدان"- مستشار عام ببسكرة- والدكتور "الأخضري" - مستشار عام وعضو مالي في قالمة- و"خلاف" من جيجل و"بن عبود" من عين البيضاء وكان "بن جلول"[*] رئيسا لهذه الفدرالية [2].

وقد اتسع نشاط الفدرالية بعد حوادث قسنطينة في أوت 1934[**] حيث نسبتها الإدارة الفرنسية في الجزائر وفي فرنسا للنواب ولجمعية العلماء، فتأثر المنتخبون بذلك ووضعوا برنامجا اهتموا من خلاله بالمسائل السياسية والعسكرية والقضائية والثقافية والاقتصادية والدينية والاجتماعية، وهي في عمومها لا تختلف عن البرنامج السابق. وقد لخصها "بن جلول" في قوله:« لقد صارت الجزائر مقاطعة فرنسية والمسلمون الفرنسيون الأهالي يطالبون فقط بتطبيق القانون العام الفرنسي عليهم وإلغاء القوانين الخاصة التي أخضعتهم وأضرت بمصالحهم»[3].

وقد انطلق النواب المنتخبون في مبادئهم وأفكارهم من ثقافة فرنسية محضة بحكم تعلمهم في المدارس الفرنسية، فقال عنهم مصطفى الأشرف:« بأنهم فريق تأثر بالثقافة الفرنسية وتنصل من

---

(1) Ch. Sisbane : Notes sur les réformes désirées par la fédération des élus des indigènes du département de Constantine, Imprimerie P. Braham ,Constantine ,1931 pp11-12.

(*) محمد الصالح بن جلول: ولد سنة 1894 بمنطقة الأوراس حيث تلقى تعليمه الابتدائي ثم انتقل إلى قسنطينة أين واصل تعليمه الثانوي ثم الجامعي بكلية الطب بالجزائر وتخرج منها في سنة 1924 بشهادة دكتوراه في الطب، كانت له نشاطات سياسية مختلفة حيث ظهر على المسرح السياسي منذ 1930 كرئيس لفدرالية النواب المنتخبين في قسنطينة، إلى جانب مشاركته في الانتخابات كما لعب دورا فعالا في أحداث قسنطينة 1934 وشارك سنة 1935 في "اللجنة الوزارية المختلطة المكلفة بشؤون الأهالي" كما ترأس عدة وفود إلى باريس، وبعد سنة 1938 كون حزبا جديدا أسماه: "التجمع الفرنسي الإسلامي" وشارك في الحرب العالمية الثانية، وقد اشتهر في بداية حياته السياسية بمواقف جريئة وميله للاندماج إلا أنه منذ 1945 أصبح يعمل لصالح الإدارة الاستعمارية. انظر: أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية ...، المرجع السابق، ج2 ،ص354 – ج3 ص68-71. و: مصطفى الأشرف: المرجع السابق، ص 154.

(2) فرحات عباس: المرجع السابق، ص151.

(**) حوادث وقعت في مدينة قسنطينة مابين 3و5أوت 1934 بين اليهود والمسلمين كانت بدايتها على إثر عمل لا أخلاقي قام به أحد اليهود أمام جامع "سيدي الأخضر" فكان هذا العمل سببا في انفجار الوضع ووقوع اشتباكات أسفرت عن سقوط قتلى وجرحى بين المسلمين و اليهود .

(3) يوسف مناصرية: المرجع السابق،ص16.

الثقافة الوطنية وقطع الصلة بالتراث ...»[1]، وبحكم هذه الثقافة والمنطلقات اتخذ النواب منهجا سياسيا ميزهم عن بقية الأحزاب السياسية في نظرتهم لفرنسا وقوانينها.

2.3. موقف المنتخبين من التجنس:

لقد اعتبر النواب أنفسهم طبقة متنورة عن بقية التكتلات السياسية الجزائرية فلا هم من أنصار الجامعة الإسلامية ولا من أنصار الشيوعية الأممية، لذلك كانت لهم نظرة خاصة لمسألة التجنس.

أ. المنتخبون ومشروع "فيوليت":

لعبت فدرالية النواب المنتخبين خاصة بعمالة قسنطينة دورا فعالا في الحياة السياسية خلال الثلاثينات أثناء عرض مشروع" فيوليت" وما تبعه من نشاط سياسي للحركة الوطنية، لكن من الضروري أن نعرف قبل ذلك علاقة النواب بفرنسا من جهة وقوانينها خاصة فيما يتعلق بمسألة التجنس من جهة أخرى.

لقد كانت لدى النواب المنتخبين قناعة شبه تامة بقوة فرنسا واستحالة طردها، لذلك ركزوا على المطالبة بالمساواة بينهم و بين الفرنسيين كما عرفوا بتمسكهم بالإسلام، فقد اعتبر "محمد عزيز كسوس" نفسه سنة 1931 فرنسيا حيث قال:« إن جيلنا فرنسي فكريا رغم أنه يحتفظ بدينه ولغته وعاداته، ومع ذلك فإنه لا يتصور أي شكل سياسي غير الشكل الذي تمثله فرنسا» وبين أنه لا يؤمن بإنشاء دولة جزائرية مسلمة مستقلة، لأن ذلك معناه الإنذار بتدفق واسع لأطماع الدول الأوربية، ولا وجود في نظره لفكرة الوطنية، فالشعب الجزائري متكون من مجموعات عرقية مختلفة تنقسم بدورها إلى فئات معادية بعضها لبعض وتتنازع في المصالح الاقتصادية، ولا يمكن لها أن تتحد لتحقيق الحكم الذاتي السياسي، لأن الجزائر لا تملك القوة التي تمكنها من التحرر، فالجزائر الحديثة لا تعرف ولا تستطيع أن تعيش بدون الإدارة العليا للعنصر الاستعماري، وتعد الانتفاضة عملا انتحاريا[2]. ويؤكد نائب آخر وهو "ابن الحاج" بقوله:« إننا جميعا وقبل كل شيء فرنسيون فوطننا هو فرنسا والعلم الذي نعيش تحته هو العلم

---

[1] مصطفى الأشرف: المرجع السابق ، ص244.

[2] Mahfoud Kaddache : Histoire du Nationalisme ..., op.cit, T1, p378.

الثلاثي الألوان» [1].

ومن هنا يبدو جليا مدى تعلق النواب بفرنسا التي كانت بالنسبة لهم رمزا للحر والديمقراطية التي قامت فيها ثورة 1789 وانتشرت فيها شعارات الحرية والأخوة والمساواة. فكان المنتخبون من أكبر دعاة الاندماج وكانوا يطالبون بإعطاء الجنسية الفرنسية كدواء ناجع لجميع الأمراض التي يعاني منها الأهالي[2]، لكن فكرة الاندماج عندهم تقوم على الحقوق مع الحفاظ على الأحوال الشخصية لا عن طريق التجنس، لأن الأول يجعل منهم فرنسيين مسلمين. أما الثاني فيجعل منهم فرنسيين مسيحيين أو لا دين لهم[3]، ورأوا أن قانون 4 فيفري 1919 لم يغير من حالة الجزائريين شيئا حيث ظلوا رعايا كماحافظ القانون على الحاجز القائم بين العرب والفرنسيين لذلك لا يمكن أن يكون أساسا يشيد عليه بناء اجتماعي صحيح[4]، فوجدوا في المشروع الذي وضعه "موريس فيوليت" حلا لإشكاليتهم حيث ينال الأهالي حقوقهم دون أن يتخلوا عن نظامهم الإسلامي وقد عبر النواب عن ميلهم لهذا المشروع بقولهم: «على كل حال إننا فرنسيون قلبا وميلا، وإننا نود فائدة الأهالي أنفسهم وأن تتوطد دعائم الاستيلاء الفرنسي على هذه الديار، فأمنيتنا أن تنخرط النخبة الأهلية المتنورة في سلك العائلة الفرنسية بنظام وبتدريج ملائمين للنظام والتدريج اللذين تنشأ وتتكون بهما تلك النخبـــة، وقصـــارى بغيتنا – طال الزمان أو قصر – أن لا يوجد في القطر الجزائري إلا فرنسيون عليهم واجبات واحدة ولهم حقوق واحدة وهدف واحد في بقاء السيادة الفرنسية ومشرب متحد في الارتباط بفرنسا. وبعبارة أخرى ملخصة لما سطرناه نريد أن يعد القطر الجزائري لا كمستعمرة فقط، بل كمقاطعة فرنسية حقيقية...»[5].

وقد دفع الحماس للمشروع بالنواب المنتخبين أن قرروا الضغط على الحكومة الفرنسية لتطبيقه، وأسهموا بقسط كبير في الدعاية له، لأنهم اعتبروه المبادرة الوحيدة القادرة على منح

---

(1) أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية ...، المرجع السابق، ج3 ،ص61.

(2) مصطفى الأشرف: المرجع السابق ، ص 244.

(3) أبو القاسم سعد الله: المرجع السابق، ج3 ،ص63.

(4) فرحات عباس المرجع السابق، ص137-138.

(5) النجاح : عدد1160 ،29 ماي 1931.

تمثيل حقيقي للمسلمين، وفي الوقت نفسه حماية السيادة الفرنسية في الجزائر،فهو خطوة أولى نحو ربط مصير الجزائر بفرنسا. ولهذا الغرض اجتمع النواب من مختلف أنحاء البلاد "بنادي الترقي" وقرروا إرسال وفد(*) إلى باريس برئاسة"بن جلول" بتاريخ 17 جوان 1933 لإبداء تأييدهم للمشروع والطلب من الحكومة الموافقة عليه[1].

وقد أحدث مشروع "فيوليت" تقاربا كبيرا بين التيارات السياسية الجزائرية المختلفة والذي أثمر بعقد مؤتمر إسلامي دعا إليه(*)"عبد الحميد بن باديس" عبر جريدة "الدفاع" (La Défense) بقوله:« من الضروري أن ينعقد مؤتمر بالسرعة القصوى في العاصمة أو في أي مكان آخر، وأن يجري فيه نقاش واسع يستهدف من وجهة نظر سياسية البحث في مصير ستة ملايين نسمة يعتبرون أحيانا فرنسيين دون أن يكون لهم حق التمتع بهذه الصفة، ويعاملون أحيانا كأجانب في بلادهم»[2]. وفعلا بدأ التحضير له وعقد في 7 جوان 1936 بحضور عدد كبير من النواب الجزائريين والعلماء وممثلين عن الاشتراكيين والشيوعيين[3]، وأسفر المؤتمر عن جملة مطالب صيغت على النحو الآتي:

- إلحاق الجزائر بفرنسا والمحافظة على النظام الإسلامي للأحوال الشخصية - فصل الدين عن الدولة بصفة تامة وإعادة الأوقاف والمعاهد الدينية إلى المجموعة الإسلامية - حرية التعليم، اللغة العربية وحرية الصحافة، بالإضافة إلى مطالب اجتماعية واقتصادية وسياسية.

(*) تكون الوفد من:

عمالة قسنطينة: الدكتور "بن جلول"، - نائب بلدي، ورئيس فدرالية المنتخبين قسنطينة- والدكتور "محمد زرقين"- عضو بلدي الدكتور" بومالي "- عضو بالمجلس البلدي لعين البيضاء- "ابن خلاف" و"قاهرية الزين"- عضوان بالمجلس البلدي بميجن "صحراوي محمد الصالح " -عضو ببلدية الخروب-،" قاضي عبد القادر"و"الزناتي "-صاحب جريدة صوت الأهالي-.

وعن عمالة الجزائر: "حمود شكيكن "-نائب بلدي - "زروق محي الدين "-رئيس فدرالية النواب- الدكتور "عبد النورتمازلي" نائب بالمجلس المالي-" صادق دندن"-صاحب جريدة الإقدام-.

وعن عمالة وهران:" بن عودة باشتارزي "-رئيس فدرالية النواب- "بوقلي حسين "-عميد المحامين بتلمسان- "لالوت "- عضو بلدي ونائب رئيس فدرالية النواب- منذوب اعيان تلمسان.

(1) الشهاب : ج8 ،مج9 ، جويلية 1933، ص ص 332-336 .

(*) اختلف في صاحب الدعوة، وقد نسبها "فرحات عباس" لفدرالية النواب المنتخبين. انظر فرحات عباس: المرجع السابق ص153، لكن أغلب المصادر تؤكد أن الدعوة كانت من قبل "عبد الحميد بن باديس".

(2) La Défense : N°38 ,janvier 1930.

(3) فرحات عباس: المرجع السابق، ص153.

وقد سلمت هذه المطالب لحكومة الجبهة الشعبية في باريس بتاريخ 23 جويلية 936 من قبل الوفد الذي عينه المؤتمر والمكون من(10) أعضاء برائسة "بن جلول". وقد وعد "ليو بلوم" الوفد بأن الجبهة الشعبية ستتخذ إجراءات في صالح الجزائر[1]. ولم تثن تماطلات الجبهة الشعبية النواب المنتخبين، فأصدروا لوائح من العمالات الثلاث[*] يؤكدون فيها تأييدهم للمشروع وبأن السيادة الفرنسية لن تتأثر نتيجة تطبيق هذا المشروع[2]. كما لجأ النواب إلى وسيلة أخرى قصد الضغط على الحكومة الفرنسية وهي تقديم استقالة جماعية[**] احتجاجا على تأخير مناقشة "مشروع فيوليت" ولم تعدل هذه الجماعة عن استقالتها إلا في جانفي 1938 عند تدخل "ألبير صارو" الذي قدم وعودا للاهتمام بانشغالات النواب ومساواتهم بزملائهم الأوربيين، كما وعد بمناقشة المشروع في البرلمان الفرنسي[3].

ومع استمرار الحكومة الإستعمارية بالمماطلة والتسويف بدأ القلق يظهر على النواب المنتخبين وغيروا لهجتهم تجاه الحكومة واستخدموا لهجة عنيفة "كبن جلول" الذي شتم بعبارات حادة إداريا ببلدية عين مليلة السيد "لوجار" (Legeard)[4]، فحكمت محكمة قسنطينة التأديبية عليه- بن جلول- بالسجن لمدة شهر.

وكان سقوط الجبهة الشعبية والتخلي عن مشروع "بلوم فيوليت" بمثابة هزة عنيفة التي خيبت أمل كل الجزائريين[***]خاصة المنتخبين منهم، حيث حكمت بالموت على السياسة

---

(1) أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية ...، المرجع السابق ،ج3 ص ص 160-161.

(*) لائحة عن عمالة وهران بتاريخ 8 جانفي 1937 وعن عمالة الجزائر بتاريخ 12 جانفي 1937 وأخرى عن عمالة قسنطينة بتاريخ 15 جانفي 1937.

(2) أبو القاسم سعد الله: مرجع سابق، ج3، ص76.

(**) تخلى في شهر أوت 1937 (300) نائب عن منصبه في عمالة قسنطينة وبالعاصمة (150)نائبا من بين (4741) نائب أما عمالة وهران، فإنهم اتخذوا موقفا مؤجلا. انظر: شارل أندري جوليان: المرجع السابق، ص152.

(3) النجاح : ع 2087، 5 جانفي 1938.

(4) شارل أندري جوليان: المرجع السابق، ص152.

(***) عبر الجزائريون عن مرارة خيبة أملهم بفشل" مشروع فيوليت" على لسان أحد الشعراء الذي رمز لاسمه "الوطني الصميم":

قطر الجزائر لم يزل مكلوما متطلبا شيئا غذا موهومـــا

فبلوم فيوليت قيل حـــــررا برنامجا لبلادنا مرسومـــــا

=

المؤيدة للاندماج وأفقدهم الثقة بهذه الحكومة وجزأت النواب إلى حزبين كحزب "التجمع الفرنسي الإسلامي": بزعامة "بن جلول" والذي حافظ فيه على ارتباطه بفرنسا ويضم الفئات الشعبية؛ كالجمعيات المختلطة الفرنسية الأهلية والأحزاب السياسية والنقابات العمالية والمهنية، ويكون هدف التجمع تكثيف جهود جميع هذه الفئات للدفاع عن مطالبها المشتركة[1]، بينما أسس"فرحات عباس" "اتحاد الشعب الجزائري من أجل الحصول على الحقوق الإنسانية والوطنية" في جويلية 1938 وصرح آنذاك بقوله: «إن المشكل اليوم هو تضافر النتائج المحققة وتعميمها على كل الجزائر لتحقيق تقدم آخر، وأن ذلك لا يمكن أن يكون إلا في إطار حزب سياسي يكون هدفه محاربة الإمبريالية والدفاع عن حقوق الإنسان وليستهدف وضع إيديولوجية جديدة»[2]. وقد لخص"فرحات عباس" أهداف حزبه في مطالب ثلاثة هي: الحكم بالمساواة وإقامة نظام اقتصادي يضمن الخير للجميع وتكوين جمهورية فرنسية حقيقية[3]، ومن الملاحظ أن فكرة الاستقلال وانفصال الجزائر عن فرنسا لم تراود ذهن النواب رغم خيبة أملهم في فرنسا.

=

نشطت له الأحزاب لما أبصرت ... في مجلس يدعـو له بلوما

أما المجالس فهي لا تحفل بـه ... إذا انزلته مقـامه المعلومـا

قطع الكلام لا حاله بـوزارة ... منحلة فتخـاله مشؤومـا

برنـامج ما ذاق شعب طعمه ... وأظنه قد أشـبه الزقومـا

ومن المحرج أن ترى في مجلـس ... للحكم قد قطعوا له حلقوما

انظر: جريدة النجاح : ع 2094 ، 21 جانفي 1938.

[1] Claude Collot & J. R. Henry : op.cit, p138.

[2] يوسف مناصرية: المرجع السابق ، ص19.

[3] المرجع نفسه.

ب. فرحات عباس ومسألة التجنس:

لقد أفردنا شخصية "فرحات عباس"[*] دون بقية النواب المنتخبين لما بلغته هذه الشخصية من صيت، رغم أن رئاسة الفدرالية كانت "لبن جلول"، إلا أنه يعتبر أفضل من واصل مسيـــرة "حركة الشبان الجزائريين" بعد نفي" الأمير خالد"، بالإضافة إلى إسهاماته القيمة من خلال كتاباته التي عبر فيها عن مواقفه حيال مختلف القضايا التي طرحت على الساحة السياسية الجزائرية. وقد حدد "فرحات عباس" في سنة 1927 المبادئ الأساسية للجزائر حسب رؤيته الخاصة، والتي ظهرت في جريدة "التقدم" "لبن التهامي" ضمن سلسلة مقالات التي أعاد جمعها في كتابه "الشاب الجزائري"[**] (Le Jeune Algérien)، وتتلخص هذه المبادئ في النقاط الآتية [1]:

- احترام الإسلام واللغة العربية والمدنية الإسلامية.

---

[*] فرحات عباس: (24 أكتوبر 1899- 24 ديسمبر 1985) من مواليد البلدية المختلطة الطاهير بالجنوب الشرقي لجيجل كان أبوه يشغل منصب باشاغا، ونال الصف الثاني من وسام جوقة الشرف، وقد تكون "فرحات عباس" تكوينا فرنسيا خلال مراحله الدراسية؛ الابتدائي بجيجل والثانوي بقسنطينة والجامعي بكلية الطب بالجزائر، أين تخرج كصيدلي، وقد تعطل تخرجه حتى سنة 1932 لانشغاله بالسياسة، وقد شغل مناصب متعددة: عضو بالمجلس العام للمقاطعة منذ 1934، ومستشار بلدي منذ 1935 ونائبا ماليا، كما كان عضوا بارزا في وفد المؤتمر الإسلامي الذي أوفد إلى باريس في 1936، تولى مابين 1926 إلى 1930 "جمعية الطلبة المسلمين الجزائريين" ونائب رئيس" الاتحاد الوطني للطلبة الفرنسيين" منذ1930، وبعد تأسيس" اتحاد الشعب الجزائري" سنة 1938 أسس إلى جانب" مصالي الحاج" "أحباب البيان والحرية" سنة 1944 ثم "حركة الاتحاد الوطني للبيان" وبعد التحاقه بالثورة في 1955 عين كأول رئيس للحكومة المؤقتة في19 سبتمبر 1958 وفي سنة 1963 عين رئيس للمجلس التأسيسية (البرلمان) وقد خلف" فرحات عباس" مؤلفات عديدة: الشاب الجزائري، الجزائر من مستعمرة إلى مقاطعة، حرب الجزائر وثورتها: ليل الاستعمار. Mémoire : L'Algérie devant le conflit colonial Manifeste du peuple Algérien. انظر: Roger Le Tourneau : op.cit, p316-317 & Jeanne et André Brocherie : op.cit, p1, & Amar Naroun : Ferhat Abbas ou les chemins de la souveraineté, Paris 1961.

[**] الشاب الجزائري: مجموعة مقالات كتبها فرحات عباس خلال العشرينات ما بين 1921 و 1930 نشر أغلبها في جريدة التقدم "لبلقاسم بن التهامي"، وكان ينشرها باسم مستعار "كمال بن سراج" وهي عبارة عن دراسات للأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية للجزائر تدور أفكارها الأساسية حول فكرة الانتصار على الاستعمار لتحقيق الوفاق بين الفرنسيين والمسلمين. انظر: أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية ...،مرجع سابق، ج2 ،ص253 ، و: شارل أندري جوليان: المرجع السابق، ص131-132.

[1] فرحات عباس: المرجع السابق، ص ص144-145.

أرض فرنسية ونحن فرنسيون لنا قانوننا الشخصي الإسلامي» وكما أعرب عن نيته في تطو المستعمرة إلى مقاطعة فرنسية [1]، ورأى أن إدماج الأهالي ليس بالأمر العسير، وشبه الجزائريين بأهل الألزاس واللورين الذين يختلفون عن الفرنسيين بلغتهم المحلية، ومع ذلك فقد أصبحو مواطنين حقيقيين لأن دعائم القومية في نظره هي الإرادة العامة للعيش في ظل وطن ما[2]، فليس هناك تناقض بين أن يكون الجزائري فرنسيا ومسلما في نفس الوقت فيقول «نحن مسلمون وفرنسيون، نحن أهالي وفرنسيون، يوجد هنا في الجزائر أوربيون وأهالي، ولكنه لا يوجد إلا فرنسيون لأن الجزائر مقاطعة فرنسية»[3].

ومن فرط تعلق النواب المنتخبين بفرنسا، فقد نفوا وجود أمة جزائرية، كـــ:"بن جلول" الذي نفى وجود وطنية جزائرية وكل ما هنالك وطنية فرنسية حيث قال:« الشيوعية والجامعة الإسلامية، ألم نرفض ألف مرة هاتين الفكرتين المتناقضتين ...وإذا كان لدينا وطنية فهي فرنسية لحما ودما» [4].

وأكد ذلك "فرحات عباس" في مقال له في جريدة "الوفاق" (L'entente) بتاريخ 23 فيفري 1936 جاء فيه:« إن الوطنية عاطفة تدفع شعبا من الشعوب إلى العيش معا داخل حدود معينة، وهي التي أدت إلى قيام سلسلة الأمم الحاضرة، ولو أني اكتشفت وجود أمة جزائرية لكنت وطنيا، إن الوطنيين يكرمون لأنهم يموتون من أجل وطن، ولكني غير مستعد أن أموت من أجل وطن جزائري، لأن هذا الوطن لا وجود له، فقد بحثت عنه في التاريخ فلم أجده، نعم وجدت الدولة العربية والدولة الإسلامية اللتين شرفتا الإسلام وشرفتا جنسنا، ولكنهما ولدتا لعصر غير عصرنا ولأناس ليسوا أناسنا، وليس هناك من يفكر جديا في وطنيتنا، فالذي يهم بالدرجة الأولى هو التحرر الاقتصادي والسياسي لجماهير الجزائر، إن هذا التحرر ضرورة لأن فرنسا هي أنا» [5].

---

(1) جوان غليسبي: المرجع السابق، ص64.

(2) صلاح العقاد: المرجع السابق ، ص27.

(3) أحمد صاري: مقال سابق ، ص83.

(4) L'Afrique Française : Août- Septembre 1937, p 124.

(5) Ibid, p 125.

وقد أثار هذا التصريح زوبعة كبيرة خاصة عند الإصلاحيين الذين ردوا عليه[*] بعد شهرين بمقال في مجلة "الشهاب" تحت عنوان "كلمة صريحة" جاء فيها:« إننا فتشنا في صحف التاريخ وفتشنا في الحالة الحاضرة وجدنا الأمة الجزائرية المسلمة موجودة كما تكونت ووجدت كل أمم الدنيا، ولهذه الأمة تاريخها الحافل وجلائل الأعمال، ولها وحدتها الدينية واللغوية، ولها ثقافتها الخاصة وعوائدها وأخلاقها...إن هذه الأمة الجزائرية الإسلامية ليست هي فرنسا، ولا يمكن أن تكون فرنسا، ولا تريد أن تكون فرنسا، ولا تستطيع أن تصير فرنسا، ولو أرادت، بل هي أمة بعيدة عن فرنسا كل البعد في لغتها وأخلاقها وفي دينها...»[1].

وقد اعتبر بعض المؤرخين تصريح "فرحات عباس" من تناقضاته، بينما نعته البعض الآخر بأنه يسير عكس التيار الذي تراجع عنه، وبرر تصريحه السابق في كتابه "حرب الجزائر وثوراتها، ليل الاستعمار"، حيث رأى أن سياسة الاندماج التي دافع عنها ودعا لها خلال الثلاثينات هي مرحلة لا بد منها لتحرير الجزائر، وأكد أن الشعب الجزائري موجود ولا يستدعي ذلك الشك، ورأى أنه في تلك المرحلة كان من الضروري المطالبة بنظام قانوني يتلاءم مع حاجيات الجزائريين الوطنية [2]، ورغم أن "فرحات عباس" كان يعد من دعاة الاندماج وبرامجه مرتبطة بالسياسة الفرنسية من جهة وبعيدة عن الفكر الانفصالي، إلا أن فرنسا كانت دائما تنظر له بعين الريبة، وتشتبه في سياسته لذلك فقد اقتنع -خاصة بعد الحرب العالمية الثانية - بأنه ليس فرنسيا بل هو مجرد رعية[3] وصرح قائلا:« لقد تبين اليوم للجميع بأن سياسة الاندماج أمر مستحيل وعمل خطير مدبر لخدمة الاستعمار" ورأى أن " الجنسية الجزائرية والمواطنة الجزائرية هما وحدهما الكفيلان بضمان الأمن للجزائري وإيجاد حل منطقي واضح لمشكلة تقدمه» [4].

---

[*] اختلف المؤرخون في صاحب الكلمة الصريحة لأنها ظهرت في "الشهاب" دون توقيع فكان أغلب المؤرخين ينسبونها إلى " عبد الحميد بن باديس"، و نسبها" أحمد توفيق المدني" لنفسه.

[1] أحمد توفيق المدني: حياة كفاح، مرجع سابق، ج2، ص ص63-65.

[2] فرحات عباس: المرجع السابق، ص 154.

[3] Ch. R. Ageron : «Farhat Abbas et l'évolution de l'Algérie musulmane pendant la guerre mondiale» , in Revue d'histoire Maghrébine ,N°4, juillet 1975, p126.

[4] مصطفى الأشرف: المرجع السابق، ص ص 253-254 .

وفي الختام يمكننا القول بأن النواب المنتخبين لم يجدوا الدعم اللازم من الجماهير الشعبية، حيث اقتصر أعضاؤها على المثقفين والنواب في مختلف المجالس، كما أن مطالبهم كانت اندماجية متعلقة بفرنسا بعيدة عن فكرة الانفصال عنها وتطمح إلى إنشاء كنفدرالية جزائرية ذا خصائصها وميزاتها في إطار الجمهورية الفرنسية، وارتبطوا بمشروع "فيوليت" وعلقوا عليه الكثير من الآمال التي ضاعت بفشله وضيعت معها مطامح الكثير من النواب.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

المبحث 4 / موقف نجم شمال إفريقيا وحزب الشعب:

أحدث ميلاد نجم شمال إفريقيا ديناميكية جديدة في مسيرة الحركة الوطنية بحكم اتجاهه الانفصالي الثوري المعادي للسياسة الفرنسية وميوله العربية الإسلامية، لذلك فقد تميز دون بقية الأحزاب السياسية بنظرة خاصة لما تطرحه الإدارة الاستعمارية من تشريعات من جهة، وعلاقة الجزائر بفرنسا من جهة أخرى، وفي الحقيقة لا يمكننا معرفة خصوصيات هذا الحزب وبرنامجه إلا من خلال معرفة تاريخ ظهوره وتطوره ليتسنى لنا الاطلاع على رؤيته لمسألة التجنس، وما طرح من تشريعات تدعو إليه، وبصفة خاصة مشروع "بلوم فيوليت" الذي تزامن عرضه مع تطور الحزب وتوسع نشاطه.

1.4. ظهور الحزب وتطوره:

كان بروز "نجم شمال إفريقيا" (l'Etoile Nord Africaine) حدثا ذا أهمية كبرى على الساحة السياسية ساعدته عوامل مواتية لظهوره في باريس وتطوره، حيث تزامن تأسيسه مع تزايد عدد العمال الجزائريين، في فرنسا بشكل واضح، ففي حين سجلت سنة 1921 (48000) مهاجر ارتفع إلى (105000) مهاجر سنة 1929 [1] وقد وجد هؤلاء المناخ الملائم المتمثل في الحرية التي سادت فرنسا بعد الحرب العالمية الأولى خاصة بعدما انخرطوا في النقابات العمالية، بالإضافة إلى نشاط" الأمير خالد"في فرنسا بعد نفيه إليها سنة 1923 وأفكاره الاستقلالية، كما لعب الحزب الشيوعي الفرنسي دورا هاما في نشأته، حيث رغب في إنشاء حركة تدافع عن مصالح مسلمي شمال إفريقيا المادية والأدبية والاجتماعية، بعد أن عجز -الحزب الشيوعي الفرنسي- عن استقطاب هؤلاء العمال، ففضل أن يحتفظ بهم تحت ظله [2].

وكان ميلاد النجم في 20 مارس 1926 على يد جماعة من قادة الشمال الإفريقي (تونس، المغرب، الجزائر) أغلبهم جزائريون جمعهم نضالهم ضد الإمبريالية والاستعمار وجعلوا

---

[1] Ch. R. Ageron : Histoire de l'Algérie …, op.cit,T2, p249.

[2] شارل أندري جوليان: المرجع السابق، ص139.

رئاسته الشرفية "للأمير خالد"[*] ورئاسته الفعلية "للحاج علي عبد القادر"[**]، بمعية "الشاذلي خير الدين" من تونس[1].

لكن، كما يبدو أن التنظيم السياسي بهذا الشكل لا يمكننا أن نطلق عليه حزبا سياسيا وطنيا بحكم ميلاده في فرنسا ولعدم شموله لكل قطاعات المجتمع، بل اقتصر على الفئة العمالية فقط بالإضافة إلى أنه لم يكن حصرا على الجزائريين فحسب، بل ضم أيضا أعضاء من بقية أقطار شمال إفريقيا.

لكن بعد أن طردت السلطات الفرنسية "الشاذلي خير الدين" من فرنسا بتاريخ 27 ديسمبر 1927[2] بدأ أعضاؤه غير الجزائريين (التونسيين والمغاربة) ينضمون إلى أحزاب محلية. ومنذ شهر جوان 1926 تخلى "الحاج علي عبد القادر " عن رئاسة الحزب "لمصالي الحاج" [***] الذي ألهته تجارته عن الأمور السياسية[3] وقد عرف الحزب تحت رئاسة مصالي الكثير من التوسع والنشاط على التراب الفرنسي، وعندما انتقل إلى الجزائر منذ 1936 وضع النجميون نصب أعينهم هدفين؛ بعيد وآخر قريب التحقيق أم الهدف القريب والمصرح عنه

---

[*] هناك من المصادر من تذكر أن" الأمير خالد" هو من قرر إنشاء النجم في 1924 بعد مقابلة مع (Doriot) وعين المسؤولين الأوائل عليه وهما "حاج علي عبد القادر" وأحمد "بلغول". انظر: Ch. R. Ageron : op.cit. T2 p349

[**] تاجر مقيم بفرنسا وعضو باللجنة الإدارية للحزب الشيوعي الفرنسي (1924-1925) ورئيس الخلية الشيوعية بفرنسا.

[1] عمار بوحوش: المرجع السابق، ص238.

[2] المرجع نفسه ، ص288.

[***] "أحمد مصالي الحاج": (1898 بتلمسان- 1974 بباريس) كان والده فقيرا صانعا للأحذية، لذلك لم تتح له فرصة التعليم إلا بصورة محددة حيث تلقى تعليمه في الزاوية الدرقاوية، كما شارك في الحرب العالمية الأولى إلى جانب الجيش الفرنسي. ثم عاد إلى الجزائر عام 1921، ولما عجز عن إيجاد عمل له عاد إلى باريس سنة 1924 وعمل في عدد من المصانع كما عمل بائعا متجولا في الشوارع وواظب ما بين (1926-1933) على تلقي الدروس في معهد الدراسات الشرقية، كما حضر محاضرات عدة في جامعة بوردو لتثقيف نفسه، وبدأت السياسة تستهويه منذ 1919 فانضم إلى الحزب الشيوعي الفرنسي وتزوج من شيوعية بارزة في الحزب الشيوعي الفرنسي ساعدته كثيرا في الميدان السياسي ثم ترأس" نجم شمال إفريقيا" (1926) "فحزب الشعب"(1937) كما ترأس في سنة 1946" حركة انتصار الحريات الديمقراطية" وعند اندلاع الثورة (1954) أظهر معارضة لجبهة التحرير الوطني. وقد عرف" مصالي " بأفكاره الانفصالية الثورية ضد الإمبريالية الاستعمارية. انظر: بينيامين سطورا: مصالي الحاج 1898-1974 ، رائد الوطنية الجزائرية، ترجمة: صادق عماري ومصطفى ماحي، دار القصبة، الجزائر، 1998 و

Ch. R. Ageron : Histoire de l'Algérie contemporaine, T2, p350.

[3] عمار بوحوش: المرجع السابق، ص289.

فيتمثل في الدفاع عن المصالح المعنوية والمادية لعمال شمال إفريقيا في فرنسا والبعيد التحقيق يتمثل في استقلال الجزائر[1]، واستطاع النجم أن يجمع في صفوفه جميع العناصر الجزائرية المتحمسة لخلق كتلة وطنية ضد الأوربيين في الجزائر واسترجاع السيادة الوطنية، فكان من أعضائه عمال وجنود سابقين وطلبة مقيمين بفرنسا، وفي الحقيقة فقد تضاربت الأرقام حول عدد المنضمين إليه، ففي حين يعطينا "شارل روبير أجرون" (8000) عضو دعموا صفوف النجم[2] نجد "أبا القاسم سعد الله " يقول أنهم بلغوا (3000) عضو حسب إحصاء سنة 1927[3]، وعلى العموم فإن كثرة عدد المنخرطين في هذا الحزب ماهو إلا دليل على أنه حزب الجماهير بخلاف بقية الأحزاب التي اقتصرت على الطبقة المثقفة فحسب.

وإلى جانب شخصية "مصالي" برزت شخصيات أخرى وكانت لهم مساهمات فعالة في مسيرة الحزب أمثال "عيماش عمار"، و"راجف بلقاسم" و"شبيلة الجيلالي"، و"بانون أكلـــي"، "سي الجيلاني محمد السعيد".

ولم يكن للحزب برنامج واضح المعالم إلا ما أعلنه ممثلوه سنة 1927 في مؤتمر بروكسيل الذي دعت إليه الجمعية المناهضة للاضطهاد الاستعماري[4] حيث أعلنوا خلاله مطالبهم الثورية التي تهدف إلى نيل استقلال الجزائر الكامل، لكن منذ سنة 1933 وضع "النجم" برنامجا جمع جملة مطالب[5]:

1. مطالبة فرنسا الاعتراف بالحريات الأساسية.
2. إلغاء نظام البلديات المختلطة و المناطق العسكرية.
3. الاعتراف بحق الجزائريين في الحصول على جميع الوظائف.
4. التعليم الإجباري باللغة العربية.
5. إلغاء القوانين الجائرة.
6. إنشاء برلمان وطني منتخب عن طريق الاقتراع العام.

---

(1) أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية...، مرجع سابق، ج2 ،ص273.

(2) Ch. R. Ageron : Histoire de l'Algérie,...,op.cit,T2, p350.

(3) أبو القاسم سعد الله: المرجع السابق، ج3 ،ص119.

(4) Claude Collot & J. R. Henry : op.cit, p39.

(5) عمار بوحوش: المرجع السابق، ص290.

7. إنشاء حكومة وطنية ثورية مستقلة بالجزائر تقوم بتشكيل برلمان انتقالي.
8. إعادة البنوك و المناجم و السكك الحديدية والأملاك العامة للدولة الجزائرية.
9. مصادرة الأملاك كبيرة الحجم.
10. التعليم يكون مجانا و إجباريا في جميع المستويات والتدريس باللغة العربية.
11. حق الجزائريين في الإضراب والعمل النقابي، وسن قوانين اجتماعية لهم.
12. تقديم مساعدات عاجلة إلى الفلاحين وهذا عن طريق تقديم قروض للفلاحة بدون فائدة.

وعلى العموم يمكننا القول بأن مطالب "النجم" أكثر جرأة مقارنة مع بقية الأحزاب السياسية الجزائرية حيث غلب عليها الطابع الانفصالي، وفق نزعة عربية إسلامية، وبسبب هذه النظرة تعرض النجم ومناضلوه إلى العديد من المضايقات كحله مرات متكررة وسجن مناضليه وتغريمهم؛ فبتاريخ 20 نوفمبر 1929 وعشية الذكرى المئوية لاحتلال الجزائر اتخذت محكمة الجنح بالسين قرار حله ثم عدلت عن ذلك القرار في 4 جويلية 1935 بحجة أن ما أصدرته كان عملا غير شرعي[1]، وخلال تلك الفترة لجأ مناضلوه إلى العمل السري وظهر بتسميات متعددة على التوالي: "نجم شمال إفريقيا المجيد" (la glorieuse étoile nord africaine)، "الاتحاد الوطني لمسلمي إفريقيا الشمالية" (l'union nationale des musulmans nord africains) ثم عاد إلى تسمية "نجم شمال إفريقيا" سنة 1935 لكن السلطات الفرنسية لم تتركه ينعم بالكثير من الحرية والانعتاق حيث تمكن الحاكم العام للجزائر "لوبو" (Le Beau) من الحصول على مرسوم من الحكومة الشعبية يقضي بحله بتاريخ 26 جانفي 1937[2] الأمر الذي اعتبره "مصالي الحاج" خيانة من الجبهة الشعبية[3] وبادر مرة أخرى بإنشاء تنظيم جديد تحت تسمية "حزب الشعب الجزائري" (Partie du Peuple Algérien) بتاريخ 11 مارس 1937 وركز في برنامجه على المسائل التي تخص التجارة والفلاحة والإسلام في محاولة منه لكسب قاعدة

---

(1) أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية ،...، مرجع سابق ،ج2، ص382.

(2) L'Afrique française : année 1937, p60.

(3) El-Ouma : N°45 , 29 janvier 1937.

7. إنشاء حكومة وطنية ثورية مستقلة بالجزائر تقوم بتشكيل برلمان انتقالي.
8. إعادة البنوك و المناجم و السكك الحديدية والأملاك العامة للدولة الجزائرية.
9. مصادرة الأملاك كبيرة الحجم.
10. التعليم يكون مجانا و إجباريا في جميع المستويات والتدريس باللغة العربية.
11. حق الجزائريين في الإضراب والعمل النقابي، وسن قوانين اجتماعية لهم.
12. تقديم مساعدات عاجلة إلى الفلاحين وهذا عن طريق تقديم قروض للفلاحة بدون فائدة.

وعلى العموم يمكننا القول بأن مطالب "النجم" أكثر جرأة مقارنة مع بقية الأحزاب السياسية الجزائرية حيث غلب عليها الطابع الانفصالي، وفق نزعة عربية إسلامية، وبسبب هذه النظرة تعرض النجم ومناضلوه إلى العديد من المضايقات كحله مرات متكررة وسجن مناضليه وتغريمهم؛ فبتاريخ 20 نوفمبر 1929 وعشية الذكرى المئوية لاحتلال الجزائر اتخذت محكمة الجنح بالسين قرار حله ثم عدلت عن ذلك القرار في 4 جويلية 1935 بحجة أن ما أصدرته كان عملا غير شرعي[1]، وخلال تلك الفترة لجأ مناضلوه إلى العمل السري وظهر بتسميات متعددة على التوالي: "نجم شمال إفريقيا المجيد" (la glorieuse étoile nord africaine)، "الاتحاد الوطني لمسلمي إفريقيا الشمالية" (l'union nationale des musulmans nord africains) ثم عاد إلى تسمية "نجم شمال إفريقيا" سنة 1935 لكن السلطات الفرنسية لم تتركه ينعم بالكثير من الحرية والانعتاق حيث تمكن الحاكم العام للجزائر "لوبو" (Le Beau)من الحصول على مرسوم من الحكومة الشعبية يقضي بحله بتاريخ 26 جانفي 1937[2] الأمر الذي اعتبره "مصالي الحاج" خيانة من الجبهة الشعبية[3] وبادر مرة أخرى بإنشاء تنظيم جديد تحت تسمية "حزب الشعب الجزائري" (Partie du Peuple Algérien) بتاريخ 11 مارس 1937 وركز في برنامجه على المسائل التي تخص التجارة والفلاحة والإسلام في محاولة منه لكسب قاعدة

---

(1) أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية ،...، مرجع سابق ،ج2، ص382.

(2) L'Afrique française : année 1937, p60.

(3) El-Ouma : N°45 , 29 janvier 1937.

عريضة من المناصرين كالتجار والبرجوازيين وفئات شعبية أخرى[1]، وقد رفع"حزب الشعب" شعارا جديدا «لا للاندماج لا للانفصال لكن نعم للتحرر»(Ni Assimilation Ni Séparation Mais Émancipation)، فتخلى بذلك عن «شعار الاستقلال الكامل» الذي رفعه "النجم"، وقد بين "مصالي" مقصده من هذا الشعار عبر صحيفة "الأمة" ومما جاء في ذلك قوله :«عندما تتمتع الجزائر الحرة بالحريات الديمقراطية التي سوف تنالها من خلال عملها، تحصل داخليا على استقلالية إدارية وسياسية واقتصادية، وعندها تختار بحرية نظام الأمن الجماعي الفرنسي للبحر المتوسط»[2]، وعلى ما يبدو، فإن مناضلي "حزب الشعب" فضلوا من خلال هذا الشعار المرونة السياسية تجنبا لأي مواجهة قد تحطم حزبهم مرة أخرى، وفي تصريح "لمصالي الحاج" لصحيفة "الزهراء التونسية" الصادرة بتاريخ 5 جويلية 1937 بين مجددا علاقته بفرنسا بقوله :«أنا لست ضد فرنسا، أنا ضد الإمبريالية، أنا من أجل التحرر والتخلص من السيطرة الأجنبية...وأضاف « مبادئ حزب الشعب الجزائري تتجه إلى إجبار فرنسا على الإعتراف بالشخصيـــة الجزائرية ومنحه دستورا برلمانيا تكـــون فيه الأغلبية للمسلمين» [3]، وبهذا نستخلص أن"مصالي" يطالب باستقلال الجزائر في نطاق الشرعية وتحت رمز السيادة الفرنسية أي تشكيل ما يشبه الدومنيون[*] الذي طبقته بريطانيا على مصر وفرنسا على سوريا [4].

وقد لقي "حزب الشعب" مصير سابقه، فبعد سلسلة من التحرشات الاستعمارية التي مست مناضليه بالسجن وصحافته بالحضر والمنع عن الصدور، ثم في الختام إصدار مرسوم يقضي بـــحله بتاريخ 26 سبتمبر 1939، ووجهت له نفس التهم السابقة وهي المس بوحدة

---

(1) عمار بوحوش: المرجع السابق ، ص302.

(2) El-Ouma : N°49 ,10 avril 1937.

(3) بينيامين سطورا: مرجع سابق ، ص159.

(*) الدومنيون (Dominion) هي كل دولة تحت الوصاية خاصة تلك المرتبطة بالتاج البريطاني وحاليا تسمى بدول الكومونولث (commonwealth).

(4) أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية ...، مرجع السابق، ج3، ص145.

السيادة الفرنسية [1]، ويمكننا أن نستشف من تطور الحزب عبر تسمياته المختلفة مدى القاعدة الشعبية التي استطاع أن يكسبها لصالحه من خلال نشاطاته المتنوعة والجريئة في نفس الوقت، كنشر المنشورات وعقد المؤتمرات وإقامة التظاهرات وتنظيم التجمعات، كما اعتمد بدرجة كبيرة على الصحافة، فأنشأ العديد من العناوين جعل منها منبرا لنقد السياسة الإمبرالية ووسيلة لجمع المال والدعاية وتوجيه وتنوير الجماهير الشعبية وأهمها:

- "الإقدام" (IKDAM): وهي الجريدة التي كان يصدرها "الأمير خالد" 1919 والتي توقفت بعد نفيه وقد أعادها "النجم" تحت اسم "الإقدام الباريسي" وكانت تصدر باللغتين بنظام شهري و بعنوان فرعي "من أجل الدفاع عن مسلمي إفريقيا الشمالية" ولكنها منعت من طرف السلطات الاستعمارية منذ 1 فيفري 1927 فأعاد النجم إصدارها تحت تسمية "الإقدام الشمال الإفريقي"بلهجة أعنف ضد الإمبريالية الفرنسية والدفاع عن الاستقلال والوحدة بين الأقطار الثلاثة وكان ذلك منذ ديسمبر 1927[2].

- "الأمة "(EL-OUMA): تم إصدارها سنة 1930 أثناء فترة حل النجم (1929) بعنوان فرعي جريدة وطنية وسياسية للدفاع عن حقوق مسلمي إفريقيا الشمالية (Organe nationale de défense des intérêts des musulmans Algériens Marocains Tunisiens) باللغة الفرنسية، وكان مديرها السياسي هو "مصالي الحاج" ومديـــرها الإداري "عمار عيماش"، وقد لعبت هذه الجريدة دورا رائدا في حياة حزب النجم، حيث كانت الناطقة بلسانه وأهم مصادره المالية وقد ارتفعت عدد طبعاته فبلغت سنة 1934 حوالي 44000 نسخة وقد تكبدت الجريدة صعوبات كثيرة طيلة فترة تسع سنوات حيث قامت السلطات الفرنسية سنة 1939 بمنع ظهورها [3].

- "البرلمان الجزائري": أسسها حزب الشعب في 18 ماي 1939 وكانت تحرر بالجزائر ويبدو أن حيـــاتها كـــانت قصيرة بسبب الحرب العالمية الثانية، فسرعان ما منعت من الصدور، وقد

---

(1) Ch. R. Ageron : Histoire de l'Algérie ,... , op.cit,T2, p 585.

(2) أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية ..... مرجع سابق، ج2 ،ص374.

(3) مرجع نفسه، ج3 ،ص122 - 123.

اهتمت بالدفاع عن استقلال الشعب الجزائري[1].

-"الشعب": بخلاف بقية جرائد الحزب كانت تصدر باللغة العربية وهي نصف شهرية يديرها "مصالي الحاج" وترأسها من حيث التحرير"مفدي زكريا" ثم خلفه" محمد قنانش"[2].

ويبدو أن مناضلي النجم أو حزب الشعب قد اختاروا عناوين لصحفهم تحمل الكثير من التحدي للإدارة الاستعمارية والسياسة الفرنسية، "فالإقدام الباريسي" كانت تعبيرا عن التواصل الوطني بين الجزائر وفرنسا، كما أن تسمية صحيفة " الأمة" تحد آخر، حيث جاءت في الوقت الذي كانت فرنسا تحاول فيه القضاء على مقومات الأمة الجزائرية، كما رسموا على الصفحة الأولى منها هلالا ونجمة، ملئ الهلال بالآية القرآنية الكريمة «واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا» (آل عمران الآية 103) [3]ونفس الشيء بالنسبة "للبرلمان الجزائري" الذي كان يعتبر من المطالب الأساسية للجزائريين، ولقي معارضة كبيرة ورفضا من طرف الفرنسيين، وكذا صحيفة "الشعب" التي كانت تسميتها تحمل الكثير من التحدي لمن أنكروا وجود الشعب الجزائري أو اعتبروه في طور التكوين.

2.4. موقف الحزب من التجنس :

لم يقتصر نشاط مناضلي الحزب على المطالب الاجتماعية والنقابية البسيطة، بل حملوا على عاتقهم التشنيع بالاستعمار، فعارضوا بقوة كل ما طرح بهدف الاندماج والتخلي عن الوطنية الجزائرية والهوية العربية الاسلامية، وبصفة خاصة مشروع "بلوم فيوليت" وما تبعه من أحداث سياسية كالمؤتمر الإسلامي.

أ. النجم و مشروع "بلوم فيوليت":

لقد أبدى النجم منذ ميلاده عداء لفرنسا الإمبريالية، و لم تقصر هي بدورها في اضطهاده واتهام مناضليه مرات متكررة، لكن بوصول الجبهة الشعبية تنفس "النجم" من جديد وعلق عليها آمالا كبيرة، وقد بدأت العلاقة بين الطرفين تتوثق لحاجة كل منهما إلى الآخر؛ فالنجم

---

[1] يوسف مناصرية: المرجع السابق ، ص102.

[2] أبو القاسم سعد الله : الحركة الوطنية، المرجع السابق، ج3 ،ص144.

[3] محمد الطيب العلوي: مظاهر المقاومة الجزائرية من عام 1830 حتى ثورة نوفمبر 1954 ، ط1 ، دار البعث، قسنطينة، 1985 ص100.

كان يميل إلى من يدعمه ويوافق على مطالبه، ومن جهتها الجبهة الشعبية كانت بحاجة إلى القوى التي تؤيدها، وكان للنجم عدد من العمال الجزائريين بفرنسا، ونظرا للمصلحة المتبادلة، فقد بادرت الأحزاب اليسارية بتقديم وعود للنجم بتحقيق مطالبه، ومن جهة أخرى لقي التيار اليساري الفرنسي دعما من النجم سنة 1934 فشارك في مظاهرات 12فيفري 1934 التي نظمت كرد على المنظمات اليمينية، بالإضافة إلى المشاركة في استعراض 14 جويلية 1935 بسبعة آلاف عامل، كما شارك في استعراض 14 جويلية 1936 بمناسبة انتصار الجبهة الشعبية، وحضر – النجم– مؤتمرها الذي انعقد من 11 إلى 13 جوان 1936، وكان "مصالي" ضمن وفد الجبهة الذي أرسل إلى جنيف لاستنكار الغزو الإيطالي للحبشة أمام عصبة الأمم[1]، وقد وفت الجبهة الشعبية ببعض من وعودها، فأصدرت قرارا بالعفو العام الذي شمل جميع قادة النجم، وسمح للنجم بممارسة نشاطه العادي في فرنسا والجزائر معا، لكنها أبقت ما عدا ذلك على الوضع كما هو داخل الجزائر، كما أنها تبنت مشروعا يقضي بدمج النخبة من الجزائريين في المجتمع الفرنسي والذي عرف بمشروع "فيوليت" الذي يتعارض كلية مع برنامج النجم ومطالبه، فكان سببا مباشرا في برودة العلاقة بينهما[2].

ويعود رفض النجم لهذا المشروع لنظرته المسبقة حول فكرة الاندمـــاج والتجنس. وعبـــر "مصالي" عن ذلك بقوله:«...الجزائريين المساكين، الاندماج، الإلحاق، الاتباع، الانضمام والمزج وكثير من الكلمات المترادفة من محو وسخرية. وفي نفس الوقت من مأساة...» وأضاف قائلا :« إن الشعب الذي يطلب أن يندمج في شعب آخر يقطع العلاقة التي تربطه بربه، ويقطع صلته أيضا بتاريخه وبأجداده وبذريته في حين أن لنا تاريخا مجيدا، ولغة نبيلة، وشخصية مقدسة وضميرا حيا...كل هذه الصفات تمنعنا من أن نطلب اندماجا يتطلب منا التنكر لهذه الصفات الرائعة... فبكل تأكيد نفضل أن نبقى جزائريين مضطهدين على أن نتحول إلى فرنسيين أحـــرار ...»[3].

بل أكثر من ذلك، فإن "مصالي" تبنى بعض الأفكار الدينية واستغلها لأغراض سياسية،

---

[1] عبد الحميد زوزو: المرجع السابق، ص ص129-130.

[2] المرجع نفسه: ص131.

[3] محمد الطيب العلوي: المرجع السابق، ص ص156-158.

فاعتبر التجنس ردة عن أحكام القرآن حيث صرح في جريدة "البرلمان الجزائري" بتاريخ 17 جوان 1939 بقوله: «يشكل التجنس بالجنسية الفرنسية من وجهة دينية وتطبيقا للنص وما جاء به القرآن ردة»[1]، وعندما طرح مشروع "بلوم فيوليت". باركته جل الأحزاب، كما زكته جمعية العلماء المسلمين، لكن "النجم" رفضه رفضا تاما، وسخر جريدة "الأمة" لمهاجمته حيث قال:«نقول للشعب بأن سياسة الاندماج والتخلي عن قانون الأحوال الشخصية يشكلان خطرا كبيرا، إذ في حالة وقوعهما نضيع جنسيتنا وكل أمل في استعادة حريتنا وتكون النتيجة حينذاك الانتحار، إننا نندد بهذه السياسة ونقف بكل قوانا ضدها، ونطلب من الشعب الجزائري المسلم أن ينهض ضدها بالإجماع»[2]. ويؤكد مصالي في تصريح آخر بقوله:« إنه من المستحيل تغيير الجنسية كما تغير ربطة العنق، جنسيتنا قبل كل شيء هي ماضينا ..تاريخنا، أخلاقنا... ذكريات شبابنا عادات تفكيرنا...كل ما يدخل في تكوين "أنا" الجماعية ولا يمكن تفريغ الشخصية من محتواها بمجرد فعل إرادي» [3].

كما اعتبره "عيماش عمار" في كتابه(l'Algérie au carrefour) "الجزائر في مفترق الطرق" « بأنه- مشروع فيوليت - عملية مسخ غريبة من نوعها تشبه عملية تحويل الصنوبر إلى صفصاف أو عملية مسخ بط إلى ديك »[4].

ورأى النجم بأن مشروع بلوم فيوليت كان بمثابة وسيلة استعمارية جديدة محضرة على الطريقة الاستعمارية الفرنسية لامتصاص استياء الأهالي من وضعيتهم المزرية من جهة، وترضية النخبة المتفرنسة وكسبها لصفها والتي تلهث وراء انضمامها للعائلة الفرنسية من جهة أخرى، وبذلك تكون لها مقاعد في باريس يدافعون من خلالها على مصالحهم الخاصة [5]. حدد "النجم" أسباب رفضه الشديد لهذا المشروع الذي اعتبره مخجلا، لأنه سيستخدم كوسيلة من وسائل الشقاق وفصل الجزائر التي ستصبح فرنسية عن شمال إفريقيا وعن العالم العربي

---

[1] بنيامين سطورا: المرجع السابق ، ص162.

[2] El-Ouma, N°33, Août -Septembre 1935.

[3] محمد الطيب العلوي: المرجع السابق ،ص184 .

[4] أحمد الخطيب: حزب الشعب الجزائري، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1986، ص194.

[5] El-Ouma : N°45, 29 Janvier 1937.

الإسلامي[1]، وهو وسيلة لمسخ الهوية الجزائرية وانتماءاتها العربية الإسلامية.

و لم يكتف المناضلون برفض مشروع "بلوم فيوليت" علـــى صفحات الجرائد، بل قـــام "حزب الشعب" بمسيرة ضخمة في 17 جويلية 1937 شارك فيها ما يقارب 20.000 شخص في صدارتهم "مصالي الحاج"، ورفعوا خلالها لافتات كتب عليها (الحرية للجميع، المدارس العربية، الأرض للفلاح، احترام الإسلام، يسقط مرسوم ريني، يسقط قانون الأندجينا، يسقط مشروع فيوليت)[2]، كما عبر مناضلو الحزب عن رفضهم بالشعر، ومن ذلك ما ألفه "مفدي زكريا "في 17 نوفمبر 1936 كنشيد وطني تحت عنوان "فداء الجزائري" نقتطع منها الأبيات الآتية [3]:

فـــلسنـــا نـــرضـــى الامتزاجـــا و لسنـــا نـــرضى التجنيســـا!
ولـــسنا نرضـــى الاندمـــــاجـــا و لا نـــرتـــد فـــرنسيســـا !
رضينـــــا بالإســـلام تاجـــا كفـــى الجهـــال تـــدنيســـا!
فكـــل من يبـــغي اعوجاجـــا رجـــمنـــاه كـــإبـــليســـا!

وقد عارض النجميون كل من يرغب في الحصول على المواطنة الفرنسية وعلى رأسهم "فدرالية المنتخبين" الذين ألقوا عليهم اللوم وهاجموهم وردوا على تصريحاتهم، فعابوا عليهم وجهتهم السياسية، فعندما صرح أحدهم بقوله:« أتكلم الفرنسية، نحن نطالب إدماجنا الكلي بفرنسا» [4]،فكان رد النجم بوصف كل المنتخبين بالخيانة وعلىرأســـهم "فرحات عبـــاس" و"بن جلول" اللذين اعتبرا من (بني وي وي) الذين لا يرغبون إلا في مصلحتهم، كما انتقد بشدة زيارة الشخصيتين على رأس وفد إلى باريس في (1933) [5] ووصفـــهم بقوله:«مرتدون

---

(1) El-Ouma : N°45, 29 Janvier 1937.

(2) op. Cit, N°53 , Août 1937.

(3) عمار بوحوش: المرجع السابق، ص299.

(4) El-Ouma, N°33 , Août -Septembre 1935.

(5) Ibid.

ومرقة ومتجنسون وحاملون لأوسمة الشرف، وأما سياستهم فهي سياسة صالونات بدون برنامج، وبغير هدف ومجردة من الروح الثورية»[1].

ولم يمر رفض النجم للمشروع - بلوم فيوليت- دون أثر، بل جر عليه الويلات داخليا وفي علاقته بالآخرين، فعلى الصعيد الداخلي أحدث انشقاقا بين مناضليه بفرنسا الذين عارضوا "مصالي" في موقفه من المشروع، ولم تعد الأمور إلى مجراها إلا عند عقد المؤتمر العام للحزب[2] أين تم فيه التأكيد على وحدة منظماتهم[3].

كما كان رفضهم للمشروع هو الموقف الوحيد من بين المواقف التي اتخذتها باقي الأحزاب السياسية حيث طابق موقف الأوربيين مما وضع النجم في حرج ومعادلة يصعب حلها تتمثل في كيفية التوفيق بين معارضة المشروع وانتقاد الموقف المعارض للكولون. لحصول الأهالي على حقوقهم السياسية، وقد حاول "مصالي" توضيح المسألة فصرح بقوله:« نذكر شيوخ بلديات الجزائر المستقلين بأنه على الرغم من موقفهم من مشروع "بلوم فيوليت"، فإن مناضلي حزب الشعب سيكونون إلى جانب إخوانهم عند الحاجة» [4].

وقد استغل هذا الموقف ممن عارضوا سياسة مصالي، "كالأمين العمودي" الوحيد الذي انتقده من بين أعضاء الحركة الإصلاحية، ففي جريدة "الدفاع" قال بأن مصالي اتخذ اتجاهين؛ اتجاها نحو الأهالي وآخر نحو الفرنسيين، فيحذر الوطنيين من نتائج المؤتمر بقوله:«هذا الميثاق كارثة حقيقية يهدف إلى حرمانكم ويحولكم إلى متجنسين مطرونين (M'trouni) مرتدين، أليس الميثاق من صنع أولئك الذين حضروا المؤتمر، ومنهم المتجنسون أنفسهم؟». أما الفرنسيون فقد اعتبروا موقف الوطنيين على النحو الآتي: «إن كل مزاعم المسلمين حول الولاء والصداقة مجرد رياء ونفاق، فلم يطلب بعضهم ربطهم مباشرة بفرنسا حتى هب البعض الآخر يصرخ في وجههم الخيانة المهزلة، فاتركوهم كما هم، ولا تمنحوهم أي شيء، لأنهم لا محالة سيستخدمون ضدكم هذه الحقوق، و يرمونكم في البحر»[5].

---

[1] عبد الحميد زوز: المرجع السابق، ص138.

[2] El-Ouma, N°45, 29 Janvier 1937.

[3] op. cit, N°52, Juin 1937.

[4] عبد الحميد زوز: المرجع السابق ، ص143.

[5] La Défense, N°160, 30 juillet 1937.

وربما أكبر ما لحق النجم هو القطيعة التي حدثت بينه وبين الجبهة الشعبية، وتوسعت أكثر بإقدام الأخيرة على حل النجم مستغلة التشنجات التي حدثت بينه وبين أحزاب الحركة الوطنية، حول نفس الموضوع - مشروع فيوليت- متهمة إياه باتخاذ نفس الموقف الذي اتخذه الكولون من أنصار "صليب النار" في الجزائر ضد مشروع "فيوليت"، فيعتقد "مصالي" أن سبب هذا الحل يرجع إلى الأسباب التي ذكرها في قوله:«اتهمونا بأننا نتعاون مع فرانكو وموسوليني، وبأكاذيب أخرى كان الحزب الشيوعي الفرنسي دائما يستعملها كسلاح للتخلص من الرجال الذين يصمدون في وجهه...وأخذ علينا علاقاتنا مع شكيب أرسلان وعلاقاتنا بالعالم العربي، وأخيرا موقفنا من مشروع فيوليت هذا الموقف الذي ضايقه كثيرا» [1]، كما وصف "مصالي" ما أقدمت الجبهة الشعبية عليه بالخيانة:«لقد غدروا بنا... الجبهة الشعبية ضحت بنا بالتواطؤ مع الشيوعيين» [2].

ب. النجم والمؤتمر الإسلامي:

لقد عرف صيف (1936) نشاطا غير عادي بالنسبة "لنجم شمال إفريقيا" وكذا بقية الأحزاب السياسية، كعودة "مصالي" إلى نشاطه السياسي بعد صدور العفو عنه منذ ماي 1936 إلى جانب موجة الإضرابات التي اجتاحت فرنسا. ورفعت خلالها شعارات ضد الحكومة الفرنسية، أما على الصعيد الجزائري فكان انعقاد المؤتمر الاسلامي في 7 جوان 1936 أهم حدث لم يحضره نجم شمال إفريقيا بشكل رسمي، حيث حضره بعض الأشخاص من الجزائر العاصمة وتلمسان ومستغانم،لم يأخذوا الكلمة في المؤتمر، ولم يعبروا عن رأي الحزب يوم انعقاده 7جوان، لكن تفاديا لحدوث أي انقسام داخل الحزب، بادرت إدارته بإرسال برقية تأييد للمؤتمر والموافقة على المطالب التي تكون مفيدة لتحسين حالة الشعب، ورفض أي اقتراح لا يفيد إلا الأقلية ورفض كل مطلب يمس بالقوانين الإسلامية[3].

ويبدو جليا محاولة "مصالي" إظهارحزبه بمظهر غير متطرف حيث أعلن أنه مستعد للتخلي

---

[1] احمد الخطيب: حزب الشعب الجزائري، المرجع السابق ، ص210.

[2] El-Ouma, N°45, 29 janvier1937.

[3] محمد قنانش، محفوظ قداش: نجم الشمال الإفريقي(1926-1937) وثائق وشهادات لدراسة تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984، ص60.

مؤقتا عن مطالبه المتعلقة باستقلال الجزائر، وأنه يكتفي بالمطالبة بمنح الحريات الديمقراطية تجنبا لأي انقسامات[1]. ولكن عندما وجد"مصالي" نفسه معزولا عما يجري من أحداث بادر بمقابلة وفد المؤتمر الإسلامي عند قدومه إلى باريس 18 جوان 1936 لإقناعه بالعدول عن موقفه، وتم اللقاء في 22 جوان في الفندق الكبير أين يقيم الوفد، وتم اللقاء بين أعضائه وقياديي النجم وعلى رأسهم "مصالي الحاج". وقد خص النجم جمعية العلماء المسلمين بما فيهم شخصية "عبد الحميد بن باديس" دون البقية، وخلال حوارهم أبدى النجميون معارضتهم لبعض مطالب المؤتمر السياسية خاصة تلك التي تدعو إلى ربط الجزائر بفرنسا والتمثيل الجزائري في البرلمان الفرنسي، وأبلغ قادة النجم أعضاء المؤتمر بأن هـــذه المطالب تتعـــارض وفكرة الاستقلال [2]، لكن على ما يبدو أن الحوار لم يكن مجديا، وبعد اجتماع وفد المؤتمر بشخصيات متعددة من الحكومة الفرنسية، جدد"مصالي" محاولته للمرة الثانية فاستجاب لدعوته الشيخ "عبد الحميد بن باديس" و"فرحات عباس" و"السيد طاهرات" وعن جانب النجم:" مصالي الحاج " و"عيماش "و"بانون"و"جيلاني" [3].

وفي الحقيقة كان العلماء يرون في المشروع خطورة في طريق التطور الاجتماعي الذي سيشمل كافة الشعب الجزائري بالتدرج، وليس هناك في نظرهم أدنى خطورة على الشعب الجزائري ما دام متمتعا بأحواله الشخصية، وما اشتمل عليه المشروع من الارتباط بفرنسا لم يكن في نظرهم يتعدى حدود التعاون معها[4]، في حين رأى كل من "طاهرات" و"فرحات عباس" أنها الحل الوحيد الذي يمكن الجزائريين من نيل حقوقهم.

و لم يكتف النجم بذلك، بل وجه أيضا رسالة لجمعية العلماء عبر صحيفة "الأمة" طلب منها تحديد موقفها بكل صراحة من مشروع فيوليت وكسر الصمت عن الخطر الذي يحدق بالأمة الجزائرية [5]، وعندما يئس النجم من إقناع بقية الأحزاب السياسية اتخذ مسلكا آخر يقوم على تنظيم التجمعات العمالية، ومن ذلك ماكان في 25 جويلية 1936 أين تجمهر 400 جزائري في

---

[1] عمار بوحوش: المرجع السابق، ص195.

[2] أحمد الخطيب: حزب الشعب الجزائري، المرجع السابق ،ص198.

[3] عمار بوحوش: المرجع السابق، ص296.

[4] عبد الحميد زوزو: المرجع السابق، ص134.

[5] El-Ouma, N°46. Edition spéciale

قاعة(Grandes Aux Belles) أعربوا خلال هذا التجمع عن معارضتهم لمطلب المؤتمر المتعلق بربط الجزائر بفرنسا[1]، كما نظموا في 31جويلية من نفس السنة تجمعا آخر ضم 6000 عامل بقاعة(Palais de la Mutualité) ألقى "مصالي " فيها خطابا مطولا نشرته صحيفة الأمة تحت عنوان «Ce que nous pensons de la charte revendicative présentée par la délégation algérienne et du congres musulman Algérien»

انتقد فيه المؤتمر وطريقة تكوينه والوفد الذي انتقل إلى باريس، كما هاجم بشدة المطالب التي تقدموا بها حيث قال:«إننا نعلن بصراحة رفضنا ربط الجزائر بفرنسا ونعارضه بكل قوتنا أما بشأن التمثيل البرلماني في باريس والذي لن يكون مجديا، فإننا نقترح استبداله بتأسيس برلمان في الجزائر ينتخب أعضاؤه بالاقتراع العام دون تمييز للجنس والدين»[2]، ورد على المؤتمرين بقوله: « أن الشعب الجزائري يوحده دين واحد بلغته الوطنية وبعاداته وتقاليده، لذلك فلن يقبل أحد ارتباط فرنسا الذي يلغيه تماما عن الخريطة الجغرافية وينفي جذوره وأصوله... »[3].

كان قرار مصالي بنقل نشاطه إلى أرض الوطن قرارا صائبا أين يمكنه متابعة القضايا الوطنية عن قرب، فكان وصوله في 02 أوت 1936 وتزامن مع عقد اجتماع لسماع تقرير وفد المؤتمر العائد من باريس على نفس الباخرة التي أقلت "مصالي"[4]، ويعتبر ذلك اليوم يوما تاريخيا في حياة "مصالي" ومسيرة النجم، فقد حضر –مصالي– للملعب البلدي أين تم الاجتماع دون أن يكون من المدعوين، وألقى خطابا حماسيا دون أن يكون مبرمجا، بين فيه موقف النجم أمام ما يقارب 20.000 مناضل جزائري فيما يخص المطالب التي خلص إليها المؤتمر الإسلامي الأول، فأبدى موافقته على المطالب الاستعجالية التي رأى أنها متواضعة وشرعية، ولكنه رفض بشدة فكرة الإلحاق وقال عن ذلك:«أما الإلحاق فهناك فرق أساسي بين إلحاق لبلادنا حاصل رغم إرادتنا وإلحاق إرادي مقبول عن طيب خاطر... فبلادنا اليوم ملحقة إداريا وهي تابعة للسلطة المركزية، ولكن هذا الإلحاق كان نتيجة غزو فظيع تلاه احتلال عسكري لم يوافق الشعب عليه ...»، والمسألة في رأيه تخص جيل المستقبل الذي له الحق في

---

(1) أحمد الخطيب: حزب الشعب الجزائري، المرجع السابق، ص198.

(2) El-Ouma, N°41, Juillet –Août 1936.

(3) Ibid.

(4) Mahfoud Kaddache : Histoire du Nationalisme ..., op.cit, T1. p471.

تقرير مصيره، كما رفض بشدة مسألة البرلمان الفرنسي وطرح بدله فكرة إنشاء برلمان جزائري منتخب عن طريق الاقتراع العام دون تمييز عنصري أو ديني، ويـــكون عمله تحت المراقبة الشعبية [1].

وفي الحقيقة فقد أضفى خطاب "مصالي الحاج" نظرة أخرى على الساحة السياسية، فبعد سياسة الاعتدال والاكتفاء بتحصيل القليل، أصبح هناك من يطالب بما هو أكثر، ومن الدعوة بالمساواة والاندماج أصبح هنالك من ينادي بالتحرر.

وقد أثار خطاب "مصالي" ردود فعل سياسية متفاوتة كـــ"الأمين العمودي" الذي بين المعنى المقصود من كلمة "الربط"(Attachement) والتي لها مدلول إداري لا تتعداه إلى أي معنى آخر،« فهي تعني إلغـــاء قانون الأهالي، والفرق واضـــح بين كلمة "الربط"، و"الضم" (Annexion) فالضم عبارة عن تصرف أو إجراء تقوم بموجبه أمة قوية تضم إليها بقوة السلاح شعبا ضعيفا، فالبلد الملحق إلى الأمة القوية لا يمكنه الانفلات من السيطرة الاستعمارية إلا بسلاح، لأن الجزائر ليست لها مؤهلاتها الاجتماعية والحضارية حتى تطالب بحلول تحررية لأنها تعد مغامرة وخيمة تمس بالشعب أولا»[2].

بينما كان رد "بن جلول" أكثر حدة فكتب في صحيفة "La Dépêche d'Alger "في 4 أوت 1936 ردا على خطاب "مصالي" بقوله:«بعد خطاب مصالي صرخت كفى، كفى دعاية منتهكة للحرمات كفى وعودا طائشة لا مسؤولة وتحريضا جنونيا، كفى أكاذيب شيوعية وطنية، الجزائر فرنسية وتبقى فرنسية»[3].

فلا غرابة إذا عندما لا يتم استدعاء مناضلي "حزب الشعب" الذي تأسس بعد حـــل "النجم" للمشاركة في فعاليات المؤتمر الثاني المنعقد في شهر جويلية 1937 واعتبر الحزب ذلك (مهزلة)، وعبر عنها في صحيفة "الأمة" بقوله:« المهزلة تستمر بالمؤتمر الإسلامي الثاني»، وقد اعتبر ذلك من فعل الشيوعيين وأن المؤتمر لم يقترح نتيجة لأنه مجرد ثرثرة، وكلام بيزنطي كل واحد فيه يريد مصلحته الخاصة [4].

---

[1] El-Ouma, N°42 ,26 Août 1936 (numéro spécial).

[2] La Défense, N°158 ,16 Juillet 1937.

[3] بينيامين سطورا : المرجع السابق ، ص143.

[4] El-Ouma, N°53, Août 1937

وعلى العموم يمكننا القول بأن "النجم" تميز دون بقية الأحزاب الأخرى بمباديء لها أسس دينية في صيغة قومية وشعبية، وساهم كثيرا في تنشيط الحياة السياسية بمشاركته الفعالة في القضايا الوطنية، وإن رفض مسألة تجنس الأهالي بشدة فإنما كان خوفا من ضياع الأمة الجزائرية وتشتتها وحفاظا على هويتها العربية الإسلامية، وطالب مقابل ذلك بالاستقلال الذي يمكن الأهالي من حق التمتع بالجنسية الجزائرية.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

المبحث 5 / موقف جمعية العلماء المسلمين الجزائريين:

لم تقتصر الحركة الإصلاحية على المشرق العربي، بل كان لها في الجزائر رجال حملوا على عاتقهم إصلاح أحوال مجتمعهم، وذلك بإعادته إلى جذوره اللغوية وأصوله العربية الإسلامية التي حاولت فرنسا طمسها، وبرز نشاطهم خاصة بعد أن انتظم هؤلاء الرجال في جمعية أطلقوا عليها اسم "جمعية العلماء المسلمين" وقد استطاعت في فترة وجيزة أن تصل إلى قلوب الجماهير نظرا لخطابها الروحي الذي دغدغ مشاعر المسلمين الجزائريين فأكسبها قاعدة شعبية عريضة، وقد استطاعت الجمعية أن تكسب ثقة هؤلاء الجماهير من خلال مواقفها في مختلف القضايا التي تخص الأهالي كمسألة الاندماج والتجنس بالدرجة الأولى. فكيف نظرت إلى المسألة ؟ وكيف حكمت على المتجنسين من الأهالي المسلمين من وجهة دينية عقائدية؟

5. 1. ظهور الجمعية و برامجها:

إن ظهور الحركة الإصلاحية في الجزائر لم يكن وليد الصدفة، وإنما كان نتيجة جهود كبيرة قبل ميلاد الجمعية كجهود"ابن الموهوب" (1866 -1939) "بن سماية"(1866-1933) و"المجاوي"(1848 – 1913) في العقد الأول من القرن العشرين، ثم تبلورت الفكرة ونضجت خلال العشرينات بنشأة الصحافة الإصلاحية، وتأسيس النوادي والمدارس الحرة ومساجد الوعظ والإرشاد، وقد حاول"ابن باديس"[*] أن يخطو سنة 1924 خطوة كبيرة بتأسيس جمعية باسم "جمعية الإخاء العلمي" هدفها توحيد جهود العلماء الجزائريين وطلابهم[1]، لكن المشروع

---

[*] عبد الحميد بن باديس (5 ديسمبر 1889- 16 أفريل 1940) ولد بقسنطينة من أسرة ميسورة، كان والده "المكي" من الوجوه المعروفة في المدينةشغل منصب قاض ومستشار بالمجلس العام بقسنطينة ونائب في المجلس النيابي المالي وعضوا بالمجلس الأعلى في الجزائر، في حين تعلم شقيقه "مولود زبير " الفرنسية واشتغل محاميا. لم يلتحق "عبد الحميد بن باديس "بأي مدرسة فرنسية، فقد تتلمذ على يد الشيخ "محمد بن المداسي"، والشيخ "حمدان الونيسي"، ثم توجه إلى تونس 1908 ليواصل تعليمه في جامع الزيتونة أين تعرف على عدد من الأساتذة وتأثر بشيخين من شيوخها وهما "محمد النخلي" والشيخ "الطاهر بن عاشور" وبعد أن نال إجازته سنة 1912 عاد إلى مسقط رأسه بقسنطينة 1913 أين أنطلق في برنامجه التعليمي في جامع الأخضر للكبار وجامع سيدي فموش للصغار وأسس في نهاية 1908 أول مدرسة للبنات بسيدي بومعزة في قسنطينة. كان له دور فعال في نمو الحركة الإصلاحية بإشرافه على ميلاد الكثير من الصحف، كما كان وراء ميلاد جمعية العلماء المسلمين الجزائريين انظر: رابح تركي، الشيخ عبد الحميد بن باديس رائد الإصلاح والتربية في الجزائر، مرجع سابق، محمد الميلي: ابن باديس وعروبة الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر 1973، عمار طالبي: ابن باديس حياته وآثاره، مرجع سابق .

[1] أبو القاسم سعدالله: الحركة الوطنية...، مرجع سابق ، ج2، ص387.

لم ير النور، في حين ترسخت الفكرة، وإن تأخر تجسيدها إلى بعد حين في ظل ظروف ومستجدات سمحت بظهورها، وخلال الاحتفال القرني لاحتلال الجزائر أظهر الفرنسيون حقدا دينيا أو عودة إلى الصليبية حتى أن أحدهم قال:« إن احتفالنا اليوم ليس احتفالا بمرور مائة سنة على احتلالنا الجزائر لكنه احتفال بتشييع جنازة الإسلام»[1]، فكانت تلك الاستفزازات الدينية حافزا كبيرا لينتقل العلماء من التحضير والتفكير إلى مرحلة التأسيس حيث ظهرت تحت اسم "جمعية العلماء المسلمين الجزائريين" في 5 ماي 1931 بالعاصمة وضمت (72) عالما جزائريا وانتخبوا "عبد الحميد بن باديس"رئيسا لها[2] وشاركه العديد من الشخصيات لهم نفس القناعات و الاتجاه: "كالبشير الإبراهيمي" (1889-1965) و"مبارك الميلي" (1897-1945)" أحمد توفيق المدني"(1899-1983) و"الطيب العقبي"(1888-1960) و"الأمين العمودي" (1890-1957) وقد اعترفت الحكومة الفرنسية بقانونها الأساسي في نفس الشهر والسنة، وكان هذا القانون يحتوي على ثلاثة وعشرين فصلا حددت فيه الجمعية إصلاحاتها الإدارية والاقتصادية، وبينت فيه اتجاهها العام[3]، وقد حدد "الإبراهيمي" هدفها في قوله: «جمعية العلماء المسلمين جمعية علمية دينية تهذيبية، فهي بالصفة الأولى تعلم وتدعو إلى العلم وترغب فيه... وبالصفة الثانية تعلم الدين والعربية لأنهما شيئان متلازمان تدعو إليهما، وترغب فيهما، وبالصفة الثالثة تدعو إلى مكارم الأخلاق التي حث الدين والعقل عليها، لأنها من كمالهما، وتحارب الرذائل الاجتماعية التي قبح الدين اقترافها وذم مقترفيها... وتعلم لترقية فكر المسلم بما استطاعت وترشده إلى الأخذ بأسباب الحياة الزمنية...» [4].

وإن كان "الإبراهيمي" أحد مؤسسي الجمعية قد ركز في تعريفه على الجوانب المعلنة من أهداف الجمعية، وهي الجانب الديني والاجتماعي، لكنه أهمل الجانب السياسي، فعلى المستوى الديني عملوا على نشر الإسلام وفصل الدين عن الدولة والقضاء على الطرقية، بينما في الجانب الاجتماعي والثقافي، عملوا على تعليم الأهالي ومحاربة الأمية عن طريق مدارسهم الحرة والنوادي الثقافية ومختلف مجلاتها، كما حاربوا الأمراض الاجتماعية كالخمر والقمار

---

(1) محمد الطيب العلوي: المرجع السابق ، ص109.

(2) أبو القاسم سعد الله:الحركة الوطنية ...،مرجع سابق ،ج3 ،ص83.

(3) يوسف مناصرية: المرجع السابق، ص ص27-28.

(4) محمد الطيب العلوي: المرجع السابق، ص114.

والخرافات. أما على المستوى السياسي فبالرغم أن بندها الأول من الفصل الثالث أكد أن الجمعية لن تخوض في أي مسألة سياسية[1]، إلا أنها شاركت في الحياة السياسية، وأبدت مواقف مختلفة بدأت تظهر منذ 1932 حين قامت الجمعية بحركة نشيطة تدعو فيها إلى مقاطعة البضائع اليهودية ومحاربة فكرة إعطاء الجنسية الفرنسية للجزائريين[2]، بالإضافة إلى مشاركتها في المؤتمر الإسلامي وردها على نفي" فرحات عباس"وجود أمة جزائرية [3] كما سبق لنا وأن عرضناه.

وعلى العموم فإن الجمعية، وإن نفى قادتها مشاركتها السياسية ونفوا معها صفة الحزب السياسي، إلا أن مواقفها كانت سياسية، وكذلك عاملتها الإدارة الاستعمارية على أنها حزب سياسي، وضيقت عليها الخناق مرات متعددة. ويمكننا القول أن الجمعية تجنبت ذكر خوضها في السياسة خوفا من رفض فرنسا إعطاءها الرخصة والاعتراف بها كجمعية، كما تجنبت المصير الذي لقيته معظم الحركات السياسية الوطنية في الجزائر بفعل قانون الأندجينا الذي كتمت أحكامه أنفاس الجزائريين [4]. ووفق مفهوم معاصر فإن أهداف الجمعية لم تقتصر على الإصلاح الديني أو الاجتماعي فقط، بل شملت أيضا المجال السياسي، وعليه فإن نشاطها قد غطى كل مظاهر حياة المجتمع بجوانبه المختلفة الدينية والاجتماعية والثقافية .

وقد جندت الجمعية في القيام بدعوتها ورسالتها وسائل عصرية لم تتغير في جوهرها فاستخدمت المسجد للوعظ والإرشاد، والمدرسة لتربية وتعليم النشء تحت شعار:« الجزائر وطني والإسلام ديني والعربية لغتي»، بينما جعلت النادي للتوعية والتوجيه الوطني عن طريق الخطب، والمحاضرات، والمسرحيات والأشعار والأناشيد كما سخرت في نشر أفكارها صحفا كثيرة منها ما ظهر قبل ميلاد الجمعية بشكل رسمي كـ" المنتقد" (1925) و"الشهاب" (1925) و"الدفاع" باللغة الفرنسية(la Défense)، والبصائر (1936) بالإضافة إلى عناوين أخرى كان ظهورها قصير الأمد، "كالسنة" و"الشريعة"، و"الصراط"، كما استعملت جمعية العلماء وسائل أخرى وليدة مناسبات مختلفة، كالاحتجاجات والمقابلات وإرسال الوفود

---

(1) تركي رابح: الشيخ عبد الحميد بن باديس ، المرجع السابق ،ص7.

(2) عمار بوحوش: المرجع السابق، ص232.

(3) أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية ...، مرجع سابق، ج3 ،ص87.

(4) تركي رابح: المرجع السابق ، ص70.

والرحالات والمشاركة في التجمعات العامة[1]، وغيرها من الوسائل التي استخدمتها لنشر أفكارها ومبادئها واستنكارها ودفاعها عن الجمعية ومطالب الأهالي.

ورغم اعتراف الإدارة الفرنسية بالجمعية عند إنشائها إلا أنها لم تتوان في إظهار عدوانيتها واعتبرت نشاطها خطيرا، لما تقوم به من الدعاية المغرضة في صفوف الجزائريين، وتحريضهم على معاداة فرنسا، فقررت الإدارة الفرنسية في الجزائر العودة إلى قانون 18 أكتوبر 1892 الذي يمنع جمعية العلماء من فتح أي مدرسة حرة إلا بموافقة السلطات الفرنسية، كما قام الحاكم العـــام "كارد" (Carde) بمحاولة تمزيق وحدتها بعد سنة من إنشائها، بإنشاء جمعية مضادة لها أطلق عليها اسم "جمعية علماء السنة الجزائريين"، وزاد التوتر أكثر بصدور"منشور ميشال" 16 فيفري 1933 بالإضافة إلى "مرسوم ريني"و قرار8 مارس 1938 [2]، وبالإضافة إلى الإدارة الفرنسية كان على الجمعية مواجهة الطرق الصوفية التي اعتبرتها جمعية العلماء «علة العلل في الإفساد ومنبع الشرور» فحسب رأي "عبد الحميد بن باديس": «وإن كل شيء مما هو متفش في الأمة من ابتداع في الدين وضلال في العقيدة وجهل بكل شيء وغفلة عن الحياة وإلحاد في الناشئة، فمنشؤه من الطرق ومرجعه إليها»[3]، كما أن تركيز الجمعية على اللغة العربية والدين الإسلامي قد أورثها عداوة الفئة المتفرنسة، وبعض من أعضاء "فدرالية النواب المنتخبين" خاصة موقفها من حصول الأهالي على المواطنة الفرنسية، وإن كانت الجمعية تتحالف مع بعض خصومها كالنواب، إلا أنه تحالف مؤقت وكان لأهداف مدروسة [4].

وعلى العموم استطاعت الجمعية بفضل جهود أعضائها أن تعرف توسعا كبيرا داخل التراب الجزائري أكسبها ثقة الجماهير فأسست ما يزيد عن (130) فرعا داخل الجزائر سنة 1937 وحتى سنة 1936 استطاعت أن تؤسس (136) مدرسة حرة منتشرة عبر أنحاء الوطن[5]،

---

(1) أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية...، المرجع السابق ،ج3، ص90.

(2) عمار بوحوش: المرجع السابق، ص ص253-257.

(3) نصر الجويني: « جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، الدين والسياسة» ، المجلة التاريخية المغاربية، ع 49 – 50، جوان 1988، ص109.

(4) أبو القاسم سعد الله: المرجع السابق، ج3، ص104.

(5) عمار بوحوش: المرجع السابق، ص252.

وتوسع إلى خارجه منذ1937 فأقاموا في باريس و ضواحيها نوادي ومدارس لتوعية العمال[1].

2.5 . موقف الجمعية من التجنس ومشاريعه:

إن مكانة "جمعية العلماء المسلمين" التي بلغتها وسط الجزائريين وضعها أمام مسؤولية كبيرة في الدفاع عن القضايا التي تمس بشخصية الجزائر العربية الإسلامية ضد قوانين الإدارة الاستعمارية كمسألة التجنس خاصة بعد أن أصبح لها من يدافع عنها ويدعو إليها من الجزائريين المتجنسين، لذلك فقد كان للجمعية دور فعال في تشويه صورة هؤلاء المتجنسين وترهيب من أراد أن يتجنس، فما هو ردها على تلك القوانين وكيف واجهوا المتجنسين وأبطلوا دعواهم ؟

أ. الجمعية و التجنس:

لقد شغلت مسألة حصول الأهالي على المواطنة الفرنسية مقابل تنازلهم عن أحوالهم الشخصية جمعية العلماء، وحاربتها بمختلف الوسائل عن طريق الاجتماعات العامة وإلقاء الخطب الحماسية وإلقاء الدروس في المساجد والكتابة في الصحف اليومية "كالشهاب" و"البصائر" و"الدفاع" تندد تارة بما طرح أمام الأهالي من التشريعات و تهاجم المتجنسين تارة أخرى في محاولة لقطع الطريق أمامهم ، فحاربها الكثير من العلماء بما في ذلك "أبو اليقظان" الذي قال:« إن الكلام على مسألة التجنس وبيان فسادها وخطورتها من الوجهة الدينية والوطنية، كالكلام على ظلام الليل ومرارة الحنظل وسم العقرب وفرقعة الديناميت.» وألقى "أبو اليقظان" اللوم على العلماء لعدم إبداء رأيهم رغم معرفتهم بحكمها الشرعي[2]، و لم تكن دعوته التي وجهها للعلماء هي الدعوة الوحيدة، فبعد أن ارتفعت أصوات كثيرة مطالبة بالتجنس بالجنسية الفرنسية مع بداية الثلاثينات، وازداد الوضع خطورة، ارتفعت أصوات أخرى تدعو إلى بحث المسألة، "كالعمودي"عبر جريدة "الدفاع" و"العقبي" عبر جريدته "الإصلاح" حيث طالب العلماء بالكتابة في الموضوع[3]، وحتى "نجم الشمال الإفريقي" دعا الجمعية لإبداء مواقفها، كما سبق و أن ذكرنا في المبحث السابق.

---

[1] أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية...، المرجع السابق، ج3، ص104.

[2] واد ميزاب: ع70 ، 17 فيفري 1927 ، نقلا عن محمد ناصر: المرجع السابق، ص371.

[3] المرجع نفسه، ص372.

و لم يقصر العلماء من جهتهم في إبداء موقفهم من التجنس والمتجنسين، "كأحمد توفيق المدني" الذي حذر في مقاله المعنون:« بين الموت والحياة» من الخطر المحدق الذي يهدد كيان الجزائري المسلم، ويؤدي به إلى الاضمحلال والزوال والذي يكون طريقه التجنس. وقد عرف هذا الطريق بقوله :« أنه طريق للتنازل عن القومية واللغة ونبذ التاريخ والتقاليد والدخول في جنسية جديدة هي جنسية العنصر الغالب والاندماج فيها، وقبول ما يتبع ذلك التجنس والاندماج من أخلاق جديدة ، ولغة جديدة وعقلية جديدة » ودعا الجزائريين إلى المحافظة على ذاتيتهم بالمحافظة على دين البلاد ولغتها وتقاليدها ومدنيتها الخاصة، والأخذ بثمرات المدنية الغربية بكل نافع ومفيد لا يمس العقيدة الدينية، والوطنية[1]، وبين"المدني" كذلك استحالة دمج الشعب الجزائري في الشعب الفرنسي، وبرهن على ذلك بما مر على الجزائر من استعمار في قرون سابقة دون أن تفقد شخصيتها، ودون أن تذوب في شخصية الغالب كالرومان والوندال [2].

كما علق "ابن باديس" على اعتراف "رابح زناتي" بخيبة أمله سنة 1930 من وضعيته كمتجنس بمقال عنونه"ابن باديس" «أقر الخصم وارتفع النزاع» جاء فيه :« لقد كان معلوما ضروريا عند عامة المسلمين، فضلا عن خاصتهم، أن الرفض لأحكام الإسلام هو ارتداد عنه، وما كان أكثر الذين فعلوا هذه الفعلة على قلتهم عالمين بهذه الحقيقة، وما أقدموا عليه من رفض الإسلام إلا ببواعث الرغبة في عرض الدنيا ودواعي الطمع في نيل حقوق الفرنسيين... ولكن هذه الرغبة لم تتم وهذا الطمع لم يتحقق، وبقي القوم -ويا للأسف- معلقين لا من ملة آبائهم ولا من ملة الآخرين»، ثم شكر في الأخير "زناتي" على شجاعته في كشف القناع عن حقيقة التجنس وتعريف الناس بما كانوا يتخيلون [3].

وأبدى بدوره"العمودي" رأيه في المسألة، حيث رأى أن مشكلة التجنس من إفرازات الفعل الاستعماري الذي أدى إلى بروز مراكز اجتماعية قانونية غريبة شكلت عائقا في وجه تطور المسلمين وتطورهم، وبين رفضه التام للتجنس الفردي حيث قال:« إن هذا النوع من

---

[1] الشهاب : ع3 ، مج 6 ، أفريل 1930 ص153.

[2] المصدر نفسه، ص154-155.

[3] المصدر نفسه، ج 9 ، مج 6، أكتوبر 1930 ، ص ص574 -577.

التجنس المسمى بالتجنس الفردي لا يعود بالخير العاجل والآجل على الأمة، وإني من ألد أعداء التجنس الفردي، لأني أسيء الظن بكل من التجأ إليه وأحسبه خادما لأغراضه الشخصية صارفا نظره تماما عن مصالح إخوانه في الدين والوطن»[1]،"فالعمودي" هنا يعلن رفضه للاندماج التام ودعاة التجنس الفردي، وبين في مقام آخر أسباب هذا الرفض لأنه يخلق مركزا اجتماعيا غير معهود، والمتجنس يجد نفسه غريبا عن بلده متبنيا نظاما مختلفا عن مجتمعه، فيقطع بذلك صلاته الطبيعية والقانونية التي تؤكد وجوده[2].

كما كتب رئيس تحرير" البصائر" الشيخ "الطيب العقبي" افتتاحية عنيفة جاء فيها قوله:« التجنس بمعناه المعروف في شمال إفريقيا حرام، والإقدام عليه غير جائز بأي وجه من الوجوه، ومن استحل استبدال حكم واحد من أوضاع البشر وقوانينهم بحكم من أحكام الشرع الإسلامي، فهو كافر مرتد عن دينه بإجماع المسلمين، لا يرجع إلى دائرة الإسلام حظيرة الشرع الشريف حتى يرفض رفضا باتا كل حكم وكل شريعة تخالف حكم الله وشرعه المستبين»[3]، ورغم إبداء العديد من العلماء موقفهم من المسألة، إلا أن الكثير من الجزائريين ظلوا يلحون على جمعية العلماء من أجل إصدار فتوى تقطع الشك باليقين، ويجمع عليها كل العلماء. وبالفعل فقد أصدر "عبد الحميد بن باديس" فتوى تبين الحكم الشرعي في المقبل على التجنس بهدف الرد على المتساهلين في المسألة من جهة، وإبراء ذمة العلماء بما لحق بعض شخصياتها[*] من القدح[4] من جهة أخرى، وقد صادقت عليها لجنة الإفتاء بجمعية العلماء ونشرتها جريدة "البصائر"، ومما جاء فيها:« التجنس بجنسية غير إسلامية يقتضي رفض أحكام الشريعة، ومن رفض حكما من أحكام الإســـلام عد مرتدا عن الاسلام بالإجماع، والمتجنس

---

[1] نورالدين ثنيو: قضايا الحركة الإصلاحية، مرجع سابق ، ص132.

[2] La Défense, N°14,12 Mars 1937.

[3] البصائر: ع 77 ، 30 جويلية1937 ص88 نقلا عن: تركي رابح : الشيخ عبد الحميد بن باديس، مرجع سابق، ص72.

[*] كاتهام الطرفين "للطيب العقبي" بميله للتجنس و القول بجوازه، لذلك رد العقبي على ما اتهم به في مقال تحت عنوان :"هل أنا عدو لفرنسا؟ وهل أنا متجنس؟" انظر: الشهاب :ع105 14 جويلية 1927 ص ص6-12. كما اتهمت الجمعية في حد ذاتها بميلهاللتجنس فرد عليهم "مبارك الميلي" بقوله:« إن الجمعية تميز بين التجنس والمتجنس فالتجنس يحمل معنى منكرا شرعا ليست له ناحية ترضي... والمتجنس شخص فيه صفات مرضية ومسخوطة، فإذا أتانا بجهته المرضية قبلناه وسررنا به وتركنا له ناحيته الشخصية. انظر : البصائر: ع100، 18 فيفري 1938.

[4] المصدر نفسه.

-بحكم القانون الفرنسي- يجري تجنسه على نسله، فيكون قد جنى عليهم بإخراجهم من حظيرة الإسلام»[1].

كما راعى "ابن باديس" في فتواه من أراد العودة إلى الشريعة المحمدية بعد تجنسه، فلا يكون له ذلك إلا إذا أقلع عن فعله، وقال في ذلك:« لا يكون إلا برجوعه للشريعة الإسلامية ورفضه لغيرها عندنا في ظاهر حاله، وهو الذي تجري عليه الأحكام بحسبه، إلا إذا فارق البلاد التي يأخذه فيها ذلك القانون إلى بلاد تجرى عليه فيها الشريعة الإسلامية» [2].وقد لحقت هذه الفتوى ردود فعل مختلفة انقسمت إلى :

1- منهم المستحسنون والمسرورون بها و هم جمهور المسلمين سواء بالجزائر أو حتى من تونس ككتاب الشكر والتقدير الذي بعث به رئيس جمعية متجنسي تونس[*].

2- منهم من تلقاها بالحذر والارتياب الذي أصاب بعض المتجنسين الذين أرعبتهم فتوى الجنسية.

3- منهم من جعلته الفتوى يتحامل على الجمعية كالزناتي[3].

وعلى العموم، فإن الفتوى حطمت أمل المتجنسين والسياسة الاستعمارية التي تدعو الجزائريين إلى التجنس بالجنسية الفرنسية مع التخلي عن ما يربطهم بالشريعة الإسلامية، لكن تأخر ظهور الفتوى حتى سنة 1938 يدعونا إلى التساؤل عن سبب هذا التأخر، فلماذا لم تكن في بداية الثلاثينات عندما بدأت نسب المتجنسين ترتفع، والحصول على المواطنة الفرنسية يسير بخطى ثقيلة، والمسألة خرجت من الكتمان إلى التصريح عن طريق دعاة لها؟ فهل يرجع هذا التأخر إلى يأس الجمعية من فرنسا، أم كانت تنتظر أن تجتمع لديها الظروف المناسبة؟

ويبدو أن السبب الأخير هو الذي كان وراء هذا التأخر، فحتى يكون بإمكانها إعلان

---

[1] البصائر: ع95 ، 14 جانفي 1938.

[2] المصدر نفسه.

[*] ومما جاء في هذه الرسالة:« أداء الشكر نحوكم لما أبديتموه من الصراحة في مسألتنا التي أصبحت أعقد من ذنب الضب لما أحدثته من المشاكل الدولية في نظر المستعمرين، لأن باعترافهم بأحقية مطلبنا في الرجوع إلى جنسيتنا المحبوبة اعترافا منهم بوجود الجنسية التونسية» و ختم رسالته بتقديم الشكر لجهود الجمعية ومساعيهم في خدمة الإسلام انظر: البصائر: ع 101 ، 25 فيفري 1938.

[3] البصائر : ع 100 ، 18 فيفري 1938.

موقف سياسي ديني يحفظ للجزائر هويتها، تزامنت فتواها مع ظروف فرنسا الدولية، فكان إصدارها في وقت كانت فيه فرنسا تجمع شتاتها، وتجند أتباعها لمواجهة الموقف الدولي المنذر بالحرب[1].

وفي الواقع لم تكن الجزائر الوحيدة التي ابتليت بهذا الابتلاء -التجنس- كما لم يكن على علماء الجزائر فقط مسؤولية الدفاع عن الإسلام والعروبة، بل عرض على التونسيين[*] نفس المسألة ونتج عنها حوادث خطيرة خاصة سنة 1933 عندما لجأت السلطة الاستعمارية إلى حيلة تتمثل في محاولة إصدار فتوى تضمن للمتجنس التوبة، وذلك عن طريق سؤال وجهته إلى المجلس الشرعي بقسميه الحنفي والمالكي ما نصه «إذا اعتنق شخص جنسية يختلف تشريعها عن أحكام الشريعة الإسلامية، ثم حضر لدى القاضي الشرعي، ونطق بالشهادتين، وأعلن أنه مسلم، وأنه لا يرتضي غير الإسلام دينا، هل يحق له طوال حياته أن يتمتع بنفس الحقوق والواجبات التي يتمتع بها المسلمون؟ وهل يحق له بعد وفاته أن يصلى عليه صلاة الجنازة، وأن يدفن في المقبرة الإسلامية؟»، لكن الجواب الذي تلقته الإدارة الاستعمارية لم يكن في صالحها، بحيث لا يمكنها استغلاله، رغم أن الفتوى الحنفية كانت إيجابية، حيث أقرت بالجواز دون زيادة أو تعليق على السؤال الموجه لها، وهو ما لم تستطع السلطات الفرنسية الاستعمارية الاستفادة منه لقلة أتباع المذهب الحنفي الذي كان منحصرا في عائلات قليلة خاصة العائلات التركية، بينما أضاف المجلس الشرعي المالكي لشرط الشاهدين شروطا أخرى؛ وهي تصريحه في نفس الوقت بأنه يتخلى عن الجنسية التي اعتنقها، وتخليه عن الامتيازات التي ترتبت بموجب الجنسية الجديدة، وكان هذا الرد قد وضع الإدارة الاستعمارية في موضع حرج، فلم تنشرها بحكم أن الأغلبية التونسية كانت على المذهب المالكي[2]، لكن على ما يبدو فإن الحوادث أخذت منحى

---

[1] أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، مرجع سابق ، ج6 ،ص375.

[*] يعود تاريخ التجنس في تونس إلى التشريعات المتتالية التي سنتها الإدارة الاستعمارية في 3 أكتوبر 1910 ثم قانون 20 ديسمبر 1920 وهما قانونان يقضيان بمنح الجنسية الفرنسية للذين يطلبونها عن طواعية مع شروط المطلوبة وإغرائهم بالحصول على الامتيازات المادية والمنافع الكثيرة التي ينعم بها الفرنسيون. انظر:

Gaston Arescy : Comment on acquiert..., op.cit, pp107-108.

[2] بلقاسم الغالي: من أعلام الزيتونة: شيخ الجامع الأعظم محمد الطاهر بن عاشور حياته وآثاره ، دار ابن حزم، بيروت، 1996 ص ص138-141.

آخر أكثر خطورة خاصة عندما رفض التونسيون دفن أي متجنس في المقبرة الإسلامية، ثم تسلسلت الأحداث بدءا بمظاهرات 8أفريل1933 التي غلق خلالها الأسواق والمحلات التجارية، ثـــم إضراب طلبة الجامع الأعظم عن تلقـــي الدروس على يد "الطاهر بن عاشـــور"[*] -شيخ الإسلام المالكي-، كما عم جميع أنحاء البلاد التونسية استنكار شعبي، بالإضافة إلى التظاهر أمام قصر الباي[1]، فتحـــركت الحركـــة الوطنية في تونس باســـم "الحزب الوطني التونسي" واستفتت السيد "رشيد رضا"[**] في المسألة فأجابهم بقوله :« إن قبول المسلم لجنسية ذات أحكام مخالفة لشريعة الإسلام خروج من شريعة الإسلام، ورد له، وتفضيل لشريعة الجنسية الجديدة على شريعته، ويكفي في هذا أن يكون عالما بكون تلك الأحكام آثر غيرها عليها هي أحكام الإسلام، لكن يقبل اعتذاره بالجهل إن لم تكن تلك المسائل التي جهلها من المعلوم من الدين بالضرورة» [2] واستشهد بقوله تعالى:« فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما» (النساء الآية64)، وقد فصل فيما أوجز سابقا بقوله:« إن المسلم الذي يقبل الانتظام في سلك جنسية يتبدل أحكامها عن أحكام القرآن، فهو ممن يتبدل الكفر بالإيمان، فلا يعامل معاملة المسلمين، وإذا وقع من أهل البلد أو قبيلة وجب قتالهم عليه حتى يرجعوا...لأن الإيمان القطعي بأحكام النكاح والطلاق والإرث وتحريم الربا والزنا المنصوصة في القرآن من عند الله العليم الحكيم، يقتضي تفضيلها على كل ما خالفها، والعلم بالمضار والمنافع يقتضى فعل النافع وترك الضار» [3]

---

[*] الطاهر بن عاشور:(1879-1973) من علماء الزيتونة بتونس اشتغل كمفسر و مفتٍ، له العديد من المؤلفات في اللغة والأدب والعلوم الإسلامية.

[1] النجاح : ع1437، 19 أفريل 1933 – ع1440 ،26 أفريل 1933 - ع1442 ، 30 أفريل 1933 - ع 1445 7 ماي 1933.

[**] رضا (محمد رشيد)(1865-1935) من علماء الإسلام صاحب مجلة "المنار" بالقاهرة و" تفسير القرآن الكريم المعروف بتفسير المنار" و هو من تلاميذ محمد عبده.

[2] محمد الشاذلي النيفر: التجنس ، المطبعة العصرية ، تونس ، 1985، ص 74-76.

[3] المرجع نفسه، ص76.

وعلى ما يبدو، فإن فتوى"رشيد رضا" قد طابقت موقف "عبد الحميد بن باديس" وموقف" محمد عبده"[*]من المسألة، خاصة بعدما اتهم بأنه أفتى بحلية التجنس بجنسية أجنبية، وكان رده من خلال تفسير الآية سابقة الذكر(النساء: الآية 64) [1].

ولكن الحكم بارتداد المتجنس بالجنسية الأجنبية المصاحبة لتخليه عن أحواله الشخصية في تلك الفترة، يدعونا إلى التساؤل عن الحكم الذي يمكن إصداره على الحاصلين على الجنسية الأجنبية في وقتنا الراهن؟ والحقيقة أن المتجنسين من الجزائريين بالجنسية الفرنسية أو أي جنسية أخرى، لم ينعتهم مجتمعهم بالردة ولا بالمروق عن الدين، لارتباط هذه التسميات بفترة الاحتلال الفرنسي، بل وصفهم بأفضل الصفات كالتقدم والحضارة والعصرنة.

ب. الجمعية و مشروع "فيوليت":

طرح على الجزائريين عدة مشاريع كمشروع" قرينو"، "كيطولي"،"دوركس" لكنها لم تلق الاستجابة المرجوة بخلاف مشروع "فيوليت" الذي استطاع أن يسيطر على الحياة السياسية خلال الثلاثينات، فاستحوذ على رضى الطبقة السياسية الجزائرية لمحتواه الذي طرح بطريقة ذكية، حيث يمنح الجنسية لقلة من النخبة الجزائرية مع احتفاظهم بشخصيتهم الإسلامية، ففي حين هللت له الأحزاب السياسية خاصة النواب والشيوعيون، نظرت له الجمعية بعين الريبة [2]، فقد نفى"ابن باديس" عن طريق مجلة "الشهاب" في رده على ادعاء "زناتي" [**]أن أعضاء الجمعية قد صادقوا على هذا المشروع حيث جاء في رده:« متى كانت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين سياسية حتى تتفاوض على الشؤون السياسية، وتصادق عليها بإجماع الآراء؟ ومتى تمت هذه المصادقة، ومن هم سائر الأعضاء الذين صادقوا؟... ولجمعية علماء المسلمين اجتماعاتها الرسمية، ولها صحافتها الناطقة باسمها، ففي أي اجتماع وأي صحيفة رأى

---

[*] محمد عبده (1849-1905) من علماء المسلمين الداعين الى التجديد و الإصلاح وكان من تلاميذ الأزهر،حرر جريدة "الوقائع المصرية "كما أصدر في باريس" العروة الوثقى"، ثم عين مفتيا للديار المصرية، من مؤلفاته "رسالة التوحيد"، "شرح مقامات البديع الهمذاني" ، "شرح نهج البلاغة"، "تفسير القرآن" .

[1] محمد رشيد رضا: تفسير القرآن الحكيم، الشهير بتفسير المنار، ط2، ج5، المعرفة، لبنان ،1973، ص239.

[2] Ali Merad : op.cit , p413.

[**] انظر: النجاح: ع 1479 ، 8 سبتمبر 1933.

"زناتي" أن سائر أعضاء جمعية العلماء المسلمين الجزائريين قد صادقوا على محتـــوى برنامج فيوليت» [1]. كما لم تبد الجمعية أيضا تأييدهـــا للمشـــروع بشكل صريح فقـــد صرح "الإبراهيمي" بقوله إن "فيوليت" صاغ مشروعه بطريقة سياسية ذكية واستعمل ألفاظا تمكنت من جلب الجزائريين نحوها، ولكنه احتوى على معان غامضة... يحتمل وجودها كثيرا من الاحتمالات والتفسيرات»[2]، وفضل"الإبراهيمي" عدم الانحياز لأي مشروع ونصح الجزائريين بأن لا يبنوا عليها مطالبهم، حيث قال:«كان من رأينا في هذا النزاع والتحيز إلى البرامج أن تلغى كلها، وأن لا يتخذ واحد منها أساسا للمطالب الجزائرية، وذلك لأنها كلها وضعت في ظروف خاصة، وبنيت على اعتبارات خاصة...أصبحنا نسمع من شبه المسؤولين في الحكومة الشعبية أن حكومتهم مستعدة لإعطاء أكثر ما يمكن من الحقوق للأمة الإسلامية»، ورأى أن المنطق يفرض على الجزائريين أن يطالبوها بكل حقوقهم ماداموا قد قاموا تجاهها بكل الواجبات، فقال: «إن الأمة الجزائرية قد قامت لفرنسا بكل ما طلبته منها من نفس ونفيس فمن الحق الواجب على فرنسا ومن العدل الذي لا يقوم إلا به... أن تعطي فرنسا الجزائريين جميع حقوقهم دون تنقيص لهم عن غيرهم...وليس لها أن تطالبهم بالانخلاع عن أقل شيء من مميزاتهم في مقوماتهم ودينهم ولغتهم فقد قاموا بما فرضته عليهم من الواجبات»[3].

كما أبدى "العمودي" موقفه من المشروع بقوله:«إني كمسلم متعلق بإرادة لا يثنيها عائق، أقبل كل مشروع يكرس مبدأ منح الحقوق الفعلية مع الاحتفاظ بالنظام الإسلامي للأحوال الشخصية، أعترف بأن مشروع فيوليت لا يلبي كل تطلعات النخبة ولا الجماهير، فلا زال يحتاج إلى إعادة نظر ومراجعة وتعديل وإتمام من قبل الذين لهم شرف تمثيل الشعب الجزائري المسلم» [4].

ورغم ما أبدته "الشهاب" من الموافقة على المشروع واعتباره دستورا للجزائر[5]، إلا أن

---

(1) الشهاب : مج9 ، ج11، اكتوبر1933 ، ص459.

(2) المرجع نفسه، مج12، ج4 ، ص205.

(3) محمد زرمان : معالم الفكر السياسي والاجتماعي عند الشيخ البشير الإبراهيمي، منشورات جامعة باتنة، الجزائر، 1998، ص58-59.

(4) La Défense: N°101, 17 avril 1936.

(5) Ali Merad : op. cit. p413.

الجمعية وضعت استثناءات على موافقتها عليه، وتتمثل خاصة في احترازها على أعطاء حق الانتخاب لمن يتجنسون بالجنسية الفرنسية، ومن ذلك ما جاء في قولهم:«نحن نؤيد قطعا برنامج فيوليت، ونصادق على جميع الإصلاحات التي جاءت فيه، ولم نبد احترازنا إلا في مسألة تخصيص حق الانتخاب لمن يتجنسون بالجنسية الفرنسية مع محافظتهم على حالتهم الشخصية، وإن كان ذلك من الممكنات»[1]، وفي نظرها-جمعية العلماء- مشروع "فيوليت" هو مرحلة يجب أن تتبعها مراحل أخرى لأنه في رأيها جاء خاليا من المطالب الأساسية التي كانت قد تقدمت بها الجمعية مثل تعليم اللغة العربية، الاستقلال، القضاء الإسلامي، وفصل الشؤون الدينية عن الدولة [2]، ومن ذلك ما جاء على لسان "ابن باديس" قوله:« كنا نقاوم بروجي الرجل العظيم الذي لا ننسى فضله"م.فيوليت" لما فيه من التسوية في الحقوق بين الجزائريين والفرنسيين، ولا بين طبقات الجزائريين أنفسهم، وما فيه من تهيئة الطبقة المثقفة للاندماج مع السكوت التام عن الدين واللغة»[3].

كما أبدت الجمعية موقفها من المشروع أمام لجنة التحقيق البرلمانية التي قابلت هيئة [*] ممثلة عنها - الجمعية- بقولهم:« إن مشروع فيوليت ما حاز القبول الذي حازه إلا لما فيه من التصريح بالمحافظة على الحالة الشخصية، مع أن ما فيه إنما هو نزر قليل جدا من الحقـــوق المطلوبة»[4].

وفي الواقع أن موقف جمعية العلماء المسلمين، وإن لم يكن صريحا، إلا أنه يحتوي على موافقة مشروطة بإضافات، لذلك فقد اعتبرته مرحلة أولى لابد من تنفيذها وأن تتبعها مراحل أخرى سريعة، وبالتالي فإن رفضها يكمن في الغموض الذي اكتنفه واحتماله لعدة تفسيرات.

---

[1] الشهاب: مج9 ، ج12،نوفمبر 1933، ص501.

[2] Ali Merad : op.cit, p 413- 414.

[3] الشهاب : مج12، ج4 ،جويلية 1933 ، ص214

[*] تتكون من: عبد الحميد بن باديس، البشير الإبراهيمي، مبارك الميلي، العربي التبسي والأمين العمودي.

[4] البصائر: عدد66 ، 7 ماي 1936 نقلا عن: عمار طالبي: حياة ابن باديس وآثاره ، مرجع سابق ،ج3، ص356.

كما أبدى"ابن موهوب" (*) موقفه من المشروع أثناء مقابلته مدير الشـــؤون الأهليـــة "جان ميرانت" بقوله:« إن الأمة الجزائرية المسلمة تترقب دائما وأبدا مع الاطمئنان والثقة في الدولة الفرنسية زيادة الإصلاحات النافعة التي تجزم بأن الحكومة لا تحرمها منها، فهي الأم وهم أولادها، غير أنها لا تقبل مطلقا مسألة التجنيس بأي وجه، إذ كل مسلم لا شيء أعز عليه من دينه وشريعته، والجمهورية مضت علينا معها نيف ومائة سنة و لم تكدر صفوفها بالتجنيس الإجباري وقضايا التجنس أو ما يشبهه لاسيما وباب التجنيس مفتوح لكل من أراده بانفراده وفق النظم المعمول بها لبلوغه، وأزيدكم يا جناب المدير إفادة أن الأمة الإسلامية متحيرة لما طرق سمعها خبر هذا النوع من التجنس في برنامج فيوليت»، ويبدو أن "ابن موهوب" كانت له مواقف سياسية بخلاف ما ذكره الدكتور "أحمد صاري" الذي نفى وجود مواقف واضحة له حول مختلف القضايا التي شغلت الرأي العام الجزائري، كالتجنيد الإجباري وقضايا التجنس[1]، كما يمكننا أن نستشف أن الأمـــر الذي عابـــه "ابن الموهوب" على مشـــروع "فيوليت"، هو الصفة التي تميز بها، وهي عدم منح الأهالي حرية تمكنهم من طلب الجنسية الفرنسية أو رفضها.

وقد بادرت جمعية العلماء لعقد المؤتمر الإسلامي، حيث دعا له الشيخ "عبد الحميد بن باديس" وحضره إلى جانب"البشير الإبراهيمي"، "خير الدين"، "العقبي" و"العمودي"، وقد عاب الكثير من النقاد هذه المشاركة واعتبروها أكبر غلطة سياسية يرتكبها العلماء، "فمالك بن نبي" اعتبر أن المؤتمرالإسلامي هو الذي جر الحركة الإصلاحية إلى الهاوية، وعبر عن ذلك بقوله: « إن المؤتمر الإسلامي جر الحركة الإصلاحية إلى الانحراف، وجعلها تمشي على قمة رأسها لا على قدميها، فأخفق المؤتمر الإسلامي وتشتتت حركته وتعتبر سنـــة 1936 هي السنة

(*) محمد المولود ابن الموهوب (1866-1939) من أبرز الشخصيات التي مهدت للحركة الإصلاحية في الجزائر، من مواليد قسنطينة، ينتمي إلى أسرة ذات علم، تقلد والده إدارة عدة محاكم، أما ابن الموهوب فبعد المدرسة القرآنية لازم "عبد القادر المجاوي" بقسنطينة لمدة 12 سنة وقد أخذ عليه العلوم الشرعية واللغة العربية، وبعد إجازته تولى التدريس بالكتانية (1893) وكان له نشاط اجتماعي حيث ساهم في تأسيس نادي "صالح باي" 1907 ثم تولى وظيفة الفتوى في قسنطينة 1908 ثم عين كممثل بمسجد باريس 1929 وشغل هذا المنصب إلى غاية وفاته. انظر: أحمد صاري:« ابن الموهوب حياته وقضايا عصره » ، مجلة جامعة الأمير عبد القادر، ع9، دار البعث، قسنطينة، جويلية 2001 ، ص ص 189- 190.

[1] النجاح: ع 1469 ، 2 جويلية 1933.

التي هبط الإصلاح فيها إلى هاوية لا قرار لها» [1]، ونفس الشيء يذهب إليه "رابح تركي" حيث انتقد العلماء على هذه المشاركة ونبه أعضاءها من المطالب التي لا تخرج في عمومها عن نطاق مفهوم الاندماج[2]، كما انتقد "محفوظ قداش" بدوره مشاركة الجمعية في المؤتمر واعتبرها:«بمثابة القبول لمبدأ الاندماج،لأنهم تحدثوا عن شعب فرنسي مسلم، والتمسوا الارتباط بفرنسا، والتمثيل السياسي في الاتجاه الموافق عليه من طرف العلماء على كوني فرنسيا مع بقائي وطنيا مسلما»[3]، وقد أكدت الجمعية إصرارها على معارضة مسألة الاندماج الذي تعتبره محورا للشخصية القومية من خلال مقال تحت عنوان:« الجنسية القومية والجنسية السياسية»، مما جاء فيه:« فالجنسية القومية تتمثل في مقومات الأمة من لغة ودين وعقيدة وذكريات تاريخية، أما السياسية هي القوانين المدنية والاجتماعية والسياسية والواجبات والحقوق المشتركة بين أبناء الأمة»[4]. وبالتالي نفهم من ذلك أن الجمعية رفضت الحصول على المواطنة مقابل التخلي عن الأحوال الشخصية، لما في ذلك من مساس بالجنسية القومية، بينما وافقت على إلحاق الجزائر بفرنسا رغبة منها في حصول الجزائريين على الحقوق والواجبات التي يتمتع بها المواطن الفرنسي، ولا يخرج ذلك عن الجنسية السياسية ويقول في ذلك "عبد الحميد بن باديس":«نهضت الأمة نهضتها بمؤتمرها الفخم الجليل وقررت فيه بالإجماع المحافظة على المميزات الشخصية والمطالبة بجميع الحقوق السياسية، وأدركوا أنه لا بقاء للأمة الجزائرية مرتبطة بفرنسا إلا إذا أعطيت حقوق الجنسية الفرنسية مع بقاء جنسيتها القومية بجميع مميزاتها ومقوماتها» [5].

وبعد فشل مشروع "فيوليت" وعدم موافقة البرلمان عليه وجه الشيخ "عبد الحميد ابن

---

[1] مالك بن نبي : شروط النهضة، ترجمة: عبد الصبور شاهين، عمر كامل مسقاوي، دار الفكر، ص26-27.

[2] رابح تركي: عبد الحميد بن باديس.. ،المرجع السابق، ص79.

[3] Mahfoud Kaddache : Histoire du Nationalisme..., op.cit, T1, p432.

[4] الشهاب: ج12 ، مج12 ، فيفري 1937.

[5] حشلاف علي: المواقف السياسية لجمعية العلماء ، مرجع سابق ،ص176.

باديس" نداء للشعب الجزائري يحذره من مغبة التنازل عن هويته الشخصية، ومما جاء في قوله: «أيتها الأمة الجزائرية المسلمة إن إسلامك اليوم في خطر، فاللجنة التي تنظر في مشروع "فيوليت" كبر عليها أن تعطيك تلك الحقوق القليلة إلا بمحو شخصيتك الإسلامية، وقد دافع عنك فيها رجال من الجبهة الشعبية، لكن لم تكن لهم الأكثرية، فاحذري من الوقوع في هذه المصيبة الكبرى التي تخرجين بها من حظيرة الإسلام، وارفعي صوتك بالاحتجاج والاستنكار... أيتها الحكومة الفرنسية إن الحقوق التي يطالبك بها المسلمون الجزائريون هي في مقابل ما قاموا به مما أوجبته عليهم بذل الأرواح والأموال، فأما دينهم وشخصيتهم الإسلامية فإنهم لا يبدلونها ولو أعطيتهم الدنيا كلها فكيف بالحقوق القليلة التي في مشروع فيوليت»[1].

وقد أبدت جمعية العلماء بعد رفض مشروع "فيوليت" حسرتها وندمها على المشاركة في المؤتمر الإسلامي، وذلك ما جاء على لسان "البشير الإبراهيمي" الذي قال:«إن مشروع فيوليت يعتبر أداة هدم للقومية الجزائرية، وأن المؤتمر قد أخطأ الطريق الصحيح، وإن هناك من الرجال خدعونا وطالما اغتررنا بهم»[2].

وإن كان هذا موقف الجمعية من المشروع ومشاركتها في المؤتمر الإسلامي، فإن "جمعية علماء السنة" عارضته صراحة منذ البداية، وذلك بحجة أنها لا تريد المغامرة في السياسة، كما عارض أعضاؤها المؤتمر، ولم يشاركوا فيه بحجة أنه طالب بالاندماج، ورفضوا تمثيل جمعية العلماء المسلمين لها [3].

وعلى العموم يمكننا أن نستخلص أن جمعية العلماء المسلمين ظهرت إلى الوجود كجمعية دينية تدافع عن الإسلام والعروبة، إلا أنها كانت تتدخل في المسائل السياسية إذا تعلق الأمر بما يمس الهوية العربية الإسلامية، خاصة فيما يتعلق بالتجنس الذي حاربته بقوة وهاجمت كل من يدعو إليه، فقطعت بذلك الطريق أمام المتجنسين بوصفهم بأفظع التسميات التي تمسهم في دينهم كوصفهم بالمرتدين والكفرة.

---

(1) البصائر: عدد100 ، 18 فيفري 1938.

(2) محمد قنانش: الحركة الاستقلالية مابين الحربين (1919-1939)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، ص125 .

(3) النجاح : ع1875 ، 22 جويلية 1936.

المبحث 6 / موقف الحزب الشيوعي الجزائري :

لم يعرف الجزائريون المبادئ الشيوعية ونشاط الكومنترون إلا عن طريق فرنسا، كما لم يكن بإمكانهم طرح قضيتهم أثناء المؤتمرات الأممية الشيوعية الثالثة إلا على لسان "الحزب الشيوعي الفرنسي" نظرا لتأخر ظهور"الحزب الشيوعي الجزائري"، لكن بظهوره عرفت الساحة السياسية ديناميكية جديدة، حيث شكل قطبا آخر يحمل أفكارا وإيديولوجيات مختلفة عن الإيديولوجية الإصلاحية والاستقلالية والاندماجية والداعية إلى المساواة ، كما لعب "الحزب الشيوعي الجزائري" دورا هاما في الدفاع عن الطبقة الكادحة من العمال والفلاحين، وأبدى اهتمامه بمختلف المسائل التي نتجت عن الفعل الاستعماري في الجزائر، منها مسألة التجنس. وقبل أن نتطرق لموقفه من هذه المسألة، علينا معرفة متى كان استقلاله عن الحزب الشيوعي الفرنسي؟ وما هي المبادئ التي اعتمد عليها؟

6.1.ظهور الحزب و برنامجه:

بدأت الأفكار الشيوعية تنتشر في الجزائر بين الأوساط الأوروبية بعد الحرب العالمية الأولى، لكن أصوله الأولى في الجزائر تعود إلى سنة 1902 عند إنشاء "الاتحاد الثقافي للعمال الجزائريين" الذي يهدف إلى توحيد العمال الجزائريين والدفاع عن المصالح المشتركة ودراسة المسائل الاقتصادية والسياسية والمشاريع القانونية والمجالس الانتخابية، والدفاع عن مصالحهم وعن حقوق العمال، والسهر على ازدهارهم بغض النظر عن أصلهم وجنسهم، وقد تأثر هذا الإتحاد بالأفكار الماركسية، ثم انخرط أعضاؤه في" الحزب الشيوعي الفرنسي"بعد الحرب العالمية الأولى[1]، وخلال تلك الفترة كان - الحزب الشيوعي- في الجزائر مكونا من ثلاثة اتحادات سميت بالاتحاد "الحزب الاشتراكي الجزائري" (Partie Socialiste Algerien) وقد تبنت هذه الاتحادات الشرطين (16 و 18) من شروط العضوية في الأممية الشيوعية الثالثة التي كانوا أعضاء فيها خلال انعقاد مؤتمر مدينة "تور" (Tour) في ديسمبر 1920، ويلزم هذان الشرطان العضو بمساندة كل حركة مناهضة في المستعمرات والمناداة بإبعاد الإمبريالية عن هذه المستعمرات، بالإضافة إلى ذلك ترى أن حرية البروليتاري الأهلي في شمال إفريقيا لايمكن أن تكون إلا ثمرة

[1] يوسف مناصرية: المرجع السابق ، ص21.

ثورة ضد السلطة الحاكمة، وأن أحسن وسيلة لإعانة حركات التحرر في مستعمرة شمال إفريقيا ليس معناه التخلي عن المستعمرة، بل يجب البقاء والعمل من أجل أن يرشح الحزب الشيوعي، كما يجب مضاعفة دعاية المشاركة في المنظمات النقابية والتعاونية[1].

وقد استغل الحزب الشيوعي الصراع الدائر بين الشيوعيين الذين أغلبهم فرنسيون والحكومة الفرنسية بسبب تأييد الحزب الشيوعي لثورة "عبد الكريم الخطابي" في الريف المغربي، وأسس"فدرالية الشيوعية الجزائرية" سنة(1924)، ليعاد تنظيمها سنة (1925) من جديد، حيث تم وضعها على نفس خط المقررات الأممية العالمية الثالثة المعادية للاستعمار خاصة بعد التطور الذي عرفته هذه الفدرالية في نظرهم لاستقلال الجزائر، حيث رفض فرعها في مدينة "بلعباس" نداء الأممية الثالثة القاضي بالعمل على إخراج المستعمرين من المستعمرات، وادعوا أن الوسيلة الفضلى لمساندة الحركات الاستقلالية ليس بترك المستعمرة، بل بالعمل من أجل الحزب الشيوعي ومضاعفة الدعوة للاشتراك في العمل النقابي وفي الشيوعية وفي العمل التعاوني، كذلك رفض هؤلاء الشيوعيون نداء الأممية الشيوعية الموجه في 20 ماي 1922 القاضي بتحرير الجزائر وتونس، الأمر الذي أدانه المؤتمر الدولي للشيوعية العالمية عام 1924[2]، وظل الجزائريون المناصرون للمبادئ الشيوعية يناضلون تحت ظل"الحزب الشيوعي الفرنسي" طيلة 15 سنة حيث عجز الكومنترون عن خلق حزب شيـــوعي جزائري وترك تمثيل الجزائريين في أيـــدي "الحزب الشيوعي الفرنسي"، والذي بدوره لم يستطع مناضلوه التخلص من القناعة الاستعمارية بأن" الجزائر قطعة فرنسية" وجزء مكمل لها[3]. وخلافا للمبادئ الشيوعية المنادية باستقلال المستعمرات فإن"الحزب الشيوعي الفرنسي" رأى أن استقلال الجزائر مرهون باستقلال فرنسا من أيدي البرجوازية، وذلك بناء على ما جاء في بيان الحركة العالمية الثالثة سنة 1919 الذي يقول: «إن تحرير الجزائر سيبقى متوقفا على تحرير فرنسا» [4].

لم يكن بإمكان شيوعي الجزائر تحقيق جزأرتهم ببساطة عن "الحزب الشيوعي الفرنسي"

---

(1) Claude Collot & J. R. Henry : op.cit, p35.

(2) Ibid, pp35-36.

(3) أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية ...، المرجع السابق ، ج2 ،ص329.

(4) المرجع نفسه، ج2 ، ص319.

وإن كانت الفكرة قد راودت شيوعيي فرنسا خلال مؤتمر باريس بتاريخ ماي 1932، وظلت المحاولات والأنشطة المختلفة لخلق حزب مستقل، ففي سنة 1934[1] استطاع الحزب أن يضع له برنامجا يتضمن سبع محاور اهتمت في مجملها بالمسائل السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومما جاء فيها[2]:

1- ضد الاضطهاد الإمبريالي، والمطالبة بإلغاء قانون الإندجينا والمساواة في الحقوق السياسية والنقابية وفصل الدين عن الدولة وحرية الصحافة والهجرة.

2- رفض الحرب الإمبريالية والفاشية، والمطالبة بحل المنظمات الفاشية، والدفاع عن الاتحاد السوفياتي الذي هو موطن كل العمال المضطهدين، والدفاع عن الصين السوفياتية.

3- الدفاع عن مطالب العمال خاصة ما يتعلق بتخفيض أجور المرتبات والنظام التقاعدي، والدعوة لرفعها مقابل ثماني ساعات عمل.

4- الدفاع عن الفلاح والعامل والخماس، والدعوة إلى توقيف نزع الأملاك والحجز وإلغاء الضرائب والديون ورسوم البيع.

5- الدفاع عن أصحاب الحرف وصغار التجار.

6- بالنسبة للشباب، رفض تجنيدهم لمدة سنتين والمطالبة بتعليمهم.

8- بالنسبة للنساء المطالبة بمساواتهن في الحقوق السياسية والمدنية وضمان مساواتهن في العمل والأجر، والمطالبة بمنحهن عطلة الأمومة مدة شهرين قبل الوضع وثلاثة أشهر بعده، وضمان المتابعة والعلاج لهن.

ويبدو أن هذه المطالب هي مشتقة عن برنامج الأممية الشيوعية، تم التركيز فيها على الطبقة الكادحة (العمال والفلاحين)، كما تجنبوا في مطالبهم السياسية مسألة الاستقلال رغم أن من مبادئ الشيوعية التمرد والثورة على الإمبريالية.

وأثناء عقد "الحزب الشيوعي الفرنسي" لمؤتمره السابع بـــ:"فيلربان"(Villeurbanne)

---

(1) François Alexandre : « Le P.C.A de1919 à 1939, données en vue d'éclaircir son action et son rôle » in revue Algérienne des sciences juridiques économiques et politiques volu XI, N°4, Décembre 1974, p190-191.

(2) André Nouschi : op.cit, pp72-73.

بين (22و25 جانفي 1935) أعلن عن تأسيس "الحزب الشيوعي الجزائري" بشكل مستقل عن "الحزب الشيوعي الفرنسي" عوض الفرع الجهوي بالجزائر[1].

وأثناء هذا المؤتمر تدخل "عمار أوزقان" الذي مثل شيوعيي الجزائر، وأكد بأنه، وإن منح للفرع الجزائري استقلاليته، فإن ذلك لا يعني المقاطعة والانفصال عن"الحزب الشيوعي الفرنسي" [2]، كما صرح كذلك "بلقاسم قدور" بقوله:« المسلمون لا يرغبون في حدوث الطلاق مع فرنسا بإنشاء هذا التنظيم، ونحن لم نعرف في الوقت الحاضر إلا أن الاتحاد بين الشعب الجزائري والشعب الفرنسي يعتبر ضرورة، ويبقى كذلك للأبد»[3]، وقد أكد هذا الأمر مجددا مؤتمر"الحزب الشيوعي الجزائري" التأسيسي سنة 1936[*]. وفي الحقيقة عاب الكثير من المؤرخين هذه الوصاية والنظام الأبوي الذي طبقه الحزب الشيوعي الفرنسي على شيوعيي الجزائر[4]، و لم يقتصر ارتباط"الحزب الشيوعي الجزائري" على فرنسا فقط، بل ارتبط كذلك بالاتحاد السوفياتي، فقد برر هذا الارتباط بأنه مثال عن تحسن وضعية المسلمين في روسيا في ظل حكومة الاتحاد السوفياتي[5]، وقد أبدى هؤلاء الشيوعيون رغبتهم في تكوين الجمهورية السوفياتية الجزائرية، وذلك ما جاء على لسان صحيفة "الكفاح الاجتماعي":« إننا لن نترك شيئا من هدفنا النهائي؛ الجمهورية السوفياتية الجزائرية، لأننا نرى أن هذا النظام هو الوحيد الذي يستطيع أن يعطي لشعبنا السعادة المادية والمعنوية والثقافية والحريـــات الديمقراطيـــة الواسعة»[6].

لكن قد نتساءل عن السبب الذي دفع شيوعيي فرنسا بعد 15 سنة من التبعية أن يمنح

---

(1) François Alexandre : Art.cite, p196-197.

(2) Mahfoud Kaddache : Histoire du Nationalisme ..., op.cit, T1, p398.

(3) Ch. R. Ageron : Histoire de l'Algérie ..., op.cit ,T1, p380.

(*) عقد هذا المؤتمر بتاريخ 17 و18 أكتوبر 1936 بالجزائر وختم ببيان حدد الحزب فيه هدفه الذي لخصه في عبارة "إنقاذ الجزائر من الدمار والانحطاط والموت"، وذلك لا يكون إلا بتحرير العامل والفلاح من سيطرة الكولون وظلم قانون الأنديجينا، ورأى أنه لا يتحقق إلا عن طريق الحزب الشيوعي الجزائري النابع من الشعب، هذا الشعب الذي خدعته جميع الأحزاب الباقية وادعت أنها تمثله، وطالب بالتحرر من الإمبريالية والرأسمالية والإقطاعية بالإضافة إلى مطالب أخرى. انظر:

Claude Collot & J. R. Henry : op.cit, pp85-87.

(4) Mahfoud Kaddache : op.cit, T1, p388.

(5) يوسف مناصرية: المرجع السابق.

(6) La lutte Sociale : N°80 . 16 janvier 1937.

فرعه الجهوي بالجزائر استقلاله أو ما عرف "بتعريب الحزب" (Arabisation du Parti)؛ أي إعطاء الحزب الصفة العربية؟

يبدو أن حقيقة هذه المبادرة جاءت نتيجة شعور" الحزب الشيوعي الفرنسي "أن الأمر بدأ ينفلت من يدها، فلم يصبح مصدر استقطاب الكثير من المناضلين، بل أن بعضهم بدأ يعمل ضدهم "كمصالي الحاج" الذي انفصل عن"الحزب الشيوعي الفرنسي"، وبدأ يطالب بالاستقلال والعودة إلى منابع الحضارة العربية الإسلامية وتوحيد شعوب العالم العربي الإسلامي، كما هاجم "مصالي" قادة "الحزب الشيوعي الفرنسي" "كمعروف محمد" - من أعضاء الحزب الشيوعي الفرنسي- بقوله:«إن الجزائريين يريدون الاستقلال لوطنهم وليس الوصاية الشيوعية التي تضر أكثر مما تنفع المسلمين الجزائريين» كما قال:« إننا تركنا شيوعية الموت وتمسكنا بالوطنية التي هي رمز الحياة» [1].

لكن رغم ما قيل عن "الحزب الشيوعي الجزائري" إلا أنه لعب دورا هاما في نشر الوعي السياسي بين الطبقة الكادحة من الشعب أواخر الثلاثينات وأوائل الأربعينات، خاصة بعد توسعه وإنشائه خلايا أخرى عبر أنحاء الجزائر. وقد بلغ عدد المنخرطين في هذا الحزب (750) منخرطا سنة 1936 ليرتفع إلى 1100 في بداية 1937 لكنه عرف تقهقرا سنة 1938 حيث بلغ عددهم من 400 إلى 100 عضو[2]، ومن أبرز مناضلي هذا الحزب"عمار أوزقان" و"ابن علي بوكرط".

وقد استعمل الحزب وسائل متعددة في نضاله، ونشر أفكاره الشيوعية كعقد المؤتمرات وسفر الوفود إلى باريس وإرسال البرقيات وإلقاء الخطب، وأهم هذه الوسائل الصحافة بحكم كونها كانت أبسط وسيلة لتواصله مع الجماهير خاصة صحيفة "الكفاح الاجتماعي" (la Lutte Sociale) التي عرفت هي الأخرى ارتفاعا في عدد نسخها، فبعد أن سجلت سنة 1932 (2139)نسخة ارتفعت إلى (13000)نسخة سنة1936 [3].

---

[1] عمار بوحوش: المرجع السابق، ص281.

[2] Ch. R. Ageron : Histoire de l'Algérie ..., op.cit, T1, p385.

[3] Ibid.

2.6. الحزب الشيوعي و مشروع "فيوليت":

تميز الحزب الشيوعي الجزائري دون بقية الأحزاب الوطنية بنظرة خاصة للمسائل التي تخص الأهالي، كما انفرد في علاقته بفرنسا وبصفة خاصة مع "الحزب الشيوعي الفرنسي" الذي اعتبره ولي أمره، وتبنى أفكاره حتى في أدق خصوصيات الأهالي المسلمين التي تمس قوميتهم وهويتهم كمسألة التجنس. لكن نظرا لتأخر ظهور الحزب بصفته الجزائرية من جهة، وعدم توفر مادة علمية بشكل كافي من جهة أخرى، جعلنا نحصر موقف الحزب في مشـــروع "فيوليت" الذي عاصره دون التطرق لموقفه من قانون 1919 أو باقي المشاريع الأخرى.

وقد لقي مشروع " فيوليت" تأييدا كبيرا من "الحزب الشيوعي الجزائري"، فاعتبره الحزب من نسائم الحرية والديمقراطية، ومن ذلك ما قاله " ابن علي بوكرط":« كل من يريد أن يتنفس نسيم الحرية والديمقراطية، وأن يسير نحو التقدم والرقي، يصفق بفرح عظيم لهذا الظفر الأول بالإصلاحات التي كان ينتظرها...حزبنا الشيوعي يؤيد بكل قواه هذا المشروع وينشره بين الجماهير الواسعة»[1]. وقد اعتبره أول خطوة في مسيرة المساواة التي دعت إليها الثورة الفرنسية، لأنه يعطي الأمة الإسلامية بالتدريج حق التمتع بالحقوق السياسية والمدنية التي يتمتع بها الفرنسيون وترك للأمة حرية التصرف في أحوالها الشخصية المبنية على الشرع الإسلامي.حيث قال:« إن هذا المشروع يبتدئ الآن بإعطاء اثنتين وعشرين ألف مسلم وهم زهرة شبابنا ومقدمتها الناهضة...إن هذا المشروع هو جزء الخلاص من القوانين الظالمة التي أهلكت شعبنا كقانون الأندجينا والقوانين الاستثنائية [2]، وقد حمل" ابن علي بوكرط" مناضلي الحزب أنفسهم واجب تجنيد كل الجزائريين حوله، حيث قال: «إن الشيوعيين الجزائريين المخلصين لأمتهم الإسلامية يرون بأن من أقدس واجباتهم وقف كل جهودهم في الوقت الحاضر على توحيد كل القوى الشعبية حول مشروع فيوليت، وتطبيقه في الحياة»[3].

كما قام الحزب الشيوعي بعد اجتماعاته في (10 جانفي 1937) بتعيين وفد ليذهب إلى

---

(1) La lutte Sociale : N°80 , 16 janvier 1937.

(2) op.cit , N°83 , 6 février 1937.

(3) Ibid.

باريس ويقابل ممثلي الجبهة الشعبية، لإبداء تأييدهم لمشروع" فيوليت" وذلك بتاريخ 22 جانفي من نفس السنة[1]. كما وجه الحزب أيضا نداء لكل المثقفين ودعاهم فيه لتأييد المشروع لما فيه من تشريف للمسلمين ورعاية خاصة بالثقافة والمثقف[2]، وهاجم بالمقابل المعمرين لرفضهم المشروع، ووصفهم بالفاشيين، ورأى أن طلبهم إلغاء الأحوال الشخصية هو من عمل أعداء الأمة الإسلامية الذين يهدفون إلى:

1- حرمان اثنتين وعشرين ألف مسلم من التمتع بالحقوق السياسية والمدنية، وحصرها بأيدي نواب متأثرين بسياسة الفاشيين الرجعيين.

2- حرمان الفئة الناهضة الجزائرية الإسلامية من حق الانتخاب.

3- إبقاء قانون الأندجينا وغيره من القوانين الاستثنائية نافذة المفعول على المسلمين.

4- إبعاد الناخب الجزائري المسلم عن النضال السياسي الفرنسي، وجعله عاجزا عن تأييد مرشحي الواجهة الشعبية الديمقراطية [3].

ولا يمكننا أن نستغرب تأييد" الحزب الشيوعي الجزائري" لمشروع "فيوليت" خاصة إذا عرفنا أن "الحزب الشيوعي الفرنسي" كان أحد أطراف الجبهة الشعبية، وأيد بدوره المشروع في تصريحات مختلفة كتصريح "جان بارطيل" (Jean Barthal) الذي قال:« الحزب الشيوعي الفرنسي يحبذ مشروع فيوليت ويطلب توسيعه... إنا نرى نقائص في المشروع ولذلك سوف نعمل على إصلاح هذا النقص»[4].

وكان في انعقاد المؤتمر الإسلامي فرصة أمام الحزب الشيوعي للتقرب من الأحزاب الوطنية خاصة الجمعية والنواب المنتخبون[5]، فلبى منذ الوهلة الأولى الدعوة وشارك في الحملة التي نظمت لتوعية الشعب بأهداف المؤتمر قبل انعقاده، وقام أيضا بعقد الاجتماعات ودعا علانية فيها إلى المؤتمر، وحث الجزائريين على تأييد ومساندة الداعين لعقده، كما جند صحافته

---

(1) op.cit, N°80 , 16 janvier 1937.

(2) op.cit, N°98 , 22 mars 1937.

(3) La lutte Sociale : N°83 ,6 février 1937.

(4) op.cit, N°80,16 janvier 1937.

(5) François Alexandre : Art.cite, p200.

لهذا العمل، ومن ذلك ما جاء في أحد أعداد "الكفاح الاجتماعي": «إن الحزب الشيوعي المنضم إلى الجبهة الشعبية ضد الفاشية يؤيد كل مطالب المؤتمر الإسلامي»[1]، ويبدو أن هناك حاجزا يفصل بين الشيوعيين والجماهير الشعبية بسبب نظرة الشيوعين للدين، خاصة بعد أن صرح "بن جلول":« إن الإسلام والشيوعية شيئان لا يلتئمان»، فرد عليه الفرع الشيوعي لقسنطينة بأن الشيوعية تحترم كل المعتقدات الفلسفية والدينية، وذكر في هذا الشأن أن (**المادة 124**) من قانون روسيا التي يقطنها 35 مليون مسلم تنص على الاعتراف لكل المواطنين بحرية الشعائر الدينية، وأكد الشيوعيون بأن طموحهم الواحد يتمثل في خدمة الشعب الجزائري الذي يتمنون له كل الخير ويرغبون في التعاون الفعلي مع ممثلي كل طبقات السكان المسلمين بما فيهم العناصر المخلصة والشريفة من أتباع الطرق الصوفية[2]، كما كانت العلاقة التي تربط الحزب الشيوعي ببقية الأحزاب قبل المؤتمر الإسلامي هي علاقة تنافر، بينما تحسنت العلاقة بينه وبين جمعية العلماء، حيث اعتبر"ابن باديس" أن الشيوعية هي خميرة الشعوب، ورد على المستفسرين عن إقامة علاقة مع من لا يعترفون بالدين أصلا بأن سياسة الجمعية تتلخص في: عدو عدونا صديقنا [3]، ونفس الشيء نجده عند الشيوعيين الذين صرحوا بأنهم لا يكنون عداوة للإسلام، بل هم أكبر ناصر له، كما أنهم عاضدوا جمعية العلماء المسلمين واحتجوا بكل قوة على غلق المساجد في وجه العلماء [4]، لكن نظرة الشيوعيين للاستقلال والبرلمان عكرت التحالف، وجعلت العلماء ينظرون إليهم على أنهم استعماريون، حيث تجنب الشيوعيون الحديث عنهما - الاستقلال وبرلمان جزائري- واعتبروهما مطالب مؤجلة وقالوا: «بأنهم ليسوا من أنصار المبدأ الخاطئ: الكل أو لا شيء»[5]، كما التزموا الصمت الكلي حول هذه النقطة في حملاتهم الانتخابية، وعوضوها بالحديث عن جزائر حرة وسعيدة متحدة اتحادا أخويا مع الشعب الفرنسي ومع جميع الشعوب الأخرى[6]. وقد ترتب عن هذه السياسة أن اشتد النقاش بينهم

---

(1) La lutte Sociale : N°83, 6 février 1937.

(2) كريمة بن حسين: الحياة السياسية في قسنطينة(1930-1939) ، مذكرة دبلوم الدراسات المعمقة في التاريخ الحديث ، جامعة قسنطينة 1984، ص266.

(3) محمد قنانش، محفوظ قداش: المرجع السابق ، ص122-123.

(4) La lutte Sociale : N°100,5 juin 1937.

(5) François Alexandre : Art. cite, p199.

(6) Mahfoud Kaddache : Histoire du Nationalisme ...,op.cit, T1, p450.

وبين "حزب الشعب الجزائري" حيث قال "ابن علي بوكرط":« إن حزب الشعب الجزائري لا يعد حزبا وطنيا، وإنما تتماشى سياسته وعمله مع سياسة الحزب الاجتماعي الفرنسي وتعتبر امتدادا له»[1]، كما رأوا أن حـــزب الشعب يعمل لصالح الفاشية، حيث قال أحد الشيوعيين: «إن الظروف الراهنة تضع شعوب المستعمرة وإخواهم في المتروبول أمام ضرورة عاجلة وهي قطع الطريق أمام الفاشية... أمام أولئك الذين لم يعوا شيئا أو لم يريدوا فهم وتفهم الوضعية السياسية بفرنسا والعالم، إنهم يودون إدخال الشعوب المستعمرة في كفاح عنيف ضد الديمقراطية الفرنسية بحجة الاستقلال، وهم في الحقيقة يعملون لصالح الفاشية ونصرتها، كما أنهم بهذا يقومون بدعم استعباد الشعوب المستعمرة»[2].

لكن سقوط الجبهة الشعبية ورفض المصادقة على مشروعها"بلوم فيوليت" وفشل المؤتمر الإسلامي أصاب الشيوعيين بخيبة أمل كبيرة أدت بهم إلى تغيير خطتهم في العمـــل، حيث اتجه "الحزب الشيوعي الفرنسي"[*] ومن ورائه "الحزب الشيوعي الجزائري" إلى الدفاع عن سياسة إدماج الجزائر في فرنسا، وخلق كيان جزائري يشتمل على الأوروبيين واليهود بالإضافة إلى أبناء البلد الأصليين[3]. وكان في تغيير "الحزب الشيوعي الجزائري" خطة عمله وانشغاله بالمشاكل العالمية كالفاشية، وصمته عن المطالب الوطنية وعدم امتلاكه لبرنامج سياسي واضح، أن أدى إلى فقدان ثقة الجماهير الشعبية الذين ابتعدوا عنهم، فاستقطبتهم أحزاب أخرى تدافع عن القومية الوطنية الجزائرية.

---

(1) Discours prononcé par Ben Ali Boukart, le 2 juillet 1939 au comité centrale du P.C.F , Archive S.L.N.A wilaya de Constantine.

(2) بينيامين سطورا: المرجع السابق، ص ص138-139.

(*) تغير خطة "الحزب الشيوعي الفرنسي" وضحها رئيسه "موريس طوريز" (Maurice Thorez) في خطاب ألقاه بمدينة الجزائر في11 فيفري 1939 تحدث فيه عن ضرورة التحالف بين الجزائر وفرنسا ضد الفاشية العالمية، وأكد أن الأمة الجزائرية تتكون من حوالي 20 جنسية (بربر، قرطاجنيون، عرب، أتراك، يهود، يونانيون، مالطيون، إسبانيون، فرنسيون) ينتمون إلى فرنسا ويشكلون الجمهورية الفرنسية التي لا يمكن تقسيمها انظر:

François Alexandre : Art.cite, p200 .

(3) Ibid.

الخـــاتمة

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الخـــــاتمة

في ختام هذا البحث يمكننا أن نستخلص أنه لم تكن لنابليون رغبة جادة في إقامة مملكة عربية بدليل القانون الذي سنه في 1865 والذي يتعارض مع الدين الإسلامي، حيث اشترط هذا القانون تخلي الأهلي على أحواله الشخصية مقابل تمتعه بحقوق المواطنة الفرنسية، وكان هذا الشرط هو السبب الرئيسي في فشل القانون وإحجام أغلب الأهالي الجزائريين عنه،كما كان لهم نفس النفور والاستنكار لمشاريع القوانين التي وضعها بعض الليبراليين في القرن 19، حيث أدرك الأهالي ما تحمله هذه المشاريع من أهداف استعمارية استغلالية، فعلى الرغم من صيغتها الترغيبية باقتراح بعضها المحافظة عن الأحوال الشخصية، إلا أن هدفها الأول هو كسب أعداد إضافية من المجندين في صفوف الجيش الفرنسي، واجتذاب الفئات الأكثر تفتحا على الثقافة الفرنسية.

أما قانون 4 فيفري 1919 فلم يكن البديل الأفضل للأهالي الجزائريين عن قانون 1865، فقد حافظ على شرط تخلي الأهلي عن أحواله الشخصية مقابل الحصول على المواطنة، وهو الشرط الذي يمس الأهلي في دينه ويفكك وحدة مجتمعه، رغم أن إجراءاته توحي أن ارتقاءه للمواطنة الفرنسية يعد حقا من حقوقه، بخلاف إجراءات القانون المشيخي الذي تشرف عليه السلطات التنفيذية، مما جعله يوحي بأنه صدقة تمن بها فرنسا على من تشاء.

وإن كان قانون 1919 وضع أمام الأهالي الجزائريين طريقين للحصول على المواطنة؛ إما بموجب أحكام قانون1919 أو 1865، إلا أن القلة من الجزائريين أبدت رغبتها في الحصول على المواطنة خلال الفترة الممتدة بين 1919 و1939، ولم يتحصل عليها فعلا إلا فئة ضئيلة منهم فقط، حيث لم يتجاوز عددهم (2500) متجنس، ويرجع ذلك إلى المنظور الديني الذي وصف المقبل على المواطنة بالكافر والمرتد، بالإضافة إلى نظرة المجتمع التي تبرأت من هؤلاء، وقاطعهم أبناء ملتهم ووضعوهم في مرتبة الكافر، كما لم يتحصل المتجنسون على المزايا التي كانوا يحلمون بها، بل إنهم ظلوا رعايا في أعين فرنسا ووضعتهم في أدنى الدرجات بعد الأجانب والأهالي مما أصاب الكثير منهم بخيبة أمل. لذلك يمكننا القول بأن الجنسية التي سنتها فرنسا للأهالي كانت جنسية الغالب المنتصر التي حاولت إخضاعه لا إدماجه بخلاف معاملة الأجانب الذين أدمجتهم ضمن العائلة الفرنسية.

وقد كانت مشاريع القوانين التي ظهرت في الثلاثينات من القرن العشرين أغلبها صورة مصغرة لمشروع "فيوليت"، وإن كان أصحابها اللبراليين حاولوا إرضاء الأهالي بإصلاح أوضاعهم دون أدنى مساس بالمصالح الاستعمارية بالجزائر، حيث رغبوا في دمج النخبة الجزائرية المتفرنسة والطبقات الأكثر ميولا لفرنسا والزيادة في أعداد المتجنسين. وكان نجاح مثل هذه المشاريع سيقضي بفرنسة الجزائر وفصلها عن العروبة والإسلام، حيث تصبح جنسية أغلب سكانها فرنسية.

وقد أثارت مسألة التجنس ردود فعل جزائرية مختلفة اختلاف منطلقاتهم ومنابعهم الثقافية والفكرية خاصة السياسيين، فمنهم من فضل الاندماج والذوبان التام في فرنسا، والبعض الآخر رفض رفضا قاطعا الرهان على الأحوال الشخصية، بينما بادر بعضهم بإعطاء بدائل أخرى تحفظ للجزائري هويته وقوميته. فبالنسبة "لحركة الشبان الجزائريين" كانت مسألة التجنس من وراء انقسامها، وتميز المتجنسون من هذه الحركة بالدفاع عن فرنسا والقضايا التي تخصها، أما بالنسبة لبعض" المعلمين الأهالي" خاصة المتجنسين والمتشبعين منهم بالثقافة الفرنسية التي برزت في مظهرهم الخارجي وطريقة تفكيرهم فإنهم وضعوا المسائل التي تمس الدين الإسلامي والهوية العربية في مرتبة العادات والتقاليد التي يمكن الاستغناء عنها في سبيل الحقوق السياسية والمدنية. بينما نظرت بقية الأحزاب الوطنية للجنسية الفرنسية على أنها الشفاء لكل العلل ووضعوا بدل الشرط المتعلق بالأحوال الشخصية بدائل أخرى تحفظ للجزائر خصوصياتها وذاتيتها، حيث رأى "النواب المنتخبين" أن أفضل حل هو تأسيس كنفدرالية جزائرية تابعة اسميا لفرنسا دون المساس بالأحوال الشخصية للأهلي، بينما طغى الفكر الثوري الاستقلالي على "نجم شمال إفريقيا"، أما بالنسبة "لجمعية العلماء" فبإصدارها الفتوى التي كفرت المتجنسين تكون قد وضعتهم في حرج كبير،كما جعلت الراغب في الالتحاق بالمواطنة الفرنسية يتريث قبل الإقدام على هذا العمل، وأسهمت بشكل واضح في تقلص أعداد المتجنسين.

وفي الأخير يمكننا القول أن موقف الحركة الوطنية من التجنس قد أسهم في تنمية الوعي الوطني وغرس الروح الاستقلالية في نفوس الجزائريين.

ونتمنى في الأخير أن نكون قد أسهمنا من خلال هذه الدراسة في كشف النقاب عن ملابسات هذه المسألة والتي مازالت في رأينا تحتاج إلى الكثير من الدراسة، ونسأل الله تعالى أن ينفعنا بهذا البحث وأن يوفقنا ويسدد خطانا.

الملاحق

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الملحق رقم 1: كيفية حصول الأهالي الجزائريين على الجنسية الفرنسية[1]

المادة1: يمكن للأهالي الجزائريين الحصول على المواطنة الفرنسية بمـــوجب قانون 14جويلية 1865، وبموجب القانون الجديد (4 فيفري 1919).

المادة2: يحصل الأهلي الجزائري على طلبه للجنسية الفرنسية إذا استوفى الشروط الآتية:

1- أن يكون عمره 25 سنة.

2- يكون أعزب أو متزوجا بامرأة واحدة.

3- لم يحكم عليه في جريمة أو جنحة تجرده من حقوقه السياسية، ولم يخضع لأي عقوبة تأديبية، سواء كان بسبب مواقفه المناهضة للسيادة الفرنسية، أو قيامه بنشاط سياسي أو ديني أو تصرفات تمس الأمن العام.

4- أن يقيم لمدة سنتين متتاليتين في نفس البلدية، سواء في فرنسا أو في الجزائر أو بأي دائرة إدارية في إحدى المستعمرات أو المحميات الفرنسية.

5- يجب أن يتوفر في الراغب في الحصول على المواطنة الفرنسية أحد الشروط التالية:

أ- الخدمة في الجيش أو البحرية الفرنسية مع شهادة حسن السلوك يتحصل عليها من السلطات العسكرية.

ب- معرفة القراءة والكتابة باللغة الفرنسية والتي يثبتها ملتمس المواطنة بواسطة شهادة أو إجازة تمنحها السلطات المختصة، وفي حال عدم توفرها فإن القاضي الذي يقدم له طلب، يثبت توفر هذا الشرط.

جـــ- أن يكون من أصحاب الأملاك؛ مزارع في الريف أو مالك من الملاك في المدينة بتقديم عقود تثبت ذلك أو إيصالات عن دفع الضرائب لمدة سنة.

د- أن يكون من الموظفين العموميين أو أصحاب المنح التقاعدية.

هـــ- أن يكون تقلد إحدى المناصب العامة .

---

(1) Bulletin Officielle du Gouvernement Général de l'Algérie ,TLIX, pp 423- 427.

ز- من أصحاب الأوسمة الفرنسية والامتيازات الشرفية.

و- أن يكون بالغا سن 21 سنة، وأن يكون من أب جزائري متجنس بالجنسية الفرنسية.

المادة 3: إذا رغب الأهلي المسلم في الاستفادة من القانون الجديد، عليه أن يرسل إلى القاضي أو إلى السلطات التي تعادله طلبا من نسختين يتضمن الطلب الوثائق الآتية:

1- شهادة الميلاد، وفي حال عدم وجودها يستعمل شهادة رسمية تقام على أساس شهادة أربع شهود أمام قاضي محكمة البلدية التي يقيم بها.

2- أن تتوفر فيه الشروط المنصوص عليها في المادة الثانية.

3- شهادة السوابق العدلية.

4- شهادة ميلاد أولاده القاصرين أو الشهادات الرسمية التي تعوضها، ويمنح القاضي للأهلي وصلا عن طلبه، ويرسل نسخة طبق الأصل عنه للحاكم العام في الجزائر.

المادة 4: بعد شهر من تسجيل الطلب عند قاضي المحكمة يقوم هذا الأخير باستدعاء طالب الجنسية، ويفحص ملفه إذا كان مستوفيا الشروط الضرورية، ويبلغ نتائج الفحص للمعنيين؛ رئيس البلدية أو الإداريين في البلدية التي يقيم بها ووكيل الجمهورية والحاكم العام، وفي فترة خمسة عشر يوما يمنح إشعار بالوصول يتم فيه إرسال الملف إلى كاتب الضبط بالمحكمة المدنية ويسلم الإشعار لوكيل الجمهورية والحاكم العام.

المادة 5: إذا كان طالب التجنس يقيم بفرنسا في إحدى المستعمرات الفرنسية أو في إحدى المحميات الفرنسية، فإنه يوجه طلبه إلى القاضي، الذي يعوض القاضي الذي كان في بلديته الأصلية، أو إلى السلطات التي تعوضه والتي يمكنها أن تكون لها النيابة القضائية عند القاضي أو السلطة الفرنسية التي تعوضها، ويمكنها القيام بإجراءات الفحص.

المادة 6: إذا لم يلق الطلب في مدة شهرين من تسجيله عند قاضي المحكمة المدنية أي معارضة من الحاكم العام أو من وكيل الجمهورية طبقا للمادة(7) والمادة(8) من القانون الجديد، فإنه من أول جلسة عامة للمحكمة العليا يتم التصريح بأن طالب التجنس استوفى الشروط المطلوبة في القانون، ويقبل كمواطن فرنسي، وتسجل الموافقة على هامش شهادة الميلاد وعقد زواج طالب التجنس. إذا كان طالب التجنس غير مسجل في عقود الحالة

المدنية، فإن الموافقة ستسجل الشهادة الرسمية المقررة طبقا للمادة(3) والتي تعوض شهادة الميلاد والزواج وتوضع عند قاضي المحكمة العليا وعند سكرتارية البلدية.

المادة 7: في حالة اعتراض الحاكم العام أو وكيل الجمهورية، يتم إرساله-الاعتراض- لكاتب المحكمة في مدة محددة وتقوم المحكمة بفحص الاعتراض، وترى إن كان مؤسسا على عدم توفر أحد الشروط المنصوص عليها في المادة(2) أو وجود عقوبة، وفي مدة شهر واحد وأثناء جلسة علنية يقبل فيها الاعتراض أو يرفض إذا كان هذا الأخير -الرفض-، فإن الراغب في الحصول على المواطنة الفرنسية لا يمكنه أن يكون مواطنا فرنسيا.

المادة 8: في المدة المحددة بشهرين طبقا للمادة(6) بإمكان الحاكم العام - عن طريق قرار محرر في مجلس الحكومة مع موافقة وزير الداخلية - الاعتراض على عدم الأهلية كما نصت عليه نفس المادة، لذلك فإنه يرفض الطلب في هذه الحالة، ولا يمكن أن يجدد إلا بعد 5 سنوات.

المادة 9: يمكن الطعن بالنقض ضد قرار المحكمة العليا عند وكيل الجمهورية أو عند السلطات المعنية بالأمر، وينظر فيه طبقا للشروط المنصوص عليها في مرسوم 2فيفري1852 وقانون 6فيفري1914، وإبلاغ الطعن يقوم به وكيل الجمهورية.

المادة 10: كل الوثائق العدلية تكون معفية من الطابع البريدي، كما أن التسجيل يكون دون نفقات، ونفس الشيء بالنسبة للشهادات ووثائق الحالة المدنية التي تسلم مجانا للمعنيين أو للقاضي، وتكون تلك الوثائق خالية من أي كتابة إلا ما كتب في أعلاها ما نصه أنها لا تستعمل إلا لغايتها الخاصة ولا يمكن استعمالها في مجال آخر.

المادة 11: آثار قرارات تنفيذ المواد(9.7.6) المذكورة أعلاه يعود تنفيذها إلى قانون السناتوس كونسلت(1865) المتعلق بالحصول على الجنسية الفرنسية .

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الملحق رقم 2: نماذج من الوثائق المكونة للملف الذي يحضره الأهلي الجزائري من أجل الحصول على المواطنة الفرنسية.[1]

النموذج رقم 1:

Acte de Notoriété Tenant Lieu D'acte D'état Civil

L'an .....

Devant nous(juge de paix ou cadi) ..... ont comparu :

1° .....

2° .....

3° .....

4° .....

Tous les sus-nommés, honorablement connus à .....

Lesquels nous ont individuellement déclaré certifier et atteste pour vérité et notoriété :

1- Qu'ils connaissent parfaitement le sieur .....

.....

2- Qu'ils savent qu'il est né à ..... arrondissement de .....

..... département de ..... le ..... et qu'il est le fils de

..... et de .....

3- Qu'ils savent en outre que le dit sieur est (monogame ou célibataire).....

Desquelles déclarations et attestations nous dressé et délivré le présent acte du notoriété pour servir et valoir ce que de droit.

Et lecture faite les comparants ont signé avec nous.

النموذج رقم 2:

Certificat de Résidence

Nous ..... Juge de paix de canton de .....

Assiste de ..... greffier.

Conformément à l'article de la loi du 4 février 1915 avons constaté :

1- Que le sieur .....

Sait lire et écrire en français.

2- Qu'il résulte de (indication des pièces qui ont été produits ou des témoins qui ont comparu) .....

.....

que le dit sieur ..... a deux ans de résidence dans la commune de

.....

Fait à ..... le .....

[1] GASTON Arexy :Législation Algérienne, op.cit ,pp 412-416.

النموذج رقم 3:

Attestation Relative Aux Peines Disciplinaires

Nous (maire ou administrateur) ..... de la commune de .....

Conformément à l'article 2 de la loi du 4 février 1919.

Nous sommes livré à une enquête de laquelle il résulte que le sieur (énumérer les peines subis et, s'il y a lieu, supprimer la formule finale) .....

.....

.....

.....

N'a jamais subi aucune disciplinaire, soit pour acte d'hostilité contre la souveraineté, soit pour prédication publique ou religieuse ou menée de nature à porter d'atteinte à la sécurité générale.

Fait à ..... le .....

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

النموذج رقم 4:

Demande D'accession à La Qualité de Citoyen Français

M .....

.....

.....

Déclare qu'il veut être admis à jouir des droits de citoyen français conformément à l'article 11 de la loi du 4 février 1919 et qu'il entend être régi les lois civils et politiques de la France tant pour les avantages qui en résulteront que pour les charges que lui seront imposées.

Déclare en outre que sa femme (nom et prénom).....

(s'associe ou ne s'associe pas à sa demande).....

النموذج رقم 5:

Récépissé de Demande D'accession à la Qualité de Citoyen Français

Le greffier de la justice de paix du canton de.....

Arrondissement de ..... département de .....

Certifie en exécution de l'article de la loi du 4 février 1919 que la demande du

sieur ..... douar ..... commune.....

Tendant à obtenir la qualité de citoyen français a été reçu au greffe de la justice de paix.

A ..... le .....

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

نماذج من الوثائق المكونة للملف من أجل الحصول على المواطنة

باللغة العربية

النموذج 1 :

عقد التوثيق الذي يعوض عقد الحالة المدنية

في السنة :.....

.....أمامنا نحن (قاضي المحكمة الفرنسي أو القاضي المسلم) .....

مثل :

1. .....
2. .....
3. .....
4. .....

كل الأسماء المحترمة المذكورة آنفا عرفوا .....

الذي نصرح فرديا للتأكيد والإثبات من أجل الحقيقة والتوثيق :

1. بأنهم يعرفون جيدا السيد : .....
2. بأنهم يعلمون بأنه ولد بـــ:.....في الدائرة .....

وعمالة : .....بتاريخ : .....

وأنه ابن لـــ .....ولـــ.....

3. بأنهم يعرفون بالإضافة إلى ذلك بأن السيد المدعو: بأنه (أحادي الزواج أو أعزب) .....

وبهذه التأكدات والإثباتات نضع ونحرر عقد التوثيق من أجل استخدامه استخداما قانونيا.

تمت القراءة ووقع معنا الحاضرون الذين مثلوا أمامنا .

النموذج 2 :

شهـــادة الإقـــامـــة

نحن .....قاضي المحكمة المدنية لمقاطعة .....

.....بمساعدة .....كاتب الضبط

طبقا للمادة 2 من قانون 4 فيفري 1919 قبلها نؤكد :

1. أن السيد : .....يتقن الكتابة والقراءة بالفرنسية .
2. بأنه نتيجة (تبيان الوثائق التي استخلصت أو الشهود الذين حضروا .....

.....

.....

3. بأن السيد المدعو .....له سنتان من الإقامة في بلدية .....

.....

تمت في :..... بتاريخ .....

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

النموذج 3 :

الشهادة المتعلقة بالسوابق العدلية

نحن (رئيس البلدية أو المدير) .....بلدية .....
.....
طبقا للمادة 2 من قانون 4 فيفري 1919 .
قمنا بتسليم التحقيق الذي خلص إلى أن السيد (عدد العقوبات، فإن وجدت إحداها يتم إلغاء الصيغة الأخيرة)
.....
.....
.....
.....
بأنه لم يتعرض لعقوبات تأديبية سواء بسبب مواقفه العدائية للسيادة أو بسبب قيامه بنشاط سياسي أو ديني أو تصرفات تمس بالأمن العام .
تم في ..... بتاريخ .....

النموذج 4 :

طلب الحصول على المواطنة الفرنسية

السيد:
.....
.....
يصرح بأنه يرغب في التمتع بحقوق المواطنة الفرنسية، طبقا للمادة 11 من قانون 4 فيفري 1919 ويميل إلى أن يعامل وفق القوانين المدنية والسياسية الفرنسية، بحيث يستفيد من كل الحقوق الناتجة، وكما يقوم بالواجبات التي تعرض عليه .
ويعلن بالإضافة إلى ذلك بأن زوجته (الاسم واللقب) .....
تنضم أولا تنضم إلى طلبه) .....

النموذج 5 :

وصل طلب الحصول على صفة المواطنة الفرنسية

كاتب الضبط للمحكمة المدنية بمقاطعة .....دائرة .....
.....عمالة .....يؤكد بأنه تنفيذا للمادة 3 من قانون 04 فيفري 1919
بأن طلب السيد : .....دوار .....
بلدية .....الذي يهدف إلى الحصول على المواطنة الفرنسية، وصل إلى كاتب الضبط بالمحكمة المدنية .
في .....بتاريخ 19

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الملحق رقم3: إحصاءات الحاصلين على الجنسية الفرنسية من الأهالي الجزائريين والأجانب ما بين (1919-1939)حسب قانون 4فيفري1919 و14جويلية 1865[1]

السنوات	الأهالي المسلمين الجزائريين						الأجانب
	الطلبات المقدمة منذ 1919	الطلبات المقدمة حسب كل سنة	الحاصلون عليها بمقتضى قانون 1919	الحاصلون عليها حسب كل سنة	الطلبات المرفوضة	الحاصلون عليها حسب قانون 1865	
1919	35	35	13	13	22	17	13
1920	98	63	52	39	24	17	317
1921	150	52	107	55	3	22	335
1922	222	72	174	67	5	56	595
1923	-	-	202	28	-	54	-
1924	419	-	294	92	125	26	373
1925	507	88	394	55	33	31	554
1926	641	134	394	62	72	38	875
1927	729	88	411	121	33	49	2524
1928	894	165	532	87	78	22	1738
1929	1081	187	619	153	34	52	1530
1930	1547	466	872	152	314	42	1424
1931	1703	156	1024	120	36	61	1180
1932	1830	127	1144	127	0	39	908
1933	1996	166	1274	121	35	29	837
1934	2151	155	1392	147	8	24	775
1935	2280	129	1539	112	17	20	621
1936	2435	155	1651	142	13	20	332
1937	2610	175	1793	148	27	10	288
1938	2785	175	1941	190	15	14	534
1945	3192	-	2131	15	-	1	254

[1] Situation générale de l'Algérie 1919 à 1939 et 1945.

الملحق رقم4:

خطاب "مصالي الحاج" بالملعب البلدي في 2 أوت 1936[1]

(بالعربية) أيها السادة، إخواني:

باسم نجم شمال إفريقيا أنقل إليكم التحية الأخوية وتضامن 200.000 شخص من شمال إفريقيا يقيمون بفرنسا من أجل احترام لغتنا الوطنية، اللغة العربية التي نعتز بها كلنا والتي تعجبنا، ومن أجل نبل الشعب الجزائري الشجاع الكريم، فإني أعبر لكم بعد نفي دام اثنتي عشرة سنة عن وطني العظيم بأني أشعر بينكم بسعادة ورضا عميق بعد إمكانية التواصل بشكل رسمي معكم اليوم، وأستغل هذه الفرصة التي سنحت لي لأقول لكم مدى عمق سعادتي وتأثري عند وضع أقدامي على أرض الأجداد، ولأقول لكم مدى معاناتي النفسية بعيدا عن وطني.

(بالفرنسية) إخواني الأعزاء:

باسم نجم الشمال الإفريقي قدمت للمشاركة في هذا التجمع الكبير لتشارك منظمتنا في هذه المظاهرة الضخمة، إن نجم شمال إفريقيا معروف لديكم، لذلك فإنني في غنى عن الحديث عن نشاطه وكفاحه الذي قاده منذ عشر سنوات دفاعا عن مصالح الشعب الجزائري، ومع ذلك سأغتنم هذه الفرصة التي اجتمعت فيها بكثرة بل الآلاف لكي أذكر لكم بعض التفاصيل عن الدور الذي لعبته، ومن الواجب علي أن أقول بأن المعركة كانت صعبة ومريرة.

وتحت حكومات من أكثر الحكومات رجعية، في الوقت الذي كان فيه كل الناس في بلادنا صامتين تحت حكم استثنائي، كان نجم الشمال الإفريقي هو الوحيد الذي تجرأ على رفع الصوت بالاحتجاج ضد كل سوء واستعمال للسلطة والظلم والإجحاف وليقول للعالم إن الجزائر لم تمت إنها بإرادة أبنائها تريد أن تعيش حرة وسعيدة، وهذه الجرأة جرت على مناضلي النجم المشاق التي لا مثيل لها، كما جرت عليهم أكثر أنواع الحقد عنصرية.

لقد صدرت ضدنا أحكام بالسجن لمدة سنوات مع التغريم بآلاف الفرنكات، وقد عرفنا النفي والتهجير ولم يسلم أحد خلال هذا الكفاح... وحتى اليوم وتحت حكومة الجبهة الشعبية مازلنا نتعرض لسلسة من الإجراءات الخاصة والقوانين الاستثنائية في قلب باريس، وهي

---

[1] El Ouma ,26 Août 1936 (Numéro Spécial) N42.

إجراءات وقوانين لا تستعمل إلا ضدنا فقط ... ومن أجل ذلك اتهمونا أكثر من مرة بكوننا شيوعيين ووهابيين وعملاء ألمانيا وعملاء موسكو وغيرها من البلدان، ونحن نقول لكم بأننا لم نكن عملاء لهؤلاء ولأولئك، لأننا كنا ومازلنا وسنظل دائما عملاء وخدمة للشعب الجزائري، لقد عزمنا على تحمل كل التضحيات من أجل أن تكون الجزائر حرة مزدهرة ومتعلمة، ونخبركم بأننا أيضا ذهبنا إلى وزارة الداخلية وقدمنا إلى السيد "راؤول أوبو" نائب كاتب الدولة قائمتين من المطالب، إحداهما تخص الجزائريين المقيمين في فرنسا، والأخرى تخص الشعب الجزائري، ونخبركم أيضا بأننا علمنا وسررنا بانعقاد المؤتمر الإسلامي، الذي انعقد في بداية جوان بعاصمة الجزائر، وقد أيدناه رغم أننا لاحظنا عليه الضعف والتسرع، ومنذ وصول الوفد الجزائري إلى باريس المنبثق عن المؤتمر سارعنا إلى تحيته والاتصال به وتبادل الآراء معه حول مشكل بلادنا، ورغم موافقتنا وتأييدنا وتهنئتنا لمنظمي هذا المؤتمر الذي سيكون نقطة فاصلة تحول في تاريخ الجزائر، فإننا نقول لكم بصراحة بأنه يجب علينا اليوم أن نقدم لكم توضيحات نراها ضرورية، حقا إننا نوافق على المطالب المستعجلة التي هي في الواقع متواضعة وشرعية، والتي هي في قائمة المطالب التي قدمت إلى حكومة الجبهة الشعبية، وإننا سنؤيدها بكل قوانا حتى نراها محققة، لأن أقل المطالب وأدناها أهمية تمثل لنا أهمية قصوى حيث ستساعد على تخفيف بؤس هذا الشعب الحزين.

وإني ألتزم باسم منظمتي أمام الشيخ الجليل "بن باديس" بأني سأعمل كل ما في وسعي لتأييد هذه المطالب ولخدمة القضية النبيلة التي ندافع عنها جميعا، لكننا نقول بصراحة وبشكل لا يقبل التراجع أننا نشجب كراس المطالب بخصوص إلحاق بلادنا بفرنسا، وما يتعلق بالتمثيل البرلماني.

والواقع أن بلادنا اليوم ملحقة بفرنسا إداريا، وهي تابعة لسلطتها المركزية، لكن هذا الإلحاق كان نتيجة غزو فظيع، تلاه احتلال عسكري يقوم اليوم على الفيلق التاسع عشر من الجيش لكن الشعب لم يوافق عليه.

أيها الإخوة:

لكن الإلحاق الذي نص عليه كراس المطالب، فهو مطلوب إراديا باسم المؤتمر الذي يقولون عنه أنه يمثل إجماع الشعب الجزائري، ومن ثمة فهناك فرق أساسي بين إلحاق لبلادنا

حصل رغم إرادتنا وإلحاق إرادي مقبول عن طيب خاطر في المؤتمر الذي انعقد في السابع جوان بالجزائر العاصمة (المؤتمر الذي استغرق ثلاث ساعات من الزمن) إننا أيضا أبناء الشعب الجزائري، ولن نقبل أبدا أن تكون بلادنا ملحقة ببلاد أخرى رغم إرادتنا، فنحن لا نستطيع مهما كانت الظروف أن نراهن على المستقبل الذي هو أمل الحرية الوطنية للشعب الجزائري.

إن هذا المستقبل يخص الجيل الصاعد، فهو وحده الذي يملك الحق في تقرير مصيره وقدره، ونحن أيضا ضد التمثيل البرلماني لأسباب عديدة، أننا نؤيد إلغاء المجلس ومنصب الوالي العام، ونطالب بإنشاء برلمان جزائري منتخب عن طريق الاقتراع العام بدون تمييز عنصري أو ديني.

إن هذا البرلمان الوطني الجزائري الذي يكون في عين المكان سيعمل تحت مراقبة الشعب المباشرة ومن أجل الشعب، ونحن نعتقد من جهتنا بأن هذه هي الوسيلة الوحيدة التي تسمح للشعب الجزائري الكريم بشرح كل ما يجول في فؤادي. ولقد تجاوزت الوقت المحدد لي من طرف المكتب الموقر على أني أريد أن ألفت نظركم منبها لكم، أيها الإخوة أن تفهموا وتفكروا وأن تدرسوا بإمعان مشكل وطننا الذي ترونه أمامكم، ومع أني قضيت سفرا متعبا و لم أنزل من الباخرة إلا الساعة، ولا يمكنني أن أفارق هذا المنبر دون أن أعبر لكم عن سروري وتأثري بوجودي بينكم على أرض وطننا العزيز، وقبل إتمام حديثي أتقدم بالشكر إلى مكتب هذه اللجنة الموقرة التي سمحت لي بالحديث من أعلى المنبر.

لقد سمعت آنفا بعض الخطباء الذين سبقوني عن المقابلة التي قوبلوا بها من طرف حكومة الجبهة الشعبية، أنا لا أريد أن أقلل من أهمية هذه المقابلة ولا من الجو الذي سادها، ولكني أقول أن الشعب الجزائري يجب أن يكون يقظا لا يكفي أن نبعث بوفد يقدم كراس مطالب ولا أن نغتر بأبهة المقابلة وننتظر تحقيق مطالبنا لوحدها.

لا ينبغي أن تناموا على جوانبكم مطمئنين وتظنوا أن الأعمال قد تمت، والحقيقة أنها بدأت فمن واجبكم أن تنتظموا وتتوحدوا في منظماتكم لتكونوا أقوياء ولتحترموا ويكون صوتكم قويا ومسموعا في الأخرى من البحر المتوسط، لنيل الحرية ولنهضة الجزائر التفوا جميعا حول منظمتكم الوطنية: نجم الشمال الإفريقي الذي يعرف كيف يدافع عنكم ويوجهكم لطريق التحرير؟.

حصل رغم إرادتنا وإلحاق إرادي مقبول عن طيب خاطر في المؤتمر الذي انعقد في السابع جوان بالجزائر العاصمة (المؤتمر الذي استغرق ثلاث ساعات من الزمن) إننا أيضا أبناء الشعب الجزائري، ولن نقبل أبدا أن تكون بلادنا ملحقة ببلاد أخرى رغم إرادتنا، فنحن لا نستطيع مهما كانت الظروف أن نراهن على المستقبل الذي هو أمل الحرية الوطنية للشعب الجزائري.

إن هذا المستقبل يخص الجيل الصاعد، فهو وحده الذي يملك الحق في تقرير مصيره وقدره، ونحن أيضا ضد التمثيل البرلماني لأسباب عديدة، أننا نؤيد إلغاء المجلس ومنصب الوالي العام، ونطالب بإنشاء برلمان جزائري منتخب عن طريق الاقتراع العام بدون تمييز عنصري أو ديني.

إن هذا البرلمان الوطني الجزائري الذي يكون في عين المكان سيعمل تحت مراقبة الشعب المباشرة ومن أجل الشعب، ونحن نعتقد من جهتنا بأن هذه هي الوسيلة الوحيدة التي تسمح للشعب الجزائري الكريم بشرح كل ما يجول في فؤادي. ولقد تجاوزت الوقت المحدد لي من طرف المكتب الموقر على أني أريد أن ألفت نظركم منبها لكم، أيها الإخوة أن تفهموا وتفكروا وأن تدرسوا بإمعان مشكل وطننا الذي ترونه أمامكم، ومع أني قضيت سفرا متعبا و لم أنزل من الباخرة إلا الساعة، ولا يمكنني أن أفارق هذا المنبر دون أن أعبر لكم عن سروري وتأثري بوجودي بينكم على أرض وطننا العزيز، وقبل إتمام حديثي أتقدم بالشكر إلى مكتب هذه اللجنة الموقرة التي سمحت لي بالحديث من أعلى المنبر.

لقد سمعت آنفا بعض الخطباء الذين سبقوني عن المقابلة التي قوبلوا بها من طرف حكومة الجبهة الشعبية، أنا لا أريد أن أقلل من أهمية هذه المقابلة ولا من الجو الذي سادها، ولكني أقول أن الشعب الجزائري يجب أن يكون يقظا لا يكفي أن نبعث بوفد يقدم كراس مطالب ولا أن نغتر بأبهة المقابلة وننتظر تحقيق مطالبنا لوحدها.

لا ينبغي أن تناموا على جوانبكم مطمئنين وتظنوا أن الأعمال قد تمت، والحقيقة أنها بدأت فمن واجبكم أن تنتظموا وتتوحدوا في منظماتكم لتكونوا أقوياء ولتحترموا ويكون صوتكم قويا ومسموعا في الأخرى من البحر المتوسط، لنيل الحرية ولنهضة الجزائر التفوا جميعا حول منظمتكم الوطنية: نجم الشمال الإفريقي الذي يعرف كيف يدافع عنكم ويوجهكم لطريق التحرير؟.

وأختم حديثي مناديا بأعلى صوتي:

فلتسقط الإنديجينا، فلتسقط القوانين الاستثنائية والعنصرية يحيا الشعب الجزائري، تحيا الأخوة بين الشعوب، يحيا نجم الشمال الإفريقي.

مصالي الحاج رئيس نجم الشمال الإفريقي

والمدير السياسي لجريدة "الأمة".

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الملحق رقم 5: فتوى جمعية العلماء المسلمين في التجنس الكلي والجزئي[1]

أربع مسائل حدثت بحدوث استعباد بعض الشعوب الإسلامية يوم أن تسلط الغرب القوي على الشرق الضعيف، وهذه المسائل أحدثها مبتدعوها لإخراج المسلمين من أحكام دينهم وإدماجهم في تلك الأمم حتى يكثر سواد المغير ويقل عدد المسلمين، فهؤلاء المبتدعون للتجنيس على علم بتلك الحقيقة الاجتماعية الدينية، من كثر سواد قوم، فهو منهم، فيكون التجنيس عزوا للعقائد الإسلامية ومحاولة لتكفير المتجنس بطريقة يستهوي الذين يؤثرون الحياة الدنيا على الآخرة، وأنا أتحقق كما يتحقق كل عاقل أن هذه المكفرات لا يفعلها من ربي في أحضان الإسلام وتعاليمه، كما أتحقق أن كل تساهل يتساهله بعض المفتين الذين يعمون الجواب الفاحص عن السائلين في هذه المسائل، إنما يفعل ذلك صيدا للوظائف واسترضاء للسلط، وإني لأعجب من أولئك المفترين الذين يفترون كذبا وزروا على إمام المصلحين المرحوم الشيخ محمد عبده ساعة ينقلون عنه أنه كان أفتى بحلية التجنس أو التساهل في ذلك، وهذا كلامه الصريح القاضي بردة المتجنس المذكور في تفسير سورة "النساء"، ألا فليكف أولئك الخراصون عن أقاويلهم الكاذبة وترهاتهم الزائفة، وليعلموا أن محمد عبده لا يبيح لنفسه أو أباحت له الأديان أن يقول بجواز مسخ الإنسانية، لأن من المباحات ما يتتره عنه أولو المروءات وما التجنيس إلا نوع شنيع من المسخ أو المحق المبيد الذي يلحق الأمم أيام هرمها.

ولنعد إلى سرد هذه المسائل التي ترجمنا لها وهي أربع:

الأولى: التجنس أي صيرورة المسلم من جنس غير المسلمين برفضه لأحكام الإسلام الإلهية وإيثاره لأحكام وضعية بشرية، حتى أنه يصير من يوم إمضائه للعقد القاضي بارتحاله من أسر الإسلام إلى أسرة غيره لا حق له في الإسلام وتشريعه ولا في تحليله وتحريمه ولا في آدابه وتاريخه ولا في أحسابه وأنسابه، لأنه تركها مختارا راغبا في سواها كارها لها، وأين ذلك من قوله عز وجل:"فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك..." الآية، فهل ينطبق هذا التحكيم على المتجنس؟ اللهم لا.

الثانية: استئناف الأحكام الشرعية التي يصدرها القضاة المسلمون..يستأنفها من لا دين لهم..

---

[1] البصائر: عدد 95 ،14 جانفي 1938.

الثالثة: قسمة بعض الناس أموالهم بوصايا يجعلونها تنفذ بعد مماتهم.

الرابعة: التزوج بالأجنبيات عن الإسلام اللائي يعتبرهن قانون دولهن سيدات لأزواجهن قوامات عليهم، واللائي يقصر قانون دولهن على أزواجهن إثر وجود عقد النكاح بينهم وبين أزواجهن باندماج الزوج في أمة تلك المرأة ومغادرته للشريعة الإسلامية في كل ما له صلة بذلك الزواج، وأشنع من ذلك أن ذريته من تلك المرأة يصرون تبعا لأمهم متجنسين تجنسا يقطع الصلة بينهم وبين الشريعة الإسلامية، فأنظر رعاك الله كيف يجني هذا الزوج على نفسه وعلى ذريته من بعده وعلى أمته الإسلامية.

فأنت ترى أن هاته المسائل المذكورة لا يأتيها من يؤمن بأن ما جاء به محمد حق، وقد كثر السؤال عنها وعن التوبة منها، وتساقطت رسائل الاستفتاء على لجنة الفتوى لجمعية العلماء، فكلفت اللجنة رئيس الجمعية بكتابة فتوى في المسائل الأربع وفي وجه الخروج منها لمن أراد التوبة منها والرجوع إلى دين الإسلام، ورغبت منه أن يختصر الفتوى بقدر الإمكان، ويسهل عباراتها جهد المستطاع حتى يتأتى لكل سائل فهمها جيدا، وأن يحفظ عباراتها إن أراد، وتكون بذلك لجنة الفتوى قد بينت حكم الله في هذه المشكلات.. وقد عرضت فتوى الأستاذ الرئيس على لجنة الإفتاء، فأقرتها ووافقت على ما فيها معتقدة أنه حكم الله الذي لا يقبل الله من العبد سواه.

رئيس لجنة الفتوى: العربي التبسي.

نص الفتوى: التجنس والتوبة منه

التجنس بجنسية غير إسلامية يقتضي رفض أحكام الشريعة، ومن رفض حكما من أحكام الإسلام عد مرتدا عن الإسلام بالإجماع، فالمتجنس مرتد بالإجماع والمتجنس –بحكم القانون الفرنسي– يجري تجنسه على نسله فيكون قد جنى عليهم بإخراجهم من حظيرة الإسلام، وتلك الجناية من شر الظلم وأقبحه، وإثمها متجدد عليه ما بقي له نسل في الدنيا خارجا عن شريعة الإسلام بسبب جنايته.

فإذا أراد المتجنس أن يتوب فلا بد لتوبته من إقلاع كما هو الشرط اللازم بالإجماع في كل توبة، وإقلاعه لا يكون إلا برجوعه للشريعة الإسلامية ورفضه لغيرها، ولما كان القانون الفرنسي يبقي جاريا عليه الأحكام بجنسه، إلا إذا فارق البلاد التي يأخذه فيها ذلك القانون إلى

الملحق رقم6: نص تأييد الحزب الشيوعي الجزائري لمشروع بلوم فيوليت والمؤتمر الإسلامي[1].

إلى شعبنا الجزائري الكريم:

إن الحزب الشيوعي الجزائري هو حزب كل المسلمين الجزائريين الذين يحبون وطنهم ويريدون له الخير العميم، كما هو حزب كل الجماهير الفرنسية الجزائرية العامة التي تريد مساعدة شعبنا على السير في طريق الحرية والتقدم.

إن الحزب الشيوعي الجزائري داخل في الواجهة الشعبية ضد الفاشيزم ويؤيد كل مطالب المؤتمر الجزائري الإسلامي، ويؤيد مشروع فيوليت الإصلاحي الذي تريد حكومة الجمهورية تطبيقه في هذه البلاد.

فما هو مشروع فيوليت؟ إن هذا المشروع هو أول خطوة في سبيل تحرر الشعب الجزائري المسلم، هو أول خطوة للتقرب الأخوي ما بين الشعب الفرنسي والشعب الجزائري، هو أول خطوة في سبيل المساواة التي دعت إليها الثورة الفرنسية الكبرى.

إن هذا المشروع يعطي الأمة الإسلامية بالتدريج حق التمتع بالحقوق السياسية والمدنية التي يتمتع بها الفرنسيون، ويترك لهذه الأمة حرية التصرف بأحوالها الشخصية المبنية على الشرع الإسلامي.

إن هذا المشروع هو بدء الخلاص من القوانين الظالمة التي أهلكت شعبنا كقانون الإنديجينا والقوانين الاستثنائية. إن هذا المشروع، ولو أنه لا يعطي الأمة الإسلامية الجزائرية كل ما تريده من حقوق وحريات، غير أنه كخطوة أولى حقيقية تبتدئ من اثنتين وعشرين ألف مسلم تؤدي إلى نتائج طيبة هو أفضل من حقوق كاذبة تمنح لمليون مسلم ولا تحدث في حياتهم السياسية والاجتماعية أقل تغير.

إن أعداء مشروع فيوليت الديمقراطي هم الفاشيون على اختلاف ألوانهم ابتداء من "لاروك" حتى "دوريو" هم كبار المعمرون (الكولون) هم الذين يطالبون بإلغاء أحوال المسلمين الشخصية، هم أعداء الأمة الإسلامية الألداء، هم الذين أيدوا ويؤيدون الفاشيست الطليان في محو المسلمين في طرابلس وبرقة، هم الذين ساعدوا موسوليني في الاستيلاء على الحبشة الضعيفة، هم الذين ..... به الجنرال فرانكو قاتل الشعب المغربي المسلم.

---

[1] La Lutte Sociale : N°83, 6 février 1937.

يقول الفاشيست وأذنابهم الخونة أنهم ضد مشروع فيوليت فقط، لكنهم يقترحون أن يعطى المسلمين حق الانتخاب في البرلمان الفرنسي منفصلين عن الناخبين الفرنسيين كل الانفصال فهل تعلمون ماذا يعطي اقتراحهم هذا؟، إنه دسيسة خبيثة يترتب عليها إلحاق أكبر الأضرار بالشعب الجزائري المسلم، إنهم يريدون من اقتراحهم هذا الوصول إلى النتيجة التالية:

أولا: حرمان الفئة الناهضة الجزائرية الإسلامية من حق الانتخاب.

ثانيا: حرمان إثنتين وعشرين ألف مسلم من التمتع بالحقوق السياسية والمدنية وحصرها في نواب يتأثرون بسياسة الفاشيست الرجعية.

ثالثا: إبقاء الإنديجينا وغيره من القوانين الاستثنائية نافذة المفعول في المسلمين.

رابعا: إبعاد الناخب الجزائري المسلم عن النضال السياسي الفرنسي وجعله عاجزا عن تأييد مرشحي الواجهة الشعبية الديمقراطية.

هذه أغراض الفاشيست من مقاومتهم مشروع فيوليت.

اعلموا يا أبناء شعبنا الكريم أن الفاشيست أعداء الديمقراطية ويبغون حكم الديكتاتورية والاستبداد، فهم يترقبون الفرصة حتى يعلنوا عصيانهم على الدولة وهم يمنون أنفسهم باستغلالنا في مؤامرتهم الإجرامية هذه، كما استغل فرانكو سكان المغرب الإسباني، ولهذا نراهم يقفون في طريق الإصلاح الذي تريد حكومة الجبهة الشعبية إدخاله في قطرنا المحبوب. إن شعبنا الجزائري المسلم لا يتأثر بدعايات الفاشيست وقد صرح على لسان المؤتمر الإسلامي وعلى لسان جمعية العلماء وعلى لسان كتلة الجمعيات الإسلامية وفي الاجتماعات العديدة، بأنه يؤيد مشروع فيوليت الذي يريد تحسين حالة المسلمين اجتماعيا وسياسيا.

وحزبنا الشيوعي الجزائري يضم صوته إلى صوت الأمة الجزائرية الإسلامية مطالبا بالإسراع بتطبيق مشروع فيوليت التقدمي.

فليحيا المؤتمر الإسلامي والجبهة الشعبية الجزائرية الفرنسية، فليحيا مشروع فيوليت التقدمي وليسقط الفاشيزم عدو الحرية والديمقراطية الداعي إلى الخروج على النظام والقانون.

الحزب الشيوعي الجزائري

الفهـــارس

أولا: فهرس الأعلام.

ثانيا: فهرس الأماكن والبلدان.

ثالثا: فهرس التسميات والمصطلحات الحديثة.

رابعا: فهرس الجداول والمنحنيات البيانية والأشكال.

خامسا: فهرس الجمعيات والمنظمات.

سادسا: فهرس القرارات والقوانين.

سابعا: فهرس المصادر والمراجع.

ثامنا: فهرس الموضوعات.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

أولا: فهرس الأعلام

-أ-	
أبل Jean Bastiste Eugene Abel	86
إيازيزن(بلقاسم)	152
الإبراهيمي(البشير)	217-215-214-213-203
ابن باديس (عبد الحميد)	-203-202-198-184-178-59-42-25-24 225-216-215-214-212-208-207-205
ابن باديس (مكي)	202
ابن الحاج	176
ابن خلاف	178
ابن الزكري	57
ابن سماية	202-157-59
ابن شريف (علي)	140
ابن الموهوب	215-202-157-59
ابن ناقع (عقبة)	26
أبو الزهراء	166
أبو يعلى (السعيد)	139
أبو اليقظان	206
أجرون (شارل روبير)	188-157-95-91-45
الأخضري	175
أرسلان(شكيب)	197
أفلاطون	170
الأشرف (مصطفى)	175
أنجلبيز(Enjalbert)	122
أوتراي Eoutry	93-49-48
أوسعدة	168-139
أوزقان (عمار)	222-221
-ب-	
بارطال(جان)(Barthal(jean	224
باروكان(فيكتور)Barocand victor	157-156-154
باريتي	114
بازيلBazil	46
بامسJ.Pams - وزير الداخلية-	95
باتون (أكلي)	198-188

بايلاك Bailac	104
بريانBriand (رئيس الوزراء)	94-93-50
برية أميل(Brit(Emil	64
بلحاج	57
بلغول	187
بلوم(ليون) (Blum(Leon	179-115-11
بليسانBlysen	93-49
بليسي (مارشال)	32-31
بن بريهمات	145-57
بن بكير (محمد)	86
بن تهامي(بلقاسم)	173-157-156-155-152-151-150-146-57
بن جلول(محمد صالح)	200-195-183-179-178-175
بن جيكو	67
بن ددوش	150
بن سراج كمال	181
بن شعيب بوبكر	24-23
بن صيام	154
بن عاشور طاهر	211-202
بن عبود	175
بن عثمان	150
بن العربي بن رضوان	153
بن عودة باشترزي	178
بن قدور الجزائري (عمر)	148
بن محي الدين(محمد)	139
بن مدلسي (محمد)	202
بن مرابط (حميد)	153
بن نبي(مالك)	215-163-83
بن ونيش	68
بن يحي(محمد)	156-153
بوجو	70
بورد(بول) (Bordre(Paul	146-92
بوردBordes(Piere Luois)	86
بوسونافR.Boisneuf	48

جمعية عبد الحفيظ للعلوم الإسلامية

بوسونو G.Boussenot	93-49
بوشريط علاوة	150
بوضربة (أحمد)	149-145
بوضربة (عمر)	155-153
بوفونو G.Bovonot	48
بوقلى حسين	178
بوكتاوي	145
بوكرط بن علي	226-223-22
بوليفة(مي عمار أو سعيد)	153
بوليو(Beaulien Leroy)	136
بوملي	178
بومدين	173
بونكاريه(ريمون) R.Poincares	150-91
-ت-	
تيسي(العربي)	214
تركي(رابح)	216
ترمان Triman	86
تمازلي (عبد النور)	178-156-153
تونبي(أرلوند)	92
تيتنجر Taittinger	105
-ج-	
جنتوا Gantois	45
جودي	150
جوريس	111-92
جوليان(ch1)Julien	91
جونار(شارل)	86
جيلاني	198
-ح-	
حاج حمو(أحمد)	146
حاج السعيد مختار	151-150-146
الحاج علي عبد القادر	187
حاج (عمار)	156-150
حاج عمار حمود	153
حاج قاضي(العقيد)	171-169-168-166

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

حاج موسى	160-153-146
حداد(مصطفى)	144
حسين(الداي)	29
الحصري(ساطع)	25
حفيظ حسان	153
-خ-	
خالد(الأمير)	58-86-146-154-155-156-157-158-159-160-161-165-173-174-181--186-187-191
الخطابي(عبد الكريم)	219
خلاف	175
خير الدين	215
خير الدين الشاذلي	187
-د-	
دلاديه	115
دندن صادق	149-153-178
دوازيDoizy	48-50-93-102
دولا روك لكونيل(de la roque)	121
ديان ألفرادAlfred Dian	39
ديان G.Diagne	48
دي بورمون(الكونت)	29-168
دوريوDoriot	105-109-187
دوركس	212
ديغول	119
دي فروكي(الأب)Defroqué Abbé	122
ديفو(سانتيلان)Devaud	106-115-118
ديمونتيDmouttes	95
-ر-	
راجف بلقاسم	188
رضا رشيد	211-212
روزي ألبينRozet Albin	48-92-93-146
ريني مارسيل(Regnier Marcel)	105-109-110-195
-ز-	
زرقين محمد	178

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

زروق محي الدين	178-156
زناتي(أكلي)	165
زناتي(رابح)	-207-178-171-167-166-165-164-140 213-209
-س-	
ساروي Sarroy	151-146
ساطور أحمد	156-139
ساطور جعفر	153
سبيلمان فكتور Spielman Victor	166
سعد الله (أبو القاسم)	188-157-144-58
سعدان	175
سعدي أكلي	168
سلدان(الكولنيل)	62
سمام إلياس	156-153
سوليه Soulier	105
سي الجيلاني محمد السعيد	188
سيدي بومدين البشير	156-153
سيدي مبارك ابراهيم العلوي	153
سيرفي Servier	151-146
-ش-	
شبيلة الجيلالي	188
شكيكن حمود	178-156
-ص-	
صارو ألبير	179
صاري(أحمد)	215
صحراوي محمد الصالح	178
صوالح محمد	158-155-153-146
صورلن (Saurin)	123-122-115-105
-ط-	
طاهرات	198-163
طوريز لموريس(Thorez Maurice)	226
-ع-	
عباس(فرحات)	183-182-181-180-178-175-163-144-29 204-198-195-184-

جمعية الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

عبد القادر (الأمير)	31
عبده(محمد)	212-211
عربان(إسماعيل)	32-31
العقبي(الطيب)	215-208-206-203-84
العمودي(الأمين)	-213-208-207-206-203-200-167-139 215-214
عيسى مصطفى	57
عيماش عمار	198-194-191-188
-ف-	
فاتح	57
الفارابي	170
الفاسي(سعيد)	164-163-162-138
فالري (جينرال)	76
فاندكسVindex	46-43
فرانسينيان(بيار) P.Fransniain	109
فرانكو	197
فريسينغ روكسRoux Freyssining	122
فلاندانFlandin	137
فيارد(بول إميل) P.E Viard	138-124
فيتال	137
فيري(جول)	151-145
فيوري	115
فيوليت(موريس)	-110-109-108-107-106-93-86-59-50 -170-129-123-122-119-116-115-111 -198-197-193-185-178-177-176-171 224-223-217-216-214-213-212
-ق-	
قارة علي	150
قاضي عبد القادر	178
قايد حمود	160-156
قاهرية الزين	178
قبايلي	167
قداش محفوظ	216-157

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

قدور بلقاسم	221
قرادات A.Grodet	48
قيرنو Guernut	212-105
قناتش محمد	192
قندوز	57
قوليه Gauliez	43-42-41
-ك-	
كارد Card (عام حاكم)	205-106
كاكاشي	156
كريميو (أدولف)	39-34
كسوس (محمد عزيز)	176
كلوزات M.Cluset	47
كليمنصو Climenceau	149-115-94-93-50
كوزان	123
كيطولي (بول) P.cuttoli	212-119-118-116-109-106
-ل-	
لادميرال	154
لازار (كلود) Claud Lazard	125-118
لافابير Lefebure	155
لاقروسيليار J.La Grossiliere	93-48
لالوت	178
لامبارت الأب Lambertr Abbé	122
لشاني	164
لوبو Le Beau (حاكم عام)	189
لوجار Le grand	179
لويتي Lyautey	95
ليقس جورج G Laygs	94-93-92-91-50-48
-م-	
مارتينو	46-45-43
مبارك أحمد	156
مجاوي عبد ا	215-202-59-42
المدني (أحمد توفيق)	207-203-184-140-139-87-74
المراغي	23

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

مرسلي(الطيب)	151-145
مصالي الحاج أحمد	181-187-188-189-190-191-192-193-195-196-197-198-199-200-222
معروف محمد	222
مفدي زكرياء	192-195
مكاسي	118
مكماهون(جينرال)	30-33-40
موتي	50-92-94-95-105
موسيليني	197
موهوب ابراهيم	153
ميرانت جان	85-215
ميشلانMichelin	41-42-47
ميلران إتيان ألكسندر Mikrand(EA)	160-161
ميللي	92
الميلي(مبارك)	87-203-208-214
ميليا(جان)(Milia (jean	120-159-166
ميليفري	48
-ن-	
نايل لويس(Louis Nail) حافظ الأختام(وزير العدل)	95
نابليون الثالث Napolion III	30-31-32-33-55
نابليون جيروم	30-31
نابليون شارل لويس(Napolion(Ch.L	30
النخلي(محمد)	202
-هـ-	
هابار بان ميشال	76
الهاشمي عبد الحفيظ	86
-و-	
ورنيرWarnier	30
ولد عيسى مصطفى	153
الوناس محمد	33
الونيس حمدان	42-59-202

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

ثانيا: فهرس الأماكن والبلدان

- أ -	
الاتحاد السوفياتي	221-220
الألزاس	183-62
ألمانيا	151-92
الأوراس	175-26
ايطاليا	193-92-91-60
- ب -	
باريس	194-187-186-179-178-150-93-58-45- 224-220-215-206-199-195
برج بوعريريج	116
بريطانيا	190
بروسيا	30
بروكسل	188
بسكرة	175-150-116
بلاد القبائل	141-139-136-134-83-72-68-31
بلجيكا	91
بلعباس	219-63
بليدة	62
بوزريعة	165-163-162
بوردو	187-30
بوسعادة	83
بيجو (سرايدي حاليا)	150
- ت -	
تركيا	151-92
تلمسان	197-187-146-140-81-45
تور	218
تونس	219-211-210-209-202-187-186-56
- ج -	
الجزائر	(تم ذكره في أغلب صفحات الرسالة)
جنيف	193
جيجل	181-178-175-150

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

-ح-	
الحبشة	193
-خ-	
خروب	178
-د-	
دلس	168-139
دمشق	154
-ر-	
روسيا	225
الريف	219
-س-	
سطيف	175
سوريا	190
السين	189
السينغال	160-138-113
-ش-	
شطودان(بلدية)	151
شمال إفريقيا	219-208-194-187-186-124-116
-ص-	
الصين السوفياتية	220
-ط-	
الطاهير	181
-ع-	
عنابة	150-149-147-146
عين البيضاء	178-175-149
عين مليلة	179
-ف-	
فرنسا	(تم ذكرها في أغلب صفحات الرسالة)
فورناسيال(بلدية)	165
-ق-	
قالمة	175
قسنطينة	118-116-109-81-79-67-66-60-55-42-35 -175-165-151-150-147-146-123-119- 225-215-202-181-179-178-176

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

-ل-	
لبنان	32
اللوران	183-62
ليبيا	92
-م-	
متيجة	63
مدغشقر	91
مرسيليا	30
مستغانم	197-149-104-63
مصر	154
معسكر	146
المغرب الأقصى	186-92-91-56
مقلع	170-141
مليانة	51
المكسيك	91
-هـ-	
الهند	160
هيلوبوليس	104
-و-	
واد ميزاب	96-34-26
وهران	179-178-174-151-147-141-122-109-63-55

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

ثالثا: فهرس التسميات والمصطلحات الحديثة

ـ أ ـ	
الاتباع	193
أحادي الزوجةMonogame	133-117-99-98-36
الاحتقالات المئوية	189-174-170-128-107-105-60-59
الأحوال الشخصية	-99-95-94-93-51-50-43-42-34-28-17 -117-115-113-110-108-106-105-104 -129-125-124-123-121-120-119-118 -167-162-158-157-153-143-141-137 -212-206-194-182-178-177-169-168 224-223-213
الإدماج	121-113-109-87-58-53-46-41-40-31-17 -152-143-141-137-136-129-125-124- -165-164-163-159-158-157-155-154 -183-180-177-172-171-169-168-166 -200-195-194-193-192-190-185-184 226-218-217-216-214-208-207-202
الإيديولوجية	180-161-154-92
الأرستقراطية القبلية	144
الاستقلال	201-192-190-188-186-180-174-159-59 225-222-221-219-218-214-
الإصلاح	-184-174-143-129-105-94-91-87-59-56 218-216-215-212-204-202-198-196
الإلحاق	199-193-178
الأمة	199-198-194-192-191-190-184-183-58 -224-216-215-213-205-204-201-200- 226
الإمبريالية	221-220-218-191-190-187-186-180

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

أنتلجانسيا	145-144
الانفصال	190-186
-ب-	
بني وي وي	195-146
-ت-	
التبشير	136
التجنسNaturalisation	تم ذكره في أغلب صفحات الرسالة
التجنس الأتوماتكي Naturalisation Automatique	35
التجنس الجماعيNaturalisation Collective	159-35
التجنس الفردي	208-182-167-108-103-37
التجنس الكلي	168-167
التجنيد	215-151-150-148-113-91-59-58-47
التعليم الحر	84-82-76
التعليم الرسمي	76
التفرنج	167
التفرنس	171-167-163
-ج-	
الجامعة الإسلامية	183-176-163-92
الجنسيةNationalité	45-44-42-37-36-29-28-27-23-21-20-18 -103-101-99-98-97-96-94-58-51-46- -120-119-117-111-110-108-105-104 -132-131-130-129-128-126-125-124 -152-151-141-140-139-138-137-133 -168-166-162-159-158-155-154-153 -209-208-207-206-204-201-194-170 216-215-214-212-211-210
الجنسية السياسية	216-24
الجنسية الأصليةLa nationalité d'origine	20
الجنسية الفعليةLa nationalité de Fait	25-21
الجنسية القانونيةLa nationalité de droit	25-21

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الجنسية القومية	216-25-24
الجنسية المكتسبةLa nationalité Acquise	21
-خ-	
الخدمة العسكرية	19- 33- 34-36-91-99-106-111-117-148-150-171-173
-د-	
الدومنونDominion	190
الديمقراطية	85-110-190-198-221-223-224-226
-ر-	
رابطة الدم	20
رابطة الإقليم	20
الربطRattachement	198-199-200
رعايا	26-27-28-29-32-33-34-40-49-95-102-126-158-171-177-184
-ش-	
شيوخ العمائم	144-146
الشيوعية	59-163-176-183-200-219-220-221-222-225
-ع-	
العمامات الشابة	144
-ض-	
ضريبة الدم	91-148-159
الضمAnescion	200
ضم الإقليم	21-27-28
-ق-	
القومية	21-24-84-144-148-155-182-183-216-217-223-226
-ك-	
الكمنترون	218-219
الكمنولثCommonwealth	190
-م-	
المؤتمر الإسلامي	122-125-178-181-192-197-199-204-215-217-224-225-226

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

متعدد الزوجات (Polygame)	169-123-98-50-48-36
المحافظون	148-59-58-56
المرتد	217-212-209-208-196-195-139-51-40
المطروني	196-139
معلمون الأهالي	172-171-170-169-164-163-162-143
المواطنة الفرنسية	49-48-45-43-41-40-38-37-36-34-28-19 -108-103-101-99-97-96-93-91-58-51- -124-123-121-119-118-117-114-109 -137-133-132-131-130-128-126-125 -149-148-145-143-141-140-139-138 -171-170-169-168-162-158-152-150 209-206-205-184-182-173
-ن-	
النخبة	-168-144-128-119-116-109-105-58-56 212-194-193-174-171
الوطنية	-119-117-114-111-109-87-84-58-42 -192-191-188-183-176-163-146-125 226-222-207-204-201-200

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الجداول	
تطور عدد المتجنسين ما بين (1865-1918)	38
تطور عدد السكان ما بين (1866-1906)	38
عدد السكان الأجانب و المتجنسين منهم حسب إحصاء سنة 1881	39
محاضرات التي ألقتها الجمعية الرشدية سنة 1907	57
عدد الإضرابات خلال سنة 1936 مقرون بعدد المتظاهرين في العملات الثلاث	61
أسعار المواد ذات الاستهلاك اليومي في العملات الثلاث(1914-1919)	65
الإحصاء الرسمي للحصول الموسمي للحبوب ما بين (1928-1935)	66
الحركة الديموغرافية للسكان المسلمين(1911-1931)	69
النمو الديموغرفي للأوروبيين	70
عدد التلاميذ الأهالي في المدارس الإبتدائية(1927-1937)	77
المدارس المخصصة للأهالي(1927-1937)	78
عدد الجزائريين بالثانويات و المعاهد العليا (1928-1938)	80
عدد الجزائريين بالكليات جامعة الجزائر	81
الفرق بين الميزانية المخصصة لتعليم بين الأوروبيين و الأهالي	82
تطور التعليم الحر بين (1933-1938)	83
زيادة عدد المنتخبين بين 1936-1940 حسب مشروع "بلوم فيوليت"	112
الفئات المتجانسة (النساء و الرجال) بين (1919-1938)	132
توزيع المتجنسين مهنيا	134
نتائج انتخابات 9 جانفي 1921	156
الحاصلين على الجنسية الفرنسية بين 1919-1938	127

الأشكال

دائرة نسبة تحدد نسب المتجنسين مقارنة بمجموع السكان	
منحنى بياني لتطور المتجنسين ما بين 1919-1939	128
دائرة نسبية تحدد نسبة الطالبات المقدمة للحصول على المواطنة الفرنسية	130
منحنى بياني للحاصلين على المواطنة حسب القانون 1919و قانون 1865	131
دائرة نسبية تبين نسبة المتجنسين من الرجال و النساء	133
دائرة نسبية تبين نسبة المتجنسين حسب المهن	135

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

خامسا: فهرس الجمعيات و المنظمات

أ	
الاتحاد الثقافي للعمال الجزائريين	218
اتحاد الحزب الاشتراكي الجزائري	218
اتحاد الشعب الجزائري	181-180
الاتحاد الوطني للطلبة الفرنسيين	181
الاتحاد الوطني لمسلمي إفريقيا الشمالية	189
-ج-	
جبهة التحرير الوطني	187
الجبهة الشعبية	-189- 179-122-121-115-114-111-110 -225-224-218-217-198-197-194-193 226
الجمعية التوفيقية	151-146
الجمعية الاحتياطية الأهلية	64
جمعية حقوق الإنسان	92
جمعية الإخاء العلمي	202
الجمعية الأخوية	146
الجمعية الراشدية	151-146-57
الجمعية الإسلامية القسنطينية	146
جمعية الصادقة	146
جمعية الطلبة المسلمين الجزائريين	181
جمعية علماء السنة	217-205
جمعية العلماء المسلمين	-198-194-178-175-143-139-105-84-82 -209-208-207-206-205-204-203-202 225-224-218 -217-216-214-214-213
جمعية المعلمين الأوربيين	164
جمعية الأهالي المتجنسين لعمالة الجزائر	170-168
جمعية الودادية لقدماء التلاميذ المدارس العربية و الفرنسية	146
الجمعية الوطنية الفرنسية	41
-ح-	
حركة الاتحاد الديموقراطي للبيان	182
حركة انتصار الحريات الديموقراطية	187

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

حركة التحديث	144
حركة الجزائر الفتاة	144
حركة الجيل الجديد	144
حركة الشبان الأتراك	144
حركة الشبان التونسيين	144
حركة الشبان الجزائريين	151-149-148-147-146-145-144-143-57 174-161-158-152-
حركة الشبان المصريين	144
حزب التجمع الفرنسي الإسلامي	180-175
حزب الاجتماعي الفرنسي	122-121-61
حزب أحباب البيان و الحرية	181
حزب الإخاء الجزائري	157
الحزب الاشتراكي الفرنسي	114-113-111-59
حزب الشعب الجزائري	226-200-195-192-191-190-187-84
حزب الشعب الفرنسي	122-61
الحزب الشيوعي الجزائري	226-224-223-221-219-212-143
الحزب الشيوعي الفرنسي	223-222-220-218-198-188-187-122-59 227-226-224-
حزب صلبان النار la croix de feux	121
حزب نجم شمال إفريقيا	194-192-189-188-187-157-143-105-58 206-199-198-197-196-195-
حزب نجم شمال إفريقيا المجيد	189
ف-	
الفدرالية الشيوعية الجزائرية	219
فدرالية المعلمين من أصل أهلي	164
فدرالية المنتخبين الجزائريين المسلمين	178-177-176-175-174-157-143-122- 212-205-195-186-181-180-179
فدرالية المواطنين الفرنسيين من أصل مسلم	162

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

ل	
لجنة الإفتاء العلماء المسلمين	208
لجنة الشؤون الخارجية بالغرفة البرلمانية	97-93
اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني	119
لجنة مجلس الشيوخ بالجزائر	93
لجنة مرتبطة بمختلف الوزارات التي لها علاقة بشؤون المسلمين	93
اللجنة المركزية الأهلية للطيران	151
اللجنة الوطنية للعمل الاجتماعي	122
-ن-	
نادي الترقي	178-83
نادي التقدم	146
نادي الشبان الجزائريين	146
نادي صالح باي	151-146

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

سادسا: فهرس القرارات و القوانين

5-جويلية 11830 وثيقة الاستسلام	137-43-29-27
أمرية 22 جويلية 1934 تؤكد أن الجزائر أرض فرنسية	27
المادة 109: من دستور الجمهورية الفرنسية الصادر بتاريخ04 نوفمبر 1848 تنص على أن الجزائر إقليم من الأقاليم الفرنسية	28
مرسوم 30 سبتمبر 1850 الذي تم بموجبه فتح المدارس الشرعية الثلاث	81
قانون 27 أكتوبر 1858 المؤسس للمجالس العامة	55
قرار 24 فيفري 1862 الصادر عن المحكمة، القاضي بأن الأهالي المسلمين مجرد رعايا	33-28
قانون المجلس المشيخي 14 مارس 1863 يخص الملكية الفردية	32
قانون المجلس المشيخي 14 مارس1865 القاضي بمنح المواطنة للأهالي الجزائريين و الأجانب	29-30-33-36-37-40-50-95-96-97-98-101-104-119-126-130-131-132-134-137-138-151
مرسوم 21 أفريل 1866 الشارح و المنفذ لقانون 14 جويلية 1865	36-97
قانون 11 جوان 1870 وفق هذا القانون أصبح بإمكان أعضاء المجالس العامة للانتخاب	55
مرسوم 21 أكتوبر 1870 (كريمبو) قضى بتجنس يهود الجزائر دفعة واحدة ما عدا يهود وادي ميزاب 1870	34-37-39-113-159
مرسوم07 أكتوبر 1871 يؤكد ضرورة إثبات اليهود أهليتهم عند الترشح في الانتخابات	27
قرار 11 جوان 1877 الصادر عن محكمة الاستئناف و الذي حددت خلاله الأشخاص الذين يمكن أن يطلق عليهم تسمية "أهالي الجزائر"	27
قانون 20 جويلية 1881(الأنديجينا) و هو جملة من القوانين المسلطة على الأهالي	54-173-195-204-220-221-223-224
قانون 28 مارس 1882 ينص على مجانية التعليم	77
قرار 05 جوان 1883 ينص على محافظة الزوجة و الأطفال القاصرين على صفتهم كرعايا رغم تجنس رب العائلة	102

قانون 14 فيفري1884 تم خلاله تحديد سن التعليم الابتدائي الإجباري	77
قانون 26 جوان 1889 يمنح الجنسية الفرنسية للأبناء الأجانب	35
قانون 15 جويلية 1889 الخاص بتجنيد الأهالي	47
قانون 18 أكتوبر 1892 الذي تمنح بموجبه فرنسا على الجزائريين فتح مدارس دون ترخيص	205
قانون 19 ديسمبر 1900 الذي منح الأوربيين ميزانية خاصة	54
قرار 30 ديسمبر 1907 يقضي ببقاء الزوجة رعية دون الإجفال القاصرين الذين يصبحون مواطنين فرنسيين تبعا لتجنس أبيهم	102
قانون 24 سبتمبر 1908 يحدد عدد الأعضاء المنتخبين الأهالي	55
قانون 04 فيفري 1912 الذي يجند الأهالي الجزائريين بصفة إجبارية	91
قانون 19 سبتمبر 1912 يمنح الأهالي الجزائريين امتيازات	151
قانون 04 فيفري 1919	(تم ذكره في معظم صفحات الرسالة)
قانون 06 فيفري 1919 يحدد المنتخبين من الأهالي المسلمين الجزائريين	55-54
مرسوم 26 مارس 1919 يحدد وظائف السلطة التي بإمكان الأهالي تقلدها	72
قرار 16 نوفمبر 1919 صادر عن الجريدة الرسمية يبين كيفية تنفيذ القانون 04 فيفري 1919 في حالة التأخر في الرد على الطلبات المقدمة لنيل المواطنة الفرنسية	101
التعليمية الوزارية 27 ديسمبر 1919 المنظمة لقانون 04 فيفري 1919	97-96
التعليمية 27 ديسمبر 1919 تقضي بحرية المرأة في إتخاذ نفس جنسية زوجها أولا، بحيث تضل رعية	132-102
مرسوم 14 ديسمبر 1922 يحدد وظائف السلطة التي بإمكان الأهالي تقلدها	72
مرسوم 4 أوت 1926 يحدد شروط الهجرة	74
أمرية 17 جانفي 1927 الصادرة عن وكيل الجمهورية تبين كيفية تطبيق قانون 4 فيفري 1919 في حال التأخير في الرد الطلبات المقدمة لنيل المواطنة الفرنسية	101

مرسوم 4 أفريل 1928 يحدد شروط الهجرة إلى فرنسا	74
قانون 18 أوت 1929 يسمح للمرأة أن تطلب الجنسية دون اعتبار حالة زوجها سواء كان رعية أو مواطن	132-103
قرار 20 نوفمبر 1929 الصادر عن محكمة السين و القاضي بحل نجم شمال إفريقيا	189
قانون 19 ماي 1931 يمنع تزويج البنت قبل سن الخامسة عشر	72
منشور 16 فيفري 1933(ريني)	205
أمرية 5 أفريل 1935 تضمنت جملة قرارات تهدف إلى تشديد على الأهالي	110
قرار 40 جويلية 1935 تضمن نص العدول عن قرار حل النجم	189
مرسوم 9 ديسمبر 1936 يحدد شروط الهجرة إلى فرنسا	74
مرسوم 29 جانفي 1937 يحدد شروط الهجرة إلى فرنسا	74
قرار 11 مارس 1937(لوبو)يحل النجم	189
قرار 8 مارس 1938(ريني)يمنع فتح المدارس القرآنية بدون رخصة	205-84
مرسوم 17 جوان 1938 يحدد شروط الهجرة إلى فرنسا	74
مرسوم 26 سبتمبر 1939 القاضي بحل حزب الشعب الجزائري	190
قرار 7 مارس 1944 يمنح المواطنة الفرنسية لفئات معينة من الجزائريين	119

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

أولا: المصادر والمراجع باللغة العربية:

أ.المصادر:

- الدوريات

- البصائر: 1938.
- الشهاب: 1927- 1937.
- النجاح: 1927 -1938.

ب. المراجع:

1. الدراسات والمراجع العامة:

- أجرون (شارل روبير): تاريخ الجزائر المعاصرة ، ترجمة: عيسى عصفور، منشورات العويدات، بيروت، باريس1982.

- إحدادن (زهير): بيبلوغرافيا الصحافة الجزائرية (الصحافة الإسلامية الجزائرية منذ بدايتها إلى سنة 1930) المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986.

- الأشرف (مصطفى): الجزائر الأمة والمجتمع، ترجمة: حنفي بن عيسى، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1938.

- أنيس(إبراهيم)، الصوالحي(عبد الحميد عطية)، خلف الله أحمد(محمد): المعجم الوسيط، ط2، ج1، مجمع اللغة العربية، دار المعارف، مصر 1982.

- برنيان(أندري)،نوشي(أندري)، لاكوست(إيف) :الجزائر بين الماضي والحاضر،ترجمة: اسطمبولي رابح ومنصف عاشور، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984.

- بن نبي (مالك): شروط النهضة، ترجمة: شاهين (عبد الصبور) ومسقاوي(عمر كامل)، دار الفكر، 1981.

- بن نبي (مالك):مذكرات شاهد القرن، ترجمة عمر كامل مسقاوي، ط2، دار الفكر، الجزائر، 1984.

- بوحوش (عمار): التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، دار الغرب الإسلامي 1997.

- تركي (رابح): التعليم القومي والشخصية الوطنية (1931-1956) دراسة تربوية للشخصية الجزائرية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع 1973.

- تركي (رابح): الشيخ عبد الحميد بن باديس رائد الإصلاح والتربية في الجزائر، ط3، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1973.

- جوليان (شارل أندري): إفريقيا الشمالية تسير (القوميات الإسلامية والسيادة الفرنسية) ترجمة: المنجي سلسم، الطيب مهري، الصادق المقدم، فتحي زهير، الحبيب الشطي، مراجعة: فريد السويداني، ط3، الدار التونسية للنشر، تونس، 1976.

- حسنين (محمد): الاستعمار الفرنسي، ط4، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986.

- حمدان بن عثمان (خوجة): المرآة، تحقيق: محمد العربي الزبيري، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982.

- الخطيب (أحمد): جمعية العلماء المسلمين وأثرها الإصلاحي في الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1985.

- الخطيب (أحمد): حزب الشعب الجزائري، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986.

- زرمان(محمد): معالم الفكر السياسي والاجتماعي عند الشيخ البشير الإبراهيمي، منشورات جامعة باتنة، الجزائر، 1998.

- رشيد رضا(محمد): تفسير القرآن الحكيم، الشهير بتفسير المنار، ط2، ج5، دار المعرفة، بيروت، لبنان، 1973.

- الزبير (سيف الإسلام): تاريخ الصحافة في الجزائر (الصحافة العربية في الجزائر نشأتها وتطورها)، ج4، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985.

- الزبير (سيف الإسلام): تاريخ الصحافة في الجزائر (رواد الصحافة الجزائرية)، ج5، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985.

- زوزو(عبد الحميد): الهجرة ودورها في الحركة الوطنية مابين الحربين(1919-1939)، ط2 المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985.

- ساطع الحصري(أبو خلدون): آراء وأحاديث في الوطنية والقومية، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1985.

- سطورا(بينيامين): مصالي الحاج 1898-1974، رائد الوطنية الجزائرية، ترجمة: صادق عماري ومصطفى ماحي، دار القصبة، الجزائر 1998.

- سعد الله (أبوالقاسم): تاريخ الجزائر الثقافي، ج5، ج6 دارالغرب الإسلامي،بيروت،

لبنان، 1998.

- سعد الله (أبوالقاسم): الحركة الوطنية الجزائرية،3ج ،دارالغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1998.

- صاري(جيلالي)، قداش(محفوظ): المقاومة السياسية(1900-1954)الطريق الإصلاحي، والطريق الثوري)، ترجمة: عبد القادر بن حراث، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1987.

- طالبي(عمار): آثار الأستاذ عبد الحميد بن باديس، ج3، دار اليقظة العربية، 1968.

- عباس(فرحات):حرب الجزائر وثوراتها (ليل الاستعمار)، ترجمة: أبوبكر رحال، مطبعة فضالة، المحمدية، المغرب،1962

- العسلي(بسام): الأمير خالد الهاشمي الجزائري والدفاع عن جزائر الإسلام ،ط2، دار النفائس، بيروت، 1984.

- عطية الله(أحمد): القاموس السياسي، ط2، دار النهضة العربية، 1968.

- العقاد(صلاح): الجزائر المعاصرة، معهد الدراسات العربية، مطبعة الرسالة، 1964.

- العلوي(محمد الطيب):مظاهر المقاومة الجزائرية من عام 1830 حتى ثورة نوفمبر 1954، ط1، دار البعث، قسنطينة، 1985.

- علي صادق(هشام): الجنسية والموطن ومركز الأجانب،مج1،دار المعارف، الإسكندرية، 1977.

- علي(علي سليمان): مذكرات في القانون الدولي الخاص، لطلبة الفصلين الدراسيين السابع والثامن، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1980.

- الغالي (بلقاسم): من أعلام الزيتونة شيخ الجامع الأعظم: محمد الطاهر بن عاشور، حياته وآثاره، دار بن حزم، بيروت، لبنان، 1996.

- غليسبي (جوان): الجزائر الثائرة، ترجمة: خيري حقا، منشورات دار الطليعة، بيروت، 1961.

- الفيروز آبادي(محمدالدين محمد بن يعقوب): القاموس المحيط،ج2، دار العلم، بيروت، لبنان.

- فهمي(محمد كمال): أصول القانون الدولي الخاص، ط2، مؤسسة الثقافة جامعة الإسكندرية، 1992.

- قنان(جمال): قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1994.

- قنان(جمال): نصوص سياسية جزائرية في القرن التاسع عشر(1830-1914) ،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993.

- قنانش(محمد): الحركة الاستقلالية في الجزائر بين الحربين(1919-1939) ،الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982.

- قنانش(محمد)، قداش(محفوظ): نجم الشمال الإفريقي(1926-1937) وثائق وشهادات لدراسة تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984.

- الكيالي(عبد الوهاب): الموسوعة السياسية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1981.

- المدني(أحمد توفيق): حياة كفاح (مذكرات)، ج2 (1925-1954)،الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1977.

- المدني(أحمد توفيق): كتاب الجزائر، ط2، دار المعارف، البليدة، الجزائر، 1963.

- مناصرية(يوسف): الاتجاه الثوري في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين العالميتين (1919-1939)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1988.

- الميلي(محمد): ابن باديس وعروبة الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1973.

- ناصر(محمد): المقالة الصحفية الجزائرية نشأتها وتطورها وأعلامها من 1903إلى1931، مج1، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1978.

- النيفر(محمد الشاذلي): التجنس، المطبعة العصرية، تونس، 1985.

2. المقالات:

- بوعزيز(يحي): «أوضاع المؤسسات الدينية بالجزائر خلال القرنين التاسع عشر والعشرين»، مجلة الثقافة، عدد 63، سنة 1981، ص ص11-30.

- بوعزيز(يحي): «الحلة الإثنادية والاجتماعية للمجتمع الريفي بالشرق الجزائري خلال القرن التاسع عشر»، مجلة الثقافة، عدد 80، مارس-أفريل 1984، ص ص159-186.

- بوعزيز(يحي):« سياسة نابليون الثالث تجاه الجزائريين من خلال أقواله ورسائله (1852

-1870) ، مجلة الثقافة، عدد 50، 1979، ص ص13-14.

- بوعزيز(يحي): «موقف الجزائريين من تجنس اليهود الجماعي»، مجلة الثقافة، عدد 30، ص ص39-36.

- الجويلي(نصر): «جمعية العلماء المسلمين الجزائريين بين الدين والسياسة»،المجلة التاريخية المغاربية، عدد 49-50، جوان 1988، ص ص107-116.

- حداد(مصطفى): «خوالدية صالح أحد أفراد الرعيل الأول لحركة الشبان الجزائريين نسيه المؤرخون»، المجلة التاريخية المغاربية، العدد 61-62، تونس جويلية 1991، ص ص 84-77.

- خرفي(صالح):«عمر قدور صاحب جريدة الفاروق: الخدمة العسكرية الفرنسية والرفض الأخير»، مجلة الثقافة، عدد 3 سنة 1971، ص ص126-116.

- صاري(أحمد):«ابن الموهوب حياته وقضايا عصره»، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، عدد 9 جويلية 2001، ص ص186-200.

- صاري(أحمد):«الجمعيات والنوادي الثقافية ودورها في الوعي الوطني في الجزائر خلال الفترة 1900-1939»، أعمال المؤتمر الثاني لمنتدى التاريخ المعاصر حول الثقافات في العالم العربي المعاصر، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، زغوان، جويلية 1999، ص ص189-198.

- صاري(أحمد): «مسألة التجنس وموقف الجزائريين منها خلال العشرينات»، أعمال الندوة الدولية العاشرة حول المغرب العربي في العشرينات، عدد 10منشورات المعهد العالي لتاريخ الحركة الوطنية، جامعة منوبة، تونس، 2001، ص ص169-192.

- صاري(جيلالي): «الإسلام عامل رئيسي لإثبات الشخصية الجزائرية أمام محاولات الاندماج خلال القرن 19»، مجلة الأصالة، العدد: 75-76-77-78، سنة 1980، ص ص 337-330.

3. الرسائل الجامعية:

- بن حسين(كريمة): الحياة السياسية في قسنطينة (1930-1939)، مذكرة دبلوم الدراسات المعمقة في التاريخ الحديث، جامعة قسنطينة، 1984.

- ثنيو(نورالدين): قضايا الحركة الإصلاحية عند رابح الزناتي ومحمد الأمين العمودي

خلال الثلاثينات، رسالة ماجيستير، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، 1996-1997.

- جمعي(خمري): حركة الشبان الجزائريين(1900-1930)، رسالة ماجيستير جامعة قسنطينة 1994.

- حشلاف(علي): المواقف السياسية لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين من خلال صحفها 1931-1939 رسالة ماجيستير، جامعة الجزائر، 1994.

- معماش(النوي): المتجنسون الجزائريون بالجنسية الفرنسية من أصول إسلامية(1865-1919) رسالة ماجيستير، جامعة قسنطينة، 2000-2001.

ثانيا: المصادر والمراجع باللغة الفرنسية:

أ- المصادر:

1- المنشورات والوثائق:

-Annuaire statistique de l'Algérie, années : 1927 à1939.

- Bulletin officiel du gouvernement général de l'Algérie, année 1865, Alger 1866.

- Bulletin officiel du gouvernement général de l'Algérie, TLIX année, 1919.

- Délégation financière Algérienne, délégation indigène (section arabe), session de mai- juin 1920 du 16 mai 1920.

- Discours prononcé par Ben Ali Boukart, le 2 juillet 1939 comité central du PCF, archive SLNA, wilaya de Constantine.

- Notes sur les mesures demandées par les Musulmans français de l'Algérie en compensation de la conscription militaire, Paris, juin 1912.

- Rapport police de Constantine 23 octobre 1938, archive de wilaya de Constantine.

- Situation générale de l'Algérie in Annuaire général années 1919 à 1939.

- Sous commission d'enquête parlementaire en Algérie (mai – avril 1937) rapport présenté par :Joseph La Groseillier député président de la commission, archives wilaya de Constantine.

- Textes intéressant les français musulmans d'Algérie, statut imprimerie officielle, Alger 1944.

2. الدوريات:

- L'Afrique française, bulletin mensuel du comité de l'Afrique française et du comité du Maroc, année 1937.

- La Défense 1936-1937.

- La Dépêche de Constantine 1938.
- La Lutte sociale 1937.
- El-Ouma 1935-1936
- Le Rachidi 1911-1912
- Le Républicain de Constantine 1935-1937.
- La Voix des humbles 1927-1936.
- La Voix indigène 1929- 1933.

3. الكتب :

- Arescy (Gaston): Législation algérienne à l'usage du personnel administratif de l'Algérie et des candidats au fonctions publiques de la colonie, 2ème édition, P&G Soulivon .1932

- Benhabiles (Cherif): L'Algérie Française vue par un indigène, Alger 1914.

- Depont (Octave) : L'Algérie du centenaire, Librairie du recueil Sizey, Paris 1928 .

- Dian (Alfred) : Etude sur la naturalisation des étrangers en Algérie, extrait de la Revue Algérienne de législation et de jurisprudence, Adolphe Jourdon Librairie – Editeur, Alger 1885.

- Estoublon (Robert) & Lefubure (Adolphe) : Code de l'Algérie Annote, T1 (1830-1895), Imp. Jourdon, Alger, 1989 et 1904.

- Gantois (René): L'Accession des indigènes algériens à la qualité de citoyen français, Imprimerie la typo-litho, Alger 1928.

- Jeanne et André Brochier : Livre d'or de l'Algérie, dictionnaire des personnalités passées et contemporaines, Baconnier frères, Alger 1937.

- Lavenarde (A) : Le Représentation des indigènes musulmans non naturalisés de l'Algérie au parlement français, Librairie générale droit et de jurisprudence, Paris 1912.

- Lazard (Claude) : L'Accession des indigènes algériens à la citoyenneté française, Librairie technique et économique, Paris, 1938

- Melia (Jean): L'Algérie et la guerre (1914-1918), Librairie Plon-Nourrit, Paris 1918.

- Melia (Jean): Dans la patrie Française, la partie Algérienne, La maison des livres, Alger, 1952.

- Servier (André): Le péril de l'avenir musulman, : le nationalisme en Egypte, en Tunisie et en Algérie, 2ème édition, Constantine 1913.

- Sisbane (Ch) : Notes sur les réformes désirées par la fédération des Elus des indigènes du département de Constantine, Imprimerie P. Braham, Constantine 1931.

- Viard (Paul Emile): Les droits politiques des indigènes Algériens Vol1,

Librairie Recuel Sérey, Paris 1937.
- Violette (M) : L'Algérie vivra-t-elle ? (Note d'un ancien gouverneur général),Liberté Felix, Alcan 1931.
- Warnier : L'Algérie devant l'empereur, 2d challamed Ainé, Paris, 1865.

ب.المراجع:

- Ageron (Charles. Robert): Les Algériens musulmans et la France (1871-1919),2T, PUF,1968. .
- Ageron (Charles. Robert): Histoire de l'Algérie contemporaine (1871-1954) de l'insurrection de 1871 au déclenchement de la guerre de libération 1954, T2, PUF, 1979.
- Ageron (Charles. Robert) : Politique coloniale au Maghreb, PUF, Paris, 1972.
- Arescy (Gaston): Comment on acquiert, comment on perd la nationalité française (Etude suivre de la législation concernant l'accession des indigènes de nos colonies à la qualité de citoyen français, 6ème édition, Librairie Dalloz, Paris.
- Aymond : La Nationalité française, les éditions internationales, Paris 1947.
- Collot (Claude) & Henry (Jean Robert): Le Mouvement national Algérien, Textes 1912-1954, Paris, 1978.
- Colonna (Fanny) : Les Instituteurs Algériens 1883-1939, OPU, Alger 1975.
- Kaddache (Mahfoud): L'Emir Khaled (documents et témoignages pour servir à l'étude du nationalisme Algérien, OPU, Alger.
- Kaddache (Mahfoud) : Histoire du nationalisme Algérien, question nationale et politique algérienne (1919-1951), 2T, S.N.E.D , Alger 1980.
- Kaddache (Mahfoud): La Vie politique à Alger de 1919 à 1939, S.N.E.D, Alger 1970.
- Charles André Julien : Etudes Maghrébines, PUF, Paris 1964.
- Merad (Ali) : Le Réformisme musulman en Algérie de 1925 à 1940 (essai d'histoire religieuse et sociale) Mouton & Co. Paris, La Haye 1967.
- Naroun (Amar) : Ferhat Abbas ou les chemins de la souveraineté, Denoel, Paris, 1961.
- Nouschi (André): La Naissance du nationalisme Algérien (1914-1954), Paris, 1962.
- Parcours : L'Algérie, les hommes et l'histoire (recherches pour un dictionnaire biographique de l'Algérie) ,T9 et T13-14.
- La rousse (Pierre) : Grand dictionnaire universel de XIX siècle. T11,

Paris.

- Le Tourneau (Roger): Evolution politique de l'Afrique du nord musulmane (1920-1960), Librairie Armand- Colin, Paris 1962.

ج-المقالات:

- Ageron (Charles. Robert): « F. Abbas et l'évolution de l'Algérie musulmane pendant la guerre mondiale », in Revue d'histoire maghrébine, N°4, juillet 1975, pp125-144.
- Alexandre (François): « Le Parti communiste Algérien de 1919 à 1939, données en vue d'éclaircir son action et son rôle », Revue Algérienne des sciences juridiques et économiques, N°4, pp175-214.
- La direction « Réflexion sur le voyage du président de la république d'après les discours officiel», in La Revue indigène, N°160-162, avril 1922, pp81-113.
- Kaddache (Mahfoud) : « L'Emir Khaled un maillon de la résistance Algérienne » ,in Les Africains, T4, France 1977, pp263-283.
- Peyrat (Joseph) : «L'élection d'Alger », Revue indigène, N°130,132-Octobre 1919-pp188-194.
- Vindex : « Questions Algériennes, La naturalisation des indigènes » La revue Algérienne et Tunisienne, Littéraire et artistiques N°1,4au 11 Avril 1891 pp9-7.

فهرس الموضوعات

الموضوعات	الصفحة
المقدمة	7
الفصل التمهيدي: تجنس الجزائريين خلال فترة (1865-1919)	16
المبحث 1: تعريف التجنس.	18
1. 1: معنى التجنس.	18
أ.لغـــة.	18
ب.اصطلاحا.	18
جـــ. أثار التجنس.	19
2.1: تعريف الجنسية.	20
أ.الجنسية الأصلية.	20
ب.الجنسية المكتسبة.	21
1. 3: تطور مفهوم الجنسية عند الفرنسيين و الجزائريين.	21
المبحث 2: تجنس الجزائريين قبل 1919.	26
2. 1: وضعية الجزائريين القانونية منذ 1830.	26
2. 2: قانون السناتوس كونسلت "14 جويلية1865".	30
2. 3: مشاريع التجنس حتى 1919.	40
الفصل الأول: الأوضاع العامة في الجزائر مابين الحربين.	52
المبحث1:الأوضاع السياسية .	54
1. 1: التمثيل النيابي للأهالي المسلمين.	54
1. 2: عوامل انتشار الوعي السياسي.	56
1. 3: ظهور الأحزاب السياسية.	58
أ. الأحزاب السياسية الجزائرية.	58
ب. الأحزاب السياسية الفرنسية.	61
المبحث 2: الأوضاع الاقتصادية .	62
2. 1: الزراعة.	62
2. 2: أثار الأزمات الاقتصادية على الجزائريين.	64
2. 3: الصناعة.	67
2. 4: التجارة.	68
المبحث 3: الأوضاع الاجتماعية.	69
3. 1: الحركة الديموغرافية للسكان.	69
3. 2: التحولات الاجتماعية.	70
3. 3: وضعية العمال.	72
المبحث 4:الأوضاع الثقافية.	76

3. 1: سياسة فرنسا التعليمية. 76
أ. التعليم الرسمي. 76
ب. التعليم العربي الحر. 82
4. 2: وضع الصحافة الأهلية. 85
الفصل الثاني: تطور مشاريع التجنس و أثرها على الجزائريين مابين الحربين. 89
المبحث 1:قانون ومشاريع التجنس. 91
1. 1:قانون "4 فيفري 1919"..... 91
أ. العوامل التي أدت إلى ظهور قانون "4 فيفري 1919"..... 91
ب. محتوى قانون "4 فيفري 1919"..... 95
ب1. شروط التجنس. 97
ب2. إجراءات التجنس. 99
ب3. آثار التجنس. 101
1. 2: مشاريع التجنس. 104
أ. المشاريع التي تمنح الأهالي المواطنة مع الاحتفاظ بالأحوال الشخصية. 106
أ.1. مشروع فيوليت Projet Viollette (1931-1935)..... 106
أ.2.مشروع القانون الحكومي "بلوم فيوليت" (Projet de loi gouvernemental Blum Viollette 1938-1936). 110
ب. موقف الأوروبيين من مشاريع التجنس. 115
ب1.المشاريع المعارضة. 115
ب2.رد فعل الطبقة السياسية. 120
- الأحزاب اليمينية الفرنسية 121
- المنتخبون الأوروبيون 122
المبحث2: أثر التجنس في نفوس الجزائريين 125
2. 1:إحصاءات المتجنسين 126
أ. فئات المتجنسين من حيث الجنس 132
ب. توزيع المتجنسين مهنيا. 134
ج. توزيع المتجنسين من حيث العناصر السكانية للجزائر. 135
2. 2: و ضعية المتجنسين. 137
الفصل الثالث : موقف الجزائريين من التجنس. 143
المبحث 1: موقف حركة الشبان الجزائريين. 145
1. 1: ظهور الحركة و تطورها. 145
1. 2: موقف حركة الشبان من التجنس. 148
أ. حركة الشبان و التجنيد الإجباري. 149
ب. انقسام حركة الشبان. 153

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

ج. موقف الأمير خالد. 158
المبحث 2: موقف المعلمين. 163
2. 1:ظهور المعلمين ووسائل نضالهم. 163
أ. ظهور المعلمين ومبادئهم. 163
ب. وسائل نضالهم. 164
- صوت المستضعفين (la Voix des humbles). 164
- صوت الأهالي (la Voix indigène). 166
2. 2: موقف المعلمين الأهالي من التجنس. 167
المبحث 3: موقف فدرالية المنتخبين الجزائريين. 174
3. 1: ظهور المنتخبون وبرنامجهم. 174
3. 2: موقف المنتخبون من التجنس. 177
أ. المنتخبون ومشروع فيوليت. 177
ب. فرحات عباس ومسألة التجنس 182
المبحث 4:موقف نجم شمال إفريقيا وحزب الشعب. 187
4. 1: ظهور الحزب وتطوره. 187
4. 2: موقف الحزب من التجنس. 193
أ. النجم ومشروع بلوم فيوليت. 193
ب. النجم والمؤتمر الإسلامي. 197
المبحث 5:موقف جمعية العلماء المسلمين الجزائريين. 203
5. 1: ظهور الجمعية وبرنامجها. 203
5. 2: موقف الجمعية من التجنس ومشاريعه. 207
أ. الجمعية والتجنس. 207
ب. الجمعية ومشروع فيوليت. 213
المبحث 6: موقف الحزب الشيوعي الجزائري. 219
6. 1: ظهور الحزب وبرنامجه. 223
6. 2: الحزب الشيوعي ومشروع فيوليت. 223
الخاتمـــة. 227
الملاحـــق: 230
1. قانون "4 فيفري 1919". 231
2. نماذج عن الوثائق المكونة للملف الذي يحضره الأهلي الجزائري من أجل الحصول على المواطنة الفرنسية. 234
3. إحـــصاءات المتـــجنسين الأهالي الجزائريين والأجانب مابين (1919-1939) حسب قانون "4فيفري 1919" و"14جويلية1865". 239
4. خطاب مصالي الحاج بالملعب البلدي في "02 أوت 1936" 240
5. فتوى جمعية علماء المسلمين في التجنس الكلي والجزئي. 244

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

6. النص التأيدي للحزب الشيوعي الجزائري لمشروع فيوليت والمؤتمر الإسلامي. 247
الفهـــارس: 249
1. فهرس الأعلام. 250
2. فهرس الأماكن والبلدان. 258
3. فهرس التسميات والمصطلحات الحديثة. 261
4. فهرس الجداول والمنحنيات البيانية والأشكال. 265
5. فهرس الجمعيات والمنظمات. 267
6. فهرس القرارت والقوانين. 270
7. قائمة المصادر والمراجع. 273
8. فهرس الموضوعات. 282

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية